جامعـــــــــــة باتنة -1-

كليـــــــة الحقوق و العلوم السيـــــــاسية

قســـــم العلوم السياسية

دور الحوكمة المتعددة المستويات في التنمية الحضرية المستدامة: دراسة حالة الإتحاد الأوربي

أطروحة مكملة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية

تخصص: علاقات دولية

إعداد الطالب :
شعيب قماز

إشراف الأستاذ:
أ.د أحمد بـــاي

لجنة المناقشة:

الإسم و اللقب	الرّتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
أ.د زقاغ عادل	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1-	رئيـــســـــا
أ.د.أحمد بـاي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1-	مشرفا و مقررا
د. عقاقبة عبد العزيز	أستاذ محاضر (أ)	جامعة باتنة-1-	عضوا مناقشا
د. بالة عمار	أستاذ محاضر (أ)	جامعة خنشلة	عضوا مناقشا
أ.د طيلب أحمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
د. لبيد عماد	أستاذ محاضر (أ)	جامعة سطيف 2	عضوا مناقشا

السنة الجامعية : 2022/2021

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذه الأطروحة:

إلى أوسط أبواب الجنة، والداي الكريمين، حفظهما الله

إلى زوجتي الفاضلة، شريكة حياتي، ورزقي الجميل

إلى إبني العزيز "آدم"، إذا قرأتها يوما، أقول لك: اثبت، لا تحيد، وإلى العلياء استمر.

إلى أخوتي وأخواتي الأفاضل

إلى كل قارئ مهتم بهذا العمل

إلى روح صديقي "إسلام بوعزة" عليه شآبيب الرّحمة والمغفرة

شعيب فاز

شكر و تقدير

مصداقا لقوله تعالى: "اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ، الذي عَلّمَ بالقَلَمْ، عَلَّم الإنسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ"

نحمد الله حمدا كثيرا على توفيقه لإنجاز هذه الأطروحة

كما أتوجه بأرقى عبارات التّقدير والمودة والشكر الموصول إلى الأستاذ الدكتور" **أحمد باي**" لإشرافه على هذه الأطروحة، و على كل الإرشادات العلميّة الرصينة التي قدّمها، وكل النّصائح الطيّبة والدعم المعنوي،حفظ الله مهجتك، ورزقك المزيد من الرفعة والرّقي.

كما أتقدم بجزيل الشكر والتّقدير لأعضاء اللجنة الأفاضل على قبولهم مناقشة هذا البحث: الأستاذ الدكتور "زقاغ عادل"، الدكتور "عقاقبة عبد العزيز"، الدكتور "بالة عمار"، الأستاذ الدكتور "طيلب أحمد"، الدكتور "لبيد عماد".

كل الشكّر لزميلي "محمد حفاف" على وقوفه سندا لاستكمال هذا العمل بنصائحه العلمية.

الشكر و التقدير لجميع الأساتذة والزملاء كل باسمه وجميل وسمه، من جامعة باتنة 1، جامعة سطيف2، جامعة خنشلة، جامعة سطيف1.

وكل التقدير والشكر والعرفان و الإحترام لكلّ من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب و بعيد بالكلمة الطيبة كانت أوبالمساعدة العلميّة.

والشكر الأول والأخير للزوجة الفاضلة على دعمها المتواصل وصبرها الجميل.

الخطة

مقدمة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي النظري للحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة

المبحث الأول: الحدود الأنطولوجية،الابستمولوجية والمعيارية للحوكمة المتعددة المستويات

المطلب الأول: أنطولوجية الحوكمة المتعددة المستويات

المطلب الثاني: ابستمولوجية الفضاء المفاهيمي للحوكمة المتعددة المستويات

المطلب الثالث: اتجاهات معيارية للحوكمة المتعددة المستويات

المبحث الثاني: ضبط الأسس المعرفية للتنمية الحضرية المستدامة كمفهوم

المطلب الأول: الحدود المعرفية والمنهجية للتنمية الحضرية المستدامة كتعريف

المطلب الثاني: ميكانيزمات التنمية الحضرية المستدامة

المطلب الثالث: المؤتمرات العالمية المقامة بشأن التنمية الحضرية المستدامة

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة

المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسّرة للحوكمة المتعددة المستويات

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسّرة للتنمية الحضرية المستدامة

الفصل الثاني: حدود العلاقة والتأثّر في الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات من أجل الإستدامة

المبحث الأول: الحوكمة المتعددة المستويات في أوربا(بوادر الظهور والميثاق التأسيسي، وسبل العمل)

المطلب الأول: ظهور الحوكمة المتعددة المستويات في الإتحاد الأوربي

المطلب الثاني: مضامين ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات في أوروبا

المطلب الثالث: كيفية عمل الحوكمة المتعددة المستويات

المبحث الثاني: مؤسسات الإتحاد الأوربي ومبادراته لتكريس التنمية الحضرية المستدامة

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية الفاعلة في الإتحاد الأوربي: بنى وأدوار

المطلب الثاني: مبادرات الإتحاد: ميثاق ألبورغ، برنامج انتراغ Interreg، برنامج URBACT، وسياسة التماسك الإقليمي

المطلب الثالث: الأجندة الحضرية الجديدة للإتحاد الأوربي

المبحث الثالث: بناء الإتحاد الأوربي من الأسفل: المجتمع المدني، التخطيط الحضري التشاركي وتوأمة المدن الأوربية

المطلب الأول: المجتمع المدني الأوربي دوره في التنمية الحضرية المستدامة ومكانته الفاعلة في الإتحاد

المطلب الثاني: سياسات التخطيط الحضري التشاركي في المدن الأوربية

المطلب الثالث: توأمة المدن الأوربية والعومحلية من أجل التنمية الحضرية المستدامة

الفصل الثالث: تقييم واستشراف الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات ودورها في التنمية الحضرية المستدامة

المبحث الأول: العراقيل المصادفة للحوكمة الأوربية المتعددة المستويات من أجل تنمية حضرية مستدامة

المطلب الأول: تحدي التهديدات المعقدة: الجائحة والإتحاد الأوربي

المطلب الثاني: بريكسيت وتداعياته على الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات

المطلب الثالث: معضلة التعميق مقابل التوسيع

المبحث الثاني: المزايا المثبتة حول النجاحات المحققة باعتماد الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.

المطلب الأول: المزايا الاجتماعية المحرزة بفعل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات

المطلب الثاني: المزايا الاقتصادية المحرزة بفعل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات

المطلب الثالث: المزايا الأيكولوجية المحرزة بفعل الحوكمة الاوربية المتعددة المستويات

المبحث الثالث: استشراف الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات والطروحات الإصلاحية

المطلب الأول: مستقبل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات في ظل تصاعد الشعبوية الأوربية

المطلب الثاني : أهمية الترتيبات المؤسسية لتحليل إصلاحات الحوكمة المتعدد المستويات

الخاتمة

قائمة المختصرات

الاختصار	باللغـــة الإنجليزيـــة	باللغـــة العربيـــة
MLG	**Multi-level Governance**	الحوكمة المتعددة المستويات
SUD	**Sustainable Urban Development**	التنمية الحضرية المستدامة
EU	**European Union**	الإتحاد الأوربي
UAEU	**Urban Agenda for the EU**	الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي
GaWC	**Globalization and World Cities Research Network**	شبكة بحث المدن العالمية والعولمة
ERDF	**European Regional Development Fund**	صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية
ECR	**The European Committee of the Region**	اللجنة الأوروبية للمناطق

مقدمة

مقدّمة:

شهد القرن الواحد والعشرين الكثير من التّغيرات والتّطورات من بينها بروز مضامين ودلالات جديدة لآليات الحكم، والتي تتمثل في تنسيق الجهود بطريقة تشاركية من أجل المضي قدما في البحث عن أرقى الممارسات التي تدعم مضامين التنمية المستدامة، فبالقَدْر نفسه من التوجه نحو العالمية بمراعاة التكافل ما فوق دولاتي البارز في الحوكمة العالمية، تم إعطاء أهمية بليغة للمقاربات التي تتعامل مع مستويات مختلفة، وفواعل متنوعة، وهي بارزة في الحوكمة المتعددة المستوياتMulti-level Governance.

ومن جهة أخرى، بمراعات التوجه نحو المستوى الجزئي **Micro-level**، عرفت الفضاءات الحضرية مزيدا من البروز في مجال التعاون الذي تعدى المحيط الإقليمي والدولي البارز في "توأمة المدن" أو "العومحلية **Glocalization**"، وهذا من أجل السعي الدؤوب لتكريس التنمية الحضرية المستدامة من خلال الإستجابة إلى السياسات والأجندة التي تعدها الإتحادات الإقليمية، والتي دعت إليها أيضا العديد من المؤسسات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والبنك الدولي.

ويبرز جليا التمفصل القائم بين الحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة في نموذج الإتحاد الأوربي، والذي يحدد شروط وسبل التعاون بين الفواعل الحكومية والوكالات المتعددة الأطراف، ضمن هيكلة مبدعة للحكم فوق دولاتي والذي ينادي بضبط السياسات، المبادرات والشراكات التي تقتضي تفريع السلطة على مستويات عمودية وأفقية من أجل الاهتمام – ليس بمضامين التنمية المستدامة بفهومها العام فحسب– حتى بالمستويات الجزئية المقترنة بالتنمية الحضرية المستدامة سعيا للبحث عن نماذج راقية للمدن المستدامة.

التنمية الحضرية المستدامة في الفضاءات الأوربية تعنى بتحقيق مستوى عالي من نوعية الحياة الكريمة جنبا إلى جنب مع السياسات والأجندة المحلية والإقليمية على مستوى مؤسسات الإتحاد الأوربي وحتى العالمية منها، وذلك بالتنسيق مع الوكالات المتعددة الأطراف أوالمنظمات العالمية كبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية الذي يدعو في حملاته العالمية المنعقدة إلى ضرورة تنسيق الجهود على كافة المستويات من أجل الاستدامة الحضرية، وفي هذا الإطار أطلق الإتحاد الأوربي الأجندة الحضرية الجديدة التي تسعى إلى الإهتمام بـ 14 قضية تتمثل في : الاستخدام المستدام للأراضي والحلول القائمة على الطبيعة، جودة الهواء، المأوى

المستدام، دمج المهاجرين واللاجئين، الفقر الحضري، الاقتصاد الحضري الدائري، الوظائف والمهارات المحلية في الاقتصاد، التكيف مع المناخ (بما في ذلك حلول البنية التحتية الخضراء)، التحول الطاقوي، التنقل الحضري والوصول المستدام، التحول الرقمي، المشتريات العامة المبتكرة والمسؤولة، الأمن الحضري في المناطق العامة، الثقافة والتراث الثقافي، ومثل هذه الأهداف لا يمكن تحقيقها إلا من خلال التعاون فوق دولاتي خاصة في مجال تخطيط الإقليم، كما هو الشأن الذي يعمل عليه الإتحاد الأوربي كجهود من أجل تكريس توأمة المدن ، فضلا على اعتماد برامج داعمة مثل برنامج انتراغ Interreg، برنامج URBACT، وسياسات التماسك الإقليمي والتي تولي أهمية لتكريس مستوطنات بشرية قابلة للعيش بمرونة، بما في ذلك مختلف السياسات المنفذّة للتنسيق بين المستويات الحضرية، الوطنية والإقليمية.

ربط الحوكمة المتعددة المستويات بالإتحاد الأوربي لا يعني دراسته كإتحاد فقط، بل يجب دراسته وفق تسلسل عمودي بدءا بالمستوى الإقليمي ثم الوطني وصولا إلى الحضري، فالحوكمة المتعددة المستويات لديها بعدين، الأول وطني يرتبط بالسياسات العامة والفواعل الجديدة ضمن التفرعات التي تنطلق من المركزية إلى المحلية أو الحضرية، أما الثاني فهو إقليمي ويكون أكثر ارتباطا بالدراسات الدولية والدراسات الأوربية والتي تعنى بتمكين المؤسسات العابرة للحدود الوطنية ودون الوطنية وما يتضمنه ذلك من إعادة توزيع سلطوي للقيم على كافة هذه المستويات، و بالتالي لا يمكن فهم الترابط بين الحضري والعالمي وحدود التأثير والتأثر إلا من خلال الاستعانة بالإتحاد الأوربي ومحاولة فهم العمل المعقد للحوكمة المتعددة المستويات.

❖ أهمية الموضوع:

الموضوع محل الطرح، والمقترن بالحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة يحوز على أهمية علمية وأخرى عملية تبرزان في مايلي:

أ-الأهمية العلمية:

- ✓ البحث العلمي في هذا الموضوع المستجد يستجيب للطروحات الفكرية في الألفية الثالثة، والتي تشغل الكثير من الباحثين كما يقدم قيمة معرفية مضافة كونه موضوع عبر تخصصي، يلتقي ضمنه المهتم بالعلوم السياسية، العلوم الإجتماعية، العلوم القانونية، العلوم الإقتصادية، الدراسات الحضرية، وحتى التقنيون والمهندسون المخططون للأقاليم والنظم الجغرافية.

- ✓ التطرق لهكذا مواضيع يساهم في بلورة معارف وخبرات جديدة فيما يتعلق بالحوكمة المتعددة المستويات، التنمية الحضرية المستدامة، والإتحاد الأوربي كتكتل ومؤسسات ودول ووكلات متنوعة ومستويات متعدّدة.
- ✓ العمل على إزالة الحد الفاصل والهوة القائمة في تخصصات العلوم السياسيّة من خلال ربط المعارف، المفاهيم والنظريات المتعلقة بالعلاقات الدولية والسياسات العامة والدراسات الحضرية فيما يتعلق بالحوكمة المتعددة المستويات، والتّنمية الحضرية المستدامة.
- ✓ محاولة التنسيق المنهجي والمعرفي والربط بين متغيرات الدراسة بشكل يخدم الموضوع، ويقدّم للباحثين نموذج عمل منهجي وأكاديمي يمكن أن يحتذى به في معالجة المواضيع ذات الصلة.
- ✓ إمكانية إعتماد هذا الموضوع في مشروع البحث التّكويني الجامعي، وكذا تخصصات الماستر والدكتوراه.

ب-**<u>الأهميّة العمليّة:</u>** يكتسي هذا الموضوع أهمية علمية كبيرة بارزة في:

- ✓ تقديم رؤية واضحة لصانع القرار حول كيفية التعامل مع الآليات المرتبطة بالحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة في كافة المراحل المتعلقة بصنع، اتّخاذ، وتنفيذ القرار.
- ✓ تقديم أفضل الخيارات والبدائل وطرح أفضل النماذج المرتبطة بقضايا التّنمية الحضرية في سبيل الإستخدام المستدام للأراضي، تكريس المأوى المستدام، دمج المهاجرين واللاجئين، التعامل مع الفقر الحضري، ارساء الاقتصاد الحضري الدائري، التحول الطاقوي، والوصول المستدام...وهلم جرا.
- ✓ تمكين صنّاع السياسات على سن قرارات، تعليمات،وإجراءات تتعلق بسبل الحوكمة المتعددة المستويات والتّنمية الحضرية المستدامة.
- ✓ إيلاء أهمية للمنظّمات غير الحكومية والمجتمع المدني والجمعيات كفواعل مهمة تدمج بصيغة تشاركية من أجل الحوكمة والتنمية الحضرية المستدامة.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

من أهم الأسباب التي دفعتنا إلى إختيار هذا الموضوع ما يلي:

<u>الأسباب الذّاتية:</u>

1. مُيولات الباحث الذّاتية إلى المواضيع المرتبطة بالحوكمة والتنمية، والتي تعتبر من المواضيع بالغة الأهمية.

2. الخبرة الذّاتية المكتسبة في الموضوع، ومحاولة إضفاء الصبغة التّجديدية في العلوم السّياسية والعلاقات الدّولية.
3. رَغبة الباحث في محاولة توفير مرجع جديد يلم بمعارف قلّ التطرق إليها، قد يفتح آفاق بحثية جديدة.

الأسباب الموضوعيّة:

1. التطور الحاصل حول مواضيع الحوكمة والتّنمية، لتظهر بهذا الطرح البارز في الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات و التنمية الحضرية المستدامة، والعمل على دراستها بشكل دقيق لتّتضح الصورة الجليّة لباحثي العلوم السياسية المهتمين بالعلاقات الدولية والسياسات المقارنة والدّراسات الأوربية.
2. تحديثًا للأهداف الإنمائية للألفيّة –المحددة سلفا– من سنة 2001 إلى 2015 تم ضبط مبادئ جديدة من طرف منظمة الأمم المتّحدة يطلق عليها أهداف التنمية المستدامة الجديدة، والتي يسعى إلى تحقيقها من 2016 إلى 2030، وضمن هذه المبادئ المحدّدة نجد "المجتمعات و المدن المستدامة"، ومن هنا نلاحظ جيّدا أهمية الربط بين المستوى العالمي والمستوى الحضري ما يستدعي الاستعانة بالحوكمة المتعددة المستويات كوسيلة ناجعة لتسهيل هذا التّرابط.
3. التّعقيد الكبير الذي يرتبط بالإتحاد الأوربي، سياساته، إجراءاته، ومؤسساته، فواعله ووكالاته المتعددة الأطراف، تحتاج إلى دراسة أكاديمية موضوعية، تشرح معرفيا كافة هذه المتغيّرات، لمعرفة نجاعته، ومَثالبه، وكيفة حوكمته، وارسائه لمعالم التنمية في مختلف المجالات.

❖ أهداف الدّراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- ضَبط الأطر المعرفية والنّظرية لكل من الحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة.
- مَعرفة دور مؤسسات الإتحاد الأوربي المتعددة في التنمية الحضرية المستدامة من خلال مختلف الأجندة، المشاريع، والبرامج المنتهجة.
- تَحديد سبل بناء وتنمية الإتحاد الأوربي من الأسفل، التخطيط الحضري التشاركي وتوأمة المدن الأوربية.
- تقييم واستشراف نجاعة الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات في التنمية الحضرية المستدامة.

❖ إشكـالية الدراسة:

دراسة موضوع الحوكمة المتعددة المستويات ودورها في التنمية الحضرية المستدامة في الإتحاد الأوربي يقتضي التركيز على التداخل بين الأجهزة الرئيسية والوكالات المتعددة الأطراف في الإتحاد الأوربي بما في ذلك المدن الأوربية كفواعل جديدة مؤثرة في السياسات الإقليمية وعلى هذا الأساس تطرح الإشكاليّة كالتّالي:

- **إلى أيّ مدى يمكن للحوكمة المتعدّدة المستويات المساهمة في التّنمية الحضرية المستدامة في المدن الأوربية، بدراسة الآليات المعتمدة من طرف مؤسسات الإتحاد الأوربي والفعل التشاركي المتعدد الأطراف؟**

تتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التّساؤلات الفرعية كالآتي:

1. ماهي الحدود المعرفية والنظرية لمفهومي الحوكمة المتعددة المستويات والتّنمية الحضرية المستدامة؟
2. كيف تساهم مختلف مؤسسات الإتحاد الأوربي في تكريس الحوكمة المتعددة المستويات؟
3. ماهي أهم الأجندة، السّياسات البرامج والمشاريع المعتمدة من أجل تحقيق التنمية الحضرية الأوربية المستدامة؟
4. كيف يمكن أن نقيم نجاعة الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات في تكريس التنمية الحضرية المستدامة ؟

❖ فرضيات الدراسة:

تستند الدراسة إلى المنطلقات الفرضية التي سوف نحاول اختبار مدى صحتها في البحث كالآتي:

-كلما تم اعتماد الحوكمة المتعددة المستويات التي تدمج المؤسسات الرسمية والوكالات المتعددة الأطراف في الإتحاد الأوربي كلما تم تحقيق تنمية حضرية مستدامة في المدن الأوربية.

-عدم استجابة الفواعل المرتبطة بعملية التنمية الحضرية المستدامة من شأنه أن يؤثر على عمل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.

❖ حدود الدراسة:

لهذه الدراسة حدود زمكانية تبرز في الآتي:

ا/الحدود الزمانية:

تنحصر الفترة الزمنية لدراستنا خلال الألفية الثالثة مع الأخذ بعين الإعتبار ماسبقها بدءا من سنة 1993 التي ترتبط بنشأة الإتحاد الأوربي بموجب إتفاقية ماستريخت التي دخلت حيّز التنفيذ سنة 1993.

ب/ الحدود المكانية:

ترتبط الحدود المكانية بنموذج الإتحاد الأوربي سواء كتكتل أوكدول أو فضاءات حضرية، إذ أن اقران الإتحاد الأوربي بالحوكمة المتعددة المستويات من شأنه أن يقدم إطار معرفي وممارساتي للتحليل، إذ يمكن الحديث عن الإقليم الأوربي وما يتضمنه من الدول الأعضاء وصولا إلى بعض النماذج للمدن الأوربية، وذلك بحثا عن سبل ناجعة لتكريس التنمية الحضرية المستدامة باسهامات الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.

❖ المقاربة المنهجية المعتمدة في الدراسة:

الهدف من دراسة هذا الموضوع هو التوصل إلى نتائج بحثية أكثر موضوعية وعلمية، وهذا من خلال إعتماد تكامل منهجي لتحليل كافة متغيرات هذا البحث، إذ يقتضي دراسة دور الحوكمة المتعددة المستويات في التنمية الحضرية المستدامة بدراسة حالة الإتحاد الأوربي بإستخدام التّوليفة المنهجية التالية:

المقترب النّسقي: يساعد المقترب النسقي على فهم تفاعلات مجموعة العناصر والمتغيرات المترابطة وظيفيا، ذات الإعتماد المتبادل، والتي تتبادل التأثير فيما بينها، وهذا ما يساهم في الكشف عن التفاعلات الحاصلة ضمن حركية فواعل الحوكمة المتعددة المستويات، والنسق العام لتكريس التنمية الحضرية المستدامة.

المدخل النّيوليبرالي: الذي يطرح فكرة المؤسساتية وتجاوز فكرة الدولاتية، بحيث أن المؤسسة تعتبر أي تنظيم إنساني رسمي أو غير رسمي دائم لفترة معينة تحت ضوابط محددة ونتيجة لذلك يمكن اعتبار المدينة مؤسسة يجب أن يعطى لها مجال من الحرّية للمساهمة في الحوكمة المتعدّدة المستويات، وفي نفس الوقت استخدم هذا المدخل من أجل معرفة كيفية مساهمة كافة الفواعل الإقليمية (على المستوى الأوربي) في تعزيز التنمية الحضرية بما في ذلك دور مؤسسات الإتحاد الأوربي نفسها.

مقترب الشّبكة: لدراسة أنماط التفاعل الشبكي بين المؤسسات الإقليمية الحكومية وغير الحكومية على مستوى الإتحاد الاوربي، وتبيان دور الشبكات في تعزيز التنمية الحضرية.

المَنهج الإحصائي: تم استخدام هذا المنهج من خلال استعراض مختلف الإحصائيات والمؤشرات الكمية المرتبطة بالتنمية الحضرية المستدامة في أوربا، بما في ذلك قياس وتقييم سبل نجاعة الحوكمة المتّعددة المستويات.

منهج دراسة الحالة: وذلك بدراسة الإتحاد الأوربي لمعرفة كيفية تعزيز التنمية الحضرية بفعل الحوكمة المتعددة المستويات مع محاولة توظيف المرجعية النظرية لتمحيص العلاقة بين الجانب النّظري والممارساتي لنتائج أكثر دقة.

❖ الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات السابقة ذات الصّلة بالموضوع و يمكن أن نذكر من بينها:

1-كتاب بعنوان "**تحليل الحوكمة المتعددة المستويات**" "**Analyser la gouvernance multi-niveaux**" **للباحث فرونسوا ماثيو بوبو François-Mathieu Poupeau** الصادر عن المطبوعات الجامعية لغرونوبل سنة 2017 الذي تطرق فيه إلى فهم العالم متعدد المراكز، وباشره بسؤال من يحكم هذا العالم المتعدد المراكز؟ حيث قدم نظرة عامة على المقاربات النظرية الرّئيسية التي اهتمّت بتحليل علاقات المؤسسات المتعددة المستويات، ويعتبر هذا الكتاب توليفة لفك شفرة عمل العديد من المستويات السياسية والإدارية المختلفة المليئة بالقرارات التي تنطوي على فاعلين وأصحاب المصلحة ينتمون إلى مجالات سياسية متعددة ومترابطة (السّلطات المحلية، الدولة، الإتحاد الأوروبي)، لكن هذا الكتاب لم يتطرق إلى المتغير الثاني من دراستنا المتمثّل في التّنمية الحضرية المستدامة، وسبل تعزيزتها من خلال الحوكمة المتعدّدة المستويات، وهذه هي الإضافة التي نسعى إلى تقديمها من خلال دراستنا هذه.

2- مقال بعنوان: "**المدن ووساطة منظمة المصلحة في نظام الإتحاد الأوربي المتعدد المستويات**" **" Cities and Organized Interest Intermediation in the EU Multi-Level System"** للباحثين هيبرت هاينلت Hubert Heinelt وستيفن نيدرهافنار Stefan Niederhafner والمنشور في مجلة الدراسات الحضرية والإقليمية الأوربية **European Urban and Regional Studies** سنة 2008، إذ يعمل هذا المقال على إبراز الدور السياسي الجديد للمدن في تجاوز حدود الدولة إلى مستويات جديدة من أجل الوصول للجهات الفاعلة على

المستوى المحلي لمؤسسات الإتحاد الأوروبي، فالمدن بإمكانها الإنخراط في عملية صنع السياسة الأوروبية من خلال توفير لمؤسسات الإتحاد الأوروبي المعرفة والشرعية والرقابة على تنفيذ سياساته.

كما عالج هذا المقال كيفية تنظيم المدن لأنشطتها للإستفادة من نقاط الوصول من خلال المشاركة في مجلس البلديات والمناطق الأوروبية **The council of European Municipalities and Regions** ورابطة المدن الأوروبية **Eurocities** ، حيث أن المدن تعتبر نماذج مؤثّرة في نظام الحوكمة المتعدّدة المستويات في الإتحاد الأوروبي، إلا أن هذا المقال اكتفى فقط بإبراز دور المدن كمؤسسات في الإتحاد الأوربي ولم يدرس حدود التأثير من طرف الحوكمة المتعدّدة المستويات في التّنمية الحضرية المستدامة في الأوساط الحضرية الأوربية وهذا ما نسعى إليه نحن كإضافة في دراستنا هذه.

3- كتاب بعنوان: "**اسكتلندا في أوربا دراسة الحوكمة المتعددة المستويات**" Scotland in Europe A Study of Multi-Level Governance للباحثة أماندا سلاوت Amanda Sloat الذي صدر سنة 2002، بحيث أنه تضمن ثمانية فصول تطرقت فيهم الباحثة إلى الحوكمة المتعددة المستويات وتاريخ مؤسسات اسكتلندا وهندسة المجتمع المدني في ظل الحوكمة بما في ذلك دور السياسيين والنخب وحدود التأثير والتأثر بين اسكتلندا والإتحاد الأوربي، وبالرغم من أن هذه الدراسة تقدم حجج عديدة، إلا أنها تعتبر قديمة من جهة لأن حدودها الزمنية لم تتجاوز سنة 2001، ومن جهة أخرى نموذج الدراسة المعتمد هنا (اسكتلندا) لا يمكن ان نتخذه نحن كنموذج لدراستنا خاصة إذا أخذنا بالاعتبار توجهات البريكسيت "**Brexit**" أوخروج بريطانيا من الإتحاد الاوربي في 23 جوان 2016، مع العلم أن اسكتلندا جزء من المملكة المتحدة، بالتالي نحن مطالبون في أطروحتنا بالتجديد المعرفي الذي لم تقدمه هذه الدراسة.

4- كتاب بعنوان:" الحكومة المحلية في أوربا "المستوى الرّابع" في حوكمة نظام الإتحاد الأوربي المتعدد الطبقات"**Local Government in Europe The 'fourth level' in the EU multi layered system of governance"** للباحثين كارلو بانارا **Carlo Panara** ومايكل فارني **Michael Varney** والذي صدر سنة 2013، والذي تناول عدة نماذج للحكومة المحلية في ظل الإتحاد الأوربي على غرار فرنسا وألمانيا واليونان وإسبانيا وهولندا والسّويد، إلا أنّ هذه الدّراسة لم تتعمق كثيرا في المستوى الجزئي وصولا إلى المدن والفضاءات

الحضرية من أجل معرفة دور الحوكمة المتعددة المستويات في التنمية الحضرية المستدامة وهذا ما نسعى إليه نحن كإضافة في دراستنا هذه.

❖ تبرير الخطّة:

تطلبت الضّرورة المنهجية والمعرفية وضع خطة تفصيلية تعالج إشكالية البحث في كافة متغيّراتها، من خلال اعتماد مقدمة وثلاثة فصول فضلا عن خاتمة، بحيث أن فلترة المعارف المتاحة أحالتنا إلى هذا التسلسل المنهجي، حيث خصص الفصل الأول للسياقات المفاهيمية والنظريات المرتبطة بمتغيرات الدراسة، أما الفصل الثاني يعتبر تحليلي لحالة الإتحاد الأوربي وعلاقته بمتغيري الدراسة، أم الفصل الثالث فقد كان فصل تقيمي واستشرافي للموضوع البحثي.

تم تخصيص الفصل الأول من البحث للتّطرق إلى التّأصيل المفاهيمي النّظري لكل من الحوكمة المتعدّدة المستويات والتّنمية الحضرية المستدامة، وذلك من خلال التّطرق للمرجعيّة الأنطولوجية والحدود الابستمولوجية والمعيارية للحوكمة المتعددة المستويات، ليتم بعدها ضبط الأسس المعرفية للتنمية الحضرية المستدامة كمفهوم، يعقُبها نظريات ومقاربات تفسيرية وتحليلية لكل من الحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة.

الفصل الثاني، وباعتبار أنه فصل تحليلي لحالة الإتحاد الأوربي من أجل معرفة حدود العلاقة والتأثر في الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات من أجل الإستدامة الحضرية، حيث تجدر الإشارة إلى أنه تم الشروع مباشرة في دراسة الحالة خلال هذا الفصل لسبب متمثل في أن الحوكمة المتعدّدة المستويات سواء كمفهوم، أونظرية أو ممارسة ارتبط ظهورها وتطبيقها بالإتحاد الأوربي، بناء على ذلك تم التطرق إلى ثلاث مباحث، الأول منها خصص لبوادر الظهور والميثاق التأسيسي وسبل العمل، ليتم بعدها التطرق إلى مؤسسات الإتحاد الأوربي المتعددة ومبادراته لتكريس التّنمية الحضرية المستدامة، وهو التوجه العمودي من الأعلى للأسفل للحوكمة المتعددة المستويات، يعقبُه المبحث الخاص ببناء الإتحاد الأوربي من الأسفل،من خلال المجتمع المدني، التخطيط الحضري التّشاركي وتوأمة المدن الأوربية.

واستمرار للمنهجية السّليمة تم تخصيص الفصل الثالث لتقييم واستشراف الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة مع مراعات المثالب المصادفة للحوكمة الأوربية المتعدّدة المستويات،

والمزايا المثبتة كمّيا حول نجاعتها، بما في ذلك الاستشراف العلمي لها في ظل تصاعد القومية الأوربية، وتسطير الرؤية الاستشرافية لسبل الإصلاح الممكنة.

وتخلص الخاتمة إلى الإجابة عن تساؤل الإشكالية، وتأكيد أونفي الفرضيات، بما في ذلك ضبط العديد من النتائج التي من شأنها أن تثمن المرجعية المعرفية،النظرية، التحليلية والتقيمية المعتمدة.

❖ صعوبات الدراسة:

من الصعوبات التي واجهتنا في هذا البحث، هو عدم إمكانية استخدام الملاحظة المباشرة كأداة بحثية جد مهمّة لاكتشاف الحقائق العلمية المتزامنة، نظرا لعدم إمكانية تنقلنا إلى عاصمة صنع قرار الإتحاد الأوربي "بروكسل"، خاصة في ظل انتشار جائحة كورونا، والقيود الناجمة عنها عالميا بشأن السفر.

الفصل الأول

التأصيل المفاهيمي النظري للحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة

سيتم التّطرق في هذا الفصل إلى **الحدود الأنطولوجية، الابستمولوجية والمعيارية للحوكمة المتعددة المستويات،** بما يتضمن تعريفها وأسباب ظهورها، ومدى الإعتراف بها في الأوساط الأكاديمية، فضلا على فهم تعدد المراكز والمستويات وتحديد إحداثيات الحوكمة المتعددة المستويات، وأنماطها المختلفة، ولاسيما الفواعل المساهمة في ترتيبات الحوكمة المتعددة المستويات وخصائصها والإستخدامات المتاحة لها، كما سيتم تحديد **الأسس المعرفية للتنمية الحضرية المستدامة كمفهوم،** من خلال تعريفها، وتبيان مبادئها وأهدافها والمؤشرات المحددة للتنمية الحضرية المستدامة، ومختلف المؤتمرات العالمية المقامة بشأنها، كما سيتم التطرق أيضا إلى **النظريات المفسرة للحوكمة المتعددة المستويات** البارزة في: النظرية الوظيفية الجديدة، النظرية البنائية، ونظرية التعقد، **والمقاربات النظرية للتنمية الحضرية المستدامة** البارزة في: نظرية ديناميكيتك الثنائيات، النظريات الحضرية الراديكالية، ونظرية شيكاغو.

المبحث الأول: الحدود الأنطولوجية، الابستمولوجية والمعيارية للحوكمة المتعددة المستويات.

سيتم في هذا المبحث التطرق إلى **أنطولوجية الحوكمة المتعددة المستويات** من خلال ضبط تعريفها وأسباب ظهورها والتطرق إلى مدى الإعتراف الأكاديمي بها، فضلا على ضبط **ابستمولوجية الفضاء المفاهيمي للحوكمة المتعددة المستويات،** من خلال فهم تعدد المراكز والمستويات، وإحداثيات الحوكمة المتعددة المستويات وإستخلاص أنماطها، كما سيتم التطرق إلى تحديد **الاتجاهات معيارية للحوكمة المتعددة المستويات** من خلال معرفة الفواعل المساهمة في ترتيباتها وخصائصها، والاستخدامات المتاحة لها.

المطلب الأول: أنطولوجية* الحوكمة المتعددة المستويات.

الجانب الأوّل الذي سندرسه في الحوكمة المتعددة المستويات هو الجانب الأنطولوجي (Ontological)، من خلال ضبط التجاذبات المفاهيمية وتحديد العناصر المعرفية التي تميزنا بشكل فريد عن باقي المفاهيم المعرفية الأخرى، بما في ذلك طبيعة الأسباب التي أدت إلى وجودية هذا المفهوم، فضلا عن مدى الإعتراف أكاديميا بأنطولوجية الحوكمة المتعددة المستويات من خلال الأعمال البحثية المدرجة عبر الباحث العلمي Google scholar.[1]

---

*ما نرمي إليه في المدخل الأنطولوجي ليس الكينونة (Being) أو البحث في الميتافيزيقا بل التركيز على الوجود (Existence) بحيث نسعى إلى إثبات وجود مفهوم الحوكمة المتعددة المستويات قائم بذاته فعلا له أفكاره الخاصة به، ومقالات بحثية أكاديمية معتمدة بشأنه، بما في ذلك تمحيص الأسباب المساهمة في بروزه.

[1] Simona Piattoni," ***Multi-level Governance: a Historical and Conceptual Analysis***", journal of European Integration, Vol. 31, No. 2,2009, P164.

الفرع الأول: تعريف الحوكمة المتعددة المستويات.

تَداول الباحثون الأكاديميون المختصون في مجال الحوكمة المتعددة المستويات العديد من التّعاريف، حيث تمّ التطرق للحوكمة المتعددة المستويات لأول مرة بواسطة الباحث **غاري ماركس Gary Marks*** سنة 1993 كمفهوم جديد لتحليل عمليات صنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي وجلب طروحات جديدتو وجهات نظر أخرى غير تلك التي اقترحتها النظرية الوظيفية الجديدة أو نظريات التكامل الأخرى.[1]

ينظر كل من **إيان بايتش IAN BACHE وماثيو فلايندرز MATTHEW FLINDERS** إلى الحوكمة المتعددة المستويات **Multi-level Governance** وفق أبعاد عمودية وأخرى أفقية، إذ يقصد بها تعدد الفواعل أفقيا، وتعدد المستويات عموديا.[2]

ويقصد بمصطلح **MLG** "الذي يصف التفاعل المتزامن للعناصر الفاعلة الحكومية وغير الحكومية في مختلف المستويات "[3]، إذ تستخدم لدراسة أنظمة متعددة "محلية"، "وطنية"، "أوروبية" (اتحادات الأخرى) و"العالمية"، ولقد تم استخدام هذه المقاربة في العديد من المجالات والسّياقات، حيث تم تطبيق الحوكمة المتعددة المستويات على مجموعة واسعة من القضايا مثل التّعبئة السياسية، صنع السياسات، إعادة هيكلة الدولة.[4]

عادة ماينظر للحوكمة المتعددة المستويات على أنها تشبه **ماتريوشكا Matryoshka*** فهي "لغز يتكون من العديد من القطع المحدّدة وظيفيًا ، كل منها يقدم خدمات أو حل المشكلات"، بحيث أن عمليّة صنع القرار فيها تكون بدعم من عدد معين من السّلطات على كل مستوى (إقليمي،وطني، محلي، ميتروبوليتاني) .[5]

---

* غاري ماركس بروفيسور في العلوم السياسية بجامعة كارولينا الشمالية University of North Carolina ألف العديد من الكتب من بينها: "الحوكمة المتعددة المستويات والتكامل الأوربي" "Multi-Level Governance and European Integration "، لمزيد من المعلومات راجع سيرته الذاتية على موقع الجامعة الرسمي التي ينتسب إليها عبر الرابط التالي:http://garymarks.web.unc.edu /

[1] Maxime Audouin and Matthias Finger, ***" The development of Mobility-as-a-Service in the Helsinki metropolitan area: A multi-level governance analysis*** " , Research in Transportation Business & Management, No27, 2018, P25.

[2] Ian Bache and Mattew Flinders, "***Themes and Issues in Multi-level Governance***", in : Ian Bache and Mattew Flinders, **Multi-level governance**, New York: Oxford University Press,2004, p3.

[3] Edoardo Ongaro," ***MULTI-LEVEL GOVERNANCE:THE MISSING LINKAGES***",In : John Diamond and Joyce Liddle, CRITICAL PERSPECTIVES ON INTERNATIONAL PUBLIC SECTOR MANAGEMENT, UK: Emerald Group Publishing Limited,,2015, P2.

[4] Ibid, p3.

* الدمية الروسية أو ماتريوشكا هي عبارة عن دمية تتضمن داخلها عدة دمى أخرى بأحجام متناقصة، بحيث أن الدّمية الأكبر تحوي الأصغر منها وهكذا.

[5] Ibid, p26.

يمكن القول أنها تعبر عن:" التّفاوض المستمر بين السلطات المتداخلة في العديد من المستويات الإقليمية حيث لا يتم التركيز على المستويات العمودية فقط، ولكن أيضًا المستويات الأفقية عبر القطاعات المختلفة، بما في ذلك الجهات الفاعلة غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إذ تمثل أنظمة التفاوض هذه شكلاً من أشكال الحوكمة المرنة والقابلة للتكيف عبر نطاقات مختلفة من القضايا".[1]

وقد عرفتها لجنة المناطق The Committee of the Regions التّابعة للاتحاد الأوربي من خلال الورقة البيضاء حول الحوكمة المتعددة المستوياتWhite Paper on multilevel governance بأنّها:" العمل المنسق من قبل الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والسلطات المحلية والإقليمية، على أساس الشّراكة ويهدف إلى رسم سياسات الإتحاد الأوروبي وتنفيذها".[2]

استخدم غاري ماركس مصطلح "الحوكمة المتعددة المستويات" لأول مرة سنة 1993 للإشارة إلى وضع السياسات الأوروبية، واليوم، يستخدم المفهوم في السّياق العالمي الأوسع نطاقا في الدعوة إلى "التحول في تفريع السلطة على أساس الكفاءة"، حتى في سياق الحوكمة العالمية، وفي ورقة "السياسات: الحوكمة الحضرية والقدرات والتنمية المؤسسية"، تفهم الحوكمة المتعددة المستويات باعتبارها "نظاما لاتخاذ القرارات من أجل تحديد وتنفيذ السياسات العامة التي تنتجها علاقة تعاونية تكون –إما رأسية– بين مختلف مستويات الحكومة، بما في ذلك المستويات الوطنية أو الإتحادية أو الإقليمية أو المحلية، –أوأفقية –ضمن نفس المستوى، مثلا بين الوزارات أو بين الحكومات المحلية أوالاثنين معا، وتشمل أيضا الشراكة مع الجهات الفاعلة من المجتمع المدني والقطاع الخاص من أجل تحقيق الأهداف المشتركة، ولكي تكون الحوكمة المتعددة المستويات فعالة، ينبغي أن تكون متجذرة في مبدأ التفريع، واحترام الاستقلالية المحلية، وأن تنشئ آليات للثقة والحوار المنظم.[3]

ولكي تكون الحوكمة المتعددة المستويات أكثر فعالية، يتعين أن تستند إلى أطر مؤسسية لمعالجة المشاكل والتحديات الحرجة بطريقة مباشرة ومتكاملة، وفي ذلك اعتراف بأن الحوكمة المتكاملة الفعالة يجب أن تعطي الأولوية لإدماج نطاقات جغرافية وقطاعات معينة على حساب أخرى، ولا بد لواضعيها من النظر في

---

[1]Katherine A. Daniell et al, " ***Politics of innovation in multi-level water governance systems*** ", Journal of Hydrology, No 519, 2014, P 2417.

[2] Carlo Panara and Michael Varney ," ***introduction Local Government in EU Multilayered system of governance*** "In: Carlo Panara and Michael Varney , **Local Government in Europe**, USA: Routledge,2013, P xviii.

[3] الأمم المتحدة، "**ورقة السياسات 4 : الحوكمة الحضرية والقدرات والتنمية المؤسسية**"، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث)الدورة الثالثة سورابايا، إندونيسيا، – 27 25تموز/جويلية 2.، ص 7.

بعدين اثنين هما: أ) **التنسيق العمودي** بين كلّ من البلديات والسلطات المتروبولية والإقليمية والسلطات الحكومية/على مستوى المقاطعات والسلطات الوطنية (وفي بعض المناطق، كالإتحاد الأوروبي، على مستوى السلطات فوق الوطنية أيضا)؛ ب) **التنسيق الأفقي** بين الإدارات والسلطات والهيئات الحكومية القطاعية المختصة، علاوةً على الجهات الفاعلة غير الحكومية المندرجة ضمن مستويات الحوكمة نفسها.[1]

إن الحوكمة المتعددة المستويات كما قدمها رودز Rhodes* مفهوم قد يكون ذو قيمة في صياغة أجندة أبحاث جديدة في مجال العلاقات الدولية والسّياسية العامة إذ يولي اهتمام مباشر للتّعقيد الحاصل على مستويات إقليمية مختلفة من خلال مراعاة إعادة تقييم التقسيم التقليدي بين " السياسة المحلية" والسياسة "الدولية" وظهور مفهوم تدويل المحلي "Intermestic".[2]

من كل ما سبق، نستنبط مفهوم إجرائي للحوكمة المتعددة المستويات بأنّها ذلك التفاعل المعقد والمتزامن لتفاعل الفواعل الرسمية وغير الرسمية (المستوى الأفقي) عبر مستويات متعددة عالميا، إقليميا، وطنيا، محليا وحضريا (المستوى العمودي).

الفرع الثاني: أسباب ظهور الحوكمة المتعددة المستويات.

مصطلح الحوكمة المتعددة المستويات استخدمه لأول مرة الأكاديمي البريطاني غاري ماركس وهو مستمد في الواقع من دراسة أجراها بشأن الجوانب العملية لعمليات صنع القرار في الإتحاد الأوروبي وتطوير السياسات سنة 1993 ، حيث أدى التحليل الأكمل لهذا الأمر إلى قيام ماركس بنفسه بتقديم طرق تسيير جديدة لم يكن الغرض منها استبدال المؤسسات العامة (سواء كانت كانت على المستوى الأوروبي أوالوطني أوالإقليمي أوالمحلي) بسلطاتها وميزانياتها، بل بالأحرى لتزويد الأخيرة بفرصة لتشكيل سياساتها بطريقة تتوافق مع تصرفات جميع الجهات الفاعلة (العامة والخاصة) من أجل المشاركة في القضايا العابرة للحدود أوالمحلية للدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.[3]

---

[1] المرجع نفسه، ص 18.

* رودريك آرثر ويليامز رودز Roderick Arthur William Rhodes هو باحث سياسي بريطاني لديه العديد من المؤلفات من بينها Network Governance and the Differentiated Polity حوكمة الشبكة والكيان السياسي المتباين ويمكن الاضطلاع على بقية مؤلفاته من خلال موقعه الرسمي التالي: http://www.raw-rhodes.co.uk/

[2] Ian Bache and Matthew Flinders," **Multi-Level Governance and the Study of the British State**", Public Policy and Administration, Volume 19 ,No. 1, Spring 2004, P32.

[3] Robert Chrabąszcz and Marcin Zawicki, "***The evolution of multi-level governance: The perspective on EU anti-crisis policy in Southern-European Eurozone states***", Zarządzanie Publiczne, No 38(4),2016, P18.

وقد نشأ الإهتمام المتزايد بالحوكمة المتعددة المستويات MLG نظرا لعدة أسباب تتمثل في الآتي:

- الدور المتراجع بإطراد للدولة القومية التي يُنظر إليها على أنها المصدر الوحيد للسيادة وصنع القرار.
- تزامن تداعيات العولمة مع مساعي الإصلاح الإداري المحلي.
- تسريع عمليات التكامل خاصّة في أوربا.
- تقديم امتيازات من طرف الإتحاد الأوروبي بصفته فاعلًا سياسيًا وصلاحيات للحكومات الوطنية وتشجيع الحكومة على المستويات المحلية على بناء علاقات مباشرة مع المؤسسات على المستوى الأوروبي. [1]
- الانفتاح على الفرص المؤسسية الخاصة بالإتحاد الأوروبي.
- مشكلة الضغط وزيادة الترابط الناجم عن التحديات العالمية الجديدة.
- شبكات المدن والأجندات السياسية لقاداتها، على سبيل المثال رؤساء البلديات ، ومسؤولوا المدينة ...[2]
- اعتماد المفهوم في سياق الدّراسات الأوربية من أجل تجاوز نظريات التكامل، لتوضيح كل ما يتعلق بالإتحاد الأوروبي وكيف يعمل بشكل أفضل [3].

الفرع الثالث: مدى الاعتراف بالحوكمة المتعددة المستويات أكاديميا:

إن قواعد البيانات العلمية الأكاديمية المتخصّصة تمكّن الباحثين من إمكانية معرفة عدد الاستخدامات العلمية للمصطلحات الأكاديمية المتداولة في سياقات مختلفة والمتضمنة في عناوين الدراسات والأبحاث، ومن أجل معرفة نسبة الاعتراف الأكاديمي الذي يحظى به مفهوم الحوكمة المتعددة المستويات قمنا بدراسة كمية إحصائية بالاستعانة بالباحث العلمي "Google Shcolar"* وذلك بالبحث عن عدد الدراسات الأكاديمية المستخدمة لمصطلح الحوكمة المتعددة المستويات "Multilevel governance" منذ سنة 1993 إلى غاية سنة 2020،

---

[1] Ibid, P18.

[2] Tiziana Caponio, **Making Sense of the Multilevel Governance of Migration**, Switzerland : Palgrave Macmillan,2022, P9.

[3] Edoardo Ongaro,Op.Cit,p3.

*وسائل البحث العلمي والقياس الكمي متاحة للباحثين عبر استخدام الوسائط التكنولوجية وقواعد البيانات العالمية الأكاديمية والمتخصصة مثل: ebsco /Taylor&Francis/Elsevier/springer /Google Scholar ... وهي معتمدة من طرف وزارة التعليم والعالي والبحث العلمي ضمن SNDL Systeme National de Documentation en Ligne، حيث تم استخدام Google Scholar في بالبحث عن عدد الدراسات الأكاديمية المستخدمة لمصطلح الحوكمة متعددة المستويات "Multilevel governance".

إذ يمكن صياغة أو ترجمة نتائج البحث عن عدد الدراسات التي تطرقت في أبحاثها مصطلح "الحوكمة المتعددة المستويات" من خلال المخطط البياني التالي:

شكل رقم (01): عدد الدراسات الأكاديمية المستخدمة لمصطلح "الحوكمة المتعددة المستويات" " Multilevel Governance".

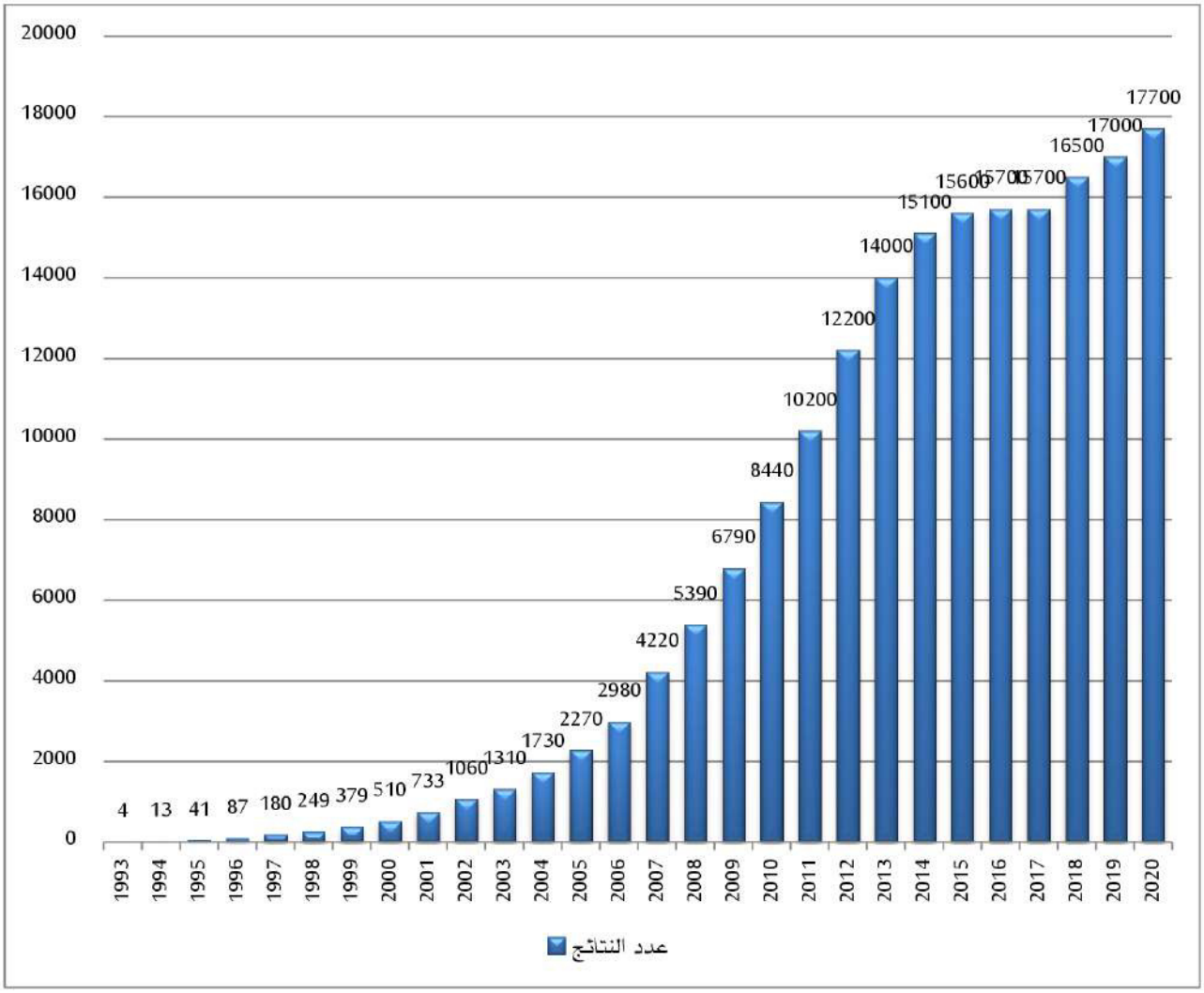

المصدر: من إعداد الباحث إستنادا إلى Google Scholar.

يتبين من خلال المخطط أنه يوجد ارتفاع مطرد في عدد الدراسات التي استخدمت مصطلح الحوكمة المتعددة المستويات "Multilevel governance"بحيث أن عدد النتائج هو 4 سنة 1993، و510 نتيجة سنة 2000، و2270 نتيجة سنة 2005، ليرتفع إلى 8440 نتيجة سنة 2010، و15600 نتيجة سنة 2015، ثم يرتفع

أكثر سنة 2020 ليصل إلى ما يقارب 17700 نتيجة، لكن تجدر الإشارة إلى أننا ركزنا في بحثنا بـ Google Scholar على النتائج دون تضمين المراجع Witout Includ Citations.

المطلب الثاني: ابستمولوجية الفضاء المفاهيمي للحوكمة المتعددة المستويات.

الجانب الثاني للحوكمة المتعددة المستويات ابستمولوجي (Epistemological) الذي يسعى للإجابة عن كيفية فهم تعدد المراكز والمستويات؟ أوكيف نعرف أن الحوكمة المتعددة المستويات موجودة من خلال فضاءات متعددة؟ ماهي الأنماط التي يمكن أن نستنبطها في الحوكمة المتعددة المستويات (الدولة، الإتحاد الاوربي، العالم كله) ؟

الفرع الأول: فهم تعدد المراكز والمستويات.

من أجل فهم موضوع المستويات المتعددة أو العالم المتعدد المراكز نستند إلى كتاب فرانسوا ماثيو بوبو François-Mathieu Poupeau الموسوم بـ: "تحليل الحوكمة المتعددة المستويات **Analyser la gouvernance multi-niveaux**" حيث استعان بالملاحظة بالمشاركة كمحاولة لفهم العالم المتعدد المراكز من خلال أحد المواطنات في باريس والتي تدعى: "نادية" وأثناء توجهها المعتاد إلى العمل لاحظت لافتة كبيرة تشير إلى مشروع بناء مجمع رياضي بين البلديات، حيث تذكرت السنوات الطويلة التي استغرقتها لمناقشة موقع البناء مع السكان والبلديات الأخرى وخدمات الدولة، الذين لم يرغبوا في تحمل مسؤولية السماح ببناء مثل هذا المشروع في منطقة طبيعية وحساسة، بالرغم أن المشروع ممول من طرف العديد من الفواعل المشاركين مثل: الدولة والمجلس الإقليمي والإتحاد الأوروبي من خلال صناديقه الهيكلية، وفي مواجهة هذه الشراكة المتشابكة، جعلها تتساءل "**من يفعل هذا؟**" تواصل نادية ملاحظتها المباشرة للرصيف بأنه ليس في حالة جيدة على الرغم من وعود التجديد التي قدمها مجلس الإدارة باعتباره المسؤول عن صيانة الطرق وتتساءل مرة أخرى : **هل اللامركزية تستجيب حقا بشكل أفضل لاحتياجات المواطنين؟** [1]

أثناء مواصلة القيادة لدخول منطقة Île-de-France تذكرت أن هذه المنطقة انتهجت إلى حد ما الإصلاح الإقليمي وإنشاء مناطق كبيرة جديدة، وهنا تتساءل مرة أخرى :**هل يستجيبون قبل كل شيء إلى المعايير الإدارية والسياسية ذات حجم كاف لإيجاد مكان في الإتحاد الأوروبي وجذب كبار المستثمرين إلى أراضيهم؟**

[1] François-Mathieu Poupeau, **Analyser la gouvernance multi-niveaux**,France: Presses universitaires de Grenoble, 2017,PP9-10.

تستعد نادية للوقوف في موقف السيارات بجوار المحطة حيث تأمل أن يصل قطار RER في الوقت المحدد، على عكس اليوم السابق اضطرت إحدى زميلاتها إلى الانتظار نصف ساعة بسبب مشاكل على الخط، إنها لا تفهم تمامًا سبب الإدارة المشتركة لهذا الخط بين الهيئة الذاتية للنقل في باريس (RATP) والشركة الوطنية للسكك الحديدية (SNCF) ، كما تتساءل عما تفعله الهيئة المنظمة للنقل في منطقة باريسSTIF بشأن التأخيرات الحاصلة هذه المرة ، لم يتأخر قطار RER وانطلق تاركاً وراءه مجمع Eurodisney الكبير حاز على أراضي المنتزه والأراضي الزراعية المحاذية، للتساءل أيضا **ألا يثبت هذا في نهاية المطاف تراجع الدولة وأنها خاضعة للجهات الاقتصادية الفاعلة؟**[1]

مثل نادية، تتخلل حياتنا اليومية هذه القرارات "الصغيرة" أو "الكبيرة" التي تشير إلي تعقيد الحوكمة وطبيعتها متعددة المراكز والمستويات، بما قد تشمل إدارة الخدمات العامة، البنية التحتية والإصلاحات المؤسسية، وتنفيذ السياسات العامة، والعديد من هذه الأفعال التي تشكل وجود تفاعل متعدد المستويات التي يتدخل فيها العديد من الفواعل في فرنسا وأوروبا، حيث أصبح الإتحاد الأوروبي جهة فاعلة مهمة في السياسات العامة التي تنبثق عنه العديد من القرارات التشريعية والتنظيمية الوطنية، كما أن وجود مثل هذا العدد الكبير من مراكز صنع القرار يمكن أن يتركنا عاجزين إلى حد ما عندما نسعى لفهم الإجراءات العامة، أو إسناد المسؤوليات، أوممارسة حقوقنا وواجباتنا كمواطنين أو للدفاع عن قضية مهمة بالنسبة لنا، ما يقودنا إلى سؤال "من يحكم هذا العالم متعدد الأقطاب؟ إذ نحاول مثل نادية تفعيل عدد معين من المخططات التفسيرية بوعي أم بعفوية، من أجل محاولة جعل الواقع أكثر وضوحًا، هل ينبغي إعطاء مكان مركزي للقواعد (الدستور والقوانين وغيرها) التي تنظم العلاقات بين المستويات المؤسسية؟ على العكس من ذلك، هل يجب أن نعتبرها ثانوية في مواجهة العلاقات غير الرسمية التي يمكن إقامتها بين الفاعلين الذين يتخذون القرار العام؟ ما هو المكان الذي يجب أن تعطى للقوى الاقتصادية والاجتماعية؟ ما هي مكانة أصحاب المصلحة المتعددين ؟ [2]

هذه بعض الأسئلة التي يتشاركها التيارات النظرية التي تجعل تحليل الحوكمة المتعدد المستويات موضوع بحثهم، يشير مجال الدراسة هذا إلى الطريقة التي تتفاعل بها عدة مستويات من الحوكمة، متباينة على المستوى السياسي والإقتصادي والإجتماعي... لإدارة المشاكل العامة ، وبشكل أعم لضمان تنظيم مجتمعاتنا المعاصرة،

[1] Ibid, PP10-11.
[2] Ibid, PP12-13.

هذه المستويات في الفترة الحالية، هي الدولة، والسلطات المحلية، والجهات الفاعلة في الإتحاد الأوروبي ، على أن يكون مفهوما أنه، من جهة، يجب ألا يتم اعتبار كل واحد منهم على أنه وحدة واحدة ولكن كمجموعة واحدة. مجموعة من القطاعات مدفوعة بمنطق متميز ومتضارب في بعض الأحيان، ومن ناحية أخرى، يجب أن يشمل هذا التركيز جميع الجهات الفاعلة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (الشركات والجمعيات والمواطنين.. إلخ).[1]

الفرع الثاني: إحداثيات الحوكمة المتعددة المستويات.

قامت **سيمونا باتيوني Simona Piattoni** بمحاولة ضبط مفهوم الحوكمة المتعددة المستويات من خلال الاستعانة بالأسلوب الرياضي "**معلم في الفضاء**" وذلك بضبط الإحداثيات التالية:

O: الدولة ذات السيادة.

X1: البعد المركزي /الفرعي (المدن /المناطق)

X2: البعد المحلي/ الدولي

X3: بعد الدولة / المجتمع (العام / الخاص).[2]

شكل رقم 02 : الفضاء المفاهيمي للحوكمة المتعددة المستويات

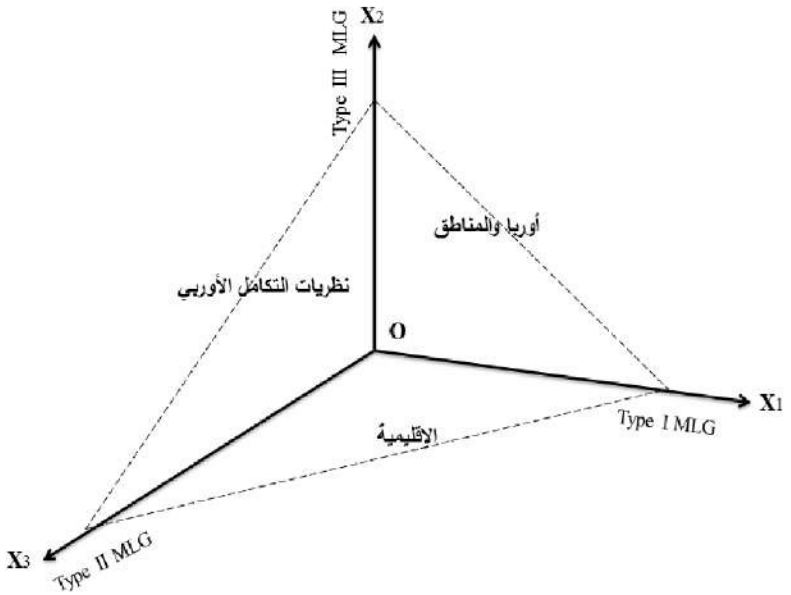

Source: SIMONA PIATTONI, **The Theory of Multi-level Governance Conceptual, Empirical, and Normative Challenges**, United States: Oxford University Press,2010,P27

[1] Ibid, PP13-14.

[2] SIMONA PIATTONI, **The Theory of Multi-level Governance Conceptual, Empirical, and Normative Challenges**, United States: Oxford University Press,2010,P27.

بحيث يتشكل لنا ثلاث افتراضات تتمثل في الآتي:

الفرضية الأولى: التوجه من مبدأ المعلم O الذي يعبر عن الدولة ذات السيادة إلى المدن والمناطق يشكل النوع الأول من الحوكمة المتعددة المستويات Type I MLG،[1] وهذا النوع يركز على التقسيم القانوني.[2]

الفرضية الثانية: التوجه من مبدأ المعلم O الذي يعبر عن الدولة ذات السيادة إلى القطاع العام والخاص يشكل النوع الثاني من الحوكمة المتعددة المستويات Type II MLG ،[3] وهذا النوع يركز على الحوكمة المجزأة حسب طبيعة الوظائف (العام والخاص ..).[4]

الفرضية الثالثة: التوجه من مبدأ المعلم O الذي يعبر عن الدولة ذات السيادة إلى البعد المحلي والدولي يشكل أيضا النوع الثالث من الحوكمة المتعددة المستويات Type III MLG .

الفرع الثالث: إستخلاص أنماط الحوكمة المتعددة المستويات.

بناء على الفرضيات الثلاثة المطروحة المستنبطة من الفضاء المفاهيمي للحوكمة المتعددة المستويات تم تحديد 3 أنماط، ولكل نمط خصائص معينة مفترضة للحوكمة المتعددة المستويات، وهو مايبرزه الجدول الآتي:

جدول رقم 01: أنماط الحوكمة المتعددة المستويات

النمط الأول	النمط الثاني	النمط الثالث (مزيج بين الاثنين)
للغرض العام	للغرض المتخصص	للغرض العام والخاص
الفواعل غير المتقاطعة	الفواعل المتقاطعة	الفواعل متباينة
عدد محدود من المستويات	لا يوجد حد لعدد مستويات	عدد مستويات السلطات هيراركية وأفقية
بنية الحوكمة المتعددة المستويات متينة.	بنية الحوكمة المتعددة المستويات مرنة	بنية الحوكمة المتعددة المستويات معقدة

Source : Derek Birrell and Cathy Gormley-Heenan,Op.Cit, p8.(Adapted)

[1] Ibid, P30.
[2] Derek Birrell and Cathy Gormley-Heenan, **Multi-Level Governance and Northern Ireland**,UK : Palgrave Macmillan,2015, P8.
[3] SIMONA PIATTONI , **The Theory of Multi-level Governance Conceptual, Empirical, and Normative Challenges,** Op.Cit,P30.
[4] Derek Birrell and Cathy Gormley-Heenan,Op.Cit,P8.

قيمة منظور MLG 1 :

- ✓ هناك قيمة في تحديد مستويات الحوكمة المتميزة والمنفصلة الموجودة، وتسمية النوع وإحصاء العدد.
- ✓ هناك قيمة في فحص طبيعة ونطاق وتقسيم السلطات بين كل مستوى.
- ✓ هناك حاجة للانتقال خارج المنظور مركزي/ الأطراف التقليدية، هل هناك تسلسل هرمي في المستويات؟ هل هناك ترتيب؟ هل هناك مساواة في الوضع؟
- ✓ من المهم لفت الانتباه إلى مستويات الحوكمة خارج الحكومة الوطنية وتقييم الأهمية النسبية للقطاعات الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بالحكومات المفوضة والإتحاد الأوروبي.
- ✓ هناك قيمة في تحديد الجوانب الخاصة بالحوكمة متعدد المستويات في الدولة وكل الميزات غير العادية، وقد تم الاعتراف بالحوكمة متعدد المستويات على أنها تقدم الحلول في حالات الصراع السياسي والإقليمي. وبالتالي يمكن أن تساهم MLG 1 في إضعاف السلطة السيادية وتيسير المطالب بمزيد من الحكم الذاتي الإقليمي، وقد تكون طبيعة العلاقات بين المستويات والفواعل الحكومية الدولية مهمة أيضًا[1].

الشكل رقم (03): النمط الأول للحوكمة المتعددة المستويات.

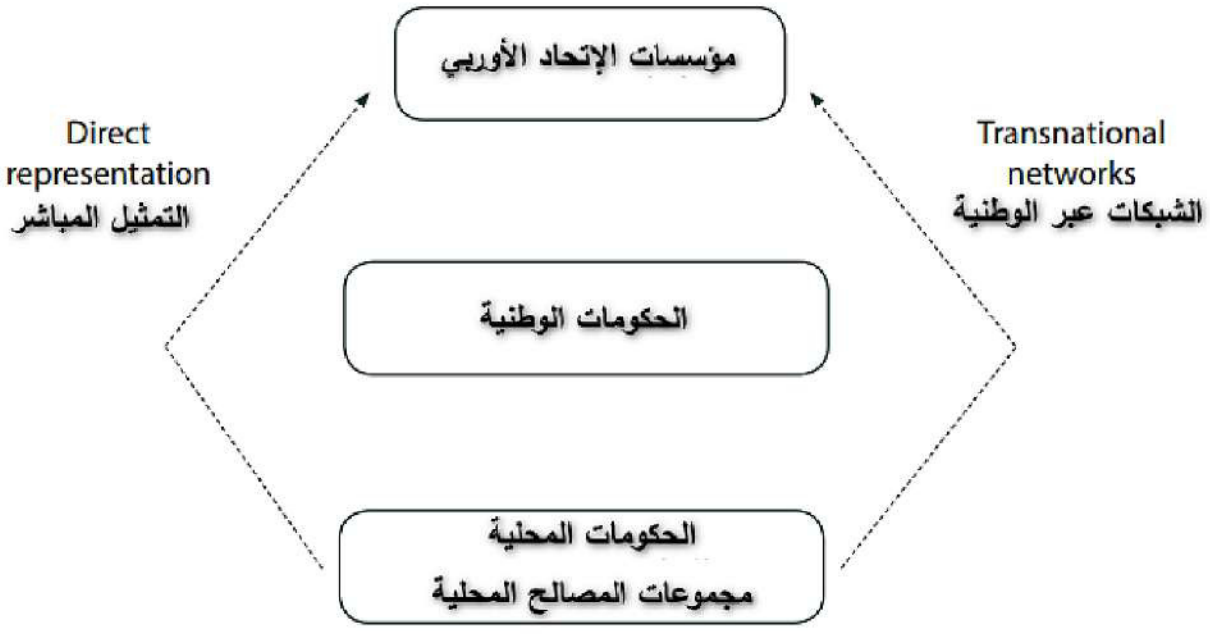

Source : Moeko Saito-Jensen, **Theories and Methods for the Study of Multilevel Environmental Governance**, Indonesia: Center for International Forestry Research,2015, P3.

[1] Derek Birrell and Cathy Gormley-Heenan,Op.Cit, p20.

قيمة منظور MLG 2 :

- ✓ فحص وتقييم دور الحوكمة المفوضة مثل الكونجوس والشراكات المتعددة ، والهيئات فوق الوطنية.
- ✓ النظر في أهمية المزيد من الهياكل غير الرسمية ومشاركة الجهات الفاعلة من غير الدول من القطاعين التطوعي والخاص.
- ✓ طبيعة صنع القرار وتأثير الهيئات عبر الوطنية[1].

الشكل رقم (04): النمط الثاني للحوكمة المتعددة المستويات.

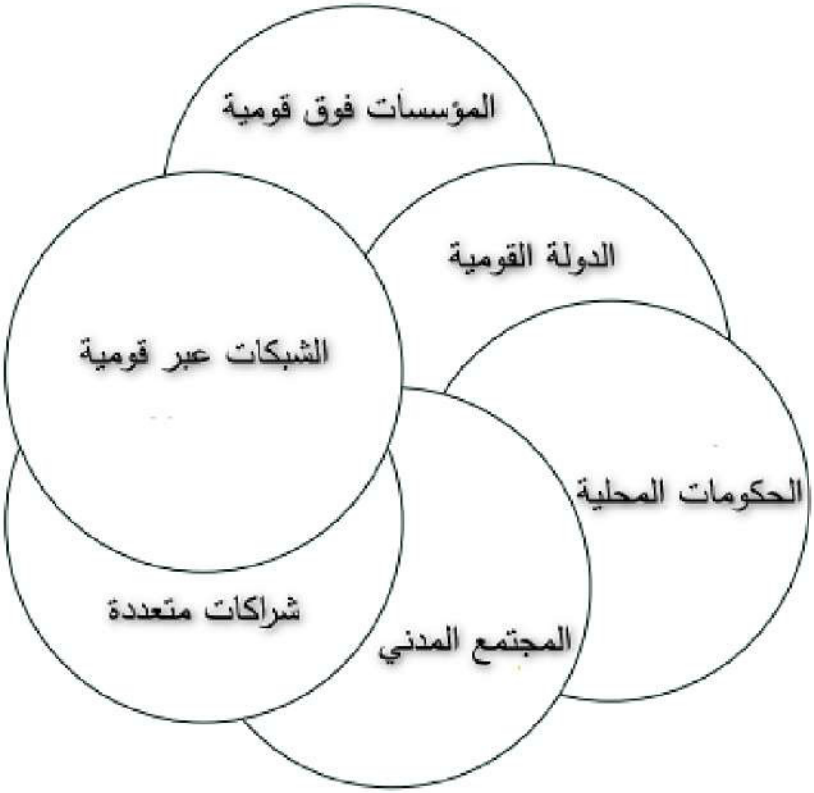

Source : Moeko Saito-Jensen, Op.Cit, P3.

لكن بعد تحليل الفضاءات والربط بين الإحداثيات الثلاثة تشكل لنا الآتي:

1. الفضاء الأول (X2 X1) يحدد لنا الدراسات المرتبطة بأوربا المناطق .
2. الفضاء الثاني (X3 X2) يحدد لنا الدراسات المرتبطة بنظريات التكامل الأوربي.
3. الفضاء الثالث (X3 X1) يحدد لنا الدراسات المرتبطة بالإقليمية .[2]

[1] Ibid, P21.
[2] Ibid, P30.

افترضت أدبيات "أوروبا المناطق" وجود علاقة سببية بين تزايد الأوربية وتعزيز الهويات الإقليمية، في حين أن الأدبيات حول "أوروبا مع المناطق" قللت من الإدعاء السببي إلى مجرد ارتباط مع الإتحاد الأوروبي الذي يعمل ببساطة كهيكل إضافي للفرص السّياسية التي كانت بعض المناطق فقط مستعدة وقادرة على استغلالها بشكل فعال، إذ نجد دراسات تثبت فعالية الحراسة على بوابة الدول الوطنية، أي قدرتها على إحباط محاولة المناطق لعبور البوابات إلى الساحة الدولية دون موافقة الحارس (نظرية حارس البوابة)، وبالمثل ، سنجد دراسات حول الطرق التي تستخدم بها السلطات الإقليمية مواردها المتنوعة (خاصة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية) بإجراءات دبلوماسية خاصة بها لإنشاء مكاتب إقليمية في بروكسل، والانفتاح على التبادلات الثقافية، والدخول في اتفاقيات تعاون عبر الحدود، والانخراط في مشاريع التوأمة، وتقديم المساعدة في "السياسات الإقليمية المشتركة"، وما إلى ذلك.[1]

يجب أن ندرك أنه توجد ثلاثة أنواع من الإقليمية وتبرز في الآتي:

1. **الإقليمية الأوربية** وتشير إلى تسمية الوحدات الإقليمية للإحصاء Nomenclature of Units for Territorial Statistics مع تحفيز الدول الأعضاء على إضفاء الطابع الإقليمي على هياكلها الحكومية كجزء من عملية التكامل الأوسع.
2. **إقليمية الدولة** وتشير إلى الضغط الإقليمي "من أعلى إلى أسفل"، الناشئ عن مستوى الدولة نفسه والذي يبرز في العديد من العوامل مثل اعتبارات الكفاءة الحكومية والتنمية الاقتصادية، حيث تكون مستويات الحكومة المركزية بالنسبة إلى المنطقة الفرعية هي المحرك الرئيسي في عملية الأقلمة.
3. **إقليمية الضغط من القاعدة إلى القمة:** موقف ينشأ فيه الضغط الرئيسي لدور معزز للإقليمية من داخل الناحية والإقاليم المحلية نفسها .

هذه الأشكال الثلاثة من الديناميكية الإقليمية متمايزة من الناحية التحليلية، فمن المهم أن نذكر أن جميع الديناميكيات الثلاثة يمكن أن تتفاعل مع بعضها البعض في الواقع العملي.[2]

وكنتيجة لتحليل فضاء الحوكمة المتعددة المستويات توصلت سيمونا باتوني Simona Piattoni أن الحوكمة المتعددة المستويات تشمل الفضاءات الثلاثة (X3 X2 X1)، أي أن الحوكمة المتعددة المستويات

[1] Simona Piattoni, "***MULTI-LEVEL GOVERNANCE IN THE EU. Does it Work?***", Globalization and Politics: A Conference in Honor of Suzanne Berger, MIT, May 8 and 9, 2009, P14.
[2] Roger Scully and Richard Wyn Jones, **Europe, Regions and European Regionalism**,UK : Palgrave Macmillan,2010, P8.

تجمع بين التوجهات الثلاثة بحيث تشمل البعد الدولي والحكومة المركزية والبعد المحلي والمدن والمناطق باعتبارها مستويات عمودية، وتجمع القطاع الخاص والعام والمجتمع المدني باعتبارها مستويات أفقية.[1]

المطلب الثالث: اتجاهات معيارية للحوكمة المتعددة المستويات.

الجانب الثالث معياري (Normative) ويتعلق باستصواب الحوكمة المتعددة المستويات،بناء على ثبوت أن هذا المفهوم ذو معنى (له وضوح ودلالة كافية) ومهم (له نطاق دلالة واضح)، هنا نتساءل عن طبيعة الفواعل المساهمة في ترتيبات الحوكمة المتعددة المستويات ما إذا كانت متساوية وشرعية وفعالة ؟ ماهي خصائص الحوكمة المتعددة المستويات؟ وما هي الاستخدامات المتاحة لها؟

الفرع الأول: الفَواعل المساهمة في ترتيبات الحوكمة المتعددة المستويات.

في الدراسات الأوروبية، حظيت الحوكمة المتعدد المستويات باهتمام واسع النطاق من خلال منشورات ليزبيث هوغ Liesbet Hooghe وغاري ماركس Gary Marks في بحثهم حول السياسة الإقليمية الأوروبية وحول دمج الفواعل دون الوطنية في صنع سياسة الإتحاد الأوروبي، حيث توصلا إلى أن النقل المتزايد للاختصاصات إلى المستوى الأوروبي تزامن مع انتقال السلطات من المستوى الوطني إلى المستوى دون الوطني.

وبالنظر إلى تفاعل هاتين العمليتين، خلص المؤلفان إلى أن التكامل الأوروبي ليس عملية مستمرة ولا هيكلاً سياسياً راسخاً، بل هو قضية متنازع عليها دائماً، وبناءً على ذلك، لم يؤدِ التنظيم الإقليمي إلى مستوى آخر من الحكومة، بل أنشأ بدلاً من ذلك "نظامًا للمفاوضات المستمرة بين الحكومات المتداخلة على عدة مستويات إقليمية"، علاوة على ذلك، كشف المؤلفان أن بدلاً من عمل الحكومات وحدها ضمن نطاق اختصاصاتها الإقليمية، تم دمج توليفات متغيرة من الحكومات والفواعل المختلفة على طبقات متعددة من السلطة – شبكات السياسات الأوروبية الوطنية ودون الوطنية – من أجل التعاون.[2]

وقد تم استخدام الحوكمة متعدد المستويات على نطاق واسع في العلوم السياسية والسياسة العامة لمراعاة الدور المتغير للدولة وصعود الجهات الفاعلة غير الحكومية كشركاء في عملية صنع القرار،[3] إذ تركز الحوكمة متعددة المستويات في المقام الأول على التفاعل بين ثلاثة مستويات: دون الوطنية (التي يمكن أن تشمل

---

[1] Simona Piattoni, "***MULTI-LEVEL GOVERNANCE IN THE EU. Does it Work?***", Op.Cit,P16.

[2] Arthur Benz, "***The European Union as a loosely coupled multi-level system***" ,in :Henrik Enderlein et al, **Handbook on Multi-level Governance**, UK: Edward Elgar Publishing,2010,P215.

[3] Aneta B. Spendzharova, " ***Multi-level Governance of Banking Regulation in the EU: Evidence from Developing Bank Supervision in Bulgaria and Hungary*** ", journal of European Integration, Vol. 32, No. 3, May 2010, P251.

السلطات المحلية)، والوطنية ، وفوق الوطنية، كما حاجج ماركس، "بدلاً من التخصيص الواضح لمسؤولية صنع القرار بين الحكومة الوطنية والحكومة فوق الوطنية، نرى إضفاء الطابع المؤسسي على مناطق النفوذ المتنازع عليها عبر عدة مستويات من الحكومة".[1]

إنّ طبيعة التفاعلات الحاصلة في الحوكمة المتعددة المستويات بما تتضمن المستوى العالمي والمستوى الإقليمي والمستوى الوطني والمستوى المحلي/ الحضري، تكون بين مجموعة تشمل العديد من الشّبكات السياسية المتنوعة بين الفواعل الحكومية والفواعل غير الحكومية، وقد تشمل الدول والأفراد والمؤسسات، وكذا الفواعل العامة والخاصة، المحلية والإقليمية، الوطنية وعبر الوطنية،[2] و هو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (05): يوضح الحوكمة المتعددة المستويات وطبيعة التفاعلات الحاصلة من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي والحضري.

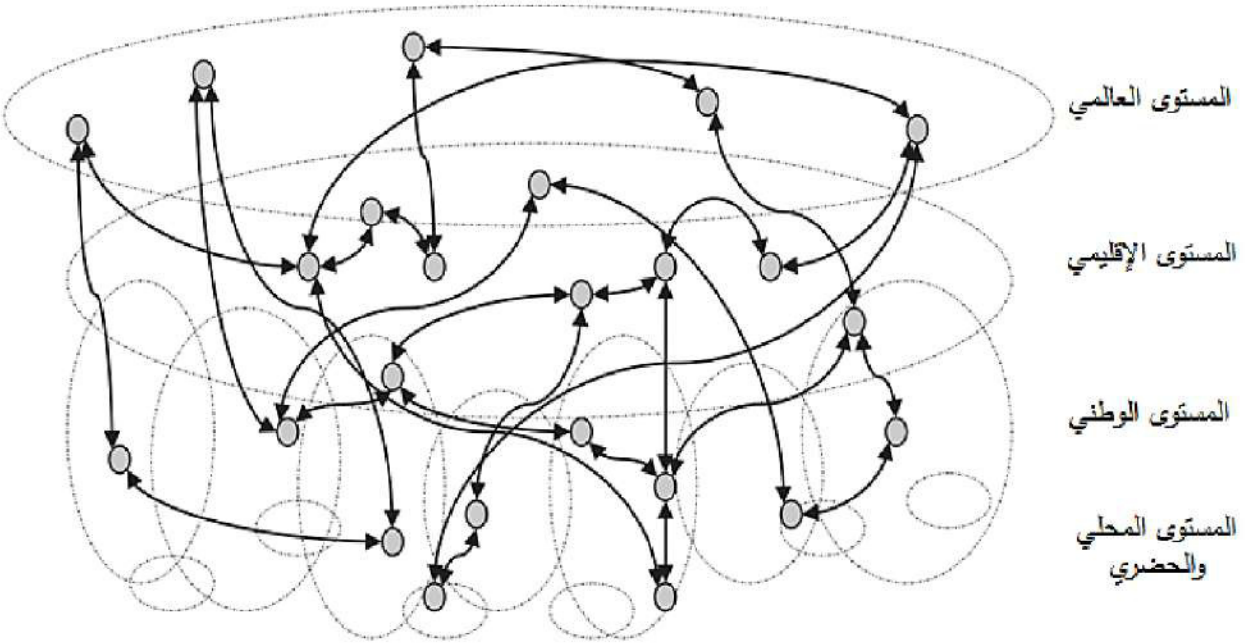

Source: Caspar Floris van den Berg,"***The Virtues and Vices of Multi-Level Governance from a Liberal Perspective***", In : Charlotte Lockefeer-Maas, **Balancing competences : member states in Brussels and Brussels in the member states**, Belgium : European Liberal Forum, 2015, P43.

[1]Amanda Sloat , **Scotland in Europe A Study of Multi-Level Governance**, Germany : European Academic Publishers, 2002,P41.

[2] Caspar Floris van den Berg,"***The Virtues and Vices of Multi-Level Governance from a Liberal Perspective***", In : Charlotte Lockefeer-Maas, **Balancing competences : member states in Brussels and Brussels in the member states**, Belgium : European Liberal Forum, 2015, P43.

إذ لا يوجد فاعل منفرد، عام أو خاص، لديه كل المعرفة والمعلومات المطلوبة لحل المشكلات المعقدة والديناميكية والمتنوعة؛ لا يوجد فاعل لديه نظرة عامة كافية لتطبيق أدوات معينة فعالة؛ لا يوجد أي فاعل لديه القدرة على اتخاذ الإجراءات الكافية للسيطرة من جانب واحد في نموذج حكم معين.[1]

فالحكومات الوطنية، على وجه الخصوص فقدت السلطة، من أعلى يتم تقييد سلطاتها السيادية من قبل المنظمات الدولية، أو تلك التي تتجاوز الحدود الوطنية مثل الإتحاد الأوروبي (EU)، ومن أسفل تم نقل المهام إلى الحكومات ذات المستوى الأدنى أوعلى الأقل يوجد تحكم في السياسات على المستوى دون الوطني.[2]

ولكن لدى كل من **فرانزيسكا إيهنارت Franziska Ehnert** وآخرون، فكرة مغايرة تماما حول طبيعة الإتجاهات الأفقية والعمودية في سياق الحوكمة متعددة المستويات، إذ تتدفق الاستراتيجيات والأنشطة حسبها في اتجاه أفقي وآخر عمودي، حيث تكون في الاتجاه أفقي عبارة عن عمليات التبادل وتدفقات المعرفة بين مناطق المدن المختلفة متعددة (توأمة المدن) وقد عززتها الشبكات البلدية عبر الحدود والحركات البيئية، على الرغم من أنها قد لا تؤثر بالضرورة على القرارات السياسية، إلا أن أهميتها تكمن في تحفيز الأنشطة المحلية من خلال تبادل الأفكار والمعرفة والخبرات الجديدة، فإنها تحفز و تنشط العمل المحلي.

وفي الإتجاه العمودي، يتم التعبير عن تعدد استراتيجيات وأنشطة الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من خلال فكرة "الألعاب ثنائية المستوى" التي تم توسيعها لاحقًا لتشمل "ألعاب متعددة المستويات" MULTI-LEVEL GAMES، إذ يوضح كيفية محاولة الجهات الفاعلة للتغلب على العقبات على مستوى الحوكمة الخاصة بهم من خلال الاستفادة الاستراتيجية من عمليات التفاوض على مستوى آخر، على سبيل المثال، يمكن للجهات الفاعلة المحلية الرجوع إلى اتفاقات المفاوضات الدولية (مثل أهداف التنمية المستدامة التي حددتها الأمم المتحدة) للتغلب على المقاومة المحلية للاستدامة، وهكذا، يتعلم اللاعبون التنقل عبر مستويات الحوكمة المتعددة، في حين أنه من المعترف به أن المستويات المتعددة للحوكمة تؤثر على بعضها البعض،[3] وهو ما يوضحه الجدول التالي:

---

[1] Inger Weibust and James Meadowcroft, **Multilevel Environmental Governance**, UK : Edward Elgar Publishing Limited,2014,P3.

[2] Ibid,P3.

[3] Franziska Ehnert et al, " ***Urban sustainability transitions in a context of multi-level governance: A comparison of four European states*** ", Environmental Innovation and Societal Transitions,No26, 2018, P104.

جدول رقم 02: الحوكمة المتعددة المستويات: الأبعاد العمودية والأفقية.

تفريع السلطة والكفاءات عبر مستويات متعددة من الحوكمة	
علاقة مترابطة غير هرمية بين مستويات الحوكمة	
يتم تقاسم السلطة بين الجهات الحكومية والجهات شبه الحكومية والجهات الفاعلة غير الحكومية، بدلاً من التركيز بشكل أساسي على الجهات الحكومية فقط.	
يتم تحديد العلاقات المؤسسية من خلال المفاوضات والشبكات باعتبارها مكملة للأحكام الدستورية	

Source : Caspar Floris van den Berg, "***The Virtues and Vices of Multi-Level Governance from a Liberal Perspective ***", In : Charlotte Lockefeer-Maas, **Balancing competences : member states in Brussels and Brussels in the member states**, Belgium : European Liberal Forum, 2015, P42.

مقترب الحوكمة المتعددة المستويات(MLG) يقدم إطارا مناسبا لتحقيق عمليات مشتركة بين المؤسسات ذات التّرتيبات الرّسمية (الإجراءات الإدارية والأطر القانونية)، وإكمالها مع ديناميكيات غير رسمية (روابط الشبكات الاجتماعية، الأفكار والمعتقدات)، بحيث تعمل وفق مستويات مختلفة تشمل التّفاعل الدولي بما في ذلك الإقليمي والمحلي، أي أنها تستحوذ على تفاعلات من الأعلى إلى الأسفل Top-Down و من الأسفل إلى الأعلى Bottom-Up.[1]

فمقترب الحوكمة المتعددة المستويات يهدف إلى تحليل العلاقات المتغيرة بين الجهات الفاعلة التي تقع في مناطق مختلف ومستويات متعددة، سواء من القطاعين العام والخاص،[2] إذ يمكن القول أن الحوكمة المتعددة المستويات التي تعمل عليها هذه الأطروحة تندرج ضمن مستويات عمودية بارزة في المستوى الكلي Macro level والمستوى المتوسط Meso level والمستوى الجزئي Micro level.

الفرع الثاني: خصائص مستويات الحوكمة المتعددة المستويات.

للحوكمة المتعددة المستويات العديد من الخصائص نبرز منها ما يلي:

- مستويات مختلفة وعديدة من الحكومات تشارك في وقت واحد؛
- مشاركة جهات غير حكومية مختلفة وعديدة المستويات أيضا؛

[1] Niagalé Bagayoko," ***Multilevel Governance and Security:Security Sector Reform in the Central African Republic***", IDS Bulletin,43, n° 4,July 2012, p 20.
[2] Ibid, p 21.

- العلاقات بين المستويات تتحدى التسلسلات الهرمية القائمة وتأخذ شكل شبكات غير هرمية؛
- غياب التسلسل الهرمي الرأسي المتمركز حول الدولة لتوزيع السلطة والمسؤولية وحدود الدولة / المجتمع؛
- الجهات الفاعلة مترابطة بمعنى أنه لا يمكن تنفيذ سياسة معينة من خلال مستوى واحد فقط من الحكومة ولكن مشاركة المستويات الأخرى والجهات الفاعلة غير العامة؛
- تستند التفاعلات إلى التعاون والتفاوض؛ [1]
- مستويات الحوكمة المتعددة المستويات يمتلكون الشّرعية والأسس القانونية؛
- التقسيم الواضح للوظائف بين كل مستوى؛
- مجموعة كبيرة من المؤسسات الحكومية ذات الشبه الكبير، وعادة ما تتشكل من سلطة تنفيذية، وسلطة برلمانية منتخبة، وهيئة قضائية، وكذا آليات إدارية؛
- لديها سلطات تميز كل نظام كمستوى في الحوكمة بما يتضمن سلطات سياسية وسلطات سن القوانين وكذا موارد مالية، وضوابط قضائية، وهياكل إدارية؛
- لكل مستوى من مستويات الحوكمة دور هام ومجموعة من الوظائف، وليست كل المستويات الحوكمة لها خصائص متشابهة أو متساوية في الأهمية؛
- يوجد عادة اختلافات في توزيع السلطات بين المستويات، تخضع للتغيير في مختلف الدول؛
- بعض مجالات السياسية قد يتناسب مع تقسيم مستويات الحوكمة، مثل النقل، البيئة، الزراعة، التنمية الإقتصادية؛
- ليس كل مستويات الحوكمة منتخبة ديمقراطيا، لكن معظمها يتم انتخابه؛
- قد يختلف عدد هيئات الحوكمة المتعددة المستويات بين الدول ويكون بين المستويين أوالثلاثة؛
- في حين أن الأنظمة متعددة المستويات قد تكون متينة ومتجذرة قانونًا فإن الأنظمة الأخرى تتميز بخصائص أكثر مرونة، وقد يتغير تكوين المستويات وتتغير سلطاتها؛
- أهمية كل مستوى متغيرة وتخضع للتغيرات والظروف السياسية؛[2]
- من الخصائص الأساسية للحوكمة المتعدد المستويات هو تفريع السلطة وصنع القرار لمجموعة واسعة من الهيئات من خلال عملية التفاوض، التأثير الصافي هو أن صنع السياسات قد تحول من كونه نشاطًا يتمحور حول الدولة وتديره الدولة ليصبح مزيجًا معقدًا من التسلسلات الهرمية والشبكات والأسواق.[3]

---

[1] Tiziana Caponio, Op.Cit, P8.

[2] Derek Birrell and Cathy Gormley-Heenan, **Multi-Level Governance and Northern Ireland**, UK : Palgrave Macmillan, 2015, PP9-10.

[3] Edgar A. Maldonado et al, "***Collaborative systems development in disaster relief: The impact of multi-level governance***" , Information Systems Frontiers, No12, 2010, P11.

الفرع الثالث: الاستخدامات المتاحة للحوكمة المتعدّدة المستويات.

استنادا إلى التحليل الذي قام به **بول ستيفنسون Paul Stephenson** ، تنشطر استخدامات الحوكمة المتعددة المستويات إلى : استخدامات أصلية، استخدامات وظيفية، استخدامات معيارية، واستخدامات مقارنة، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (06): منظور عين الطائر A bird's eye view * لاستخدامات الحوكمة المتعددة المستويات MLG

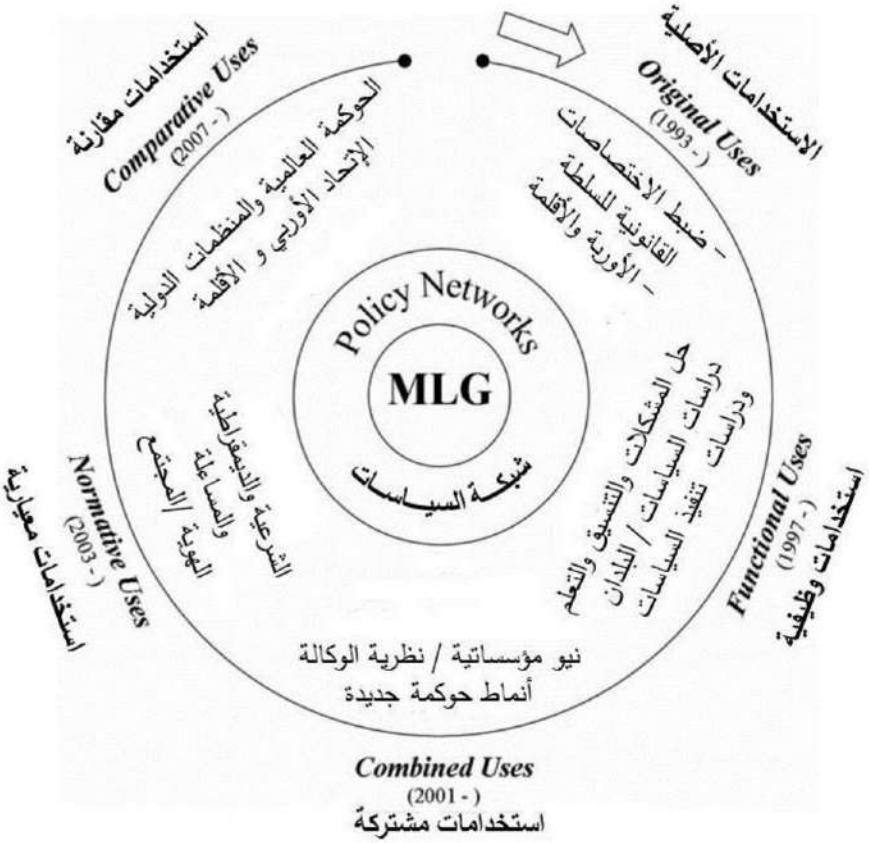

Source : Paul Stephenson, "***Twenty years of multi-level governance: 'Where Does It Come From? What Is It? Where Is It Going?***", Journal of European Public Policy, Vol. 20, No. 6, 2013,P832.

*منظور عين الطائر إلى جانب منظور عين النملة من المفاهيم التي تم إدراجها في الدراسات السياسية والاستراتيجية وهي مقتبسة من علم الهندسة المعمارية يستخدم التعبيران أيضا لدراسة الأوضاع، حيث يشير مفهوم عين النملة إلى الدراسات والمشاهدات من الأرض؛ وهي الدراسات الأكثر تمحيصا للأمور وتستخدم للبحث عن أسباب وعلاجات مشكلة معينة، في حين يختص عين الطائر بدراسة الأحوال والرؤى العامة، ومقارنة الأوضاع بين مجتمعين أو زمنين مختلفين، وهي الرؤية الأكثر شمولية التي تجمع في أحيان كثيرة من التفاصيل المتباينة، لكنها ترتبط في الشكل النهائي، لمزيد من المعلومات راجع: أحمد الغمراوي، "**رؤية عين الطائر**"، الشرق الأوسط، العدد 13013، 15 يوليو 2014، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://aawsat.com/home/article/137991

يوضح الشكل السّابق أن الحوكمة المتعددة المستويات يتم استخدامها في ما يلي:

الاستخدامات الأصلية Original uses 1993: الأوربة والأقلمة، انفتاح السلطة القانونية، تفريع إجراءات السياسة، التسلسل الهرمي والتوجيه، الاندماج أو التفكك المرن، اقتران واسع بين الجهات الفاعلة في السياسة، ظهور جماعات المصالح.

استخدامات وظيفية Functional uses 1997: قدرات حكومية متنوعة، ثقافة سياسية مختلفة، تنوع السلوك الاجتماعي، مستويات مختلفة من، التنمية الاقتصادية، التركيز على المشاكل الفردية، تحليل السياسات، التعددية وتنفيذها على أساس القدرات الوظيفية والإدارية، سياسات تنسيق الشراكة، الأدوات القائمة على الاتصالات بدلاً من الأدوات الهرمية.

استخدامات معيارية Normative uses 2003: الديمقراطية بدلاً من التكنوقراطية، الشرعية، المسؤولية، الانفتاح والشفافية، التماسك، الدمقرطة من خلال الشراكة والمبدأ البرلماني.

استخدامات مشتركة Combined uses2003: النيومؤسساتية، نظرية الوكالة، أنماط حوكمة جديدة.

استخدامات مقارنة Comparative uses 2007: أوروبا كممثل عالمي تنافسي، الحوكمة الاقتصادية العالمية، الفدرالية المالية، الإتحاد النقدي، التعاون النقدي الدولي، مركزية السلطة على مستوى أعلى، مدى ضعف الاستقلالية التنظيمية في المستويات الدنيا.[1]

إن الضبط المنهجي والمعرفي للحوكمة المتعددة المستويات في كافة الجوانب الأنطولوجية، والإبستيمولوجية والمعيارية، يسمح لنا بالتركيز على المتغير الثاني من الدراسة البارز في ضبط الأسس المعرفية للتنمية الحضرية المستدامة، وهو ما سنتطرق إليه في المبحث الموالي.

[1] Robert Chrabąszcz and Marcin Zawicki, Op.Cit, P21.

المبحث الثاني: ضبط الأسس المعرفية للتنمية الحضرية المستدامة كمفهوم.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى **الحدود المعرفية والمنهجية للتنمية الحضرية المستدامة كتعريف**، وذلك من خلال ضبط تعريف التنمية بمفهومها الشامل، فضلا على تحديد المرجعية الأكاديمية للإستدامة وتعريف التّنمية الحضرية المستدامة، ليتم بعدها التطرق إلى **ميكانيزمات التّنمية الحضرية المستدامة**، من خلال التعرف على مبادئ وأهداف التّنمية الحضرية المستدامة وأدوات تكريسها بما في ذلك مؤشراتها، فضلا على تحديد نماذج تخطيط المدن، أدوارها وتصنيفات المناطق الحضرية، ليتم في الأخير التطرق إلى المؤتمرات العالمية المقامة بشأن التنمية الحضرية المستدامة.

المطلب الأول: الحدود المعرفية والمنهجية للتّنمية الحضرية المستدامة كتعريف

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى تعريف التّنمية في مفهومها العام، ليتم بعدها البحث في مرجعية الاستدامة، إلى أن نصل إلى الضّبط المفاهيمي للتنمية الحضرية المستدامة.

الفرع الأول: تعريف التّنمية.

إستحوذت قضية التنمية على إهتمام المفكرين والباحثين وغدت البرامج والخطط الإنمائية هي القاسم المشترك في كل مناحي الحياة، حيث برز مفهوم التنمية Développment بصورة أساسية منذ الحرب العالمية الثانية، إذ لم يستعمل هذا المفهوم منذ ظهوره في عصر الاقتصادي آدم سميث في الربع الأخير من القرن الثامن عشر، حيث أن المصطلحان اللذان إستخدما للدلالة على حدوث التطور المشار إليه في المجتمع كان التطور المادي Material Progress والتطور الاقتصادي Economic Progress.[1]

ولهذا تعني كلمة التنمية Développment عملية نمو وتطور وتقدم وإزدهار، فالتنمية بمفهومها العام هي عملية مجتمعيه متشابكة ومتكاملة في إطار نسيج بالغ التعقيد تتفاعل فيه عوامل إقتصادية وإجتماعية وسياسية وثقافية فهي عملية حضارية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق التقدم الإجتماعي ويوفر للإنسان الرفاهية والكرامة.[2]

---

[1] نصر محمد عارف، **المساعدات الخارجية و التنمية في العالم العربي**، الأردن: المركز العالمي للدراسات السياسية، 2001، ص 19 .

[2] Michael Barnett and Raymond Duvall, **Power in Global Governance** , the United States of America : Cambridge University Press,2005, p 102.

وقد عرفها الدكتور محمد الكردي على أنها هدف عام وشامل لعملية ديناميكية تحدث في المجتمع، ونجد مظاهرها في تلك السلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب مكونات المجتمع، وتعتمد هذه العملية على التحكم في نوعية وحجم الموارد المادية والبشرية المتاحة للوصول بها إلى أقصى إستغلال ممكن، في أقصر فترة مستطاعة وذلك بهدف تحقيق الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية المنشودة للغالبية من أفراد المجتمع.[1]

كما عرفها الباحث هوب هوسL.T. Hobhouse التنمية بأنها مفهوم شامل ومعقد حيث يشتمل على زيادة في الإنتاج بحيث يؤدي ذلك إلى تلبية المتطلبات الجديدة والعدالة في التوزيع ووفرة في الخدمات لكل مواطن، كما تعني أيضا دعم العلاقات الإنسانية باعتبار أن التنمية هي تنمية الناس في علاقاتهم المتبادلة لنشر روح التعاون بين الجميع في العمل القائم على الحاجات المتبادلة بين الأفراد.[2]

غير أن التنمية عرفت مجموعة من المراحل لتطورها وقد عرفت في البداية التنمية في عالم الإقتصاد حيث إستخدم للدلالة على عملية إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية في مجتمع معين بهدف إكساب ذلك المجتمع القدرة على التطور الذاتي المستمر بمعدل يضمن التحسن المتزايد في نوعية الحياة، بمعني قدرة المجتمع للاستجابة للحاجات المتزايدة عن طريق الترشيد المستمر لإستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة وحسن توزيع عائد ذلك الإستغلال، ثم إنتقل مفهوم التنمية إلى حقل السياسة منذ ستينيات القرن العشرين حيث ظهر كحقل منفرد يهتم بتطوير البلدان تجاه الديمقراطية بحيث عرفت بالتنمية السياسية ومن مؤشراتها المشاركة الإنتخابية، المنافسة السياسية وترسيخ مفاهيم الوطنية والسيادة، وهكذا عرف تطور مفهوم التنمية وإرتبط بالعديد من الحقول المعرفية فأصبحت هناك تنمية الثقافية التي تسعي لرفع مستوى الثقافة في المجتمع وترقية الإنسان، وكذلك التّنمية الإجتماعية التي تهدف تطوير التفاعلات المجتمعية وهكذا إلى أن تم الوصول إلى التنمية البشرية (الإنسانية) التي تهدف تدعيم قدرات الناس، وهذا ما سنعرفه من خلال تتبع مسار تطور التنمية في أبعادها المختلفة. [3]

---

[1] كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، مصر: دار المعارف للطباعة والنشر، 1993، ص ص 14-15.

[2] المرجع نفسه، ص 18.

[3] هدى سيد لطيف و محمد عبد الفتاح زهرى،"**التمكين كمحور للتنمية البشرية لمواجهة التحديات المعاصرة للشباب في المجتمعات العربية**"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، العدد السابع، سبتمبر 2018، ص310.

الفرع الثاني: المرجعية الأكاديمية للإستدامة

مرت الاستدامة في تشكلها بثلاث خطوات كما يلي:

-**الخطوة الأولى حركة الاستدامة في ستينات وسبعينات القرن العشرين:** في البداية، لفتت حركة الاستدامة الإنتباه إلى مشاكل التلوث الصناعي غير المحدود والنمو السكاني، حيث كانت المرحلة الأولى (خلال الستينيات) هي زيادة الوعي حول آثار التلوث الصناعي/الزراعي والنفايات على صحة الإنسان، لذلك ركزت الحركة على زيادة الوعي وذلك من خلال الجهود التالية:[1]

1- الربيع الصامت The Silent Spring: كتاب تم تأليفه سنة 1962 يعتبره رواد الاختصاص من الكتب التي غيرت مجرى التاريخ فهو من أنصار حركة الاستدامة، وقد استهلت فيه المؤلفة كارسون راشيل Rachel Carson بالحديث عن التعايش بين الأجندة الخضراء والبنية في المدن، وكيف كانت تحترم المدن الطبيعة لكنها تعرضت لكوارث في نظرها وأصبحت صامتة وهنا طرحت السؤال الرئيسي للكتاب: ما الذي أسكت أصوات الربيع في هذا العدد الكبير من مدن أمريكا؟ وقد تحدثت بعد ذلك عن الآثار الوخيمة للمبيدات على سلسلة الغذاء والطبيعة كلها، وكان له أصداؤه في حمل الحكومات على إحداث تغيرات جذرية في سياستها تجاه البيئة، كما يسند له دوراً هاماً وحاسماً في إطلاق حركة حماية البيئة والحفاظ عليها من التلوث والاندثار.[2]

2- القنبلة السكانية The Population Bomb : نشرت منظمة سييرا كلوب سنة 1968 كتابًا دق ناقوس الخطر بعنوان «القنبلة السكانية»، لعالم بيولوجيٍّ بجامعة ستانفورد هو بول إرليتش Paul Ehrlich حيث وصف إرليتش سيناريو مخيفًا، محذرًا من أنه «في هذا الوقت المتأخر، لا يمكن لشيء أن يمنع حدوث زيادة كبيرة في معدل الوفيات العالمي ... ففي سبعينيات هذا القرن (القرن العشرين) سوف يتعرض العالم لمجاعات؛ ومئات الملايين من العائلات سوف تتضوَّر جوعًا حتى الموت.» ما الذي يمكن أن يجلب هذه الكارثة؟ لقد كان إيرليتش يتحدث بالنبرة المالتوسية: «لا بد أن نتخذ إجراءً من أجل إدراك التدهور الذي لحق ببيئتنا قبل أن يُلحِق الضغطُ السكاني بكوكبنا دمارًا لا يمكن مواجهته، لا بد من إحداث توازنٍ بين معدل المواليد ومعدل الوفيات وإلا فسيذهب الجنس البشري في طي النسيان. »[3]

---

[1] Janis Birkeland, "**Net-Positive Design and Sustainable Urban Development**", New York: Routledge,2020, P65.
[2] Ibid,PP65-66.
[3] مارك سكاوزن، قوة الاقتصاد: **كيف يُغيِّر جيل جديد من الاقتصاديين العالم**، ترجمة شيماء طه الريدي،مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2016، ص 175.

3- حدود النمو The Limits to Growth: تقرير تم إصداره سنة 1972 من طرف نادي روما حيث رسم بعض الاتجاهات المزعجة التي تم تجاهلها إلى حد كبير، مثل "تسارع التصنيع ، والنمو السكاني السريع ، وسوء التغذية على نطاق واسع، واستنفاذ الموارد غير المتجددة، والبيئة المتدهورة"، حيث أن الرؤية الأساسية التي استندت إليها منظمة نادي روما في تقريرها، وهي أننا نعيش ونعمل في إطار بيئة عالمية محدودة، وموارد وطاقات مستنفدة، عادت لتتحدانا من جديد.[1]

- **الخطوة الثانية التكنولوجيا المناسبة:** تحول الإهتمام من حدود النمو الصناعي والتلوث والسكان إلى التغيير الاجتماعي والاقتصادي: التنمية على نطاق أصغر، والتكنولوجيا المناسبة، وبناء المجتمع، واستعادة البيئة.

قبل سبعينيات القرن الماضي، كانت الاستدامة تعني فقط "العائد" المستدام للموارد، ومع ذلك، بحلول السبعينيات، بدأ المزيد من الكتاب في التعبير عن تقديرهم للقيم/الفوائد المتعددة للبيئة الطبيعية، ناهيك عن أن الطبيعة هي أساس حياة الإنسان والاقتصاد، كانت هناك دعوات لتحقيق التوازن بين البيئة والتنمية، وبناء المجتمع من خلال إضفاء الطابع الإنساني على السياسة الاقتصادية. بشكل عام، اقترحت هذه الأدبيات إعادة هيكلة جميع أبعاد المجتمع: السياسية والاجتماعية والتكنولوجية والاقتصادية والروحية، ومع ذلك، فقد عكست أيضًا عقلانية الناس في تصرفاتهم لتحسين المجتمع من خلال العمليات السياسية التقليدية.

-**الخطوة الثالثة نفكر عالميا ونعمل محليا:** ترجع فكرة الاستدامة إلى أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة البشرية في ستوكهولم عام 1972[2]، وفي أواخر السبعينيات من القرن العشرين لم تصبح الاستدامة مجرد أفكار أو مفهوم، بل تم تبنيها في العديد من الأجندة، وهذا راجع إلى تبنيها من طرف العديد من المنظمات الدولية والإقليمية.[3]

في الثمانينيات، أصبحت الاستدامة محور الاتفاقات الدولية، وهدف استراتيجي لبعض المنظمات غير الحكومية والشركات ووجدت أكبر نصير لها منظمة الأمم المتحدة، والتي أعادت صياغة الاستدامة على أنها "تنمية مستدامة" ودمجت مبادئها في الاتفاقات الدولية، حيث يجدر الإشارة أن **مفهوم الاستدامة** ظهر رسميًا

[1] JOSCHKA FISCHER, " ***The Limits to Growth Revisited***", accessed : 13/01/2022 , available at: https://www.project-syndicate.org/commentary/the--limits-to-growth--revisited?barrier=accesspaylog

[2] S. Mostafa Rasoolimanesh et al, "***How governance influences the components of sustainable urban development?***", Journal of Cleaner Production, No238,2019, P2.

[3] Jeremy L. Caradonna, **Sustainability: A History**, New York: Oxford University Press,2014, P136.

في تقرير "**مستقبلنا المشترك**" " Our Common Future" الصادر عن اللجنة العالمية للأمم المتحدة المعنية بالبيئة والتنمية سنة 1987 ، والذي يعرفه بأنه: "تنمية تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها".[1]

بناء على ماسبق أصبحت الاستدامة جزءًا من أجندة سياسية وفلسفة بيئية واضحة المعالم، وتم تطوير عدد كبير من الأنظمة والنماذج كوسيلة لدراسة وقياس وتطوير مبادئها المركزية، وفي هذه الفترة ظهرت فيها ما يسمى بـ Es أي العناصر الثلاثة: بيئية واقتصادية وأخلاقية Environmental, Economic, and Ethical كنموذج أساسي للاستدامة، وبحلول التسعينيات، بدأ المستدامون في تنفيذ مبادئ الاستدامة في التحليلات الاقتصادية ، ولجان التخطيط (على جميع المستويات الحكومية)، وقطاع الطاقة، والتعليم، والزراعة، والإسكان، والنقل، والعمليات التجارية، والعديد من المجالات الأخرى. وتطرقت وسائل الإعلام للمصطلح أيضًا، وأصبحت الاستدامة، بحلول نهاية القرن، كلمة المقصود بها الإشارة إلى أي شيء مرتبط بالقيم الخضراء.[2]

الفرع الثالث: تعريف التنمية الحضرية المستدامة.

يخبرنا العديد من الباحثين أن مدننا تواجه أزمة استدامة متعددة: اقتصادية وبيئية وسياسية وثقافية، حيث يقول مايك ديفيس Mike Davis أصبحت الأحياء الفقيرة جزءًا من مدننا بشكل متزايد، فكل يوم ينضم 180.000 شخص إلى المناطق الحضرية في العالم؛ وفي كل عام يتم بناء ما يعادل مدينتين بحجم مدينة طوكيو؛ إذ تشير أبحاث موئل الأمم المتحدة خلال العقود القادمة سينحصر النمو السكاني في العالم تقريبًا في المدن ما يحدث عواقب وخيمة وضغوطات على البنية التحتية، بالتالي لماذا نتأرجح بين الحلول السهلة قصيرة الأجل والتأجيل المعقد، في حين أنه من الواضح جدًا أن هناك حاجة إلى القيام بشيء أكثر أهمية؟[3]، خاصة إذا أخذنا في الإعتبار المفارقات التالية:

---

[1] Bin Yang et al, " ***Analysis on sustainable urban development levels and trends in China's cities*** ",Journal of Cleaner Production,No 141 , 2017, P869.

[2] Ibid, P137.

[3] Paul James, **URBAN SUSTAINABILITY IN THEORY AND PRACTICE ,NEW YORK**: Routledge, 2015, P6.

المفارقة 1. كلما زاد استخدام لغة الاستدامة، بدا أنها موجهة أكثر نحو ترشيد التنمية غير المستدامة، حيث أننا نجد الكثير من السياسيين يناشدون بالاستدامة، لكنهم مقابل ذلك أكثر استنزافا للأجندة الخضراء.[1]

المفارقة 2: تقع المدن في قلب المشاكل التي تواجه هذا الكوكب(التلوث، العواصف، الفيضانات، الزلازل...)*، لكن تطوير نمط الحياة الحضرية بطريقة إيجابية ومستدامة هو الطريقة الوحيدة التي سنتمكن من خلالها من الحفاظ على الحياة الاجتماعية كما نعرفها بعد نهاية هذا القرن.[2]

المفارقة 3. كلما أدركنا أننا نواجه ضغوطًا متناقضة، كلما أعطينا أنفسنا عذرًا لعدم الاستجابة بشكل حاسم أوشامل، حيث أننا نعيش في المرحلة الرابعة من عصر الأنثروبيسين وبالقدر الذي نملك به القدرة على تدمير أنفسنا نملك الخيار لعدم القيام بذلك، فنحن أول حضارة بشرية تمتلك القدرة التكنولوجية والإجتماعية لتجاوز مختلف العواقب في هذا الكوكب، لكن المواصلة في المسار الحالي سيؤول بنا إلى الهلاك.[3]

المفارقة 5: غالبًا ما أسفر التخطيط والتصميم غير الملائم والسيئ إلى نتائج أسوأ من ترك

جدول رقم 03: حقائق وأرقام

- ✓ سنة 2018، كان 4.2 مليار شخص ، أي 55 في المائة من سكان العالم ، يعيشون في المدن. بحلول عام 2050 ، من المتوقع أن يصل عدد سكان المدن إلى 6.5 مليار.
- ✓ تشغل المدن 3 % فقط من مساحة الأرض، ولكنها تمثل 60 إلى 80%من استهلاك الطاقة و70 % على الأقل من انبعاثات الكربون.
- ✓ يقدر عدد الأشخاص الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة بنحو 828 مليون شخص، وعددهم في ارتفاع.
- ✓ في عام 1990 ، كانت هناك 10 مدن يبلغ عدد سكانها 10 ملايين نسمة أو أكثر؛ بحلول عام 2014، ارتفع عدد المدن الضخمة إلى 28 مدينة ، وكان من المتوقع أن يصل إلى 33 مدينة بحلول عام 2018. في المستقبل ، ستكون 9 من كل 10 مدن ضخمة في العالم النامي.
- ✓ في العقود المقبلة، سيكون 90%من التوسع الحضري في العالم النامي.
- ✓ الدور الاقتصادي للمدن كبير لأنها تولد حوالي 80 %من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" **الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة**"، تاريخ الولوج : 2018/04/21، نقلا عن: https://bit.ly/2RLmvgG

[1] Paul James, Op.Cit.P5.

*وفقا للأمم المتحدة تتعرض بعض المدن الكبيرة لما يصل إلى أربعة أو خمسة أنواع مختلفة من الكوارث الطبيعية، وتشمل المراكز الحضرية الكبيرة مثل مانيلا، وطوكيو، وسانتياغو، وجواتيمالا سيتي، وعواصم الفلبين واليابان وشيلي وغواتيمالا على التوالي، حيث انها المدن الكبرى التي يزيد عدد سكانها عن 10 ملايين نسمة، وللمزيد من التفاصيل راجع الموقع التالي:
https://www.un.org/development/desa/en/news/population/world-cities-day-2018.html

[2] Paul James, Op.Cit,P6.
[3] Ibid,P7.

العملية للصدفة، ولكن في سياق الأزمة العالمية نحتاج الآن إلى تخطيط طويل الأمد أكثر من أي وقت مضى.[1]

إذ ينظر **هوب تيسدال H.Tisdale** إلى الحضرية بأنها " عملية تتضمن حركة السّكان من حالة أوموقف أقل تركيزا، إلى آخر أكثر تركيزا".[2]

تم تعريف التنمية الحضرية المستدامة في **مؤتمر العمران الواحد والعشرون** بأنها" تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك الجانب العمراني، الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، المؤسسي، الإجتماعي فضلا عن الاقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال القادمة، هذه الأعباء الناتجة عن استنزاف الموارد الرئيسية، والتّوصل إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التوازن بين الموارد والطاقة، وكذلك المدخلات والمخرجات، و إلى المبدأ الذي يقوم على أساس التّوازن في جميع القرارات المستقبلية لتنمية المناطق العمرانية. "[3]

تعرف التّنمية الحضرية المستدامة أيضا على أنها " عملية التحول الهيكلي – التغيير الراديكالي المتعدد الأبعاد – التي يمكنها توجيه التنمية الحضرية بشكل فعال نحو أهداف الاستدامة الطموحة".[4]

يعرف روبرت كاماغني Roberto Camagni التّنمية الحضرية المستدامة على أنها عملية تكامل تآزري وتطور مشترك بين الأنظمة الفرعية الكبرى التي تشكل مدينة (اقتصادية واجتماعية ومادية وبيئية)، والتي تضمن للسكان المحليين مستوى غير متناقص من الرفاهية على المدى الطويل، دون المساومة على إمكانيات تطوير المناطق المحيطة بها والمساهمة في ذلك للحد من الآثار الضارة للتنمية على المحيط الحيوي.[5]

---

[1] Ibid,PP5-11.

[2] بوبكر حربوش،" **النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة. أي سياسة للمدينة؟**"، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 24، جوان 2014،ص 194.

[3] فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة و المشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام**، الأردن: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2014، ص 70.

[4] Yusuf A. Aina et al, "***Top-down sustainable urban development? Urban governance transformation in Saudi Arabia***", Cities, No 90, 2019,P274.

[5] Roberto Camagni, "***Sustainable urban development: definition and reasons for a research programme***", International Journal Of Environment And Pollution,Vol.10 No.1,1998,P1.

فهي مقاربة استراتيجية متكاملة تهدف إلى تحسين نوعية الحياة الحضرية، من الناحية العمرانية (التخطيط والتصميم الأمثل للمدينة لتحقيق بيئة آمنة)، ومن الناحية الاقتصادية (ترقية الاقتصاد المحلي من أجل زيادة جاذبية المدينة)، ومن الناحية الاجتماعية (تترجم بشكل صادق طموحات السكان وظروفهم)، ومن الناحية البيئية (تقلص من الآثار السلبية للنشاطات البيئية على الطبيعة)، أي أنها التنمية التي تهدف إلى خلق مدن مستدامة.[1] فالتنمية المستدامة في المدن تتحقق من خلال التنمية المنسقة للاقتصاد والمجتمع والبيئة والسكان والموارد في النظام الحضري.[2]

مدن القرن الواحد والعشرين هي المكان الذي سيحدد فيه مصير الإنسان، كما يحدد فيه مستقبل المحيط الحيوي، بحيث لن يكون هناك عالم مستدام بدون مدن مستدامة. – هربرت جيراردیت
Melissa Keeley and Lisa Benton-Short, **Urban Sustainability in the US**, Switzerland : Palgrave Macmillan,2019,P10

إن توضيح مفهوم التنمية الحضرية المستدامة يرتبط بالتعبير عن التغيير الإيجابي في النواحي الإجتماعية والاقتصادية والعمرانية، حيث أن هذا التغيير لا يضعف النظامين الإجتماعي والبيئي الذين تعتمد عليهما المجتمعات، والتنفيذ الناجح للتّنمية الحضرية المستدامة يتطلب سياسة متكاملة وتخطيط جيد ومنظومات اجتماعية، ودعم سياسي يعتمد على المسايرة التامة من قبل الأفراد المتأثرين بالاستدامة الحضرية، ويتم ذلك عن طريق الدولة والمؤسسات الاقتصادية والأنشطة المجتمعية التطوعية.[3]

فالتنمية الحضرية المستدامة هي: عملية تطوير لنمط الحياة للمجتمعات شبة الريفية التي تمثل بؤراً داخل المدينة أوأحياء متخلفة على أطراف المدينة أو قرى محيطة بالمدينة أمتد إليها التوسع العمراني للمدينة وأصبحت هذه القرى أحياء داخل المدينة وتطورت هذه الأحياء الى مجتمعات حضرية.[4]

وتعنى التنمية الحضرية المستدامة كذلك بالتخطيط الحضري من خلال برامج تجديد المدن وبرامج المدن النموذجية ويتمثل ذلك في حركة تخطيط المدن – حيث ظهر نوع من التنمية الحضرية يهتم بحركة الإسكان واحتياجات السكان الفسيولوجية والاجتماعية في هذه المدن، وهكذا ترتبط التنمية الحضرية بعملية التخطيط حيث تضع وسائل وأهداف ترتبط بنمط استخدام الأرض[5].

---

[1] فؤاد بن غضبان، المرجع السابق الذكر، ص70.

[2] Bin Yang et al,Op.Cit, p869.

[3] خلف حسين علي الدليمي وثائرشاكر محمود الهيتي، **استراتيجية الإدارة الحضرية**، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2018، ص 390.

[4] أحمد شفيق السكرى، **التخطيط لتنمية المجتمع الحضري**، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2016، ص7.

[5] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

وينظر للتنمية الحضرية على أنها مجموعة عمليات التي تهدف الى تعبئة كافة الإمكانيات والطاقات والقوى لتحديد أوجه التقدم استراتيجياً وتكنيكياً على ضوء التفاعل بين الإمكانيات والأهداف من ناحية وبين القوى المعاصرة والضاغطة من ناحية أخرى.[1]

المطلب الثاني: ميكانيزمات التّنمية الحضرية المستدامة.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى مبادئ وأهداف التّنمية الحضرية المستدامة وأدوات تكريسها، ونماذج تخطيط المدن وأبعاد التنمية الحضرية المستدامة، مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة، نماذج تخطيط المدن، أدوارها وتصنيفات المناطق الحضرية.

الفرع الأول: مبادئ وأهداف التنمية الحضرية المستدامة وأدوات تكريسها.

أولا) مبادئ التنمية الحضرية المستدامة: تقوم التنمية الحضرية المستدامة على العديد من المبادئ منها:

1. لا يوجد بيئة عالمية مستدامة دون بيئة حضرية مستدامة.
2. لايمكن أن تكون هناك حلول بيئية عمرانية دون تخفيف الفقر العمراني.
3. لايمكن أن يكون هناك حل دائم للفقر ولتدهور البيئة دون مجتمع مدني قوي، واستعمال جيد للأراضي.
4. لايمكن أن يكون هناك تحول عمراني دون تشكيل شراكات تعاونية بين القطاعات المشتركة، وربط المحلي بالعالمي من خلال شبكات اتصال متعددة.
5. لايمكن أن تكون هناك مدينة مستدامة دون عدالة إجتماعية، وفعالية اقتصادية وإعادة إدماج بيئية.[2]
6. لا يمكن أن يكون هناك مدينة مستدامة دون تخطيط حضري تشاركي يراعي التطبيق الفعلي لرؤية معينة من أجل بلوغ أهداف محددة مسبقا ترتبط بنمو وتنمية المناطق الحضرية.[3]

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] فؤاد بن غضبان و فاطمة الزهراء البركاني، **الاستدامة الحضرية والتخطيط الإستراتيجي من أجل مشروع حضري مستدام**، الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2016، ص 36.

[3] عايش حسيبة، "**التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 12، مارس 2020، ص 249

ثانيا) أهداف التنمية الحضرية المستدامة: تعتبر التنمية الحضرية المستدامة من أهم الخيارات المطروحة علميا أمام البشرية للتخلص من مظاهر التخلف أو حتى تخفيف أضراره وقسوته على أولويات سياسات ومشاريع دول العالم منذ منتصف القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر، وبالتالي فمن أهم أهدافها ما يلي:

1. رفع وتنسيق مستوى معيشة الناس اقتصاديا واجتماعيا، وصنع بيئة جديدة لمجموعة من الناس لكي تمارس فيها نشاطاتهم.
2. توسيع حركة التصنيع والإنتاج ومحاولة تحقيق التنمية في كافة القطاعات والجوانب الاجتماعية الاقتصادية والصحية.
3. إحداث تغييرات على مستوى البيئة التي يعيش بها الناس وتوسيع قاعدة المشاريع البنيوية والتي تشمل مشاريع البنى التحتية ومنظومة الخدمات العامة ومصادر الطاقة وخطوط النقل والاتصال والإسكان...
4. التخلص من الفقر ومعالجة آثاره الاجتماعية من خلال تطبيق برامج تحسين نوعية حياة السكان ورفع مستواهم المعيشي وتأمين متطلبات حياتهم العامة[1].
5. تحسين الخدمات في المستوطنات البشرية الحضرية (غذاء، خدمات، التعليم، الرعاية الصحية، مياه الشرب، خدمات الصرف الصحي،...إلخ).
6. تلبية حاجيات السكان أثناء تحقيق عملية التنمية، بوضع إستراتيجية في سلم أولوياتها مسألة مهمة في مجال التعامل والتعاطي مع الخدمات، مع تفعيل جانب التخطيط في مفهوم تداول الخدمة لتحقيق الإشباع الدائم للاحتياجات السكانية على أساس بيئي سليمو تخطيط شامل.[2]
7. البحث عن موارد الطاقة المتجددة التي تسمح للمدن من إنشاء بيئة سليمة وملائمة للعيش.
8. السعي إلى خلق مدن خالية من الكربون لأنها قادرة على الحد من بصمتها البيئية.
9. توفير شبكات الكهرباء والماء المصغرة بهدف تغيير الشبكات المركزية والواسعة النطاق التي تعمل على النقل لمسافات طويلة نسبيا وهذا يؤدي إلى هدر كبير لهذا النوع من الطاقة.
10. زيادة المساحات المفتوحة كجزء من البنية التحتية الخضراء لتشجيع التنوع البيئي.

---

[1] اسماعيل بن السعدي و سمراء فاطمي، "**دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية**"، الباحث الإجتماعي ، العدد 13، 2017، ص271.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

11. تحسين مستويات الكفاءة البيئية بتوجيه المدن إلى اعتماد النظم البيئية المغلقة.
12. خلق رأس مال إنساني يبعزز الحس بالمكان لخلق إلتزام رصين تجاه المسؤولية المجتمعية.
13. تكريس النقل المستدام الذي يخفض مستوى الإعتماد على الطاقة التقليدية .
14. إنشاء مدن خالية من الأحياء الفقيرة باعتماد منهجيات مبتكرة تساعد ترقية الأحياء الحضرية.
15. ضمان التنمية الإقتصادية للمدن بخلق مخططات التطوير الإقتصادي والإجتماعي.[1]

ثالثا) أدوات تكريس التنمية الحضرية المستدامة: يتطلب تجسيد التنمية الحضرية المستدامة تبعا لمبادئها وأهدافها وجود أدوات لازمة، حيث نذكر 6 أدوات:

1. **أدوات لتأطير سياسات التنمية:** برامج عالمية، سياسات عامة، سياسات حضرية...
2. **أدوات التشخيص والمتمثلة في مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة** : المقطع البيئي، البصمة البيئية، والحقيبة البيئية، وطرق التحليل المتخصصة.
3. **أدوات التجسيد:** التخطيط الحضري المستدام، المشروع الحضري المستدام، الإدارة الحضرية والإقليمية المتكاملة...).
4. **أدوات التقييم:** وهي المؤشرات الخاصة بالمتابعة والتقييم في ميدان التنمية الحضرية المستدامة.
5. **أدوات الإعلام والمشاورة:** مثل منتديات التنمية المستدامة.
6. **أدوات الإدارة والإنجاز:** مثل الممارسات الجيدة القانونية والتشريعية، والمؤسساتية، التنظيمية، التقنية والتكنولوجية، وثلاثية M3 المتمثلة في : (التركيب العقاري والمالي، التسويق الحضري وإدارة المشاريع،) ونظم المعلومات الجغرافية (SIG)[2].

إن إدراك هذه المبادئ المرهونة بتحقيق الاستدامة في البيئة الحضرية للمدن، يجب أن يراعي أيضا:

[1] فؤاد بن غضبان و فاطمة الزهراء البركاني، المرجع السابق الذكر، ص ص 36-37.
[2] المرجع نفسه، ص 38.

- ✓ أن الاستدامة الحضرية هي تغيير للأسلوب الذي يتم عن طريقه فهم التنمية وتطويرها، ومن ثم تغيير أسلوب فهم المدن وتخطيطها وإدارتها، بحيث يجب أن تشمل تغير ايجابيا في النواحي الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية، أي أنها تأخذ بالاعتبار كل الأبعاد التنموية مضافا اليها الحفاظ على الموارد البيئية، الفقر الحضري، تدهور البنى التحتية، التمويل، الإدارة الضعيفة.

> تتمتع المدن بالقدرة على توليد النشاط الاقتصادي المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، وهو مساهم رئيسي في النمو الاقتصادي والتنمية.

- ✓ إن الاستدامة الحضرية ترتبط بشكل وثيق بالأزمة الحضرية وتداعياتها بحيث تعبر الإستدامة الحضرية عن مجموعة العمليات الديناميكية المتكاملة والمقصودة التي تحدث في المجتمع المحلي الحضري من خلال الجهود الأهلية والحكومية المشتركة بأساليب ديموقراطية ووفق سياسة اجتماعية محددة وخطة واقعية مرسومة، تتجسد مظاهرها في سلسلة من التغيرات البنائية والوظيفية التي تصيب كافة مكونات البناء الاجتماعي للمجتمع الحضري، وفي تزويد الحضريين بقدر من المشروعات الاقتصادية والتكنولوجية والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والطبيعية والبشرية المتاحة والمتيسرة، للوصول الى اقصى استغلال ممكن وفي أقصر وقت مستطاع وذلك بقصد الارتقاء بالمستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي لكل الحضريين، وإدماج المجتمع المحلي المتخلف في الحياة القومية، وتمكينه من المساهمة بأقصى قدر مستطاع في التنمية الحضرية الشاملة.[1]

الفرع الثاني: مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة.

تتمثل المؤشرات في الأدوات التي تسمح بقياس مدى فعالية التدخلات بدلالة الأهداف المرسومة مسبقا، حيث تتطلب التنمية الحضرية المستدامة إنجاز مؤشرات، وهي عبارة عن مجموعة من المعايير التي يمكن ملاحظتها، والتي تجمع ما بين الكم والنوع لظاهرة ما، تساهم هذه المؤشرات دورا هاما في تحويل المعلومات التقنية إلى معلومة بسيطة وهي عبارة عن أدوات للوصف الحقيقي وأدوات للمقارنة، أدوات للاتصال والحوار وقاعدة لاتخاذ القرار، لكن تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤشرات الحضرية ليست محددة بعددها وأبعادها، فتحديد عددها يبقي رهين خصوصية كل مدينة، وكذا الموضوع الحضري الذي يتطلب التدخل عليه والتعرف به .[2]

---

[1] عايش حسيبة، المرجع السابق الذكر، ص 247.

[2] فؤاد بن غضبان، **المدن المستدامة و المشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام**، المرجع السابق الذكر، ص 86.

❖ يوجد بعض المؤشرات التي تم الاتفاق عليها بين بعض المدن المتقاربة في الخصائص، مثل المؤشرات العشرة للاستدامة المحلية التي تم الاتفاق عليها بين 140 مدينة أوروبية ضمن مبادرة: نحو ملف تعريفي للاستدامة المحلية- المؤشرات الأوربية المشتركة Towards a local sustainability profile European common indicators-، التي جاء بها المؤتمر الثالث للمدن المستدامة الأوروبية فيHanovre ، تتمثل فيما يلي:

1. درجة إرضاء الساكن من طرف الجماعات المحلية.
2. المساهمة الحضرية في التغير المناخي العالمي: انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استهلاك الطاقة وأثر البصمة البيئية.
3. التنقل الحضري المستدام: مسافات ووسائل النقل اليومية للركاب.
4. درجة تمكن السكان من الوصول إلى المساحات الخضراء والخدمات العمومية.
5. جودة الهواء وعدد الأيام التي تكون فيها نوعية الهواء جيدة. [1]
6. حصة المؤسسات العامة والخاصة التي تتبنى وتستخدم إجراءات الإدارة البيئية والاجتماعية
7. الضجيج نسبة السكان المعرضين للضوضاء والضجيج.
8. الاستخدام المستدام للأراضي وترميم وحماية الأراضي والمواقع
9. المنتجات التي تعزز الإستدامة والتي تراعي العلامات البيئية .
10. وسيلة النقل التي يستخدمها الأطفال للتنقل بين المنزل والمدرسة.[2]

كثيرا ما يتطابق ضبط مؤشرات الإستدامة مع ضرورة خلق توازن بين الثنائيات الجدلية الخاطئة (البيئة مقابل الاقتصاد، التخطيط مقابل أنظمة السوق، اليمين مقابل السياسة اليسارية ... إلخ) ونظرًا لكونها أضدادًا، يتم إنشاء لعبة شد الحبل الثنائية بين المصالح العامة والمصالح الخاصة، بالتالي فإن الدعوات لتحقيق التوازن يقتضي تقديم تنازلات ومقايضات، وليس تلبية كلا الحاجتين.[3] فعند صياغة هذا الفهم في إطار اختزالي، غالبًا ما يتم تمثيل الاستدامة على أنها "توازن بين الجودة البيئية والعدالة الاجتماعية والكفاءة الاقتصادية".[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص ص 86-87.

[2] European Commission, "**Towards a local sustainability profile European common indicators: Technical Report**", Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2000, P8.

[3] Janis Birkeland, Op.Cit, P8.

[4] Ibid,P8.

تشير الدراسات إلى أن المساحات الخضراء المفتوحة تساهم في الشعور بالانتماء للمكان، والتماسك الاجتماعي، وبناء المجتمع، وتحسين الصحة وتقليل الضغوط، ويمكن الاستدلال بمفهوم "الوخز بالإبر في المناطق الحضرية"، باعتباره مصطلح للتحسينات المستهدفة في المناطق الحضرية (مثل المراكز المجتمعية الجديدة والمتنزهات والمكتبات والملاعب) بحيث تحفز التفاعل المجتمعي الإيجابي وتساعد على تنشيط المجتمعات، وبالتالي فإن التخطيط الحضري بمراعاة مثل هذه التحسينات يوفر إمكانية الوصول المباشر إلى الاحتياجات الأساسية والملاذات الآمنة في حالات الطوارئ المدنية أو البيئية.[1]

❖كما توجد عدة مؤشرات أخرى تطرق لها مصطفى راسوليماناش Mostafa Rasoolimanesh وآخرون في المقال الموسوم بـ: "كيف تؤثر الحوكمة على مكونات التنمية الحضرية المستدامة؟" وتتمثل في مايلي:

1-المؤشرات البيئية الحضرية المستدامة: وهي بارزة في: جهود الطاقة البديلة والحفاظ على الطاقة، برامج المباني الخضراء، حماية جودة المياه، تلوث الهواء، الحفاظ على مساحة مفتوحة، الحفاظ على البيئة الطبيعية، مرونة الشكل الحضري، إدارة النقل الحضري المستدام.[2]

2-مؤشرات الاقتصاد الحضري المستدام: الحد من الفقر الحضري، الزراعة الحضرية، الخدمات الحضرية، الإنتاجية الحضرية، الإدارة المالية، وتمكين الشركات المحلية، فالاقتصاد الحضري المستدام هو السمة الأكثر وضوحا لقيمة التحضر، فعلى مدى عقود، جادل الإقتصاديون على دور المدن في التنمية الاقتصادية، ففي جميع أنحاء العالم، لا تزال التنمية تعتمد إلى حد كبير على الأداء الاقتصادي للمدن، فلم يحقق أي بلد نموًا اقتصاديًا مستدامًا، وانتقل من وضع الدخل المتوسط إلى المرتفع دون التّوسع الحضري الكبير والمستدام، إذ غالبًا ما يكون الانتقال من وضع الدولة ذات الدخل المنخفض إلى وضع الدولة ذات الدخل المرتفع مصحوبًا بتحول اقتصادي من الريف إلى الحضر، في معظم البلدان الناشئة وبعض البلدان النامية، تساهم المدن في نمو الإنتاجية وخلق فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية من الأهداف الرئيسية للعديد من المدن حول العالم، تتمتع المدن بالقدرة على توليد النشاط الاقتصادي المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي، وهو ما يساهم في تشكل القيمة

[1] Ibid,P10.
[2] S. Mostafa Rasoolimanesh et al ,Op.Cit ,P3.

الناتجة عن النمو الحضري، مثل تقدير قيمة الأراضي والإسكان والعقارات، باعتبار أنها سمة رئيسية للبعد الإقتصادي لقيمة التحضر.[1]

تضمن أحد التقارير المنشورة على شبكة CNN شعار "صحتنا ليست مجرد منتج ثانوي لكيفية عيشنا، إنه يتعلق أيضًا بالمكان الذي نعيش فيه"، وقد استند هذا إلى الاعتراف بأن القادة السياسيين في مدن مثل كوبنهاغن وفانكوفر وملبورن ونيويورك ... قد نفذوا مؤخرًا سياسات حضرية لتزويد مواطنيهم بالطعام الصحي والوصول إلى المساحات الخضراء ووسائل النقل العام الجيدة والأمراض ومساعدة الشّرائح الضعيفة من السكان.[2]

3-المؤشرات الإجتماعية الحضرية المستدامة: السكن بأسعار معقولة، برامج الوقاية والتدخل للفئات الهشة، مجتمع الأعمال الموجه نحو النساء والأقليات، برامج التنمية الإجتماعية والاستثمار، فرص الشباب تمكينهم ، التعليم، الصحة،الأمن الحضري، توفر المناطق والخدمات العامة المفتوحة المحلية.[3]

فالمشاركة في الحياة الحضرية الديمقراطية يحرر المدينة من السيطرة التكنوقراطية والرأسمالية لتصبح عملًا فنيًا، هو عمل يتم إنجازه في ظل ظروف تاريخية متواترة.[4] كما لاتُفهم المواطنة الحضرية على أنها شيء تمنحه السّلطة بل على أنه "إمكانية ديناميكية متاحة للأفراد الذين يدرجون أنفسهم في الحركة الجماعية، للعيش المشترك في المدينة".[5]

4-مؤشرات الحوكمة الحضرية: وهي بارزة في المشاركة الحضرية، الشفافية، المساءلة، تمكين الأقليات والفقراء، تمكين المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية.[6]إذ تحتاج المناطق التي تشهد توسعاً حضرياً سريعاً إلى سبل جديدة للتخطيط والحوكمة تستند إلى قيادة شاملة من أجل تلبية احتياجات المنطقة بشكل جامع وتحديد الآفاق على الأمد الطويل، ويمكن تحسين الحوكمة الحضرية بشكل رأسي وأفقي على حد سواء، كما يمكن لكيانات الحوكمة الإقليمية أن توفر إطاراً عاماً للتنظيم والتخطيط في المدن الكبرى بشكل منصف واستراتيجي

---

[1] United Nations Human Settlements Programme,"**World Cities Report 2020 The Value of Sustainable Urbanization"**, octobre 2020, PP53-54.
[2] S. Mostafa Rasoolimanesh et al ,Op.Cit ,P3.
[3] Ibid ,P3.
[4]Gareth Millington,"***The right to the city after Grenfell***",In : Bryan S. Turner et al, **Urban Change and Citizenship in Times of Crisis Volume 2: Urban Neo-Liberalisation**, New York : Routledge, 2020,P140.
[5] Ibid,P141.
[6] S. Mostafa Rasoolimanesh et al ,Op.Cit ,P3.

مما يحمي البيئة ويقدم الخدمات الأساسية للفقراء ويجد حلاً للمنازعات على الأراضي التي قد تنشأ بسبب التمدد الحضري العشوائي، وتكتسي عملية تنسيق تخطيط المدن وتوسعها.[1]

❖ البصمة البيئية كأداة لقياس التنمية الحضرية المستدامة:

البصمة البيئية هي أداة محاسبة لتقدير تأثير الاستهلاك البيئي إذ تعتبر مؤشرًا شاملاً للضغط البشري على النظم البيئية .[2] كما تقيس البصمة البيئية تأثير البشرية على النظم البيئية من حيث الموارد المستخدمة لتلبية الاحتياجات البشرية، وهي في جوهرها توازن بين نسبة الطلب البشري على رأس المال الطبيعي وقدرة الكوكب على استدامته،[3] إذ يمثل مؤشر البصمة البيئية الطلب الذي تفرضه الإنسانية على الطبيعة للمنتجات والخدمات ويعكس مساهمات أنواع استخدام الأراضي المختلفة:

- ✓ أراضي المحاصيل Cropland : المنطقة المخصصة لزراعة أنواع مختلفة من المحاصيل للاستهلاك البشري، وأعلاف الماشية، ووجبات الأسماك، والألياف للملابس، والزيوت.
- ✓ المراعي Grazing land: المنطقة المخصصة لتغذية الحيوانات من أجل إستهلاك منتجاتها.
- ✓ **الأراضي المبنية Built-up land:** المنطقة التي تشغلها البنى التحتية البشرية مثل

شكل رقم (07): البصمة البيئية

source: Why Green Economy?, "***Ecological footprint of the richest: Malawi country profile*** ", accessed at:03/02/2020, available in : https://bit.ly/39p3wSd

[1] المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، "**تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية**"، اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الدورة السادسة عشرة، جنيف، ٧-٣حزيران/يونيه ٢، 2013،ص18.

[2] Jeffrey Wilson, " ***Ecological Footprint***", In : Alex C. Michalos, **Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research**, Switzerland : Springer ,2014, P1776.

[3] Nicholas Harkiolakis, "***Ecological Footprint***",In : Samuel O. Idowu et al, **Encyclopedia of Corporate Social Responsibility** , Berlin : Springer,2014,P880.

السكنات ، والمراكز الصناعية ، والنقل (الطرق والمطارات والموانئ).

- ✓ **أراضي امتصاص الكربون Carbon uptake land:** مساحة النباتات والغابات اللازمة لامتصاص ثاني أكسيد الكربون الناتج عن الأنشطة البشرية (المنزلية والصناعية).
- ✓ **أراضي الغابات Forest land:** مساحة الغابات المستخدمة في الأخشاب وحطب الوقود.
- ✓ **مناطق صيد السمك Fishing grounds:** مساحة المياه السطحية المستخدمة في صيد الأسماك والمنتجات البحرية للاستهلاك البشري.[1]

على الرغم من أن طبيعة المدن والمناطق الحضرية قد تختلف اختلافًا كبيرًا حول العالم، إلا أن العديد من قضايا الاستدامة الحضرية متشابهة، إذ يجب أن تقرر المجتمعات في كل مكان تقريبًا هذه الأيام كيفية الحد أوتقليل ازدحام السيارات، والحد من التلوث، وضمان سكن لائق وبأسعار معقولة بالنسبة للسكان، توفير البنية التحتية التي تراعي الأجندة الخضراء ، وتعزز استقرار الوظائف، والمساواة ونوعية الحياة.[2]

الفرع الثالث: نماذج تخطيط المدن، أدوارها وتصنيفات المناطق الحضرية.

أولا: نماذج تخطيط المدن من أجل التنمية الحضرية المستدامة.

كانت المدن لعدة قرون، مركزاً للابتكار والاكتشاف والثقافة والسعي من أجل التطور السياسي والإجتماعي، وستكون المدن هي المكان الرئيسي الذي تختبر فيه التنمية المستدامة الحقيقية حيث يعيش معظم الناس، ومراكز القوى، ويتواجد بها المصادر الرئيسية للأضرار البيئية، فمن سمات النمو الحضري المرتبط بالمدن المتروبوليتان في كثير من الأحيان انتشار الامتدادات الخارجية غير المحدودة، والسكن المنخفض الكثافة والتنمية التجارية، وتجزئة تخطيط استعمالات الأراضي بين البلديات المتعددة، والاعتماد على السيارات الخاصة للنقل، والفصل بين انماط استخدامات الأراضي، والازدحام والأضرار البيئية، وتراجع الشعور بالمجتمع بين سكان المدينة، وتمثل جميعها مشاكل تقف كتحديات أمام المجتمعات المستدامة التي يقصد منها أن تكون مكتفية ذاتيا، وأن توفر أماكن لائقة للعيش والعمل، واستهلاك منخفض للوقود، وخدمات عامة كافية[3]

---

[1] Ibid , PP880-881.

[2] Stephen M. Wheele and Timothy Beatley, **THE SUSTAINABLE URBAN DEVELOPMENT READER**,LONDON : Routledge,2014, p235.

[3] أحمد محمد نصر مراد، "**التنمية الحضرية المستدامة للقاهرة الكبرى كمدينة متروبوليتان**"، المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، 2018، ص 4.

إذ ينظر ويرث Wirth للمدينة على أنها مستوطنة دائمة لأفراد يعيشون غير متجانسين في كثافة سكانية عالية؛ وفي حالة من الترابط الاجتماعي والاقتصادي بين الأفراد، حيث أن هذا المفهوم يمتد من المدن الكبيرة إلى الصغيرة طالما أنها مندمجة في سياق حضري مشترك، [1] إن التميز الذي تحظى به المدن من خلال المهن المتنوعة التي تتطلب مستويات عالية من التدريب والتفكير الإبداعي في العلوم والهندسة والفنون والثقافة والترفيه، بالاضافة إلى مهن أخرى كالإدارة والمالية والقانون والرعاية الصحية والتعليم، وهذا التميز الحضري يساهم في التنمية الحضرية المستدامة،[2] بناء على مسبق سنتطرق إلى نماذج تخطيط المدن من أجل التنمية الحضرية المستدامة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (04): نماذج تخطيط المدن من أجل التنمية الحضرية المستدامة.

النموذج	الافتراضات	تساؤلات
مدينة تعتمد على الذات Self-reliant city	**الاعتماد على الذات مبني على:** •استخدام الموارد البيئية المحلية. •تلبية الاحتياجات المحلية للأعمال التجارية المحلية. •التقليل من التأثيرات الخارجية غير المواتية. **التركيز على:** •تخفيض حجم المدينة. •تكامل أكبر للمباني مع الطبيعة. •نمط أكثر تنوعا لاستخدام الأراضي في المدن. • إدخال أكبر عدد ممكن من المساحات الحرة والخضراء إلى المدن.	•مدى الاعتماد على المدينة الذاتي؟ •التوزيع الجغرافي الضخم وغير المتكافئ للموارد. • قطع المدن عن "بقية العالم" لا معنى له.
المدينة المعاد تصميمها Redesigned city	**تقييد الاستهلاك المفرط وتقليل تدفق النفايات، من خلال:** •تخفيض حجم المدينة •تنظيم النقل الحضري الفعال • تصميم مباني ذات عزل حراري لاعتراض الطاقة الشمسية	• التركيز المفرط على الأمور الداخلية للمدينة.

[1] José Lobo et al, "**Urban Science: Integrated Theory from the First Cities to Sustainable Metropolises**", Report submitted to the NSF on the Present State and Future of Urban Science, 2020,P6.
[2] Ibid,P7.

مدينة تابعة خارجيا Externally dependent city	**مبدأ "الملوث يدفع" في نظام السوق :** • تسعير الموارد والخدمات البيئية للحد من الاستهلاك المفرط للموارد.	•تجاهل الآثار الاجتماعية لإصلاحات السوق. • إصلاحات السوق ليست دائماً محايدة جغرافياً.
مدينة ذات حصة عادلة Fair-share city	•إصلاح الإدارة البيئية. •تقدير القدرة البيئية للمدينة والمناطق الداخلية لها. • تصدير الطاقة البيئية الزائدة من المناطق النائية إلى المدينة مقابل تعويض.	صعوبات في تقدير القدرة البيئية للمدينة تحديد حدود نموها وتحديد حجم التدفقات (من المواد والنفايات) بين المدينة والمناطق الداخلية.

Source : Lidia Mierzejewska," ***Town Planning Models: A Look at Polish Cities and Sustainable Development***" , IN : LAUREN C. HEBERLE and SUSAN M. OPP, **Local Sustainable Urban Development in a Globalized World**,USA : Published by Routledge,2008,P64.

الملاحظ في الجدول أنه تم ضبط 4 نماذج لتخطيط المدن من أجل التنمية الحضرية المستدامة، كما يلي:

1-نموذج مدينة تعتمد على الذات يؤكد على حل المشاكل الداخلية للمدن من خلال بناء اقتصاد محلي يعتمد على الذات، إذ تسير على النحو التالي: 1) استهلاك مواردها البيئية المحلية في المقام الأول، 2)تلبية الاحتياجات المحلية من خلال الأعمال التجارية المحلية ، 3) تقليل كمية النفايات ، 4) تقليل التأثيرات الخارجية غير المواتية (مثل إعادة تدوير النفايات الثانوية) ، و 5) الانتقال من التركيز على الإنسان إلى الموقف الموجه نحو البيئة. وبالإشارة إلى البنية المكانية للمدينة، فإن هذا يعني تكاملًا أكبر للمباني مع العناصر الطبيعية، ونمطًا أكثر تنوعًا لاستخدام الأراضي، وخاصة على المحيط (على سبيل المثال من خلال القضاء على سكن الضواحي)، واستعادة المساحة المفتوحة، خاصة المناطق الخضراء.[1]

2-نموذج المدينة المعاد تصميمها: يستمد من الإعتقاد بأن السّكن الحضري الحالي يهدر الموارد، ويستهلك الكثير من الطاقة والمياه والأرض، بينما ينتج الكثير من مياه الصرف الصحي والنفايات الأخرى، في هذا النموذج يمكن أن يؤدي إعادة التصميم المناسب للمدينة إلى تقييد الاستهلاك المفرط وتقليل تدفق النفايات، وبالتالي تحسين حالة البيئة الطبيعية داخل المدينة وخارجها، إحدى الطرق لتحقيق هذا الهدف هي تقليل حجم

[1] Lidia Mierzejewska, "***Town Planning Models: A Look at Polish Cities and Sustainable Development***", IN : LAUREN C. HEBERLE and SUSAN M. OPP, **Local Sustainable Urban Development in a Globalized World**,USA: Published by Routledge,2008,P65.

المدينة (مدينة مدمجة)، والتي تنطوي على زيادة في الكثافة السكانية، وانخفاض في الرحلات داخل المدينة، وتنوع أكبر في استخدام الأراضي.

يرتبط نموذج المدينة المعاد تصميمه بنموذج المدينة المعتمدة على الذات، ولكنه أكثر تركيزًا على الإنسان، يجادل النقاد بأنه يركز كثيرًا على الأمور الداخلية مع تجاهل العديد من العوامل الخارجية (على سبيل المثال من أين يجب أن تأتي الموارد وأين يفترض أن يتم تخزين النفايات).[1]

3-نموذج المدينة المعتمدة خارجيًا: عمل على افتراض أن التسيير اليومي للمدينة يتطلب توفير الموارد من الخارج (الماء والطاقة والغذاء وما إلى ذلك)، وإزالة النفايات إلى المناطق النائية، وبالتالي، فإن تطورها يعتمد إلى حد كبير على المنطقة المحيطة التي يجب أن تعاني من التأثيرات الضارة للمدينة وغالباً ما تحمل تكاليف قابلة للقياس، يجب أن ترتكز العلاقات بين المدينة والمنطقة المحيطة بها على مبادئ أكثر عقلانية، على سبيل المثال: يجب أن تتحمل المدينة المسؤولية المالية الكاملة عن جميع الجوانب البيئية لعملها وتكاليف استعادة الجودة المناسبة لعناصر بيئتها، كما يجب عدم تشجيع المدينة على الاستهلاك المفرط للموارد وتأجيل الاستثمار المكلف الذي يهدف إلى تحسين حالة البيئة الطبيعية، سواء في المدينة أوالمنطقة المحيطة بها، لكن يؤكد النقاد أن هذا النهج يتجاهل الآثار الاجتماعية لإصلاحات السوق المقترحة ويشيرون إلى أن الرسوم التي تم جمعها للتلوث قد لا تكون بالضرورة موجهة إلى المناطق الأكثر تعرضًا لخطر التلوث.[2]

4-نموذج المدينة ذات الحصة العادلة: تعتمد على الافتراضات القائلة بأن لكل من المدينة والمنطقة المحيطة بها مجال بيئي، وتظهر مشكلة النمو غير المتوازن عندما تبدأ المدينة في الاستفادة من المجال البيئي للمنطقة المحيطة دون اتخاذ تدابير تعويضية مناسبة، بطبيعة الحال، قد تستخدم المدينة موارد المناطق المحيطة بها ولكن بشرط ألا تنطوي هذه العملية على أي ضرر بيئي لها.

ومع ذلك، إذا حدث مثل هذا الضرر، فإن المدينة ملزمة بإصلاحه بالكامل، يتميز نموذج الحصة العادلة بوضع منظور جديد حول الموارد البيئية، ومع ذلك، هناك عيب في أنه من الصعب جدًا جمع وتحليل وتفسير الكميات الضخمة من البيانات اللازمة لتحديد القدرات والروابط البيئية بين المدينة والمناطق المحيطة بها، يقدم

[1] Ibid,p65.
[2] Ibid,p65.

هذا النموذج الذي يجمع بين أكثر الجوانب المفيدة لنماذج المدن الثلاثة الأخرى، واحدة من أفضل الطرق لتحسين العلاقة بين المدينة ومناطقها المجاورة، وبالتالي بناء مدينة أكثر توازنا.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض النماذج تركز بشكل أكبر على العلاقات الخارجية بدلاً من تلك الموجودة داخل حدود المدينة، ومع ذلك إن ما يؤثر بشكل حاسم على فرص التنمية الحضرية المستدامة هو الشكل المكاني للمدينة، يتجلى هذا التأثير في المقام الأول في اعتماد البنية المكانية للمدينة على كمية الطاقة التي تستهلكها.[1]

ثانيا) أدوار المدن: للمدن أدوار عديدة نبرز منها الآتي ذكره:

1-دور المأوى: تعتبر المدينة حاضنة سكنية لعدد معتبر من الناس، حيث أن السكن يعتبر حقًا من حقوق الإنسان، والمدن قادرة على رعاية احتياجات الإسكان للناس، من هذا المنظور تقدم المدن مساهمة كبيرة في الموئل البشري المستدام.

2-دور ثقافي: تاريخياً تعتبر المدينة المكان الذي تطورت فيه الفنون والعلوم، إذ تعتبر مدن مثل باريس، ولندن وأمستردام، والبندقية، والعديد من الأماكن والمدن الأخرى دليلاً قويا على الظروف المواتية لحياة حضرية تساهم في المثاقفة.

3- سياسي: تعتبر المدينة تاريخيا الحاضنة الأولى للديمقراطية، ولا تزال السلطات السياسية ومراكز صنع القرار في الدولة في الوقت الحاضر تتمركز في المدن بما في ذلك معظم المؤسسات السياسية الرئيسية.

4-الدور الاقتصادي: المدينة هي سوق للنشاط الاقتصادي، وهي أيضًا المكان الذي تتمركز فيه معظم الشركات الكبرى والمصانع التجارية والبنوك والخدمات ... علاوة على ذلك ، هي سوق استهلاكية وإنتاجية في نفس الوقت.

5-الدور الإجتماعي: تعتبر المدينة فضاء للتجمع البشري، فهي بمثابة الغراء الحضري الذي يخلق عملية التواصل الإجتماعي الكبير والدائم، بعكس المناطق ذات التجمعات البشرية الأقل.

[1] Ibid, pp65-66.

6-الدور الهندسي: المدينة هي مهد الاختراعات والابتكارات التكنولوجية، فهي تمتلك الخبرة والتصنيع والذكاء، ولا تزال المدن أكثر الأماكن لهندسة منتجات وخدمات جديدة.[1]

ثالثا) تصنيفات المناطق الحضرية.

يتأثر تصنيف المناطق أحياناً بعدد من العوامل المنفردة أوالمجتمعة ومنها نسبة العمالة المنخرطة في الأنشطة الزراعية، عدد السكان، الكثافة السكانية، والمعايير الوطنية المميزة الخاصة بكل بلد فضلا عن ذلك، فإن التصنيفات الرّسمية لا تواكب دائماً وتيرة التغيرات الهيكلية والسكانية إما بسبب سرعة حدوث هذه التغيرات أو بقصد تجنب الاستثمارات الإلزامية في الخدمات العامة التي ينبغي أن ترافق عملية التوسع الحضري[2]

يمكن أن نقسم تصنيفات المناطق الحضرية وفقا لعدة تصنيفات كما يلي:

1) تصنيف حسب الحجم السّكاني:

أ-الميغابول Mégapole أو المدينة الكبيرة: هي تجمع سكاني كبير، يتميز بحضور قوي للوظائف السياسية والاقتصادية الهامة، وقد حددت الأمم المتحدة الحجم (العتبة) الأقصى للميغابول بـ 10 مليون نسمة، حيث أنها لها تأثير دولي واسع ووفقا لتقرير الأمم المتحدة الصادر سنة 2018 فقد تم احصاء 33 مدينة من نوع ميغابول.[3]

ب-الميغالوبولMégalopole أو المدينة الضخمة: وهي مجال حضري متعدد النوى، يتشكل من تجمعات حضرية عديدة في الضواحي وعلى نطاق مجال شبه الحضري وعلى مسافات طويلة، ولا يمكن الخلط بين الميغابول والميغالوبول لأن هذه الأخيرة تعبر عن تجمع شبكة مدن ضمن أقاليم تكون فيها في قمة الشبكة، حيث يجب أن يتعدى حجمها 14 مليون نسمة.[1]

---

[1] Peter Nijkam, "***The Role of Evaluation in Supporting a Human Sustainable Development: A Cosmonomic Perspectiv*** ",In : Mark Deakinet al, **Sustainable Urban Development**, USA : Routledg, 2007, P97.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "**الهجرة والنزوح والتعليم بناء الجسور لا الجدران، التقرير العالمي لرصد التعليم**"، طباعة اليونسكو، فرنسا، 2019، ص12.

[3] United Nations, "**The World's Cities in 2018 - data booklet** ", Department of Economic and Social Affairs, 2018,P2.

[1] فؤاد محمد الشريف بن غضبان، **التحضر والحضرية في ظل عالم متغير**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015، ص 176.

ج-المتروبول Métropole: هي مصطلح لاتيني مشكل من كلمتين"Mètre" وتعني الأم و"Polis" وتعني المدينة ويقصد بها المدينة الرئيسية في إقليم جغرافي أوفي دولة، وهي على رأس النظام الحضري فيها، من خلال حجمها السكاني الكبير وأنشطتها الثقافية والإقتصادية، وتسمح بممارسة الأنشطة الوظيفية على مجمل الإقليم، وليس شرطا أن تكون عاصمة الدولة فمثلا نجد أن نيويورك أكبر متروبول في الولايات المتحدة الأمريكية في حين نجد واشنطن هي العاصمة.[1]

2) تصنيف المناطق وفق مستويات توسعها الحضري: ويقسم هذا النموذج المناطق إلى عدد من الخلايا مساحة كل منها كيلومتر مربع ويصنفها ضمن ثلاث فئات هي:

(أ) **المراكز الحضرية:** وتتكون من خلايا متلاصقة لا يقل عدد سكانها عن 1500 شخص/كم^2 ولا يقل مجموع سكانها عن 50000نسمة.

(ب) **التجمعات الحضرية:** وتتكون من خلايا متلاصقة لا يقل عدد سكانها عن 300شخص/كم^{2}ولا يقل مجموع سكانها عن 5000نسمة.

(ت) **المناطق الريفية** (التي يقل عدد سكانها عن 300شخص/كم^2) وسائر الخلايا الواقعة خارج التجمعات والمراكز الحضرية.[2]

3) تصنيف شبكة بحث المدن العالمية و العولمة GaWC:

شبكة بحث المدن العالمية والعولمة **Globalization and World Cities Research Network** التي يتم اختصارها إلى **GaWC**، تعتبر الشّبكة أكبر مخزن بيانات في قسم الجُغرافيا في جامعة لوغبوروف Loughborough University في المَملكة المتّحدة، حيث تقوم الشبكة بدراسة العلاقات بين المدن العالمية وعلاقتها بالعولمة، أي العلاقات بين المدن في الأعمال التجارية الدولية، والاستدامة، والسياسة الحضرية،

[1] المرجع نفسه، ص ص 177-178.

[2] منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، " **والنزوح والتعليم بناء الجسور لا الجدران**"، التقرير العالمي لرصد التعليم، طباعة اليونسكو، فرنسا، 2019، ص12.

والخدمات اللوجستية، وقد تأسست شبكة بحث المدن العالمية والعولمة "GaWC" بواسطة بيتر جي تايلور في عام 1998،[1] و اشتهر تصنيفها للمدن العالمية على حسب المستويات الاتية:

فئة ألفا Alpha: وتضمن 51 مدينة على رأسها مدينيتي لندن ونيويورك.

فئة بيتاBeta :وتضم 91 مدينة على رأسها مدينة واشنطن

فئة قاما Gamma : وتضم 83 مدينة على رأسها سان جوز (كاليفورنيا).[2]

المطلب الثالث: المؤتمرات العالمية المقامة بشأن التنمية الحضرية المستدامة.

إن التنمية الحضرية المستدامة تحظى باهتمام عالمي من طرف هيئات عالمية والتي يمكن أن نبرزها في الجدول الآتي:

جدول رقم (05):الهيئات العالمية المهتمة بالتنمية الحضرية

الرقم	اسم الهيئة بالعربية	الاسم الأصلي	الموقع الإلكتروني الرسمي
1.	موئل الأمم المتحدة	UN-Habitat's	https://unhabitat.org/
2.	شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة	United Nations Division for Sustainable Development	/https://sdgs.un.org
3.	المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية	the International Council on Local Environmental Initiatives	https://iclei-europe.org/
4.	منصة المدن الأوروبية المستدامة	The European Sustainable Cities Platform	https://sustainablecities.eu/home/
5.	المعهد الدولي للتنمية المستدامة	the International Institute for Sustainable Development	https://www.iisd.org/
6.	مكتبة الويب العالمية حول التنمية المستدامة	the World Wide Web Library on Sustainable Development	/https://www2.ulb.ac.be
7.	مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة	the World Business Council for Sustainable Development	/https://www.wbcsd.org

Source : Stephen M. Wheele and Timothy Beatley, **THE SUSTAINABLE URBAN DEVELOPMENT READER**,LONDON : Routledge, p235.(Adapted)

[1] فؤاد محمد الشريف بن غضبان، **التحضر و الحضرية في عالم متغير**، المرجع السابق الذكر، ص 183.

[2] Globalization and World Cities Research Network," **The World According to GaWC 2020** ", accessed 05/02/2018 , available at: https://www.lboro.ac.uk/microsites/geography/gawc/world2020t.html

كما عملت الأمم المتحدة على إقامة العديد من مؤتمرات الموئل من اجل استعمالها كمراكز تفكير *Think Tanks* لتفعيل **المدينة الشاملة *Inclusive city*** حيث صرّحت الأمم المتحدة بـ 4 مؤتمرات منعقدة بصفة دورية كل 20 سنة بما فيها الدورة الاستثنائية المنعقدة سنة 2002، و يمكن إبرازها كالآتي:

الفرع الأول المَوئل1 (Habitat I):

عقد مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية المَوئل1 (Habitat I) في فانكوفر بكندا خلال الفترة من 31 أيار / مايو إلى 11 حزيران / يونيه سنة 1976، [1]والذي دعمته منظمة الأمم المتحدة، وحضره ممثلي 132 دولة، وقد صدر عن هذا المؤتمر "**إعلان فانكوفر للمستوطنات البشرية The Vancouver Declaration On Human Settlements**" والذي يعتبر من أكثر الوثائق تفصيلا فيما يخص الإشكاليات القانونية الخاصّة بالسكن،[2] إذ يبدأ إعلان فانكوفر بديباجة تنص على أن "ظروف المستوطنات البشرية غير المقبولة من المحتمل أن تتفاقم بسبب النمو الاقتصادي غير المنصف والتحضر غير المنضبط، ما لم يتم اتخاذ إجراءات إيجابية وملموسة على المستويين الوطني والدولي".[3]

ورغم أن هذا الإعلان ليس مُلزمًا من الناحية القانونية، كونه لا يشكل اتفاقًا تعاقديًا، مما يزيد من صعوبة تحديده كمرجعية للنقاش والجدل القانونيين، إلا أنه، ورغم ذلك، يشكل أساسًا قويًا يدعم هذا الحق.[4]

وقد عمل الموئل 1 على تحقيق الأهداف التالية:

1. التحفيز على الابتكار كوسيلة لتبادل الخبرات وضمان نشر الأفكار والتكنولوجيات الجديدة على أوسع نطاق ممكن في مجال المستوطنات البشرية.
2. صياغة وتقديم توصيات بشأن برنامج دولي في مجال المستوطنات البشرية من شأنه أن يساعد الحكومات.

---

[1] United Nations General Assembly, " **Habitat: United Nations Conference on Human Settlements – UN Documents: Gathering a body of global agreements**", UN Documents. 16 December 1976, P1.

[2] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان،"**الحق في السكن الملائم في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان**"، سلسلة التثقيف في ميدان الحقوق الإقتصادية والإجتماعية و الثقافية، ص8.

[3] HABITAT, "**The Vancouver declaration on human settlements**", United Nations Conference on Human Settlements 31 May to 11 June, 1976,P2.

[4] المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، المرجع السابق الذكر، ص8.

3. تحفيز الاهتمام بتطوير النظم والمؤسسات المالية المناسبة للمستوطنات البشرية بين أولئك الذين يوفرون الموارد المالية والذين في وضع يسمح لهم باستخدام هذه الموارد، مع الأخذ في الاعتبار أن الإجراء الأكثر ملاءمة وفعالية للتعامل مع مشاكل المستوطنات البشرية هو العمل على المستوى الوطني ، ولكن هذا الإجراء سيتطلب المساعدة والتعاون بين جميع الدول.[1]

بالإضافة إلى إعلان فانكوفر، صدر أيضا عن الموئل 1 "**خطة عمل فانكوفر The Vancouver Action Plan**" والتي تضمن 64 توصية مقسمة حسب الفصول 6 الأساسية وتتمثل في الآتي:

1. سياسات واستراتيجيات المستوطنات.
2. تخطيط المستوطنات.
3. المأوى والبنية التحتية والخدمات.
4. الأراضي.
5. المشاركة العامة.
6. المؤسسات والإدارة.[2]

من بين المواضيع ذات الأهمية والتي تطرق إليها الموئل 1 هو توفير السند الدولي **للمأوى المناسب كحق أساسي من حقوق الإنسان** حيث أن هذا الموئل دخل التاريخ من خلال تقديم التعريف الأول لـ "**المأوى الملائم Adequate shelter**"، باعتباره حق أساسي من حقوق الإنسان التي تلزم الحكومات بضمان بلوغها لجميع الناس، بدءاً بالمساعدة المباشرة لأقل الفئات حظاً من خلال البرامج الموجهة للمساعدة الذاتية والعمل المجتمعي، إذ ينبغي للحكومات أن تسعى لإزالة جميع العوائق التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف، ومن الأهمية بمكان القضاء على الفصل الاجتماعي والعرقي من خلال إنشاء مجتمعات متوازنة بشكل أفضل، تمزج بين مختلف الفئات الاجتماعية وما يتضمن ذلك من وظائف وسكن ومرافق.[3]

---

[1] United Nations General Assembly, " **Habitat: United Nations Conference on Human Settlements – UN Documents: Gathering a body of global agreements**". Op.Cit, P1.

[2] HABITAT, "**The Vancouver declaration on human settlements**", United Nations Conference on Human Settlements 31 May to 11 June, 1976,PP1-38.

[3] United Nations, " ***United Nations Conference on Human Settlements - Habitat I Vancouver, Canada, 31 May-11 June 1976*** ", accessed 11/4/2018 , available at: https://www.un.org/en/conferences/habitat/vancouver1976

الفرع الثاني: الموئل2 (Habitat II):

مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية(الموئل الثاني) بإسطنبول The Habitat II conference in Istanbul بتركيا 03-14 جوان 1996، شارك فيه 171 دولة والذي كان يسمى **"قمة المدينة" City Summit**[1]، حيث صدر عنه **أجندة الموئل The Habitat Agenda**، وهي الوثيقة السّياسية الرئيسيّة التي خرج بها مؤتمر الموئل الثّاني في اسطنبول كما انّها عبارة عن نداء عالمي للعمل على جميع المستويات يتضمن 241 فقرة مقسّمة إلى أربعة فصول:

الفصل الأول يتضمن الديباجة ويحدد التحديات العالمية للمستوطنات البشرية ويعلن تصميم الحكومات الوطنية على مواجهة هذه التحديات.

والفصل الثّاني: يتضمن الأهداف والمبادئ، ويحدد أهداف السياسة للعمل الحكومي بشأن المأوى والمستوطنات البشرية المستدامة والاستراتيجيات لتحقيقها، وتشمل الاستراتيجيات الشراكات والتمكين والمشاركة وتبادل المعلومات والرصد.

الفصل الثالث: يتضمن الإلتزامات على تحقيق: المأوى المناسب للجميع، تنمية المستوطنات البشرية المستدامة، تمكين القطاعين العام والخاص والمجتمعي من لعب دور فعال في تنمية المستوطنات البشرية، المساواة بين الجنسين، تمويل المأوى والمستوطنات البشرية، والتعاون الدولي.

و**الفصل الأخير:** يتضمن خطّة العمل العالمية، من خلال إبراز استراتيجيات العمل والإجراءات المحددة التي تمكن الحكومات وشركاء الموئل الآخرين من تحقيق الأهداف المحددة.[2]

بعد اعتماد الدول المشاركة في الموئل الثاني في اسطنبول **أجندة الموئل**، صادقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة جنبا إلى جنب مع **إعلان اسطنبول بشأن المستوطنات البشرية**، بالتالي فإن أجندة الموئل هي إلتزام من قبل دول العالم لتحسين الظروف المعيشية في مدن العالم، والبلدات والقرى، وجعلها أكثر أمانا وصحة واستدامة، إذ تطرقت أجندة الموئل إلى مواضيع المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر، وناقشت العديد من القضايا ذات الصلة مثل الرعاية الصحية والتغذية والمياه والصرف الصحي، فهي تربط مشاكل المستوطنات البشرية بالحاجة إلى القضاء على الفقر وخلق فرص العمل،

[1] United Nations, **"Cities and Homes for All: The Habitat Agenda"**, United Nations Conference on Human Settlements, Habitat IIIstanbul, Number Of Document : HS/562/99E, Turkey, June 1996,P3.
[2] Ibid,PP8-9.

وبالاهتمامات الخاصة بالنساء والمحرومين، والنتيجة هي استراتيجية شاملة تنشئ شراكات جديدة للعمل على المستويات المحلية والوطنية والدولية بين الحكومات الوطنية والمنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والقطاع الخاص وغيرها.[1]

إضافة إلى ما سبق تم إصدار **إعلان إسطنبول بشأن المستوطنات البشرية** The Istanbul Declaration on Human Settlements من أجل التأكيد فيه على الموضوعين الرئيسيين للمؤتمر وهما المأوى المناسب للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التحضر.[2]

كما تم التنويه فيه إلى أن مؤتمر إسطنبول هو حقبة جديدة من التعاون، وحقبة ثقافة التضامن، خاصة مع اقتراب القرن الحادي والعشرين، بحيث يجب تقديم رؤية إيجابية للمستوطنات البشرية المستدامة، و الإدراك ب مستقبلنا المشترك، من خلال بناء عالم يمكن للجميع أن يعيش فيه معًا في منزل آمن مع ضمان حياة كريمة وصحة جيدة.[3]

الفرع الثالث: إسطنبول +5

وهي عبارة عن دورة استثنائية من الدورات العادية **للموئل** الذي يعقد كل 20 سنة والتي تم تنظيمها من 6إلى 8 جوان 2001، بحيث أن الغرض الأساسي من هذه الدورة هو تجديد الإلتزامات التي قطعت أثناء **مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)** والذي كان قد عقد في **اسطنبول بتركيا،** قبل ذلك بخمس سنوات والذي صدر عنها التقرير عن حالة المدن في العالم عام 2001.

إلى جانب ما سبق صدر "**إعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية في الألفية الجديدة**" والذي تضمن تجديد الإلتزامات المتعهد بها في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) بتوفير المأوى المناسب للجميع وتنمية المستوطنات البشرية تنمية مستدامة، وتحقيق التمكين والمشاركة، والمساواة بين الجنسين، وتمويل المأوى والمستوطنات البشرية، والتعاون الدولي، وتقييم ما يُحرز من تقدم.[1]

---

[1] Ibid,P8.
[2] Population Council, "***The Istanbul Declaration on Human Settlements***", Population and Development Review, Vol. 22, No. 3 (Sep., 1996),P591.
[3] Ibid,P594.
[1] United Nations, " **Report of the Ad Hoc Committee of the Whole of the twenty-fifth special session of the General Assembly**", Twenty-fifth Special session, Supplement No. 3 (A/S-25/7/Rev.1),2001,PP4-5.

كما تم الإشادة بالتقدم المحرز في سياق الموئل الثاني، والتشديد على الهدف العام للرؤية لموئل الأمم المتحدة هو التركيز على الحملتين العالميتين **لضمان حيازة الأراضي والإدارة الحضرية السليمة** بحيث يُشكلان مدخلين استراتيجيين إلى التنفيذ الفعال لجدول أعمال الموئل، وخاصة من أجل توجيه التعاون الدولي بشأن المأوى الملائم للجميع والتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.[1]

بالرغم من ذلك تم التسليم بوجود فجوات وعراقيل بحيث أن الحكومات وشركاءها في جدول أعمال الموئل قد بذلوا جهودا متواصلة للوفاء بإلتزاماتها، لكن يظل الفقر الواسع الانتشار يُشكل العقبة الأساسية، كما أن الأوضاع البيئية تظل بحاجة إلى تحسين كبير في بلدان عديدة. ومن الأمور الحرجة أن معظم السكان الذين يعانون من الفقر لا يزالون يفتقرون إلى الضمان القانوني لامتلاك مساكنهم، فيما يفتقر آخرون حتى إلى المأوى الأساسي، وهنا تم الإقرار أنه لا تزال هناك عقبات خطيرة تواجه التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية.[2]

الفرع الرابع : الموئل3 (Habitat III):

والذي يحمل عنوان مؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتّنمية المستدامة، تم عقده في 17- 20 أكتوبر 2016، **في كيتو *Quito* بالاكوادور**، ونتج عنه ما يسمى بـ: " الخطة الحضرية الجديدة" " **THE NEW URBAN AGENDA**" تتضمنت 175 بندا وهي مقسمة إلى قسمين كالآتي: 1-**إعلان كيوتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع**، 2- **خطة كيوتو لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة.**[3]

1- **إعلان كيوتو بشأن المدن والمستوطنات البشرية المستدامة للجميع** تضمن 21 بندا، يشمل الديباجة، رؤيتنا المشتركة، مبادؤنا والتزاماتنا، نداء للعمل، حيث صرحت فيه الدول الأعضاء المشاركة بالالتزام بالعمل من أجل إحداث نقلة نوعية في المناطق الحضرية لأجندة حضرية جديدة من شأنها:

- إعادة معالجة كل أساليب التخطيط والتمويل والتنمية والحكم ، وتسير المدن والمستوطنات البشرية، مع الاعتراف بالتنمية الحضرية والإقليمية المستدامة باعتبارها ضرورية لتحقيق التنمية المستدامة والازدهار للجميع.

---

[1] Ibid, PP 6-7.
[2] Ibid,P7.
[3] Peter M. Ward et al," **Housing rehab for consolidated informal settlements: A new policy agenda for 2016 UN-Habitat III "**, Habitat International, Volume 50 ,16 September 2015,P1.

- الإعتراف بالدور الرائد للحكومات الوطنية، حسب الاقتضاء، في تحديد وتنفيذ سياسات وتشريعات حضرية شاملة وفعالة للتنمية الحضرية المستدامة، والمساهمات التي لا تقل أهمية عن مساهمات الحكومات دون الوطنية والمحلية، فضلاً عن المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين ذوي الصلة، بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة.
- اعتماد مقاربة الاستدامة المركزة على الناس والمستجيبة للسن ونوع الجنس في لتنمية الحضرية والإقليمية من خلال تنفيذ السياسات والاستراتيجيات وتنمية القدرات والإجراءات على جميع المستويات، بناءً على الدوافع الأساسية للتغيير.[1]

2- خطة كيوتو لتنفيذ الخطة الحضرية الجديدة تتضمن 154 بندا مفصلة كالآتي:

- **الإلتزامات المفضية إلى التحول من أجل التنمية الحضرية المستدامة:** وتتمثل في التنمية الحضرية المستدامة من أجل الإدماج الاجتماعي والقضاء على الفقر، تحقيق الرخاء الحضري المستدام والشامل للجميع وتوفير الفرص للجميع، التنمية الحضرية المستدامة بيئيا والمرنة.
- **التنفيذ الفعال:** وذلك ببناء هياكل الحوكمة الحضرية بإنشاء إطار داعم، تخطيط وإدارة التنمية الحضرية المكانية وضمان وسائل التنفيذ.
- **المتابعة والاستعراض:** يتم إجراء متابعة دورية واستعراض دوري للخطة الحضرية الجديدة مع ضمان الإتساق مع كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي، من أجل تتبع التقدم المحرز وتقييم الأثر وضمان التنفيذ الفعال والحسن التوقيت للخطة، والإضطلاع بالمسؤوليات تجاه المواطنين، والشفافية، وذلك بطريقة شاملة.[2]

---

[1] United Nations, " ***UN Conference on Housing and Sustainable Urban Development : Habitat III 17-20 October 2016, Quito, Ecuador*** ", accessed 24/5/2018 , available at : https://www.un.org/en/conferences/habitat/quito2016

[2] الأمم المتحدة، "**الخطة الحضرية الجديدة**"، تاريخ الولوج: 2018/07/27، نقلا عن: http://habitat3.org/wp-content/uploads/NUA-Arabic.pdf

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى **النظريات المفسرة للحوكمة المتعددة المستويات** البارزة في: النظرية الوظيفية الجديدة، النظرية البنائية الإجتماعية، ونظرية التعقد، **والمقاربات النظرية للتنمية الحضرية المستدامة** البارزة في: نظرية ديناميكيتيك الثنائيات، النظريات الحضرية الراديكالية، ونظرية شيكاغو.

المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسّرة للحوكمة المتعددة المستويات.

خصص هذا الشطر المعرفي إلى دراسة إلى كل من النظرية الوظيفية الجديدة والنظرية البنائية الإجتماعية، بما في ذلك حجج نظرية التعقد، مع تبيان دور كل منها في تفسير الحوكمة المتعددة المستويات.

الفرع الأول: النظرية الوظيفية الجديدة وتفسير الانتشار في الحوكمة المتعددة المستويات.

تنقسم جذور الوظيفية الجديدة إلى كونها امتدادا ورد فعل للوظيفية الأصلية في آن واحد، فهي امتداد للوظيفية لأنها تشاركها في مستويات المنهج، الإطار المفهوماتي–النظري العام ووحدة التحليل، فكلاهما يعتمد الإستقراء في دراسته للظاهرة التكاملية انطلاقا من جزئياتها وصولا إلى كلياتها، ومن خصوصياتها إلى عمومياتها، وكلاهما يعتمد على مفهوم التكامل كعملية وكحالة، وعلى مبدأ الانتشار أوالتعميم وعلى الكيفيات النظرية للوصول إلى التكامل بين الأطراف المشاركة على المستويين الداخلي والخارجي.[1]

كما تعتبر الوظيفية الجديدة رد فعل، لأنها تركز على التكامل الإقليمي وليس على التكامل الدولي كما فعلت الوظيفية الأصلية، إذ أن الوظيفية الجديدة تتمحور حول الفكرة التي مؤداها أن الدول تتخلى عن سلطاتها لصالح المنظمات والمؤسسات الإقليمية معلنة بذلك ولاءها لها مما يترتب عنه إنشاء سلطة سياسية جديدة تتمتع بسلطة القرار على المستوى الإقليمي إلى غاية وصول العملية التكاملية إلى مرحلة الانصهار البنيوي.[2]

يوجد العديد من رواد النظرية الوظيفية الجديدة أبرزهم أرنست هاس، أميتاي إتزيوني، كارل دونتش، جون غالتينغ، جوزيف ناي، إذ تعتبر النظرية الوظيفة الجديدة واحدة من أكثر النظريات تأثيرًا في محاولة تفسير التكامل وحوكمة الإتحاد الأوربي، والأهم من ذلك، فهي توفر فهمًا خاصًا للتكامل كعملية، وبالتالي التأكيد على أهمية المدخلات اليومية في التكامل، حيث قام الموظفون الجدد بتعيين الدور الهام للمؤسسة الرئيسية وهي

---

[1] جندلي عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**،الجزائر: دار الخلدونية، 2007، ص 245.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

المفوضية الأوروبية، والتي يشار إليها غالبًا باسم "محرك عملية التكامل"، حيث تملك المفوضية دورًا محوريًا في تعزيز التكامل. [1]

على خلاف دراسات دويتش وإتزيوني، تعامل هاس في دراسته مع حالات محددة وخاصة مستخدمة إطارا نظريا محكما، ففي دراسته لهيئة الصلب والفحم الأوروبية يحاجج هاس بأن قرار القيام بعملية تكاملية أومعارضتها يعتمد على توقعات المكاسب والخسارة من قبل القوى الرئيسية التي ستدخل في إطار التكامل، ويقول: إنه بدلا من الافتراض بعدم وجود دوافع أنانية وراء سلوك الأطراف فإن الأفضل والأكثر معقولية هو افتراض ذلك والتركيز على الفوائد والمصالح والقيم التي يعملون من أجلها وهي أمور أعقد من أن نضعها في صياغة مبسطة كالقول بأن السلام بين ألمانيا وفرنسا أوالرغبة في إيجاد أوروبا الموحدة هو الدافع لقيام هيئة الصلب والفحم الأوروبية، ويضيف هاس أن التكامل ينتج عن جهد النخب في القطاعين العام والخاص، وهؤلاء بدورهم مدفوعون بدوافع براغماتية بحتة، ولذا فإن النخب التي تتوخي الحصول على مكاسب لها من خلال نشاط منظمات فوق قومية ستجد نفسها تبحث عن نخب أخرى خارج حدود بلادها تشاركها نفس الرغبة ، وحاول هاس تنقية النظرية الوظيفية حول التكامل وانتقد ميتراني لعدم إعطائه عنصر القوة اهتماما كافية لا سيما وان القوة غير منفصلة عن الرغبة في تحقيق التكامل.[2]

إن النظرية الوظيفية الجديدة تستطيع تعليل سبب التقدم المستمر للإندماج الأوروبي، حيث أن رائدها أرنست هاس الذي ألف كتاب توحيد أوروبا: القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية The Uniting of Europe: Social, Political, and Economic Forces حاول أن يخرج من هذه الدراسة باستنتاجات عامة تسعى إلى تصنيف درجات الاندماج وتؤكد أكثر على أهمية الأدوات ما فوق الدولة كالمفوضية الأوروبية، وتتميز هذه النظرية بوصف وشرح ظاهرة التنازل الإرادي عن سيادة الحكم من طرف الدول القومية، بوجود آليات جديدة لحل النزاعات.[1]

---

[1] Valentina Kostadinova,"***Neo-functionalism, the Commission and the construction of the EU's external borders***",In : Klaus Bachmann and Elzbieta Stadtmuller, **The EU's Shifting Borders : Theoretical Approaches and Policy Implications in the New Neighbourhood**,LONDON : Taylor & Francis Group, 2011,P28.

[2] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتظاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985، ص 285.

[1] برنارد شتال، **فهم السياسة الدولية**، برلين: دار النشر باربارا بودريش، 2019، ص 80.

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفية الأصلية، وقد جمعت هذه النظرية المحدثة إسهامات كل من أرنست هاس(Ernst Hass) وكارل دويتش، (DeutschKarl) ، وأميتاي ايتزيوني (Amitai Etzioni) ، الذين أكدوا على توفر عدد من الأسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية (DeutschKar) ، وتوفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبناها الفئات الإجتماعية في الدول المعنية، وتنشيء اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر رفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن إقليم معين، أي الاعتماد على مفهوم التكامل الجهوي الإقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى.[1]

ومن بين الأفكار الأساسية التي تقوم عليها النظرية الوظيفية هو مفهوم **الإنتشار Spillover**، فبالنسبة لهاس يحدث الانتشار بسبب أن السياسات لا تصنع الموافقة على المهمة الأولية والقوة الكبرى لعملية التكامل وإنما تصنع هذا الموافقة حقيقة فقط إذا المهمة نفسها توسعت، وأعاد ليندبرغ Lindberg صياغة تعريف عملية الانتشار ليشير إلى أنه العملية التي يصبح من خلالها الفعل مرتبط بهدف معين، ويخلق وضعية يصبح فيها الهدف الأصلي مضمونا فقط عند اتخاذ المزيد من الأفعال، التي بدورها تخلق مزيدا من الحالات التي تحتاج إلى مزيد من الأفعال وهكذا. [2]

شكل رقم (08): آليات عمل المؤثرات الإنسكابية الوظيفية لـ "الإنتشار Spillover":

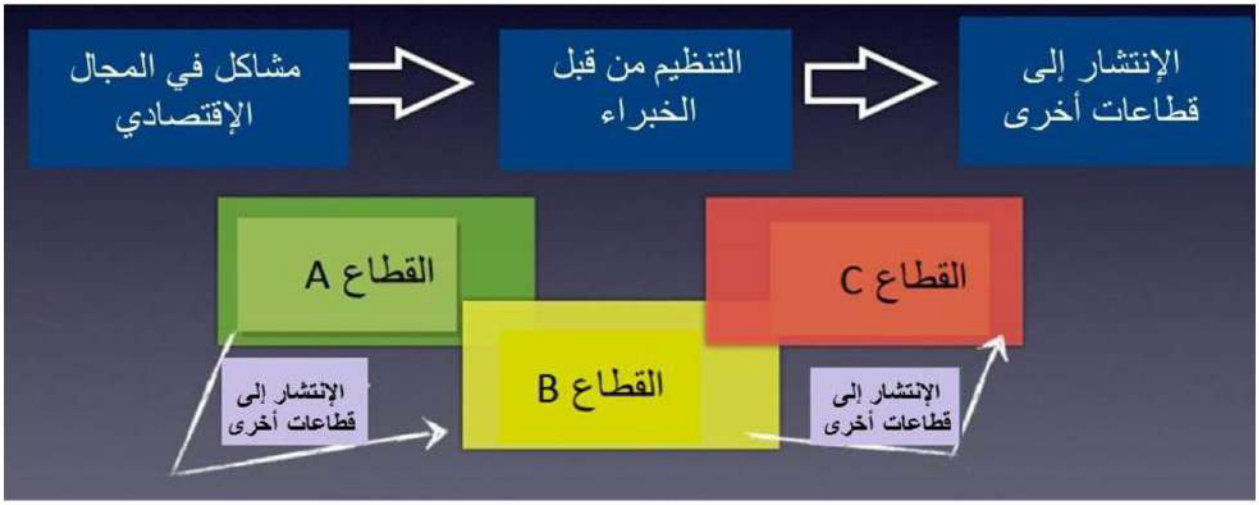

المرجع: برنارد شتال، المرجع السابق الذكر، ص 82.

[1] أحمد يوسف دودين ومصطفى يوسف كافي، **التكتلات الإقتصادية الدولية**،الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2019، ص27.

[2] عامر مصباح، **النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006، ص 77.

رأى أنصار الوظيفية الجديدة الجماعة وهي تتطور، بفضل عملية "الانتشار" من الجماعة الأوروبية للفحم والصلب الأصلية التي كان نطاقها مقتصرًا على قطاعين صناعيين فقط، مما جذب أصحاب المصالح والأحزاب السياسية التي ساهمت في نجاح الجماعة في التعامل مع مشكلات هذين القطاعين بالإحباط؛ لعجزها عن التعامل مع المشكلات ذات الصلة في ميادين أخرى، والتي ضغطت بنجاح، بقيادة المفوضية الأوروبية، من أجل توسيع اختصاص الجماعة حتى توفر في نهاية المطاف صورة من الحوكمة الأوروبية لنطاق واسع من شئون الدول الأعضاء، ويعطينا هذا تفسيرًا جزئيًّا — على الأقل — لبعض الخطوات التي خطتها الجماعة في تطورها، بما في ذلك الإنتقال من السوق الموحدة إلى العملة الموحدة.[1]

ومن بين الأفكار الأساسية أيضا التي تقوم عليها الوظيفية الجديدة هي أن الخبراء الذين يضعون القواعد، ومن خلاله يتبع الإندماج المنطق التالي: لكي تزداد فعالية الاقتصاد، يوجب التعاون والتنسيق في ميادين محددة ومتجاورة تتناسب مع هذه الغاية من خلال معطيات تقنية وغير سياسية (يشرف عليها تقنيون وليس سياسيون)، بحيث يكون تحقيقها ناجع ولا تزول بسهولة بسبب نزوة حكومة ما. [2]

يمكن القول بأن الاندماج يكون وفقا للنظرية الوظيفية الجديدة ليس عبارة عن حالة، بل عن عملية، وأن المتطلبات تقتضي حلولا تقنية خالية من أي شكل من أشكال التسييس، بحيث يوجه الناس ولائهم للمؤسسة التي يتوقعون منها تلبية خدمات معينة، بحيث أن الذي يحصل هو تغيير الولاء لصالح مركز جديد في سلطة شرعية، وبالنتيجة، تتكون مجموعة سياسية تفوق الدولة القومية قوة وبدون أن يعني ذلك اعتبار هذه المجموعة بمثابة الدولة الإتحادية الفيدرالية، ولكن يجب الإشارة إلى أن تحقيق تغيير الولاء يترتب على النتيجة النهائية لهذه المجموعة السياسية، ولا يعتبر هذا التطور شرطا مسبقا للاندماج، وذلك لأنه وفقا للمبدأ الوظيفي لا تكون المجموعة قائمة في بداية عملية الاندماج، بل في نهايتها. [1]

---

[1] جون بيندر وسايمون أشروود، **الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدًا**، ترجمة: خالد غريب علي ، مصر: مؤسسة هنداوي،2015، ص12.

[2] برنارد شتال، المرجع السابق الذكر، ص 81.

[1] المرجع نفسه، ص 82.

الفرع الثاني : النظرية البنائية الإجتماعية وتفسير الحوكمة المتعددة المستويات.

من أهم رواد النّظرية البنائية الإجماعية نجد كراتوشويل **Kratouchwil**، أونوف **Onuf**، ووندت **Wendt**، كما تعتبر أعمال هذا الأخير الأكثر تأثيرا في تطوير موقف البنائيين الإجتماعيين وذلك من خلال مقاله الأخير"الفوضى هي ما تفهمه منها الدول: التفسير الإجتماعي لسياسة القوة" الذي نشر سنة 1992.[1]

إذ كتبت سواتي سريفاستافا Swati Srivastava مقالة بعنوان: أصناف البناء الاجتماعي Varieties of Social Construction ، تنطلق من التركيز على البنيوية كنظرية لفهم البناء الاجتماعي بشكل أفضل كإطار بحثي، إذ تتساءل : كيف يحدث "البناء الاجتماعي"؟ كيف يُظهر علماء العلاقات الدولية البناء الاجتماعي؟ علاوة على ذلك ، كيف تختلف مشاريع البناء الاجتماعي؟[2]

يقول ووندت "من خلال التفاعل المتبادل نخلق وننشئ الهياكل الاجتماعية الدائمة نسبيًا من حيث تحديد هوياتنا ومصالحنا".[3] إذ يشير مصطلح "البناء" عند العديد من الكتاب إلى إمكانية إعادة البناء وفقًا للقيم أوالأغراض التي يُعتقد أنها مرغوبة أكثر من تلك التي تستند إلى التقاليد من خلال دعمها بالتفسيرات الطبيعية، ومع ذلك فإن فهم هذا التوجه الترميمي بطريقة غير تقليدية من شأنه ببساطة إعادة إنتاج الميول الأكاديمية الشائعة، غالبًا ما تبدأ الكتابات العلمية بالإشارة إلى أن نسخة معينة من تاريخ الأفكار قد تم اعتبارها أمرًا مفروغًا منه، ثم يتم اقتراح مراجعة لها.[1]

في البداية لم يكن هناك بنائية واحدة في العلاقات الدولية، كما أنه لا يوجد فرد واحد يمكن أن يُنسب إليه الفضل في ظهور البنائية الاجتماعية في العلاقات الدولية، إلا أن نيكولاس أونوف Nicholas Onuf صاغ المصطلح ، وغالبًا ما يُعتبر أحد "آباء" البنائية في العلاقات الدولية.[2]

---

[1] جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسية العالمية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004، ص 393.

[2]Swati Srivastava,"***Varieties of Social Construction ",*** International Studies Review , Volume 22, Issue 3, September 2020,P2.

[3] Ibid,P5.

[1]Michael Lynch, "**Towards a Constructivist Genealogy of Social Constructivism**", In: Irving Velody and Robin Williams, **The Politics of Constructionism**,LONDON: SAGE Publications,1998, P20.

[2] Hannes Peltonen, "***A tale of two cognitions: The Evolution of Social Constructivism in International Relations***",Revista Brasileira de Política Internacional, vol.60 no.1 ,2017,P3.

قدم توماس كريستيانسن وآخرون مناهج بنائية لدراسة التكامل الأوروبي، في مقالهم "البناء الاجتماعي لأوروبا"، صاغوا حججًا قوية لتحول بنائي في تحليل التكامل الأوروبي، إذ أن البنائيون الاجتماعيون يحللون ظواهر متنوعة الخطاب أوالمعايير أوالقواعد أوالمؤسسات أوالسياسة الرمزية أوالنشاط التواصلي أوالمجتمعات المعرفية.[1] فالبنائية الاجتماعية تساهم في دراسة الإتحاد الأوروبي كنظام حكم متعدد المستويات[2].

ركزت البنائية الإجتماعية على البناء الإجتماعي للسياسة الدولية حيث يعني البناء الاجتماعي أن العلاقات الاجتماعية تصنع أو تبني الناس – ذواتنا – في أنواع الكائنات التي نحن عليها، وبالمقابل نجعل العالم كما هو من خلال فعل ما نفعله مع بعضنا البعض وقول ما نقوله لكل منا.[3]

يوجد مكونان رئيسيان لمفهوم البناء الاجتماعي: التاذاتانية Intersubjectivity والتكوين المشترك، إذ تم تعريف التاذاتانية في هذا السياق على أنها "المعرفة والتفاهمات الجماعية"، "المعرفة التي تستمر إلى ما بعد حياة الفاعلين الاجتماعيين الفرديين، المضمنة في الروتين والممارسات الإجتماعية حيث يتم إعادة إنتاجها بواسطة البنائيون الإجتماعيون الذين يملكون هدف مشترك.[4]

إن العلاقات الدولية مبنية على أساس تاذاتاني وليست معطى موضوعي، وضمنيًا فإن مفهوم التاذاتانية Intersubjectivity يختلف عن الذاتية Subjectivity، حيث يجب أن يكون لدى الناس أفكار أوخطابات مشتركة بدلاً من الإحتفاظ بها بشكل فردي، فالأفكار أوالخطابات المحتفظ بها فرديا لا تبني الواقع الاجتماعي إلا إذا تم المشاركة بها داخل المجتمع.[1]

يمكن النظر إلى فكرة أن العلاقات الدولية هي بناء اجتماعي **Social Construction** من منطلق بسيط جدا، فأن تبني شيئا، فهذا فعل يحضر إلى الوجود موضوعا أو شيئا لن يكون له وجود لولا ذلك الفعل فعلى سبيل المثال، توجد المادة الملموسة كالخشب مثلا، في الطبيعة، لكن في الإمكان تشكيلها في عدد كبير جدا من الأشياء، كالدعامات التي تستخدم في بناء البيوت، أو في صنع بندقية صيد، أو آلة موسيقية... وعلى الرغم

---

[1] Ibid,P18.
[2]Michael Kull, **European Integration and rural development**, England: ashgate publishing limited,2014, P18.
[3] Samuel Barkin ,**Realist Constructivism : Rethinking International Relations Theory**,USA:Cambridge University Press, 2010,P26.
[4] Ibid,P26.
[1] Ibid,P27.

من أن هذه تمثل أشياء مادية في حد ذاتها، فإنها غير موجودة في الطبيعة بل أتت إلى الوجود من خلال أفعال من صنع الإنسان، وبمجرد أن يتم بناؤها يكون لكل واحد من هذه الأشياء معنى محدد واستخدام معين ضمن سياق ما، فهي تعد بنى اجتماعية بقدر ما يكون شكلها وهيأتها مشبعين بالقيم، والمعايير، والافتراضات الاجتماعية بدلا من اعتبارها نتاجا للفكر الفردي أو المعنى الفردي بشكل بحت، وعلى هذا النحو، فإن الظواهر الاجتماعية الواضحة، كالدول أو التحالفات أو المؤسسات الدولية، وهي المواضيع الجماعية للعلاقات الدولية، قد تبني على المادة الأساس التي هي الطبيعة الإنسانية، ولكنها تأخذ أشكالا تاريخية، وثقافية، وسياسية معينة هي نتاج للتفاعل البشري في عالم اجتماعي.[1]

بالتالي، فإن الجمع بين **MLG** ومفاهيم أخرى، مثل البنائية الهيكلية، وهو نهج مستوحى من عمل بيير بورديو وجلبه نيلو كاوبي إلى جمهور دولي أوسع، يساعد على الكشف عن بعض الجوانب الخفية لصنع السياسة في الإتحاد الأوروبي والتكامل الأوروبي، كما يساهم النهج المشترك في صورة أكثر واقعية للتفاعل متعدد المستويات في السياسة، إذ تسعى البنائية الهيكلية للإجابة على الآليات واللاعبين الذين يصنعون ويشكلون الإتحاد الأوروبي في التفاعلات اليومية، يهتم البنائيون بوضع القوى الفاعلة المحتملة في بناء الفضاء السياسي الأوروبي، ينخرط البنائيون الهيكليون في التحليلات الكمية، ويجمعون بين التحليلات الإحصائية والمقابلات المتعمقة وملاحظة المشاركين، وبالتالي فإن هذا النهج يتجنب خطأ فصل المؤسسات عن الأفراد والجماعات العاملة فيها، لأن الفصل يؤدي إلى فهم مشوه لكيفية عمل المؤسسات والخصائص البحثية للوكلاء ورأس مالهم الثقافي والاقتصادي والاجتماعي والرمزي حيث ينظر البنائيون إلى الإتحاد الأوروبي على أنه "مجال سياسي ناشئ متعدد المستويات ومتعدد المراكز".[1]

"حتى مؤسساتنا الأكثر ديمومة تستند إلى تفاهمات جماعية... إنها هياكل مُجسَّدة صورها الوعي البشري من العدم ... والتي تم إنشاؤها وتوحيدها حتى صارت أمر مسلم به"، هذا التقدير للعلاقات الدولية بأنها "بناء اجتماعي" عن طريق الاتفاقيات البشرية والتفاهمات والأشكال التاذاتانية أساس طرح ووندت البنائي للسياسة

---

[1] تيم دان وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما الخضرا، قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات،2016، ص ص 433-434.

[1]Michael Kull, Op.Cit, P39.

الدولية.[1]أنه نتيجة للتفاعل والمعاني المشتركة، حيث أن نوع من "الهوية " من شأنه أن يتطور فوق الدولة وخارجها، مما يؤدي إلى طمس الحدود بين الذات والآخر وتوليد المصالح التي يتم تعريفها على حساب "التذاتانية"، إذ تجدر الإشارة إلى أن هذا لا يشير فقط إلى مجموعة "مرئية" (للرموز) مثل الإتحاد الأوروبي، حيث أن العضوية في "المجتمع الدولي"، يصاحبها مجموعة من المعايير والمؤسسات (من أهمها المساواة في السيادة)، إذ أن تشكل هوية جماعية التي إلتزمت بها الدول ليس من منطلق المصلحة الذاتية، ولكن لأنها استوعبت القواعد وتعرفت عليها، حيث يمكن أن يكون مقترب وندت مفيدًا في المناقشة حول الحوكمة المتعدد المستويات والسيادة، خاصة بسبب تركيزه على كيفية تكوين هوية الدولة وتعزيزها، ويمكن تحويلها من خلال التفاعل.[2]

عمل كل من أدلر Adler ووندت Wendt على توحيد البنائية وفتحها لجمهور أوسع من خلال جعلها "أرضية وسط"، حيث أكدوا أنه الهدف هو بناء الجسور بين البنائية والمقاربات الأخرى، لتقليص الهوة بين المواقف العقلانية والتأملية (الوضعية ومابعد وضعية).[3] وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (09):النظرية البنائية كجسر رابط بين النظريات العقلانية(الوضعية) والنظريات التأملية (مابعد وضعية).

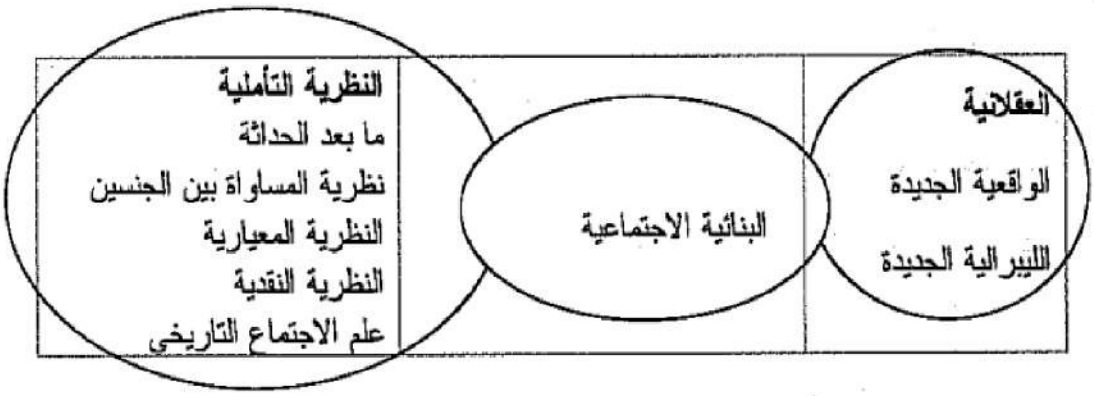

المصدر: جون بيليس وستيف سميث، **عولمة السياسية العالمية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004، ص ص358-359.

[1] Tanja E. Aalbertsm " ***The Future of Sovereignty in Multilevel Governance Europe - A Constructivist Reading*** ", Journal of Common Market Studies, Volume42, Issue1, February 2004, P35.
[2] Ibid,P37.
[3] Hannes Peltonen, Op.cit, P3.

إذ تستحوذ البنائية على أرضية وسيطة لأنها مهتمة بفهم كيفية تفاعل العوالم المادية الموضوعية والتاذاتانية في البناء الاجتماعي للواقع، ولأنها لا تركز فقط على الكيفية التي تساهم بها البنى في تشكل هويات ومصالح الفواعل، فإنها تسعى أيضًا إلى شرح كيف يبني الفواعل الفرديون هذه البنى اجتماعيًا في المقام الأول.[1]

يركز البنائيون على الدور التأسيسي للمعايير والتفاهم المشترك، إضافة إلى تركيزهم على العلاقة بين الفاعلية والهيكل، فالأفراد التابعون في السياسة الدولية ليسوا أنانيين عقلانيين بشكل عمومي وموحد، وإنما لهم هويات مستقلة تأخذ شكلها من خلال الظروف الثقافية، والاجتماعية، والسياسية – وأيضا المادية – التي تضمهم على أنهم جزء لا يتجزأ منها، فهم ليسوا ساكنين، بل يتطورون باستمرار في تفاعلهم في ما بينهم ومع بيئتهم إذ تنص البنائية على أن التكامل يعتمد على قوة الإجماع الفكري الدولي وهوية المجتمع المشتركة، في غياب ذلك، من المرجح أن يتباطأ الاندماج أو يفشل في المقام الأول، إن تكوين الأفكار والمعايير والهويات فوق الوطنية في عملية التكامل يسهل المزيد من التكامل[2].

المنظور البنائي يعتبر التكامل الأوروبي في جوهره عملية لبناء المجتمع، وبمرور الوقت يؤثر بناء المجتمع والتكامل (المؤسسي) بشكل متبادل ويحتمل أن يعزز كل منهما الآخر، ففي البداية تساعد المجتمعات القوية ذات الأفكار المشتركة والهوية الجماعية الإيجابية على النمو في التكامل، وبدورها تعمل المؤسسات المتكاملة التي توفر تفاعلات كثيفة وتمتلك شرعية عالية على تعميق المجتمع من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. بينما تسلط البنائية الضوء على العمليات الاجتماعية التي تؤدي إلى بناء المجتمع والتكامل.[1]و هو ما يدعم الطرح الخاص بهذا البحث الذي يتطرق إلى مساهمة الإتحاد الأوربي في التنمية الحضرية المستدامة.

[1]Swati Srivastava, Op.Cit, P6.
[2] Dirk Leuffen et al, **Integration and Differentiation in the European Union**, Switzerland : Palgrave Macmillan, 2022,P11.
[1] Ibid, P124.

الفرع الثالث: نظرية التعقد والحوكمة المتعددة المستويات.

أولا: الإفتراضات الأساسية لنظرية التعقد:

تقوم نظرية التعقد على عدة افتراضات بارزة في اللاحتمية واللاتعين (Non-Determinism)؛ وعدم القابلية للتفكيك (Decomposability)؛ واللاخطية (Nonlinearity).

1- **اللاحتمية واللاتعين:** تفقد التنبؤات قيمتها التحليلية، لدى الباحث، وقيمتها السياسية، لدى صانع القرار، كلما كانت أطول مدى على سهم الزمن. حيث أن النظام الدولي، نظام معقد/ شواشي حيث يتفاعل كثير من الفواعل التي تتزايد مع مرور الزمن احتمالات تأثيرها في سلوك النظام، يكون التنبؤ بالمسار المستقبلي لفاعل معين، أو لمجموعة من الفواعل، أو للبنية السياسية للنظام، أمرا غير متاح على الإطلاق، سواء بالنسبة إلى الباحث أو بالنسبة إلى الممارس.[1] فأي نتيجة يتوصل إليها الباحث أو السياسي باعتقاد أنها نهائية، هي في الحقيقة نسبية وقد تكون بداية لمشاريع بحثية وسياسية عديدة غير منتهية.

2- **عدم القابلية للتفكيك:** من غير الممكن وصف واقع النظام العالمي المعقد من خلال الإحالة إلى أفعال الفواعل المختلفة المشكلة له، أوالحوافز التي توفرها أوالقيود التي تفرضها بنية النظام. لا تعود هذه الاستحالة إلى مبدأ عدم قابلية الأنظمة المعقدة للاختزال إلى مجموع مكوناتها فحسب، بل تعود أيضا، وأساسا، إلى استحالة تعيين (خصائص وأنماط سلوك) جميع الفواعل والعوامل المؤثرة في سلوك النظام الدولي وتطوره، ولا سيما أنه يظهر، كما وصف سابقا، خصائص نظام معقد أنظمة فرعية عدة معقدة بدورها. [1]

3- **اللاخطية:** إن وجود علاقات مستقرة بين فواعل النظام الدولي أمر ممكن، لكن هذا الاستقرار غالبا ما يتسم بأنه قصير المدى وهش وغير خطي، بسبب تزايد إنثروبيا(تحول) النظام واستمراره في الابتعاد عن التوازن، يتميز النظام الدولي كأي نظام معقد، بخاصيتي اللاخطية وتزايد إنثروبيا النظام على سهم الزمن، مما يجعله عشوائي وغير قابل للتنبؤ بشكل نهائي. [2]

---

[1] محمد حمشي، **مدخل الى نظرية التعقد في العلاقات الدولية**، قطر: لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص ص 269-270.

[1] المرجع نفسه، ص 270.

[2] المرجع نفسه، ص271.

لقد شاع لدى مختلف المحللين السياسيين مفاهيم حول "مستويات التحليل" الكلاسيكية، حيث اقترحوا في إطار الحوكمة مستويات أخرى من التحليل وأطلقوا عليها "سلم الحوكمة" ، فحسبهم أن سلم الحوكمة يعبر عن حركة القضايا صعودا وهبوطا في درجات مختلفة لأنها تجلب انتباه المسؤولين والشعوب، فبعض القضايا تبدأ من الأسفل وتنتقل إلى الأعلى؛ والبعض الآخر يبدأ من الأعلى ويتجه نحو لأسفل.[1]

بيد أن جيمس روزنو أدرك أن سلم الحوكمة لم يصبح صالحا مع ديناميات العولمة التي جعلت من المستحيل تقريبا القول أن الحوكمة تحدث في مستوى واحد ثابت واحد، من أجل ذلك طور المفهوم ليصبح أكثر تعقيدا من خلال اقتراح استعارة مختلطة تجمع بين صورة شريط موبيوس Mobius Strip وصورة الشبكة Web لكي يشكلنا ما سماه بـ: شبكة موبيوس للحوكمة Mobius-Web of Governance، والتي تم تأصيلها في استخدام زخم أنظمة القواعد التي توجه القضايا من خلال كل من التفاعلات الهرمية والشبكات عبر جميع المستويات التي قد تشمل جميع الفواعل والمجموعات المتنوعة والأفراد الذين يشاركون في عمليات الحوكمة، إذ تشكل هذه التفاعلات بنية هجينة تكون فيه ديناميكيات الحوكمة معقدة ومتداخلة بين مستويات عديدة مثل شبكة الويب وشريط موبيوس، لا تبدأ ولا تتوج على أي مستوى أو في أي وقت.[2]

ولقد كان هذا المفهوم عبارة عن تتويج لدراسة العديد من أنماط الحوكمة والتي يمكن إبرازها في الآتي:

جدول رقم (06): أنماط الحوكمة

		العمليات	
		أحادي الإتجاه (عمودي أو أفقي)	**متعدد الاتجاهات (عمودي وأفقي)**
النمط	رسمي	**الحوكمة من الأعلى إلى الأسفل** (الحكومات، الشركات عبر الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية)	**شبكة الحوكمة** (الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية، على سبيل المثال، التحالفات التجارية)
	غير رسمي	**الحوكمة من الأسفل إلى الأعلى** (الرأي العام، المنظمات غير الحكومية، المنظمات غير الحكومية الدولية)	**الحوكمة جنبا إلى جنب** (المنظمات غير الحكومية والمنظمات غير الحكومية الدولية والحكومات)

[1] Michael P. Marks, **Metaphors in International Relations Theory**,USA : ALGRAVE MACMILLAN,2011, P169.
[2] Ibid,P172.

	مختلط (رسمي وغير رسمي)	**حوكمة السوق** (الحكومات، المنظمات الحكومية الدولية، النخب، الأسواق، الرأي العام ، الشركات عبر الوطنية)	**شبكة موبيوس للحوكمة** (الحكومات، النخب، الجماهير ، الشركات عبر الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية، المنظمات غير الحكومية، المنظمات غير الحكومية الدولية)

Source : James N. Rosenau, **The Study of World Politics Volume 2: globilization and governance**, USA : Routledge,2006, P190.

ثانيا: العوالم السياسية المتعددة.

المثير للاهتمام في طوبولوجيا موبيوس أنه يتعذر للملاحظ التمييز بين ما هو داخل الشريط وما هو خارجه، لأنه ما نفترض في لحظة معينة أنه يقع في الداخل سرعان ما يظهر لنا أنه موجود في الخارج وهكذا، تعبر هذه الحالة عن الضبابية (Furriness) والغموض (Ambiguity) لمفاهيم متخيلة ومضللة مرتبطة بـ: "الحدود" و"المستويات"،[1] وهو ما يعبر عنه الشكل التالي:

شكل رقم (10): شريط موبيوس.

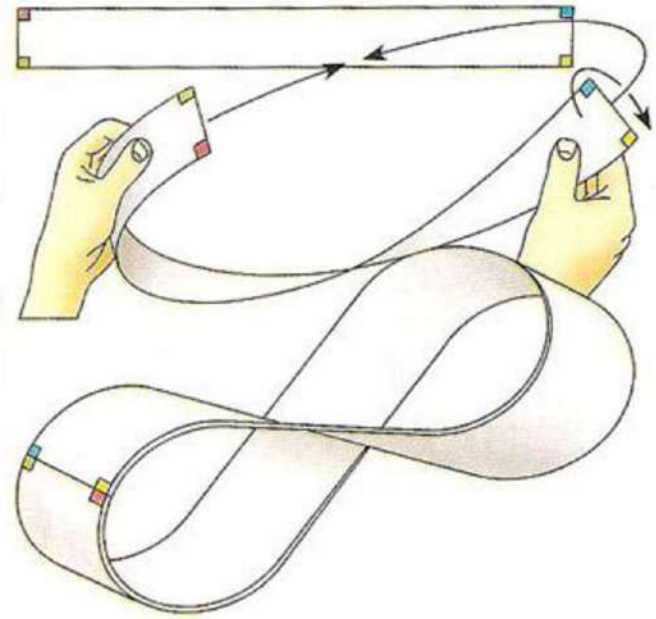

المصدر: الباحثون السوريون، "**شريط موبيوس.. حين يجتمع السحر، الفن والرياضيات في شريط واحد**"، تاريخ الولوج: 2019/08/17، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://www.syr-res.com/article/7129.html

[1] محمد حمشي،" **النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية : نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة1، 2016-2017، ص238.

إن الحديث عن الحوكمة المتعددة المستويات يصف لنا بأن "العالم انقلب من الداخل إلى الخارج ومن الخارج إلى الداخل"[1]، ففي شريط موبيوس، سيؤكد شخص ما على التناقض التام فيما يتعلق بمكان الداخل والخارج،[2] حيث أن حدود شريط موبيوس لها بعض الخصائص التي يمكن أن تساعد في التفكير في العالم على أنه دائرة وليس موقع أو حقل أو شيء من الطوباوية، وهذا التشبيه يقدم زعزعة إرشادية لاستقرار التوبولوجيا التي تمسها التحليلات السياسية المعتادة التمايز، الذي يميز موضوعان أو نظامان على أنهما متميزان بشكل جذري وبشكل حاسم، بيد أنه في شريط موبيوس، لا يتم تحديد الحدود بوضوح أثناء التحليل، فمن المستحيل في شريط موبيوس أن نحدّد مرة واحدة وإلى الأبد ما بداخله وما هو خارجه، ولا أحد يستطيع أن يحدد بشكل موضوعي أوحتى بالتراضي، موقع النقطة الحاسمة التي تُفرّق مرة واحدة وإلى الأبد بين الداخل والخارج، بناء على ذلك فإن ما يتعلق بالافتراضات الراسخة لدى الكثير في التحليل السياسي تبقى نسبية، إذ انه لا يوجد حد فاصل يفرق بين الذات والذات الأخرى، بين الصديق والعدو، بين الدولة والدولة، بين الدولة والنظام الدولي... كل هذه التحليلات لاخطية.[1]

كتب جيمس روزنو مقال موسوم بـ: حوكمة التشرمل: لا توجد جمهورية عالمية أو نظام بين دولي عالمي" The Governance Of Fragmegration : Neither A World Republic Nor A Global Interstate System، ليأتي بمصطلح يمكن تسميته بالتشرمل "Fragmegration " وهي كلمة تجمع بين مصطلحين، الأول هو fragmentation التشرذم (التفكك) ، والثاني هو integration التكامل.[2]

لقد قدم جيمس روزنو العديد من المفاهيم الجديدة في العلاقات الدولية على غرار مفهوم العوالم "Worlds" بحيث كتب مقال سنة 1988 بعنوان: فوضى منقوشة في الحياة العالمية: هيكل وعملية في عالمي السياسة العالميةPatterned Chaos in Global Life: Structure and Process in the Two Worlds of World Politics يشير فيه أن الحرب الباردة تميزت بوجود عالمين "Two Worlds" في السياسية العالمية لكل عالم خصائصه

[1] Tanja E. Aalbertsm ,Op.cit, P24.
[2]Didier Bigo,"***Security and anthropology: Encounters, Misunderstanding and Possible Collaborations "***, P9 accessed 24/5/2018 , available at : https://bit.ly/3Q4wyac
[1] Didier Bigo and R. B. J. Walker, "***Political Sociology and the Problem of the International***", Millennium: Journal of International Studies, Vol.35 No.3,2007,P736.
[2] James N. Rosenau," ***The Governance Of Fragmegration : Neither A World Republic Nor A Global Interstate System*** ", Studia Diplomatica, Vol. LIII, No. 5 (2000),P2.

وهوياته وسلوكاته،[1] ثم تطور استخدام المصطلح إلى "عوالم" بدل عالمين في كتابه الموسوم بـ: " الاضطراب في السياسة العالمية: نظرية التغيير والاستمرارية" .[2] قد يكون هذا تذكيرًا لأنصار "العولمة" و"الكوزموبوليتانيين المدمجين" الذين يصرون على الحدود الجديدة للعالمية، بإمبراطورية لا حدود لها سوى نفسها وتمايزاتها الداخلية[3] ويُضرب المثال بقطة شرودنجر و صورة الأرنب – البطة يقول أرثر إيدينجتون Arthur Eddington 'شيء ما مجهول يعمل ما نجهله".[4]

ثالثا: خصائص النظام المعقد.

تبرز خصائص النظام المعقد في ما يلي:

- ✓ تتكون النظم المعقدة من عدد كبير من العناصر.
- ✓ هناك عدد كبير من العناصر الضرورية ، ولكنها ليست كافية.
- ✓ التفاعل غني إلى حد ما، أي أن أي عنصر في النظام يؤثر، ويتأثر ببعض العناصر الأخرى.
- ✓ التفاعلات غير خطية.
- ✓ عادةً ما يكون للتفاعلات نطاق قصير إلى حد ما.
- ✓ هناك حلقات في التفاعل.
- ✓ النظم المعقدة عادة ما تكون مفتوحة لبيئتها.
- ✓ الأنظمة المعقدة تعمل في ظل ظروف بعيدة عن التوازن.
- ✓ النظم المعقدة لها تاريخ.
- ✓ كل عنصر في النظام جاهل بسلوك النظام ككل.[1]

---

[1] James N. Rosenau, " ***Patterned Chaos in Global Life: Structure and Process in the Two Worlds of World Politics***", International Political Science Review, Vol. 9, No. 4 (Oct., 1988),P327.

[2]Michael P. Marks,Op.Cit, P169.

[3] Didier Bigo and R. B. J. Walker,Op.Cit, P737.

[4]جون جريبين،**البحث عن قطة شرودنجر الفيزياء الكمية والواقع**، ترجمة: فتح الله محمد ابراهيم الشيخ،مصر: كلمات عربية للترجمة والنشر،2010، ص 109.

[1]ROBERT GEYER, "***European Integration, the Problem of Complexity and the Revision of Theory***", JCMS ,Volume 41, Number 1,2003, P22.

رابعا: علاقة نظرية التعقد بالحوكمة المتعددة المستويات.

في استعمالنا لنظرية التعقد لتفسير الحوكمة المتعددة المستويات نحن نحرص على عدة أمور نذكر من بينها:

-**يمكن الوصول إليها:** يجب أن تكون النظرية قابلة للتفسير بسهولة لغير الخبراء، ولكن على المستويات الأعمق يجب أن تكون متطورة منهجيًا بما يكفي للوقوف في وجه تدقيق الخبراء وأدوات الرصد والتقييم.

-**الرسوم البيانية:** يجب أن تكون النظرية تسعى إلى التبسيط من خلال استخدام الأشكال البيانية ووصف المستوى الظاهري، ولكن في نفس الوقت تحتوي على مبادئ متسقة تنتقل إلى مستوياتها الأدنى والأكثر تعقيدًا وتفصيلاً.

-**عبر المناطق المحلية:** يحتاج النهج من ناحية إلى أن يكون عامًا وعالي المستوى بما يكفي للعمل عبر مجموعة متنوعة من المدن والمحليات، الكبيرة والصغيرة، ولكن في نفس الوقت مرن بدرجة كافية لاستخدامه في التعرف على الخصوصية التفصيلية كل من تلك الأماكن المختلفة.

-**التعلم القائم:** يجب أن تسمح النظرية في سياق الحوكمة المتعددة المستويات للمدن بالتعلم من المدن الأخرى وتقديم الدعم والمبادئ لتبادل المعرفة والتعلم من الممارسة.[1]

-**قابلة للمقارنة:** يجب أن تسمح بإجراء مقارنة بين المدن ولكن لا يتم وضعها في جدول دوري أوتسلسل هرمي.

-**توليد الأدوات:** يحتاج النهج إلى توفير الأساس لتطوير سلسلة من الأدوات الخاصة بالتحليل من المستويات البسيطة المتعارفة عليها إلى المستويات الأكثر تعقيدًا.

-**العلائقية:** التركيز ليس فقط على تحديد القضايا والمؤشرات ولكن أيضًا على العلاقات فيما بينها.

-**عبر المجالات:** ضرورة التوافق مع التطورات الجديدة لتحليل الاستدامة – مثل ركائز الاستدامة الخاصة بالمدن والحكومات المحلية.

التشاركية: حتى لو تم تأطيرها من خلال مجموعة من البروتوكولات العالمية، فإن النظرية تحتاج إلى أن تكون مدفوعة من قبل فواعل متعددة متفاعلة ومتشاركة.

[1] Paul James, Op.Cit,P50.

دعم متقاطع – تحتاج النظرية إلى تجاوز الفجوة النوعية / الكمية ، واستخدام ما يكفي من القياس الكمي للسماح بتحديد التعارضات. [1]

خامسا: الإتحاد الأوربي وفقا لنظرية التعقيد.

التعقيد في عالم اليوم حقيقة وهو بارز في النظام العالمي، يتجلى هذا بشكل خاص من خلال انتشار المؤسسات والقواعد والاتفاقيات المتعددة، إذ ينتج عن هذا التعددية والكثافة تداخلات وصراعات... وهذا ما يسمى بـ : " النظام المعقد" أو "تعقيد النظام" ، كما أن التعددية تشكل تحديات لعمليات التعاون والتنسيق ولكن يمكن أن يؤدي أيضًا إلى صعوبات للمنظمات / الفواعل في الدفاع عن خياراتهم.[2] ويمكن أن نوضح نطاق ظاهرة الإتحاد الأوربي وفقا لنظرية التعقد من خلال الشكل التالي:

شكل رقم (11): نطاق ظاهرة الإتحاد الأوربي وفقا لنظرية التعقيد:

الإضطراب ـــــــــــــــــــــــــــ النظام

اللاخطي | وعي التعقيد | التعقيد العضوي | التعقيد الآلي | خطي

| ـــــــ مجموعة من الأنظمة الديناميكية غير الخطية ـــــــ |

أمثلة

التنمية طويلة الأمد للإتحاد الأوربي	المواطنة الأوربية. تنفيذ السياسات.	التفاعل بين الدول. التفاعل المؤسسي للاتحاد الأوروبي.	نتائج التصويت في مختلف مؤسسات الإتحاد الأوروبي.	الإطار الأساسي القصير الأجل

Resource : Robert Geyer," ***European Integration, the Problem of Complexity and the Revision of Theory***", JCMS ,Volume 41. Number 1,2003, P28.

[1] Ibid,P51.

[2] Mario Telò and Anne Weyembergh " ***Supranationality and Sovereignty in an Era of Increasing Complexity and Fragmentation*** ",In : Mario Telò and Anne Weyembergh , **Supranational Governance at Stake The EU's External Competences caught between Complexity and Fragmentation**,NEW york : Routledge,2020,P4.

إن الحوكمة فوق قومية Supranational Governance هو مفهوم يتحدى بشكل مباشر الفهم الويستفالي للسيادة الوطنية التي وضعها مكيافيلي وجون بودان وتوماس هوبز، بين بداية القرن السادس عشر ومنتصف القرن السابع عشر، إذ ظهور نظام دولي لامركزي يعتمد على العديد من السلطات السياسية المركزية الجديدة والموحدة، تنص على المبادئ الأساسية التي حددتها هذه المعاهدة كما يلي:

1. "لا توجد سلطة فوق الدولة"
2. "لا تدخل خارجي في الشؤون الداخلية" .
3. الحفاظ على الاستقرار الدولي من خلال ميزان القوى بين الدول.[1]

وفقًا لقاموس أكسفورد للغة الإنجليزية، تعني فوق قومية: "امتلاك قوة أو تأثير يتجاوز الحدود الوطنية أوالحكومات"، الكلمة اللاتينية "supra" تعني "فوق" – في هذه الحالة "فوق قومية" ، أي الدولة القومية المؤسسة ضمن النموذج الويستفالي،عادة ما تعارض كلمة "فوق قومية" كلمة "بين حكوميةintergovernmental " أوحتى "دولية international"،على الرغم من احتواء المفهوم على جوانب بين حكومية أو دولية، وهنا يتم تقديم الإتحاد الأوروبي بشكل عام على أنه يتميز بسمات فوق قومية إذ يرى الباحثون أمثال جوزيف ويلر Joseph Weiler، أن خصوصية الإتحاد الأوروبي يجب أن يتم تمييزها من خلال فوارق قانونية / معيارية ومؤسساتية فوق قومية. ومع ذلك يختلف محتوى هذه الفوارق باختلاف الباحثين ويمكن أن نبرز منها الآتي:

1- على مستوى اعتماد القوانين اجراءات تشريعية تعطي للمفوضية الحق الحصري للمبادرة ، والقرار المشترك لمجلس الإتحاد الأوروبي والبرلمان الأوروبي وتصويت الأغلبية المؤهلة (QMV) ، أي لا يوجد حق النقض لكل دولة على حدة.
2- من حيث الضبط والتحكم في الأفعال ، يبرز من خلال دور المفوضية من جهة ومن خلال الرقابة القضائية من طرف محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، والتي قد تفرض عقوبات ضد الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي حتى وإن لزم التشدد .
3- من حيث ممارسة اختصاصات الإتحاد الأوروبي، فإن العديد من وكالات أو هيئات الإتحاد الأوروبي ذات طبيعة فوق وطنية إلى حد ما مثل: وكالة الأدوية الأوروبية (EMA)، مكتب الإتحاد الأوروبي

[1] Mario Telò and Anne Weyembergh,Op.Cit ,P6.

للملكية الفكرية (EUIPO)، منظمة منطقة الحرية الأمن والعدالة (AFSJ) ، وكالات أخرى مثل يوروبول Europol أو يوروجست Eurojust باعتبارهما وكالاتين بين حكومية من ناحية ممارسة الأنشطة لأنهما لا يحلان محل السلطات الوطنية ولا يملكان قوة الإلزام تجاه السلطات الوطنية، فضلا على هيئة اخرى مثل مكتب المدعي العام الأوروبي European Public Prosecutor's Office باعتباره هيئة فوق قومية بإمكانه أن يحل محل السلطات الوطنية ولديه صفة الإلزامية.

4- تختلف المبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي عن القانون الدولي العام في مسألة التأثير المباشر ومبدأ أولوية قانون الإتحاد الأوروبي في حالة التعارض مع القانون الوطني.

نعني بالمؤسسات فوق قومية تلك المؤسسات فوق قومية المستقلة عن الدول الأعضاء (مثل المفوضية الأوروبية على سبيل المثال، محكمة العدل الأوربية والبنك المركزي الأوروبي)، ومن ناحية أخرى، الطريقة فوق قومية لإدارة المؤسسات الحكومية الدولية اعتمادًا على الدول الأعضاء أوممثليهم (مثال: مجلس الإتحاد الأوروبي عند اتخاذ قرار من خلال التصويت بالأغلبية المؤهلة *QMV).[1]

كما أن التعقيد شمل موجة التحول من الديمقراطية Democrac إلى الديمواقراطية Demoicracy ، حيث ان منظري الديمواقراطية يرون أن حزمة أفكارهم المقدمة تصلح للاسقاط على نموذج الإتحاد الأوربي، بحيث أنه اذا كانت الديمقراطية تعني حكم الشعب، فإن الديمواقراطية هي حكم الشعوب*، ومن هنا يؤسس أصحاب هذا الاتجاه إلى حوكمة الديمواقراطية من المستوى المحلي إلى الإقليمي وحتى إلى العالمي، لتتشكل لنا مجتمعات سياسية متعددة تسعى إلى "الحكم معا بشكل تشاركي معقد، ولكن ليس ككيان واحد"[2].

*الأغلبية المؤهلة هي أغلبية تُمكّن من تمرير قوانين أو تعديلات تهم الحياة العامة تكون عادة مرهونة بعتبة معينة، وغالبا ما تُشترط هذه الأغلبية لإجازة التعديلات المؤسسية أو الثقافية أو اللغوية الكبرى ذات الحساسية الشديدة، لمزيد من المعلومات راجع: الجزيرة،"الأغلبية"، نقلا عن الموقع الإلكتروني: https://bit.ly/3iHrdF5

[1] Ibid,PP5-6.

* الديمواقراطية Demoicracy مشتة من الكلمة اليونانية Demoi والتي تعبر عن صيغة جمع Demos أي الشعوب و Kratos بمعنى الحكم أو القوة، وهنا يتشكل لنا مفهوم الديمقواقراطية أي حكم الشعوب.

[2] Achim Hurrelmann and Joan DeBardeleben "***Demoi-cracy: A Useful Framework for Theorizing the Democratization Multilevel***"In: Nathalie Behnke et al, **Confgurations, Dynamics and Mechanisms of Multilevel Governance**, Switzerland: Springer, 2019,P 294.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسّرة للتنمية الحضرية المستدامة.

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أربعة فروع، الفرع الأول يتضمن **مدخل للنظرية الحضرية، أما** الفرع الثاني يتضمن **نظرية ديناميكية الثنائيات** من خلال أفكار ابن خلدون حول ثنائية البداوة والتمدن، وطروحات ماكس فيبر حول مقارنات للمدن تاريخيا، بما في ذلك حجج فيرديناند تونيز، وطروحات جورج سيمل حول ثقافة الميتروبوليس، أما الفرع الثالث يتم التطرق فيه إلى **النظريات الحضرية الراديكالية**، كالنظرية النيوماركسية، المقاربات النيوفيبرية، وقد خصص الفرع الرابع **لنظرية شيكاغو** التي تتضمن بدورها النظرية الإثنوغرافية للتحضر من خلال اسهامات وليام توماس، والنظرية الأيكولوجية من خلال اسهامات روبرت بارك وأرنست بيرجس، بما في ذلك النظرية الثقافية: من خلال اسهامات لويس ويرث وروبرت ردفيلد.

الفرع الأول: مدخل للنظرية الحضرية.

أولا) لماذا النظرية الحضرية مهمة؟

في كثير من الأحيان يتم تقديم "النظرية" كلغة لا يمكن الوصول إليها، متاحة فقط لمجتمع مختار للغاية وذاتي التقدير من العلماء والكتاب، تمامًا مثل النبلاء البرجوازيين في إيوني موليير، [1] لكن في الحقيقة النظرية كما يراها "جون بيليس" و"ستيف سميث" في كتاب عولمة السياسة العالمية: "هي نوع من وسائل التبسيط التي تتيح لنا أن نحدد الحقائق ذات العلاقة، والحقائق التي لا تمت للموضوع بصلة والأمر هنا يشبه النظارات الشمسية فإذا ارتدى امرؤ نظارات بعدسات حمراء بدا العالم لناظريه أحمر، وإذا ارتداها بعدسات صفراء بدى العالم في عينيه أصفر، والعالم في الحالتين واحد لا يتغير كل ما هناك أنه يبدو للناظر مختلفا، وهكذا الحال بالنسبة للنظريات".[2] كما أن القواميس عمومًا تُعرّف النظرية على أنها جسم أونظام أفكار يشرح جانبًا أو أكثر من جوانب الواقع. [3]

---

[1] Simon Parker , **URBAN THEORY AND THE URBAN EXPERIENCE Encountering the city**, London : Routledge ,2004,P2.

[2] جون بيليس و ستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص ص 4-5.

[3] De Alan Harding and Talja Blokland, **Urban Theory: A critical introduction to power, cities and urbanism in the 21st century**,LONDON : SAGE,2014,P12.

فنحن جميعًا الذين نعيش في المدينة أونعمل فيها أونقوم بزيارة لها، ننخرط في نشاط نظري غير واعي بشكل يومي، دعونا نأخذ على سبيل المثال رحلة تسوق في كبريات المدن لندن للتوضيح كيف يمكن للنظرية أن تفهم التجربة الحضرية اليومية، إذا بدأنا الرحلة في محطة مترو أنفاق الضواحي، فإننا نواجه خريطة مألوفة لملايين سكان لندن والسياح الأجانب، لكن ما نراه ليس بالطبع مخططًا دقيقًا مصغرًا لمئات الأميال من المسارات والمحطات والممرات، ولكنه تجريد طوبوغرافي يهدف إلى تقليص نظام هندسي شديد التعقيد إلى شكل خطي أساسي، نحن نعلم أن المسافة بين محطات الضواحي أطول بكثير من تلك الموجودة في وسط العاصمة، بناء على ما سبق يمكن تأييد الاسقاط المعرفي للمنظرين الحضريين على الفكر الإنساني، لأنهم غيروا الطريقة التي ينظر بها الناس إلى المدينة، وذلك من خلال جعل "ضبابية" الفقر واضحة ومرئية للطبقات الميسورة التي تملك سلطة المال على غيرها من الأغلبية الفقيرة، خاصة مع تقديم الأدلة القابلة للدفاع عنها علميًا والتي أظهرت التكلفة العامة للفقر على المجتمع،[1] والأمر سيان بالنسبة للنظريات التي تركز على قضايا على سبيل الذكر لا الحصر حماية الأيكولوجيا وضمان الاستدامة الحضرية، واستباب الأمن الحضري، وإدارة التنوع المجتمعي.

> مدن القرن الواحد والعشرين هي المكان الذي سيحدد فيه مصير الإنسان، كما يحدد فيه مستقبل المحيط الحيوي، بحيث لن يكون هناك عالم مستدام بدون مدن مستدامة. هربرت جيراريديت
> Source: Melissa Keeley and Lisa Benton-Short, Op.Cit,P10

ثانيا) القضايا الموضوعاتية التي تعامل معها النظرية الحضرية

معظم النظريات الحضرية تتعامل مع جانب واحد أوأكثر من أحد "العناصر الأربعة" المرتبطة بالسياق الحضري وهي: الثقافة، الاستهلاك، الصراع.

1) **الثقافة:** تشمل كل من الدين، المرجعية الفكرية لتخطيط البيئة المادية (المباني والجسور والشوارع والمتنزهات والمساحات الخضراء)، محتويات وسائل الإتصال (الصحف والكتب والتلفزيون والراديو والإنترنت وما إلى ذلك)، وكذلك الانتاج الثقافي التقليدي (فن، مسرح، أدب، موسيقى الأوركسترا) والثقافة الشعبية (أفلام ، أزياء، موسيقى شعبية).

[1] Simon Parker, Op.Cit, P4.

2) **الاستهلاك:** والذي لا يشير فقط إلى السلع والخدمات فحسب، بل يشير أيضًا إلى طبيعة التبادل والوسائل التي يتم من خلالها إنتاج هذه السلع والخدمات (الخاصة والعامة).

3) **الصراع:** والذي لا يتعلق بالعنف الجسدي المرئي فقط، مثل أعمال الشغب أو الاضطرابات المدنية، بل يتعلق أيضًا بالصراعات الأقل وضوحًا على الموارد (من يملك ماذا، ومن يملك من)، وأيضًا بين الطبقات الاجتماعية ومجموعات المصالح، كما يشمل التنوع المجتمعي وجميع جوانب الحياة الاجتماعية في المناطق الحضرية.[1]

إن النظرية الحضرية محل جدال، ففي بعض الأحيان تطرح تساؤلات على سبيل لماذا صفة "حضري" بدل المدينة؟ أو بصيغة أخرى لماذا النظرية الحضرية وليس نظرية المدينة؟ هذا راجع إلى أن مصطلح "النظرية الحضرية" أصبح أكثر اعترافا في الدوائر الأكاديمية كاختصار لمجموعة من وجهات نظر وتفسيرات العالم الحضري التي تهدف بطرقها المختلفة إلى توفير فهم عام للحياة في المدينة.[1]

لا توجد حدود مفاهيمية سهلة التحديد يمكن أن تسمح لنا بتعيين كل شيء على جانب واحد من الخط التخيلي كدراسات حضرية وكل شيء على الجانب الآخر كشيء آخر، كما أن الدراسات الحضرية ليست ملكًا لنظام أكاديمي واحد، هناك ادعاءات تتعلق بعلم اجتماع حضري مميز، وسياسة حضرية، وجغرافيا، واقتصاد، وتخطيط، وما إلى ذلك، ولكن من الناحية العملية يصعب التمييز بين بعضها البعض، فالمكونات "الحضرية" لهذه التخصصات ليست قائمة بذاتها أيضًا. من الصعب، على سبيل المثال، تحديد ما يميز الجغرافيا الحضرية عن الجغرافيا البشرية، أو علم الاجتماع الحضري عن النظرية الاجتماعية الأكثر عمومية. وليس من الواضح على الإطلاق أي من التخصصات الأكاديمية القياسية "يمتلك" الموضوع الأكثر تحديدًا والذي غالبًا ما يظهر في أدبيات العمارة الحضرية، التصميم، البيئة، التنمية الاقتصادية، البيئة، المناظر الطبيعية، الإدارة، التشكل، السياسة وما إلى ذلك[2].

---

[1] Ibid, P4.
[1] Ibid,P 4.
[2] De Alan Harding and Talja Blokland, Op.Cit,P2.

وهكذا، على سبيل المثال، فإن بعض المساهمات الأكثر شهرة في تطور `` النظرية الحضرية " (على قد رفضت بحزم ما اعتبره مؤلفوهم النموذج (النماذج) السائد والموجود مسبقًا داخل المناطق الحضرية،والعديد من الدراسات جادلت من أجل التفكير الجديد الذي يمكن أن يقلب الوضع الأكاديمي الراهن[1].

ثالثا) ما هو الحضري؟

يعرّف قاموس أكسفورد الإنجليزي المناطق الحضرية بأنها:" **كل سمة متعلقة بالمدينة أو البلدة Town والتي تحدث أو تأخذ مكان داخلها** "هذا تعريف يعتبر مناسب، ومع ذلك معظم إدخالات القاموس، فإنه يطرح المزيد من الأسئلة فقط، في هذه الحالة ، السؤال الأول الواضح هو ما المقصود بالمدينة أو البلدة ، وكيف تختلف عن الأنواع الأخرى من الأماكن؟ في حين أن البريطاني العادي قد يعرف حدسيًا عندما يمر عبر لوفبرا أو مانسفيلد أنها بلدات وليست مدنًا، وأن ليفربول أو مانشستر مؤهلان بالتأكيد كـ "مدن ".[2]

الفرع الثاني : نظرية ديناميكيك الثنائيات

نظرية ديناميكيك الثنائيات أوالفروق الريفية الحضرية كانت محل سجال علمي لدى الكثير من الفكرين والأكاديميين في تقاطع فكري عابر للتخصصات (العلوم السياسية، علم الإجتماع، الهندسة وعلوم الأرض، القانون ...)، وتوصل بعضهم إلى تطوير عدد من الثنائيات، أي مقاربة جدلية لمنظورين الأول يركز على المجتمع الحضري، ومنظور مقابل له يرتبط بالمجتمع الريفي، والاهتمام بإبراز السمات المميزة لكل منظور منهما.[1]

من بين الرواد الكلاسيكيون لنظرية الثنائيات تركيز ابن خلدون على ثنائية البداوة والتمدن،واهتمام ماكس فيبر بمسح المدن في التاريخ الأوربي والشرق الأوسط والمقارنة بينهما وفقا لمعلوماته وبياناته عن المدن التاريخية، وثنائية فيرديناند تونيز بين المجتمع المحلى (Gemeinschaft) والمجتمع (Geselischart) ، وثقافية الميتروبوليس لجورج سيمل. [2]

---

[1] Ibid , P4.
[2] Ibid ,P7.

[1] محمد الجوهري، **المدخل إلى علم الإجتماع**، القاهرة: دار الكتب،2007، ص 189.
[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

❖ **ابن خلدون * ثنائية البداوة والتمدن:**

يعرف ابن خلدون على أنه أب علم الإجتماع، كما أنه يعتبر مخطط حضري بالمعنى الدقيق للكلمة، إذ يحظى باحترام كبير نظرا لإسهاماته الديناميكية في عملية الحضارة، فبالنسبة له الحضارة ليست سوى مظهر من مظاهر التحول الديناميكي الذي مر به المجتمع البشري من البداوة إلى التمدن، من البسيط إلى المعقد، من الريف إلى الحضر، ونتيجة لذلك، سينتج هذا التحول في النهاية في ظهور مستوطنات جديدة من البلدات والمدن التي تخلق الحياة والثقافة الحضرية، إذ يمكن اعتبار البلدات والمدن مؤشرات لمرئية تحدد مستوى الإنجاز الذي وصل إليه مجتمع معين، بهذا المعنى، فإن ابن خلدون يدرك تمامًا أهمية انشاء البلدات والمدن لأنها تمثل وجوه وواجهات حضارة معينة، وقد ظهر هذا في خطابه الحضاري أي القسم الخامس من الفصل الرابع من المقدمة التي تتعامل بشكل خاص مع عملية تخطيط المدن والمدن تطوير.[1]

كما تطرق "ابن خلدون" أيضا إلى نشأة المدن والأمصار وما يجب مراعاته في أوضاع المدن من حيث الظروف المكانية نظرا لأثر المكان على بقاء هذه المدن ونموها، ومن ثم فإن حديثه في هذا المجال يعد دراسة لأيكولوجية المدن، كما أنه رأى أن الفروق بين البدو والحضر ترجع إلى الإختلاف في مصادر الإنتاج والمهنة أساسا، ولذلك تعد أرائه حول خصائص المجتمعات البدوية وخصائص الحضر رائدة في مجال الدراسات الحضرية،[2] وهو ما برز في لب كتاباته حول ضرورة تمصير الأمصار و**اختطاط المدن**، وإكراه الناس على نزوعهم للمدن عن طريق المُلك والدّولة، وأن لا يتركوا مشوّقين ومضطرّين، كما يرى أن الدول أقدم من المدن، ولكن إن زالت الدولة المشيدة للمدينة، فإن هذه الاخيرة ستزول أيضًا إلاَّ في حالة وجود حافظ طبيعي لوجودها كالجبال فإنه سيتسمر عمرها بعد الدولة، و يضرب مثلا بمدينتي بجاية و فاس[3].

---

* قبل بداية عرض أفكار ابن خلدون يتسنى لنا أن نعلق قائلين أنه لم يترك مجال يتعلق بالحضرية الكلاسيكية إلا و تحدث عنه بحيث لخصها في 22 نقطة في كتابه المقدمة في الفصل الرابع، بحيث انطلق من أول نقطة موسومة بـ :" أن الدول أقدم من المدن والأمصار..." إلى غاية النقطة الثانية والعشرين الموسومة بـ : " في لغات أهل الأمصار".

[1] Zaid Ahmad et al, "***Ibn Khaldun on Urban Planning: A Contemporary Reading of the Muqaddima "***, Journal of Ibn Haldun Studies, Ibn Haldun University, vol. 1(2), July 2016,P316.

[2] سعيد ناصف، **علم الإجتماع الحضري المفاهيم والقضايا والمشكلات**،مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006، ص 60.

[3] عبد الرحمان ابن خلدون، **المقدمة**، الجزء الثاني، الدار البيضاء : بيت الفنون والعلوم و الآداب، 2005، ص ص 173-174.

في مبادئ خراب الأمصار معادلة واضحة مُنطلقها هو توفّر العمران من عدمه، فإذا عظم عمران المدينة، سيكثر ساكنيها وان كثرت آلاتها ستتنوع أعمالها حينئذ ويكثر صنّاعها إلى أن تبلغ غايتها من ذلك، والعكس صحيح، اذا تراجع عمرانها، قل ساكنيها، فتقل آلاتها وتقل أعمالها، حينئذ يقل الصنائع، إلى أن يفقد الكثير منها ويعود إلى البداوة في البناء.[1]

يعتبر ابن خلدون من المفكرين المسلمين الأوائل الذين درسوا الظاهرة الحضرية واعتبروا المدينة كبنية اجتماعية في تطور دائما وهكذا، يرى هذا العلامة أن الإنسان حضري بطبعه، وأن المدينة هي نتاج تواجد لأعداد من السكان ضمن علاقات اجتماعية، كما يعتبر أن المدينة أو العمران الحضري كما يسميها ابن خلدون، هي في الواقع أعلى درجات التحضر التي يمكن لشعب ما بلوغها، حيث يرى أنه كلما كبر حجم السكان كلما ازدادت رفاهية الأفراد وتجاوز مستواهم المعيشي ورخائهم، وبالتالي فهو يعتبر أن سكان المدن الصغيرة تكون في الغالب في وضعية تنموية ضعيفة والملاحظة ذاتها يبديها بالنسبة لسكان الأقاليم الريفية، فابن خلدون يركز على الحجم والقوة في إنتاج مدينة تجمع بين النمو والتنمية، هذه المقولات المشهورة لابن خلدون، هي المبادئ الأساسية التي اعتمدها في إبراز التباين بين مختلف مراحل تطور المدن، والذي يمر عبر سلسلة هرمية، والمستوى الحضاري للمدن الصغيرة والتجمعات السكانية الكبيرة وبين العاصمة ومدن الأقاليم المختلفة، ويمكن تلخيص وجهة نظر ابن خلدون بخصوص الظاهرة الحضرية في علاقتها بالتنمية من خلال العلاقة الارتباطيه بين البنية الحضرية والبنية الاجتماعية، وبالتالي فإن التنمية الحضرية تنعكس حتما على التنمية الاجتماعية، كما أن البنية الحضرية ترتبط أيضا بالوضعية الاقتصادية والتقدم المعرفي والتكنولوجي[1].

كما تطرق ابن خلدون إلى القواعد العمرانية للتعمير لقيام المدينة والبارزة في : اختيار الموضع الدفاعي الجيد، اختيار موضع ذو مناخ ملائم للحياة، قرب الموضع من مصادر المياه والأراضي الفلاحية، وفيما يجب مراعاته في أوضاع المدن اشترط ابن خلدون الموقع الجغرافي الجيد الذي يصعّب على العدو مَنالها و الذي قد

---

[1] نفس المرجع، ص ص 205-206.

[1]بطيب ناريمان، "**حوكمة التنمية الحضرية لتحسين أداء الإدارة المحلية بالجزائر أبعاد مشاركة المواطن**"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 1، 2018، ص 114.

يحمي من الآفات بتوفر طيب الهواء و الماء، والجبال و المزارع و البحار... بما في ذلك توفر المساجد والبيوت المعظمة والأسواق والمكاسب.[1]

وفي الحقيقة يرجع الفضل لابن خلدون في تحليله للمدينة والظاهرة الحضرية، على اعتبار أنه تحدث عن المدينة في إطارها الإقليمي ولم يقتصر حديثه عن المدينة بمحيطها الجغرافي، فهو بالتالي يطرح منذ أكثر من سبعة قرون ضرورة التكامل بين الرؤية الإقليمية والرؤية الحضرية(التخطيط الإقليمي والتخطيط الحضري). كما يرجع له الفضل أيضا في تحليله للظاهرة العمرانية من خلاله البعد التاريخي وتطورها العمراني، وأخيرا يربط ابن خلدون المدينة بالريف عبر أبعاد تاريخية واجتماعية واقتصادية، جديرة بالإهتمام والدراسة، ومن هنا كانت التنمية الحضرية عند ابن خلدون مرتبط دوما بمركبات أيكولوجية واجتماعية واقتصادية وثقافية، تشكل القاعدة الأساسية لها من خلال بعدين أساسيين ومرتبطين على الدوام؛ التنمية الفيزيقية والتنمية الاجتماعية، وفي هذا الصدد يقول ابن خلدون":الحفاظ على مراكز المدن بتاريخها الحضاري ونسيجها العمراني وتركيبتها الاجتماعية تكتب لها النجاح ولن يتحقق مالم تأخذ من البعد الاجتماعي خطا ومسارا لها".[1]

❖ **ماكس فيبر:**

يدافع ماكس فيبر عن الحضرية الكلاسيكية بقوله: "إن العالم القديم كان عالم من المدن، وقد كان عالما قائم بذاته"[2]، ومن أجل توضيح هذا المنهج قدم ماكس فيبر كتابه الموسوم بـ "المدينة" سنة 1921 حيث قام فيه بمسح المدن في التاريخ الأوربي والشرق الأوسط وقارن بينهما وفقا لمعلوماته وبياناته عن المدن التاريخية، وطوّر فيبر تعريفا أسماه بـ "المجتمع المحلى الحضري المتكامل " حيث يجب أن تبدي المنطقة هيمنة نسبية على العلاقات التجارية، فضلا عن تميز المنطقة الحضرية بالسمات التالية:

– أن يعتمد المجتمع الحضري الكامل على التجارة أو العلاقات التجارية وأن المدينة على عكس المجتمع الريفي لا يمكن أن تحقق إكتفاء ذاتيًا من الناحية الاقتصادية تقريبا، فالسكان يعتمدون على بعضهم البعض اقتصاديًا بمعنى التضامن العضوي الذي ذهب إليه دوركايم.

---

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، المرجع السابق الذكر، ص182.

[1] بطيب ناريمان، المرجع السابق الذكر، ص ص 114 –115

[2] M. I. Finley , **"The Ancient City: From Fustel de Coulanges to Max Weber and beyond"** , Comparative Studies in Society and History, Vol :19, No : 3 , Cambridge University Press, Jul 1977 , P 308.

– يجب أن تكون المدينة مستقلة نسبيا، حيث أقر فيبر أن المدينة يجب أن تصدر قانونا خاصا بها، أو على الأقل توفر استقلال سياسيا جزئي.

– أن يكون المجتمع الحضري على شكل متصل من الرابطة بمعنى ضرورة أن يقيم سكان المدينة علاقات تقوم على المشاركة في حياة مدينتهم.[1]

كما أنه يشترط في كتابه الموسوم "**المدينة**" خمسة شروط في المدينة هي: أ) التحصين ب)السوق ج) المحكمة الخاصة بالعدالة د) البنى النقابية ه) الحكم الذي يراعى فيه المشاركة.[2]

تعتبر أفكار ماكس فيبر حول المدينة **جسر رابط** بين نظرية جدلية الثنائيات و مدرسة شيكاغو – الآتين على تشريحها معرفيا– إذ أنه يقول:" قد يكون من الممكن، في يوم من الأيام تطوير نموذج لعملية التحضر يطبق جيدا بالتساوي نموذجي مدينة أثينا القديمة وشيكاغو المعاصرة معا". [1]

وقد كان فيبر يقصد من تعريفه للمدينة أن يقدم نموذجا مثاليا لظروفها، أي كوسيلة للحياة الحضرية تستطيع أن تواجه القدرات الاجتماعية الكامنة، ويفترض هذا النموذج المثالي أنه من الممكن تقديم وصف عقلاني ورشيد لظاهرة اجتماعية مثل المدينة، لكن هذا الوصف العقلاني قد قام أساسا على المنظور التاريخي أي نتاج الخبرة الحقيقية للناس، وليست مستندا إلى فروض أو أبنية فرضية تنتمي إلى بعض المفكرين، وفي هذا الصدد يقدم فيبر مجموعة من المفاهيم التي لها علاقة بالمجتمع المحلي، والتي يمكن من خلالها تصور المجتمع الحضري، ونذكر منها:

1–الأفعال الاجتماعية: وهي الوحدات النهائية أو المطلقة للتعليل السوسيولوجي، أنها عبارة عن تصرفات إنسانية متداخلة ومتبادلة ذات مغزى أو معنى معين للأطراف المشتركين فيها.

2–العلاقات الاجتماعية: ويشير هذا المفهوم إلى ترتيب أوتنظيم ثابت للعناصر التي تظهر في الفعل الاجتماعي، أي العلاقات، فهي لا توجد بمعزل أو خارج الأفعال الإجتماعية، بل هي ترتيبات متخيلة للفعل ويمكن تصورها على نحو مجرد كأنماط للفعل الاجتماعي الظاهر .[2]

---

[1] فؤاد بن غضبان، **علم الاجتماع الحضري**، الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014، ص ص 42–43.

[2] José Maurício Domingues," **The City Rationalization and freedom in Max Weber**" , Philosophy & Social Criticism , Volume : 26, Issue : 4 ,SAGE Publications, 07/2000, PP 108-109.

[1] M. I. Finley,Op.Cit,P308.

[2]فؤاد بن غضبان، علم الاجتماع الحضري،المرجع السابق الذكر، ص43.

3-النظم الاجتماعية: وينطوي مفهوم النظام على نفس العلاقة القائمة بين الفعل والعلاقة الاجتماعية، ولكن على مستوى أكثر تجريدا، فالنظام الاجتماعي يعرض دائما أنماطا أكثر ثباتا للسلوك ومع تلك الأهمية التي تبدو للنظم الاجتماعية، إلا أنها لا تكفي بذاتها لتفسير الحياة الاجتماعية برمتها ونظرا لأنها تمثل جوانب مختلفة ومتعددة للحياة الاجتماعية.

4-المجتمع المحلي: هو وحدة كلية منظمة للحياة الاجتماعية لا يتميز بنظام واحد بعينه، بل مجموعة منسقة ومتداخلة من النظم. [1]

كما يمكننا في هذا السياق عرض تطور حجم المدن عبر التاريخ كما يلي:

- ✓ في بداية القرن العشرين ، كان حوالي 10 في المائة من سكان العالم يسكنون في المدن أو مدن.
- ✓ في عام 1975 ، ارتفع هذا الرقم إلى 37.8 في المائة من سكان العالم.
- ✓ في عام 1995 وصل الرقم إلى 45.3 في المائة من سكان العالم.
- ✓ بحلول عام 2006 من المتوقع أن يعيش كل إنسان في المستوطنات الحضرية.
- ✓ بحلول عام 2030، سيكون أكثر من 60 في المائة من سكان العالم في المناطق الحضرية[1]

❖ **فيرديناند تونيز* Ferdinand Tonnies**

من أشهر الدراسات التي نشرت لفيرديناند تونيز هي دراسة Gemeinschaft und Gesellschaft "الجماعة والمجتمع المدني" سنة 1887 ووصف مبدأين تنظيميين للارتباط البشري لكنهما موسومان في مضامينهما بالتناقض:

1. الجماعة **Gemeinschaft** : باللغة الإنجليزية " **community**" قرية ريفية مميزة ، يتمتع سكان القرية الريفية بوحدة أساسية في الهدف، ويعملون معًا من أجل الصالح العام، وتوحدهم روابط الأسرة (القرابة) والحي،

[1] المرجع نفسه، ص 44.

[1] Simon Parker , Op.Cit,P1

*عالم اجتماع ألماني (1855-1936)، مساهم رئيس في إرساء النظرية الاجتماعية والدراسات الميدانية. عُرف بتمييزه بين المجتمعات العامة والجماعات المحلية. شارك في تأسيس الجمعية الألمانية لعلم الاجتماع، وتولى رئاستها بين عامي 1909 و1933. يُعد المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع في ألمانيا المعاصرة.

والأرض التي يعمل بها السكان بشكل جماعي، وأعضاء مرتبطون بلغة وتقاليد مشتركة، ومصالح مشتركة وأصدقاء وأعداء مشتركون .[1]

إن نظرية الجماعة مبنية على فكرة أنه في الحالة الطبيعية أوالأصلية ثمة وحدة كاملة للإرادات البشرية، ويستمر الحفاظ على هذا المعنى من الوحدة حتى عند تفرق البشر، تتخذ هذه الوحدة صيغا مختلفة اعتمادا على مدى "التحديد المسبق للعلاقات بين الأفراد المختلفين في أوضاعهم، إن الجذر المشترك لهذه العلاقات هو الطبيعة التي تضم الجميع، وهي الحياة اللاواعية التي تنشأ منذ الولادة: إن الإرادات البشرية مرتبطة في ما بينها بصلات النسب والقرابة، وهي تبقى متحدة أو تصبح متحدة نتيجة الحاجة، ويوجد هذا الإلتزام المباشر المشترك في صيغته الأكثر تطرفا في ثلاث علاقات بالتحديد:

أ–العلاقة بين الأم وطفلها. ب – العلاقة بين رجل وامرأة بوصفهما زوجين.[1]

ج –العلاقة بين أولئك الذين يتعرف بعضهم إلى بعض كإخوة وأخوات.

حيث إن بذرة الجماعة أوانحياز العقول البشرية تجاهها تشاهد في أي علاقة من علاقات القرابة أو النسب، فإن هذه العلاقات الثلاث تحمل أهمية خاصة باحتوائها البذور الأقوى والأكثر استعدادا تغذويا، وكل منها مهم بطريقته الخاصة[2].

2. **مجتمع Gesellschaft:** باللغة الإنجليزية "**society**"، فحياة المدينة عبارة عن مجتمع يتميز بالانقسام والفردية المتفشية والأنانية، ويتحول معنى الوجود من مجموعة إلى فرد ويفهم كل شخص من حيث الدور المعين؛ في حين أن الناس في Gemeinschaft متحدون على الرغم من جميع العوامل المنفصلة ، لكن في Gesellschaft ينفصل الناس على الرغم من جميع العوامل الموحدة[3].

في المجتمع يقاوم كل فرد الاحتكاك بالآخرين ويقصيهم من مجاله الخاص معتبرا أي محاولة لدخوله سلوكا عدوانيا، إن موقفا سلبيا من هذا النوع هو الطريقة الطبيعية والأساسية التي يرتبط بها هؤلاء الأفراد

---

[1] Jose Harris, **Tönnies, Community and Civil Society**, UK : Cambridge University Press,2001,P22.

[1] فرديناند تونيز، **تونيز: الجماعة والمجتمع المدني**،ترجمة: نائل حريري، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص91.

[2] المرجع نفسه، ص 92.

[3]york university, "URBAN SOCIOLOGY THEORIES ", accessed at:03/02/2019, available in : http://www.yorku.ca/lfoster/2006-07/sosi3830/lectures/URBAN_SOCIOLOGY_THEORIES.html

الواعون قواهم في ما بينهم، وهي مميزة للمجتمع في أي لحظة زمنية معينة، فلا أحد يريد إنجاز شيء من أجل الآخرين، ولا أحد يود التنازل أو منح شيء ما لم يحصل على شيء في مقابله، حيث يعتبر هذه العملية مقايضة متساوية ، ومن الضروري أن يكون هذا الشيء مرغوبا فيه بالنسبة إليه أكثر مما يمتلك أصلا.[1]

حدد تونيز خصائص كل من الجماعة (المجتمع المحلي) والمجتمع (المجتمع العام) وجعلهما على طرفي نقيض حيث نجد أن:

1- المجتمع العام حقيقة عامة، بينما الجماعة محدودة النطاق.

2- بينما يخضع المجتمع العام لسيطرة القانون وتبرز فيه الروابط التعاقدية وتنمو فيه الطبقية، تجد الجماعة يسيرها مزيج من سلطة الدين والعادات والأعراف والتقليد.

3- العواطف والمشاعر والمشاركات الجمعوية لها الغلبة في المجتمعات المحلية، بينما لا سلطان في المجتمع العام لغير المصلحة الخاصة والمنفعة ، ومن هنا يبرز دور التنافس والصراع والانتهازية.[1]

4- أساس وحدة الجماعة هو الأسرة، بينما يعتبر الدور الأساسي في المجتمع العام بتنوعه واختلاف مظاهر نشاطه الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والديني والثقافي .. الخ

ويري تونيز أن تيار التطور الحديث قد جذب معه الكثير من مظاهر الحياة في المجتمعات المحلية، فهو – أي تيار التطور الحديث – قد حد من شوكة العصبية الدينية والقبلية، وقلل من أهمية كثير من الروابط المحلية إن لم يكن قد قضى عليها نهائيا . [2]

في خضم التحولات العمرانية السريعة يقيم تونيز التعارض بين نظام قديم (الجماعة) ونظام جديد (المجتمع) حيث يقول: «إن الجماعة هي الحياة المشتركة الدائمة والحقيقية، أما المجتمع فهو سطحي وسريع الزوال إذ تفهم الجامعة كأنها كائن حي، ويفهم المجتمع كأنه مجموع ميكانيكي ونتاج صناعي» فإذا كانت الجامعة تطغى عليها علاقات شخصية وتلقائية، ويقويها القرب المجالي وعلاقات الجوار، والقيم الدينية

---

[1] فرديناند تونيز ، المرجع السابق الذكر، ص 129.

[1] علي بن عمر الكاشف، **النظريات الإجتماعية الاتجاهات والمذاهب الكلاسيكية المعاصرة**، د ب ن، د د ن، د س ن ، ص 117.

[2] المرجع نفسه، ص 118.

والأخلاقية واللغة، أو اللهجة المشتركة التي تكاد تكون متجانسة، فإن المجتمع يتميز بعلاقات اجتماعية يطغى عليها عدم التعارف بين الأشخاص.[1]

فحسب تونيز فإن الإرادة الإنسانية هي المصدر والريكزة الأساسية لكل العلاقات الإجتماعية، حيث تتخذ نمطين:

-**الإرادة الرئيسية:** أو الطبيعية وتمثل هذه الإرادة اتجاها أساسيا وغريزيا وعضويا يكمن وراء النشاط الإنساني ويدفعه، وتسيطر الإرادة الرئيسية على حياة القرويين والحرفيين وعامة الناس.

-**الإرادة التحكيمية:** أو العقلية وتتمثل في الشكل المتعمد أو القصدي للإرادة، وتعتبر الإرادة التحكيمية -كنمط- الطابع المميز لنشاط رجال السلطة والأعمال والعلماء والمنتمين إلى الطبقة العليا في المجتمع.[1]

بالتالي فإن أفكار تونيز تصب مع المثل الألماني القديم :"إن تنفس الإنسان لهواء المدينة يجعله حرا"، وبالفعل فإن ما يتيحه مجال المدينة من "الخروج من الجماعة إلى المجتمع" يعني بزوغ إستقلالية الفرد عن الجماعة[2]، كما أن تونيز لم يقصر طروحاته على الجماعة والمجتمع فقط، بل ذهب إلى أبعد من ذلك عندما فسر مراحل نمو المجتمعات البشرية، إذ انطلق من افتراض مفاده أن المجتمع يظهر إلى الوجود عندما يستقل الأفراد وتتحرر الخدمات من إطار الجماعة.[3]

❖ جورج سيمل George Simmel ثقافة الميتروبوليس

كان سيمل الأكثر اهتماما بتحديد الأنماط عامة للسلوك الإنساني، وبينما كان ماركس و فيبر، يريدان فهم ما الذي يجعل مجتمع معينة يعمل ويتحرك تاريخية، فإن سيمل اهتم بتطوير ماعرف برياضيات المجتمع، وهي مجموعة من المقولات حول العلاقات الإنسانية والسلوك الإجتماعي التي تطبق بصرف النظر عن الوضع

---

[1] عبد الرحمان رشيق،" **السياسية العمرانية والعلاقات الإجتماعية في المغرب**"، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية، العدد:05/18، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خريف 2016، ص7.

[1] علي بن عمر الكاشف، المرجع السابق الذكر، ص ص 115-116.

[2] عبد الرحمان رشيق، "**السياسة العمرانية والعلاقات الإجتماعية في المغرب**"، في : عبد الرحمن رشيق وآخرون، **المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة** ،قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020، ص 18.

[3] علي بن عمر الكاشف، المرجع السابق الذكر، ص 118.

التاريخي، لقد أثر سيمل في عدد كبير من المنظرين المحدثين اللذين اهتموا بالعلاقات بين الشخصية بما في ذلك منظري الصراع، والتفاعليين الرمزيين، ومنظري التبادل، ومحللي شبكات العمل.

إن حساسية سيمل لكيفية تشكل وتغير العلاقات الإنسانية كانت مرتبطة بخلفيته ومشاعره بعدم الأمن حيث توفي والده عندما كان طفلا، درس التاريخ والفلسفة في جامعة برلين، وبقي في الجامعة كأستاذ يتلقى مكافأته من الطلاب مباشرة ولا يحصل على راتب من قبل الجامعة، كانت محاضراته مشهورة إلى حد كبير، وذاع صيته على نطاق واسع، ومن بين أصدقائه كان العديد من الأكاديميين السابقين، وكتاب حاليين بما في ذلك ماكس فيبير.[1]

إن الجزء الأكثر أهمية من تحليل سيمل بالنسبة لنظرية الصراع المتأخرة تمثل في اعتقاده أن الإتحاد أوالتآلف والصراع بين الأفراد والجماعات الاجتماعية لا يكمنان فقط في وجودهما جنبا إلى جنب مع بعضهما، لكنهما بالفعل مرتبطان ببعضهما بصورة وثيقة، إن المرء لا يستطيع أن يقسم الناس بدقة إلى جماعات تامة بذاتها، ذات مصالح عامة، والتي تختلف عن أولئك الناس في جماعة أخرى معادية وتامة بذاتها، إن صورة ماركس للمجتمع أنه منقسم أفقيا إلى مجموعات متعادية، بينما صورة سيمل للمجتمع أنه متكامل بموجب عدد كبير من الصراعات المتقاطعة حيث أن أولئك اللذين ينضمون إلى بعضهم في مجال ما يتعارضون في مجال آخر، كما إن تأكيد سيمل بأن "الفعل الاجتماعي يتضمن دائما التناغم والصراع والحب والكراهية" أدى إلى اعتبار الصراع بأنه ظرف مستمر.[2]

إن التفاعل بين الأفراد(Wechselwirkung = Interaction) بالنسبة له هو الذي يحدد مفهوم المجتمع من خلال عمليات القرب والمسافة الاجتماعية في الحواضر الكبرى؛ فليست المدينة بناء للسكن والطرقات والمرافق الاجتماعية والاقتصادية فحسب... بل هي كذلك بناء للعلاقات الاجتماعية بين السكان الذين يميزهم الاختلاف

[1] رث والس و ألسون وولفر، **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع : تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية**، ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2011، ص 143.

[2] المرجع نفسه، ص 144.

والتباين، تشكل ظواهر التحضر الحديثة تغيرا جذريا في النمط الكلي للحياة الاجتماعية؛ فكلما زاد عدد السكان وارتفعت معدلات كثافتهم، عظم تباينهم وعدم تجانسهم.[1]

من أشهر مقالات سيمل مقال "ميتروبوليس والحياة العقلية "The Metropolis and Mental Life" الذي لم ينشر بالكامل باللغة الإنجليزية إلا بعد الحرب العالمية الثانية، حيث كان تأثير سيميل على مدرسة شيكاغو موثقا بشدة حيث اعترف لويس ويرث أحد رواد مدرسة شيكاغو في النظرية الحضرية بسهولة أكبر بأهمية أفكار سيمل، واصفا "ميتروبوليس والحياة العقلية" كأهم مقال منفرد في المدينة من وجهة نظر سوسيولوجية.[1] ويرى سيمل أن "ضغط المكان والزمان" أدى إلى زيادة سرعة وشدة التّفاعلات الاجتماعية والاقتصادية مما أدى إلى ظهور مجتمع جديد مشكل في المدينة.[2]

"إن تنفس الإنسان هواء المدينة يجعله حرا"
مثل ألماني قديم
نقلا عن: عبد الرحمان رشيق، السياسية العمرانية والعلاقات الإجتماعية في المغرب، المرجع السابق الذكر، ص7.

الفرع الثالث : النّظريات الحضرية الراديكالية.

ظهرت النظرية الحضرية الراديكالية في أواخر الستينات من القرن الماضي كملاحضة للطروحات الغربية ذات الطابع الأيديولوجي في نظرهم، مثل النظرية النيوماركسية، النظرية النيوفيبرية. [3]

أولا) النظرية النيوماركسية:

لدى أتباع ماركس نظرة مادية للمجتمع حيث يعتبر الإنتاج – الطريقة التي ينظم بها البشر لتلبية احتياجاتهم المادية ورغباتهم – الدور المهيمن، حيث أدرك ماركس أن التاريخ مر بأنماط مختلفة للإنتاج ولكنه ركز على نمط الانتاج الذي ساد في عصره وهو النمط الرأسمالي، حيث تتميز الرأسمالية، بالنسبة لماركس، بعلاقات الإنتاج التي يدرك فيها مجموعة مميزة من أصحاب رأس المال أرباحًا لأنفسهم من خلال استغلال البروليتاريا الذين يجب عليهم العمل من أجل البقاء[4]. على سبيل المثال لقد أعيد صنعنا مرارا دون أن ندرك لماذا

[1] عبد الرحمان رشيق،المرجع نفسه، ص 9.

[1] Simon Parker, Op.Cit, P13.
[2] Ibid, P14.
[3] Ibid, P38.
[4] Ibid, P39.

أو كيف حدث ذلك، لكن هل أسهم هذا النمط الرأسمالي للحضرنة في تحسين رفاهة البشر؟ هل جعلنا أشخاصا أفضل أم تركنا معلقين في عالم من عدم الإتساق والإغتراب والغضب والإحباط؟ هل أصبحنا مجرد بدو رحل ألقي بهم في بحر الحضر؟[1] خاصة وأن الرأسمالية حسب النيوماركسيين بطبيعتها عرضة للأزمات وتحتوي على بذور فنائها، من ناحية أخرى، يتميز نمط الانتاج بالعداء بين مالكي رأس المال والقوى العاملة المنظمة بشكل متزايد تعبيرًا عن الصراع الطبقي الذي ينتهي حسب ماركس في النهاية بفائز واحد فقط.[1]

يقبل الماركسيون الجدد هذا التحليل الأساسي، ولكنهم أكثر تشكيكًا من ماركس في ميول الفناء الذاتي للرأسمالية حيث ويولون اهتمامًا أكبر لاستمراريتها في الواقع، يمكن تفسير محاولتين رئيسيتين لتكييف فكر ماركس لأغراض النظرية الحضرية "الراديكالية" – من خلال عمل ديفيد هارفيDavid Harvey (1973) في الجغرافيا ومانويل كاستيلزManuel Castells (1974) في علم الاجتماع – على أنهما تحليلات لمدى التأكد من " التحضر"، تساعد الميزات على استقرار الرأسمالية وتقليل – إن لم يكن تجنب – وقوعها في الأزمة، ومع ذلك، يتبنى هارفي وكاستيلز مناهج مختلفة للغاية ويعتمدان على خيارات بديلة ضمن التقليد الماركسي، بالنسبة لهارفي، على الأقل في بداية منشوراته الماركسية، كانت القضية الحاسمة هي كيفية مساهمة المدن في الحفاظ على الرأسمالية من خلال تقديم فرص الاستثمار لرأس المال "الاحتياطي". وعلى النقيض من ذلك، كان كاستيلز مهتمًا بشكل أساسي بالطريقة التي يساعد بها القطاع العام في إدارة الرأسمالية من خلال دعم إعادة إنتاج القوى العاملة[2].

فمن أعمال كاستلز، "السؤال الحضري: مقترب ماركسي" "The Urban Question: A Marxist Approach" وأيضا كتاب المدينة والجذور الشعبية: نظرية عبر الثقافات للحركات الاجتماعية الحضرية The City and the Grassroots: A Cross-Cultural Theory of Urban Social Movements ، وقد اهتم الكتابان بدراسة العلاقات بين البناءات الاقتصادية والاجتماعية والبناءات المكانية، ولاسيما بدراسة دور الدولة، بشكل خاص، كمنظم للأزمات الحضرية.[3]

---

[1] ديفيد هارفي، **مدن متمردة، من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر**، ترجمة: لبنى صبري، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر، 2017، ص7.

[1] De Alan Harding and Talja Blokland, Op.Cit, P39.

[2] Ibid,P40.

[3] حمدى أحمد الديب، **في جغرافية الحضر منظور معاصر**، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2016، ص46.

يربط كاستلز بين عملية التحضر من جهة، وتنامي الحركات الإجتماعية من جهة أخرى، إن شكل الفضاء المجتمعي، كما يقول يرتبط ارتباطاً وثيقاً بآليات الإنماء الكلية في كل مجتمع، وإذا أردنا أن نفهم معنى المدينة، فإن علينا أن نتقصى عملية استحداث أشكال المكان وتحولاته، إن إخراج المدن والأحياء، وملامحها المعمارية يعبر عن أشكال من الصراع والنزاع بين مختلف الجماعات في المجتمع، وبعبارة أخرى ، فإن البيئات الحضرية تمثل التجليات الرمزية للتفاعل بين فئات عريضة من القوى الاجتماعية، فناطحات السحاب على سبيل المثال، تتنامي لأنها ترتبط بتزايد الربح، غير أن هذه المباني العملاقة المتطاولة ترمز إلى سطوة المال وهيمنته على المدينة من خلال استخدام التقانة وتأكيد الثقة بالنفس، بحيث تغدو في آخر الأمر – أشبه بالكاتدرائيات الممثلة لتصاعد النظام الاقتصادي الرأسمالي، وخلافاً لما كانت تراه مدرسة شيكاغو، فإن كاستلز يعتقد أن المدينة ليست مجرد «موقع» متميز في منطقة حضرية ما، بل هي في واقع الأمر جزء لا يتجزأ من عملية الاستهلاك الجماعي، وهو من المكونات الجوهرية للرأسمالية الصناعية.[1]

أما ديفيد هارفي، قدم عمل موسوم بـ:" العدالة الإجتماعية والمدينة" "Social Justice and the City" ، وهو يمثل محاولة لقراءة الدورة التاريخية للنمو الحضري كانعكاس الأزمات في التجمعات الضخمة داخل دورات رأس المال، وهو منهج يحاول الربط فيه بين إعادة البناء الحضري والعمليات الواسعة لإعادة البناء الإقتصادي، وقد ركز على البناء البيئي كمقصد للإستثمار والفائدة العائدة على الدولة من الاقتصاد الواسع.[2]

ومن بين أعماله الحديثة مطلع سنة 2013 مدن متمردة: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر Rebel Cities: From the Right to the City to the Urban، الذي تطرق فيه إلى عدة نقاط، تتمثل في رؤية هنري لوفيفر باعتباره أول عالم اجتماع يطرح فكرة الحق في المدينة، ليخصص بعد ذلك قسم كامل حول الحق في المدينة، والجذور الحضرية للأزمة الرأسمالية، إنشاء الكمونات الحضرية، فن الإيجار والعائدات،أما القسم الثاني فقد تطرق فيه إلى استعادة المدينة من أجل النظال ضد الرأسمالية، بما في ذلك الرأسمالية الوحشية التي تضرب الشوارع مركزا على لندن سنة 2011 . [3]

---

[1] أنتوني غدنز ، **علم الإجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، 2005،ص 601.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[3] ديفيد هارفي، المرجع السابق الذكر ، ص7.

يستند دافيد هرفي إلى أطروحات الماركسيين المحدثين في مجال دراسات المدينة، إذ تطرق من خلال هذا المؤلف، إلى تطوير مفهوم الحق في المدنية لصحابه عالم الاجتماع الفرنسي هنري لوفيفر، انطلاقا من فرضيتين رئيسيتين: الأولى: الحضرية والتطوير العمراني الذي عرفته المدن الغربية من نهايات القرن التاسع عشر إلى يومنا ما هي إلا أدوات لامتصاص الفوائض المالية الرأسمالية، والثانية: تسهم الحضرية الرأسمالية في زيادة آليات الاستبعاد الاجتماعي والتدمير الهيكلي للمدينة، لذلك تتنامي الحركات الاجتماعية الحضرية المناهضة لهذه السياسات.[1]

كان عمل هارفي السابق للماركسية راسخًا في التقليد الوضعي، غير أن تطرفه جعله يلجأ إلى ماركس ويستند على وجه الخصوص إلى تحليله لملكية الأرض ومفهوم الريع، إذ يجد هارفي هذه المفاهيم مفيدة في فحص الطريقة التي يرتبط بها رأس المال بثروات أماكن معينة لكنه يوسعها ويترجمها إلى سياق حضري معاصر، ومن أشهر حججه أنه يمكن استبدال أزمات التراكم المفرط أو تفاديها لأن الاستثمار يمكن أن ينتقل بين "دوائر رأس المال" المختلفة، إذ يرى هارفي أن الإنتاج الصناعي – المحور الرئيسي لتحليل ماركس للرأسمالية – هو جانب واحد فقط من جوانب العملية الإنتاجية، يمثل الدائرة الأولية والأكثر أهمية لرأس المال. ومع ذلك عندما يكون هناك تراكم زائد في هذه الدائرة الأولية، يمكن تحويل الاستثمار إلى دائرة ثانوية تعتمد فيها الأرباح على الريع أكثر من الإنتاج، حيث تتكون الدائرة الثانوية من "رأس المال الثابت"، والذي يتضمن جوانب البيئة المبنية المرتبطة بالإنتاج (المكاتب، إلخ) ، و"صندوق الاستهلاك"، والذي يتضمن جوانب البيئة المبنية المرتبطة بالاستهلاك (المنازل، إلخ). يحدد هارفي أيضًا الدائرة الثالثة لرأس المال التي تشمل الاستثمارات في القوى العاملة – "رأس المال البشري" – والعلوم والتكنولوجيا، وكلاهما يدعم الإنتاج بشكل غير مباشر.

توفر الدوائر الثلاث لرأس المال إمكانيات استثمارية بديلة، لكن كل منها عرضة لأزمات التراكم المفرط، إذا تعذر الحفاظ على الربحية من خلال "تشغيل" الدوائر الثلاث داخل منطقة معينة، فلا يزال هناك خيار "الإصلاح المكاني" الذي يتم فيه شطب الاستثمارات في البيئة المبنية لأماكن معينة بالكامل، وتحويل رأس المال إلى مواقع جديدة وتبدأ العملية الكاملة لإدارة الأزمات مرة أخرى، يقدم تحليل هارفي رؤى مفيدة حول "الإنتاج غير المتكافئ

[1] عبد الحليم ماهورباشة، "**قراءة في كتاب: مدن متمردة، من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر للكاتب: ديفيد هارفي**"، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 3، العدد 1، 2017، ص197.

للفضاء الحضري"؛ أي كيف تنمو المناطق الحضرية حول العالم وتنخفض بمعدلات مختلفة في أوقات مختلفة في النظام الرأسمالي، إنه يسلط الضوء على التوتر بين البحث المتواصل للشركات عن الربح والعلاقات مع مواقع معينة التي تنتج عن استثمارات الشركات التي تغرق في نسيجها المبني، كما أنه يقدم وصفاً معقولاً لدورات الإزدهار والكساد في تطوير العقارات الحضرية، على الرغم من إدعائه لإنتاج "نظرية التحضر"، إلا أن هارفي هو مُنظِّر حضري فقط بالمعنى المريح للمصطلح، إنه يعطي أولوية تحليلية للعملية العامة لتكوين الثروة ويرى أن خصائص المناطق الحضرية تعتمد عليها، ذهب المنظرون الحضريون الراديكاليون إلى أبعد من ذلك، وحاولوا، مثل ويرث، تزويد مجال الدراسات الحضرية "بموضوعه النظري".[1] إذ يرى هارفي أنه في العقود الثلاثة الأخيرة تم استيعاب كمية كبيرة من فائض رأس المال من خلال التنمية والتطوير الحضري، وتحديدا بإعادة الهيكلة وعمليات التحسين والتجديد وغيرها.[2]

إن كثيرا من الإهتمام قد وجه إلى تحليل الممتلكات الحضرية، وأسواق الإسكان، وإلي دراسات أنماط السكن، وكذلك المحددات التي تحول دون اختبارات الأفراد، كما أن هذا المنهج يعني بدراسات الفصل السكني الحضري كنتيجة القرارات أصحاب القوة في السوق العقاري، وقد ربط هارفي بين أنماط السكن الحضري والاقتصاد السياسي السائد.[3]

من أهم النقاط الرئيسية التي تحدث عنها هارفي في طروحاته النيوماركسية هي "الحق في المدينة" ليست في سياق الفردانية كما يدعي الليبراليون، إنما في سياق جماعي، يقول أن الحق في المدينة هو أكثر من مجرد حق فرد أو مجموعة في الوصول إلى الموارد الموجودة في المدينة: إنه الحق في تغييرها وإعادة اختراعها لتلائم الإرادة العامة، علاوة على ذلك، هو حق جمعي أكثر منه حق فردي، بما أن إعادة اختراع المدينة تعتمد حتما على ممارسة قوة جماعية من خلال عمليات التطوير العمراني (الحضرنة)(Urbanisation) .[4]

---

[1] De Alan Harding and Talja Blokland,Op.Cit, P40.

[2] ضرغام شتية، **الفضاءات العامة في مدينة عمّان: بين التنوع الحضري والتباين الاجتماعي**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 107.

[3] حمدى أحمد الديب، المرجع السابق الذكر، ص46.

[4] ديفيد هارفي، المرجع السابق الذكر، ص 30.

لقد وفرت النظرية الحضرية أرضية خصبة للماركسيين الجدد لتطوير انشغالهم بـ "التناقض" (أي القضايا التي تكون فيها التوترات داخل الرأسمالية أكبر) و"الممارسة" (أي العمل "التقدمي" المستنير نظريًا)، كان التناقض يكمن في حقيقة أن الخدمات العامة المحلية تدعم "رأس المال" من حيث أنها توفر للشركات مساكن مناسبة ومتعلمة وصحية ومنضبطة، لكنها تستنزف أيضًا بعض الطاقة من النظام الرأسمالي عن طريق تقليل الطلب على منتجات السوق، وسحب الأموال من الاقتصاد من خلال الضرائب، وكسر الصلة بين العمل المأجور والقدرة على الاستهلاك، من حيث التطبيق العملي، رأى كاستلز أن الاستهلاك الجماعي يوفر "موقعًا للنضال" لـ "الحركات الاجتماعية الحضرية" التي تتحدى الدولة لتحسين وتوسيع الخدمات. [1]

وخلاصة القول إن كلاً من هارفي وكاستلز يؤكدان أن المدن هي في مجملها بيئات مصطنعة أقامها الناس، فحتى المناطق الريفية قد أخذت تخضع بصورة متزايدة لنفوذ التدخل البشري والتقانة الحديثة، مما أدى إلى إعادة تشكيل العالم الطبيعي، ولم يعد إنتاج الأطعمة يستهدف تلبية احتياجات السكان المحليين فقط، بل التصدير والاستهلاك في الأسواق العالمية، كما أن الأرض قد خضعت مع انتشار الزراعة للتجزئة والاستثمار على شكل قطع صغيرة متخصصة صناعية المظهر ولا صلة لها بالخصائص الطبيعية للبيئة الأصلية، بل إن القطاعات الاجتماعية المتمركزة في المناطق الريفية ظلت مرتبطة بالمراكز الحضرية في المجتمع الأوسع في حياتها الاقتصادية، والسياسية، والثقافية.[2]

ثانيا) المقاربات النيوفيبرية.

يجب أن نذكر محاولة أخرى لتزويد العلوم السياسية بموضوع نظري ظهر من النقاشات داخل الفيبيرية الجديدة، المنافس "الراديكالي" للماركسية الجديدة، حيث أن فيبر مهتمًا بقضايا الصراع والسلطة والهيمنة، ومع ذلك فإن نهجه يتناقض مع أسلوب ماركس في أربع طرق رئيسية على الأقل:

أولاً: في التأكيد على الأدوار المتزايدة للعقلانية والبيروقراطية في جميع المجتمعات الحديثة، وليس فقط المجتمعات الرأسمالية فقط، إذ كان فيبر مصدرًا مثمرًا أكثر من ماركس للمنظرين المهتمين بنمو الدولة الحديثة.

[1] De Alan Harding and Talja Blokland,Op.Cit, P42.

[2] أنتوني غدنز، المرجع السابق الذكر، ص 602.

ثانيًا: رفض الفكرة الماركسية الأرثوذكسية القائلة بإمكانية اختزال جميع الانقسامات الاجتماعية إلى صراعات بين طبقتين اجتماعيتين.

ثالثًا: كان ملتزمًا بالفردانية المنهجية وبالتالي رفض أي شيء قد يشبه التحليل البنيوي.

رابعًا: لم يكن نهجه متوافقًا مع التمييز بين العلم "المتفوق" والأيديولوجيا "الأدنى".[1]

جذبت هذه الحزمة من السمات الخاصّة بطروحات فيبر بشكل خاص المفكرين الذين يرغبون في انتقاد المجتمع المعاصر وإنتاج عمل قد يساهم في حل مشاكله مع تجنب بعض مخاطر الماركسية الجديدة، حيث يمكن إرجاع إحياء أفكار الفيبرية في الدراسات الحضرية إلى دراسة جون ريكس John Rex و روبرت موور Robert Moore الرائدة حول العرق،المجتمع و النزاع في برمنغهام (المملكة المتحدة)، اعتمدا ريكس وموور بشكل كبير على النماذج البيئية الحضرية التي اقترحت أن المدينة مقسمة إلى حلقات من المساكن المرغوبة بشكل تدريجي مع انتقال المرء بعيدًا عن المركز، لكنهم لم ينظروا إلى توزيع المعايير المختلفة للإسكان بين مناطق مختلفة من المدينة والفئات الاجتماعية المختلفة على أنه نتاج "طبيعي" لعمليات شبه بيولوجية أواقتصادية. [2]

بالنسبة لريكس وموور، كانت أنماط الفصل العنصري تدار بنشاط بواسطة عملاء بشريين، إذ جادلوا بأن المجتمع الأسود واجه تمييزًا مزدوجًا في سوق الإسكان في برمنغهام وهذا وجد تعبيرًا ماديًا متناقض بين المدينة الداخلية المتداعية، والضواحي المرغوبة أكثر والتي سيطر عليها أصحاب الطبقة الوسطى البيض والمستأجرين من الطبقة العاملة البيضاء في مساكن السلطة المحلية.

من ناحية أخرى، كان الفقر النسبي للوافدين الجدد يعني أن خياراتهم الشرائية كانت محدودة للغاية، ولأنهم عادة ما كانوا غير قادرين على الحصول على تمويل الرهن العقاري من المقرضين المعروفين، فقد أُجبر القادمون من السود على قبول معدلات الاقتراض المشروطة من التجار الأقل شهرة عند شراء عقارات رخيصة ومنخفضة المستوى داخل المدينة، حيث أدت الضغوط المالية الناتجة عن ذلك إلى اضطرار العديد من الملاك إلى تقسيم ممتلكاتهم إلى أجزاء فرعية ليصبحوا أصحاب عقارات، وهكذا أصبحت المنازل التي لا تتم صيانتها

[1] De Alan Harding and Talja Blokland,Op.Cit, P44.
[2] Ibid, P44.

بشكل سيئ مكتظة هي الأخرى، مما أدى إلى اندلاع صراع بين الملاك والسلطة المحلية، إذ انتهى الأمر بالسلطة المحلية عن غير قصد إلى تصوير أحد أعراض مشكلة الإسكان في المدينة – أصحاب العقارات "العشوائيات" – كسبب لها.[1]

أظهر البحث التجريبي الذي أجراه ريكس ومور كيف أثرت مجموعة معينة من الظروف على القرارات المؤسسية والأسرية بطريقة انتهى بها الأمر إلى إنتاج نوع من الأحياء لا يريدها أحد، في محاولة لتحديد التأثير الأكثر أهمية على العملية برمتها، حيث اقترح ريكس ومور الإدارة الحضرية بشكل فعال من خلال التركيز على دور "حراس البوابة" في تخصيص الموارد الحضرية النادرة، إذ طور باهل Pahl هذا المفهوم وجادل بأن الدراسات الحضرية يجب أن تهتم بالقيود الاجتماعية والمكانية في النظام الحضري .[1]

مثل كاستيلز، أعطى باهل الدراسات الحضرية كائنًا نظريًا "أساسيًا" وتركيزًا جوهريًا على البحث، وباعتماد مبادئه التوجيهية، كان عدد من أتباع النيوفيبرية أكثر قدرة من زملائهم النيوماركسيين على إلقاء الضوء على عمليات وأنواع معينة من صنع القرار في المدن من خلال البحث التجريبي، ومع ذلك وجد هؤلاء الباحثون الحضريون صعوبة في إثبات أن حراس البوابة الذين ركزوا عليهم كانوا بالفعل أهم التأثيرات على الظواهر، حيث ثبت أنه من الصعب تحديد من كان حارس البوابة فيما يتعلق بقضية معينة، نظرًا لتعدد البوابات.[2]

وعليه إذا نظرنا إلى تحليل "ركس" حول مشكلات الإسكان الحضري نستطيع القول أن ظهور مشكلات الإسكان الحضري هو ظهور مناطق الإسكان المتخلفة(السكن الهامشي)، فحسب رأي "ركس" يعود إلى عملية الصراع والتنافس حول الإسكان والعقار النادر وارتفاع أثمانه مما يؤدي إلى ظهور مناطق الإسكان الهامشي، أين تتجمع الفئات الفقيرة المحرومة، التي لا تستطيع الحصول على العقار لبناء مساكنها كما لا تستطيع هذه الفئات شراء أو إيجار مساكن لها في المناطق الحضرية الرسمية للمدينة، نظرا للظروف السوسيواقتصادية لهذه الفئات، التي نجد اغلبها يتكون من فئات المهاجرين الجدد و الفئات الفقيرة محدودة الدخل.[3]

---

[1] Ibid, PP44-45.
[1] Ibid,P45.
[2] De Alan Harding and Talja Blokland,Op.Cit, P45.
[3] محمد عزوز،" **مشكلات الاسكان الحضري**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006، ص48.

ومن بين رواد الطروحات الفيبرية الجديدة والتي تتماشى مع موضوع دراستنا، نجد باتريك لوقالاس Patrick Le Galès، الذي أشار إلى"المدن الأوروبية" (على الأقل بعضها) يمكن وصفها بأنها "مجتمعات غير مكتملة" و"جهات فاعلة جماعية" سياسيًا، حيث يوجد ثلاث نقاط حاسمة بالنسبة لـ Le Galès من أجل فهم مدن أوروبا بهذا المعنى:

أولاً: يؤكد على الدور القوي للقطاع العام في السياسات الحضرية في أوروبا؛

ثانياً: يسلط الضوء على أهمية التحول من الحكومة إلى الحوكمة الحضرية.

ثالثا: يؤكد على أن المدن الأوروبية لم تختف داخل المدن الكبرى المنتشرة ، لكنها ظلت مهمة كمدن.[1]

لكن على الرغم من الدور المستمر للقطاع العام ، فإن Le Galès يسلط الضوء أيضًا على التحول نحو الحوكمة الحضرية باعتباره أمرًا حاسمًا في إرساء المدن الأوروبية والمجتمعات المحلية والجهات الفاعلة الجماعية المستقلة جزئيًا، إذ يعتقد أن هذه الفواعل المختلطة الحكومية وغير الحكومية تساعد في إعادة بناء الهوية الجماعية للمدن: " حيث أن هذه التغييرات في المدن تأتي من الجهات الفاعلة كالجمعيات والمؤسسات، والقطاع الخاص، وأيضًا من الحكومة المحلية، التي تصنع أنماطًا متباينة للحوكمة في المدن الأوروبية ".[2]

الفرع الرابع: نظرية شيكاغو

تعتبر مدرسة شيكاغو في الدراسات الحضرية مدرسة ذات تقاليد بحثية اقترن اسمها بجامعة شيكاغو خلال العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين، استطاعت أن تهيمن على النظريات الحضرية في أمريكا الشمالية طوال تلك الفترة، حيث تأثرت تقاليد هذه المدرسة بشدة بالنزعة البراغماتية، والملاحظة المكتسبة بالخبرة المباشرة، وتحليل العمليات الاجتماعية الحضرية، ويرتبط اسم مدرسة شيكاغو عادة بتلك القضايا الثلاث التالية:

القضية الأولى: وهي الأكثر شيوعا حيث اقترن اسم مدرسة شيكاغو بإجراء **الدراسات الميدانية الإمبيريقية**، في مقابل بعض الدراسات الأخرى الأكثر ميلا إلى التجريد مثل الداروينية الاجتماعية، وقد أثمرت عن عدد كبير من الدراسات التي تعتمد إلى غاية اليوم في الدراسات الأمبيريقية، من بينها دراسة فريدريك شراشر عن:

[1] Nico Giersig, **Multilevel Urban Governance and the 'European City**, Germany : Springer,2008.P226.
[2] Ibid, P226.

العصابة، ودراسة كليفورد، دراسة نيلز أندرسور، إذ تعد هذه المجموعة مجرد أمثلة مشهورة مميزة لرواد مدرسة شيكاغو، لما تتمتع به من قدر كبير من التجريب، وتطوير أدوات الملاحظة بالمشاركة ومنهج دراسة الحالة.

القضية الثانية: بحوث مدرسة شيكاغو تركز على **مدينة شيكاغو**، باعتبارها واحدة من أسرع المدن نموا في أمريكا الشمالية، وما صاحب ذلك من مشكلات الهجرة، والجريمة، والمشكلات الإجتماعية الحضرية، حيث أصبحت الدراسات الحضرية للمدينة فرعا مستقلا، وهو ما ساهم في وضع خرائط لمناطق المدينة (رتبت في سلسلة من المناطق الدائرية المتحدة المركز)، تبدأ من مركز المدينة، وتنتهي بالحزام الخارجي للمتنقلين يوميا، أو من الناحية النظرية في ضوء تفسير ديناميات تطور المدينة وتغيرها.[1]

القضية الثالثة: التي نبعت من مدرسة شيكاغو فتتمثل في صيغة مميزة لعلم النفس الاجتماعي، من كتابات جورج هربت ميد وقد ركز بناء وتنظيم الذات، وهو ما عرف فيما بعد عبر كتابات بولمر بقسم التفاعلية الرمزية.[2]

وفي هذا الإطار تقسم مدرسة شيكاغو إلى ثلاث نظريات:

1. **النظرية الإثنو غرافية للتحضر**: من خلال اسهامات وليام توماس.
2. **النظرية الأيكولوجية**: من خلال اسهامات روبرت بارك وأرنس بيرجس.
3. **النظرية الثقافية**: من خلال اسهامات لويس ويرث وروبرت ردفيلد.

أولا) النظرية الإثنو غرافية للتحضر*: من خلال اسهامات وليام توماس.

يعتبر وليام إسحاق توماس (W.I. Thomas) من المؤسسين الأوائل لمدرسة شيكاغو الذي وضع أسسها رفقة روبرت بارك، واللذان ساهما في ضبط المنهجية الكمية للدراسات الحضرية وذلك من خلال بحث ميداني

[1] أنتونى جيدنز، **مقدمة نقدية في علم الإجتماع**، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محيى الدين، ط2، مصر: مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، 2006، ص 122.

[2] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

* تعني: «الإثنوغرافية» في هذا المقام العمل الميداني (الإمبريقي) الذي يسعى إلى جمع المعطيات انطلاقا من الميدان، مع تبني مختلف تقنيات البحث الكمي والكيفي. ولقد أصبح هذا التعبير يستعمل من طرف أغلب علماء العلوم السياسية والإجتماع لتجميع مختلف المناهج التي تبناها رواد مدرسة شيكاغو.

بمعية فلوريان زنانيكي F. Znaneicki حول "الفلاح البولوني في أوربا وأمريكا"، حيث أن اختيار الهجرة البولونية بالتحديد كموضوع جاء نتيجة لكون توماس كان يجد نفسه «حائرا أمام السلوكات الغريبة للمهاجرين البولونيين في الولايات المتحدة الأمريكية»، ولذلك اعتبر أن هذه السلوكات المتناقضة تجعل من هذه الجماعة مشكلة اجتماعية تستحق أن ينكب عليها الباحثون الاجتماعيون بالبحث والدراسة.[1]

سعيا لإنجاز هذه الدراسة تم اعتماد منهج "دراسة الحالة" والمنهج المونوغرافي المعتمد على التحقيقات الميدانية والوثائق المتنوعة، وكذا تقنية "تحليل المضمون"، حيث تتطرق الدراسة إلى الوصول لفهم وضعية الفلاحين البولونيين في موطنهم الأصلي ثم وضعيتهم بعد هجرتهم لأمريكا، ومحاولة التعرف على نمط عيشهم في بولونيا ثم ما طرأ من تغير على نمط العيش هذا بعد هجرتهم إلى أمريكا، وهذا ما يستدعي دراسة هذه الفئة من المهاجرين في مكان انطلاقهم وفي مكان الوصول، ومحاولة رصد أنماط وأشكال التفاعل والعلاقات التي ينسجونها فيما بينها بعد الهجرة والتي مع المهاجرين المنتمين لمختلف الأعراق والأجناس الأخرى، وهذا ما يستدعي بالضرورة التطرق إلى موضوع الاندماج أو الانصهار، ومسألة القيم والمعايير الاجتماعية ومظاهر سوء التنظيم الاجتماعي، وإعادة تنظيم.[2]

حيث عمل توماس على التأطير النظري والمفاهيمي الجديد في معالجته لقضية الهجرة وأثرها على التنمية الحضرية، وذلك من خلال ايجاد سبل للإندماج والانصهار في المجتمع تجنبا للمجتمع الهجين ثقافيا والممزق عرقيا، وهو ما عمل عليه من خلال المفاهيم ذات السياق الحضري المرتبط بالقيم والمواقف الحضرية، حيث يعتبر هذا الأخير عبارة عن مجموعة من الأفكار والانفعالات التي تتحول مع الزمن إلى استعدادات ثابتة عند الفرد وهي التي تسمح له بإصدار نفس رد الفعل أمام نفس المثيرات وبطريقة متماثلة دوما.[3]

ومن بين المفاهيم التي تنصب في السياق الحضري هو تطرقه إلى تعريف **الوضعية:** "والتي تعني أن كل سلوك ذاتي التحديد يكون مسبوقا بحالة من التفحص والتداول، وهي الحالة التي يمكننا أن نطلق عليها تعريف

---

[1] عبد الرحمان المالكي، **مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة**، المغرب: دار افريقيا الشرق، 2016، ص ص 95-96.

[2] المرجع نفسه، ص ص 97-98.

[3] المرجع نفسه، ص ص 100- 102.

الوضعية»، وحقيقة الأمر هي أنه ليست الأفعال الواقعية وحدها هي التي تستدعي تعريفا للوضعية، إن مسيرة الحياة كلها المرتبطة بالشخصية ينبثقان فعليا وتدريجيا من سلسلة التعاريف المماثلة.[1]

ومن بين الحلول للمعظلات الحضرية المطروحة من طرفه هي التنظيم الإجتماعي وإعادة التنظيم: " إن سوء التنظيم يستدعي إعادة التنظيم، ولذلك غالبا ما نجد المفهوم الأول يستعمل للإشارة إلى التفكك الفردي أوالجماعي، والإنحراف وغياب الرقابة أوضعف الضبط الاجتماعي، بينما "إعادة التنظيم" تعني السيرورة التي من خلالها وبها يتم الاندماج والادماج، والانصهار والعودة في نهاية الأمر إلى التنظيم.[1]

بالتالي فإن أهم المفاهيم المساعدة على هذه الدراسة: المواقف الفردية، القيم الجماعية، تعريف الوضعية، التنظيم الاجتماعي، وسوء التنظيم الاجتماعي، وسيرورة الادماج والانصهار، ونتيجة لكل ذلك كان لوليام توماس اسهامات كبيرة في الدراسات الحضرية في مختلف استعمالاتها.[2]

ثانيا) النظرية الأيكولوجية: من خلال اسهامات روبرت بارك وأرنس بيرجس.

تعرف هذه النظرية في الدراسات الحضرية بالنظرية الإيكولوجية أوالمدرسة الأمريكية أو مدرسة شيكاغو كعبارات مترادفة المعنى، وفي نفس الوقت تثير أي من العبارات الثلاثة في أذهان المشتغلين بعلم الاجتماع الحضري والدراسات الحضرية الإشارة إلى أعمال ثلاثة من رواد علم الاجتماع في أمريكا وهم: روبرت بارك (R. PARK)، وأرنست بيرجس (E. BURGESS)، ورودريك ماكينزي (R. MAKINZI)، وهذه الأعمال وضعت منذ البداية الإطار النظري العام الذي انطلقت من خلاله العديد من الدراسات اللاحقة التي كانت لها مكانتها العلمية في تاريخ العلوم الإنسانية والاجتماعية.[3]

❖ **مقاربة روبرت بارك:**

إنطلق روبرت بارك في نظريته على إعتبار المدينة مكانا طبيعيا لإقامة الإنسان المتحضر، حيث كان ملهما بخصائص الحياة الاجتماعية في مدينة شيكاغو، وقد لاحظ بعض التصورات الهامة عن هذه المدينة، نذكر من بينها:

---

[1] المرجع نفسه، ص 104.

[1] المرجع نفسه، ص ص 109-110.

[2] المرجع نفسه، ص ص 114-115.

[3] فؤاد بن غضبان، **علم الإجتماع الحضري**، المرجع السابق الذكر، ص 36.

- المدينة الحديثة تبرز في بناء تجاري يستند في وجوده إلى السوق التي تتوسع المدينة حوله، وأكد على أن المدينة الحديثة تتميز بالتقسيم المعقد للعمل، وهيمنة السوق قد أدت إلى إنهيار الطرقات التقليدية في الحياة الحضرية.
- تتسم المدينة الحديثة بالبنايات الرسمية عن طريق وجود ما يسمى بسيطرة البيروقراطيات على نطاق واسع، وتعتبر الأجهزة البيروقراطية مثل مقرات الشرطة والمحاكم والمؤسسات التطوعية الخيرية ومؤسسات الرفاهية الإجتماعية دورا متزايدا في الحياة الحضرية.[1]
- أصبحت الحياة في المدينة أقل عاطفية وأكثر عقلانية عن الحياة في أي مكان آخر، مفسرا إنهيار الروابط التقليدية في المدينة إلى ظهور روابط اجتماعية جديدة معتمدة على جماعات المصلحة والعلاقات الثانوية.[2]

ويرى بارك أن المدن، أثناء انشائها، تشمل مجموع السكان المناسبين القادرين على العيش في منطقة محددة وبيئة متميزة، وثم بعد ذلك تنمو المدن وتتّسع عبر سلسلة المراحل، وفق قوانين أشبه بالقوانين البيولوجية على نحو ما تفعل الكائنات البيولوجية، والمتعضّيات في وسط أجواء من المزاحمة إلى أن تتوزع وتستقر في بيئة حياتيّة مناسبة، وتسلك الجماعات البشرية سلوكاً مماثلاً حين تنشأ الأحياء السّكنية ويبدأ سكّانها بالتكيف بعضهم مع بعض لتدبير المعيشة وتصبح مراكز هذه التجمعات البشرية نقطة استقطاب وتجمّع للمصالح الاقتصادية المعيشية والترفيهية.[3]

هذه التمظهرات الخاصة بكل نظام بيولوجي قائم مع خلال التنافس والصراع بين مختلف الكائنات الحية، يمكن القول بأنها تشكل القاعدة التي يمكننا من خلالها فهم وتصور نظام اجتماعي ومجتمع قائم على أساس قاعدة بيولوجية أكثر، وهو ما يصور الأيكلوجيا الإنسانية، والتفاعلات بين الناس والوسط الطبيعي، وكذا التفاعلات بين الجماعات في وسط جغرافي معين، وانتقال الجماعات الإنسانية من مكان لآخر وصراعها مع بعضها كشبيه إلى حد ما بما يجري على مستوى الكائنات البيولوجية، والنباتية التي تتصارع وتتنافس من أجل العيش والبقاء.[4]

---

[1] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

[2] المرجع نفسه، ص37.

[3] Simon Parker, Op.Cit, PP41-42

[4] عبد الرحمان المالكي، المرجع السابق الذكر، ص 123.

ويحاول بارك في فهم المدينة بوصفها مكانا جغرافيا ونطاقا أخلاقيا، يمكن من خلال التحليل الوظيفي لها إبراز إمكانات الحياة الثقافية والأخلاقية فيها، وقد أراد بارك من خلال التحليل الإيكولوجي للمدينة اكتشاف تأثير هذه الظواهر الفيريقية في تشكيلها لخبرة سكان المدينة الإنسانية والعاطفية ويفترض بارك أن الظروف النفسية والأخلاقية للحياة في المدينة سوف تكسب نفسها بصورة طبيعية في كيفية استغلال المكان وفي أنماط الحركة الإنسانية والانتقال... وإفترض بارك بمعنى آخر أن الثقافة تتجلى في الأشياء المصنوعة، وأن المدينة لها طابع عضوي، وقد ميز بارك في داخل المدينة ما يطلق عليه اسم "المناطق الطبيعية"، وهذه المناطق هي مواطن للجماعات الطبيعية الذين يجدون المدن الكبرى بشكل طبيعي لأنهم غير مخططين أو مؤسسين لها، ويعتبر وجودهم نتاجا للقوى التي تعمل باستمرار على توزيع السكان ووظائفهم على نحو مبين داخل مجتمع المدينة المعقد.[1]

❖ **نظرية الدوائر المركزية The concentric zone theory لأرنست بيرجس:**

نظرية الدوائر المركزية توصل إليها الباحث أرنست برجس Ernest W. burges بعد دراسة مستفيضة لمدينة شيكاغو الأمريكية، واعتبر استنتاجه هذا ممكن التطبيق على جميع المدن، ولا سيما الكبيرة منها، حيث توصل برجس إلى حقيقة أن النمو الحضري Urban Growth يحدث بصورة موحدة من المركز إلى جميع الجهات مع أن الظواهر الطوبوغرافية التي توجد في موضع المدينة كالأنهار والتلال والمستنقعات تشوه هذه العملية، إلا أن البنية الداخلية للمدينة، وتوسعها نحو الأطراف يمكن أن يقوم على أساس تمييز خمسة مناطق دائرية الشكل تحيط الواحدة بالأخرى، بحيث تتدرج في الاتساع من الداخل إلى الخارج، وإن هذه المناطق تختلف في اتساعها، وتتميز الواحدة عن الأخرى من حيث استعمال الأرض والناحية الاجتماعية والخصائص العامة، وتتمثل هذه المناطق،[2] في الحلقة الأولى منها منطقة الأعمال المركزية وفيها تتوطن أكثر أنشطة المدينة كثافة، وتقع على أطرافها حلقة ثانية هي منطقة التحول والانتقال التي تتعرض وباستمرار للتغير نتيجة إتساع ونمو الحلقة الأولى، كما تتميز بكثافتها السكانية العالية وظهور التفكك الاجتماعي، أما الحلقة الثالثة فتضم منطقة

[1] فؤاد بن غضبان، **علم الإجتماع الحضري**، المرجع السابق الذكر، ص 37.

[2] محمد العاني، **أصالة المدينة كوحدة جغرافية وتخطيطية**، سوريا:دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، 2010، ص 193.

سكن الطبقات العاملة ويليها منطقة الكيقة الراقية، وفي النهاية تقع الحلقة الخاصة خارج حدود المدينة حيث تشكل الضواحي والأطراف مناطق سكنية لذوي الدخل المرتفع،[1] وهو ما يوضحه الشكل التالي:

شكل رقم (12): الدوائر المركزية لأرنست بيرجس

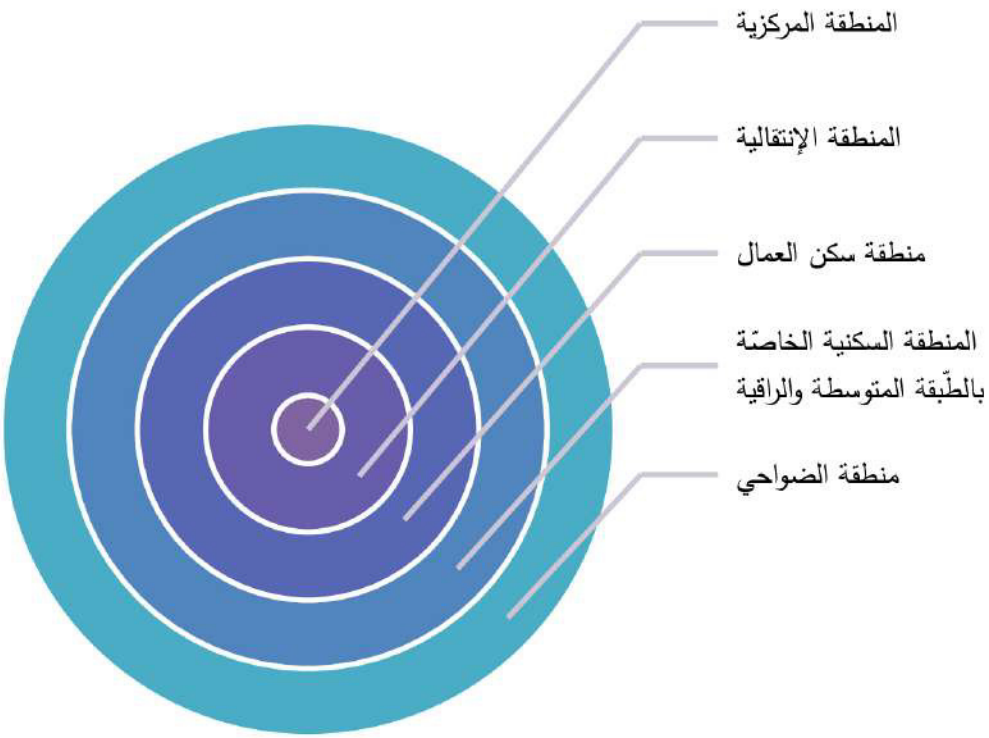

Source : Burgess W.Ernest," ***The Growth of the City: An Introduction to a Research Project***" , In : Robert E.Park et al, **The City**, USA : University of Chicago Press, 1992, P51.

1-**المنطقة المركزية:** وهي المنطقة التي وصفها برجس على أنها تمثل قلب المدينة، وبؤرة التفاعلات الاجتماعية، والاقتصادية، وتلتقي عندها طرق المواصلات،[1] نظرا لأنها تتضمن معظم المراكز السّياسية والتجارية و الإداريّة و الثّقافية وتتميز هذه المنطقة بأنّها أقدم مناطق المدينة.[2]

[1] المرجع نفسه، ص 38.

[1] محمد العاني،المرجع السابق الذكر، ص 194.

[2] Simon Parker,Op.Cit,P42

2- **المنطقة الانتقالية:** وهي المنطقة المحيطة بالمنطقة المركزية، والتي اعتبر برجس أنها تجمع بين صفات المنطقة المركزية والمنطقة التي تليها،[1] وينتشر فيها مع مرور الزمن قطاع الأعمال وبعض الصناعات الخفيفة.[2]

3- **منطقة سكن العمالة:** وهي المنطقة التي يعيش فيها السكان العاملين في المناطق التجارية ليكونوا قريبين من أعمالهم.[3]

4-**المنطقة السكنية الخاصة بالطبقة المتوسطة والراقية:** وهي المنطقة التي يسكنها في المدن المعاصرة الطبقة المتوسطة والراقية من السكان كأصحاب الأنشطة التجارية الصغيرة والمهنيين، وتوجد بها مساكن خاصة وأخرى مشتركة.[4]

5- منطقة الضواحي: وهي المنطقة التي تقع خارج حدود المدينة والتي احتلت النطاق الأول للظهير المحيط بالمدينة.[5]

عالج بيرجس نمو المدينة في ضوء إمتدادها الفيزيقي وتمايزها في المكان، كما أن هذه الحلقات الخمس تتمثل في نظره مناطق متتابعة من الإمتداد الحضري وهو في تأكيده لهذا الوصف الفيزيقي ذهب إلى أن ظاهرة النمو الحضري في نتيجة ضرورية لعمليات التنظيم والتفكك في نفس الوقت.[6]

ثالثا) النظرية الثقافية: من خلال اسهامات لويس ويرث وروبرت ردفيلد*.

تبرز اسهامات لويس وورث (L.Wirth) في العمل على تحديد خصائص المجتمع الحضري الحديث، وذلك سيرا على نفس الخط الذي وضعه كل من ماكس فيبر، ودوركهايم ، وسيمل، وروبرت بارك.

أما روبرت ردفيد (R. Redfield) سيهتم بتحديد خصائص المجتمع القروي التقليدي، وسينتهي انطلاقا من هذا المنظور إلى صياغة نظرية «المتصل الريفي الحضري» (Continium rural-urbain) وهي النظرية التي

---

[1] محمد العاني،المرجع السابق الذكر، ص 194.

[2] Burgess W.Ernest,Op.Cit,P51.

[3] محمد العاني،المرجع السابق الذكر، ص 194.

[4] Simon Parker,Op.Cit , P42.

[5] محمد العاني،المرجع السابق الذكر، ص 195.

[6] فؤاد بن غضبان، **علم الإجتماع الحضري**، المرجع السابق الذكر، ص 37.

*تجدر الإشارة أن رواد النظريةالثقافية البارزين كلويس ويرث وروبرت ردفيلد هما أشهر تلاميذ روبرت بارك.

تقر بصعوبة القول في زماننا الحاضر بوجود «مجتمع حضري خالص» و«مجتمع قروي خالص» وتقول بأن نفس الخصائص والسمات تتوفر فيهما معا والفروق بينهما ليست سوى في درجة بروز تلك السمات وليس في نوعها. [1]

❖ **نظرية الظاهرة الحضرية للويس ويرث:**

حاول ويرث صياغة نظرية متكاملة من خلال طرح تعريف، وسؤال وإجابات متتالية، فالتعريف فهو المسلمة التي بدأ بها ويرث وكان تعريفا للمدينة مؤداه أنها موقع دائم يتميز بكبر الحجم وبكثافة عالية نسبيا وبدرجة ملحوظة من اللاتجانس بين سكانه،[2] كما يعرف المدينة كتوطن مهم الحجم نسبيا، كثيف ودائم لأشخاص غير متجانسين اجتماعيا.[3]

أما السؤال فيدور حول الصور والأشكال الجديدة **للظاهرة الحضرية**، والتي قد تنجم عن الخصائص الأساسية المميزة للمجتمع الحضري **(الحجم، والكثافة، واللاتجانس)**، أما إجابته على هذا السؤال والتي لخصت تصوره للمجتمع الحضري فكانت على النحو التالي:

أ- **حجم اجتماع السكان:** يتصور ويرث بالافتراض أن الحجم، والكثافة والتغاير واللاتجانس متغيرات أساسية أومستقلة أوخصائص مميزة للمجتمع الحضري، تسلم بدورها إلى عدد من الخصائص التي ترتبط بطبيعة الحياة الحضرية وشخصية ساكن الحضر، كما يرى ويرث أنه كلما كبر حجم المجتمع الحضري (المدينة) اتسع نطاق "التنوع الفردي" وارتفع معدل التمايز الاجتماعي بين الأفراد[4].

ب-**الكثافة:** الكثافة السكانية المرتفعة في المدينة عوض أن تقوي الاتصال والانسجام بين الأفراد تؤدي إلى زيادة التباعد والاختلافات بينهم، ذلك أنه من المميزات الحياة الحضرية هو أنه بقدر ما تكون اتصالاتنا البدنية فيها متقاربة بقدر ما تكون اتصالاتنا الاجتماعية فيها متباعدة، ذلك أن الجوار لا ينتج عنه التفاعل والاتصال بين الأوساط الاجتماعية المختلفة، الشيء الذي يؤدي إلى طغيان الفردانية في المجتمع الحضري، لأن الأفراد لا يكترثون فيه إلا بما يتصل بأهدافهم الخاصة فقط .

---

[1] عبد الرحمان المالكي، المرجع السابق الذكر، ص 151.

[2] فؤاد بن غضبان، **علم الإجتماع الحضري**، المرجع السابق الذكر، ص 50.

[3] عبد الرحمان المالكي، المرجع السابق الذكر، ص 155.

[4] فؤاد بن غضبان، **علم الإجتماع الحضري**، المرجع السابق الذكر، ص 50.

ت-**عدم التجانس الاجتماعي:** يؤدي عدم التجانس الاجتماعي في الوسط الحضري إلى فسخ صرامة الفوارق بين الطبقات المغلقة وتعقيد البنية الطبقية، مؤديا بذلك إلى إطار من التراتب الإجتماعي أكثر تنوعا من ذاك الذي نصادفه في المجتمعات الأكثر اندماجا.[1]

❖ **نظرية المتصل الريفي الحضري لروبرت ردفيلد:**

أسست نظرية المتصل الريفي الحضري من خلال العمل الميداني لروبرت ريدفيلد (Robert Redfield) في قرية مكسيكية اسمها نيبوزتلان عام 1926، حيث كانت هذه الدراسة في مجال البحوث الأنثروبولوجية على المجتمعات البدائية والحضرية، وتعتبر جهد مشترك بين قسم علم الإجتماع وقسم الأنثروبولوجيا في جامعة شيكاغو، الذي كان مقرا لمدرسة الإيكولوجيا الحضرية للسوسيولوجيا بقيادة روبرت بارك، والد زوجة ريدفيلد، كان نهج هذه المدرسة رؤية المدن باعتبارها مناطق للإقامة والنشاط الحضري القائم بدرجة ما داخل إطار دوائر متحدة المركز، حيث يتم توزيع المجموعات الاجتماعية في المكان كنتيجة مباشرة لتموقعها التفاوتي في العلاقات الاجتماعية[2].

قام ريدفيلد بتطبيق هذا النموذج على تيبوزتلان باعتبارها تقع في المنطقة الأبعد عن مدينة مكسيكو سيتي، حيث تفرعت التكوينة المجتمعية في نطاقات مكانية مختلفة، فالمركز تميز بتواجد النخبة السياسية والثقافية، بينما كانت المناطق البعيدة عن المركز مجالا للناس البسطاء. [3] حيث أن ريدفيلد هنا جسد نظامين ثقافيين يتمثلان في «تراث عظيم لنخبة مفكرة صغيرة»، أي المتخصصين، و«تراث العامة غير المتبصرة كما هو الحال في القرى»، حيث تصور المفهوم كتدفق في اتجاهين للاتصال: عملية استقرائية يتم بموجبها تضخيم التقاليد الصغيرة لتصبح عناصر في التقليد الكبير، وعملية استنباطية من خلال احياء التقليد الصغير وفقا لخصائص

[1] عبد الرحمان المالكي، المرجع السابق الذكر، ص 158.

[2] فريدريك بارث، **الأنثروبولوجيا: حقل علمي واحد وأربع مدارس**، ترجمة: أبو بكر باقادر وإيمان الوكيلي، قطر: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2017، ص436.

[3] المرجع نفسه، ص 436.

التقليد الكبير، ولوصف تيبوزتلان، تبنى ريدفيلد التقابل التصنيفي بين المجتمعين الحضري والقروي اللذين لهما تاريخ متميز في الدراسات الحضرية. [1]

خلص " ريدفيلد " من دراساته لهذه المجتمعات إلى نظرية يمكن أن نفسر به عملية التطور الحضاري وتعرف هذه النظرية باسم " الاستمرار من البدائي للمدينة" أو ما يعرف "بالمتصل الريفي الحضري" حيث أشار "ريدفيلد " إلى أن المجتمعات تتحول عبر متصل، يمثل أحد طرفيه "مجتمع الفولك" (المجتمع الشعبي) ويتمثل الطرف الآخر للمتصل "المجتمع الحضري" ، في حين تمثل بقية المجتمعات التي درسها فقط نماذج متميزة على طول هذا المتصل، إذ تصور النظرية وجود خط يمثل مراحل التطور، بدايته عند نموذج المجتمع البدائي الذي أطلق عليه "ردفيلد" اسم " المجتمع الشعبي" وتشمل المساحة بين نقطتي البدء والانتهاء مراحل تطورية متعددة تمثل مجتمعات أخرى .[2]

وقد حدد "ردفيلد " مميزات هذا المجتمع البسيط ووصفه بأنه مجتمع صغير، منعزل، متجانس، يتميز بإحساس قوي بالتضامن الجماعي بالإضافة إلى بعض الخصائص الاقتصادية تتلخص في بساطة التكنولوجيا والنشاط الإنتاجي المشترك والاستقلال الاقتصادي وعدم التخصص أو تقسيم العمل نتيجة للتخلف التكنولوجي، أما عن خصائص السلوك الاجتماعي في هذا المجتمع فهو سلوك منمط يتميز بأنه تقليدي وتلقائي وشخصي لا يحتمل النقد وأهم ما يميز المجتمع الشعبي حسب "ردفيلد" أنه مجتمع عائلي، حيث يحدد النسق القرابي معظم أنماط ومظاهر السلوك الاجتماعي للفرد والجماعة على السواء وتتميز أحكام أفراد هذا المجتمع بأنها شخصية ذاتية وعاطفية لا يميزها المنطق ، وتكثر في هذا المجتمع حسبه مظاهر التخلف العلمي والثقافي وعدم الوعي الديني نظرا لعدم توفر المعرفة الكاملة، وسبل الحصول على التعليم لكافة فئات المجتمع، وتمثل كل هذه المميزات مجموع خصائص المجتمع القروي التقليدي، وبناءا على هذا الطرح الذي قدمه ردفيلد نستخلص أن المجتمع القروي هو شكل من أشكال المجتمع الشعبي، أما المجتمع الحضري وهو القطب الثاني للمتصل الريفي الحضري فيتميز بخصائص مناقضة تماما[3]، ويمكن توضيح نموذج المتصل الريفي الحضري من خلال الشكل التالي:

---

[1] فرديريك بارث، المرجع السابق الذكر، ص 452.

[2] عبدالسلام سليمة، **"النظريات المفسرة لظاهرة التحضر"**، مجلة الخلدونية، المجلد 11، العدد 1، 2019، ص 93.

[3] المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

الشكل رقم (13): نموذج المتصل الريفي الحضري لـ (ردفيلد).

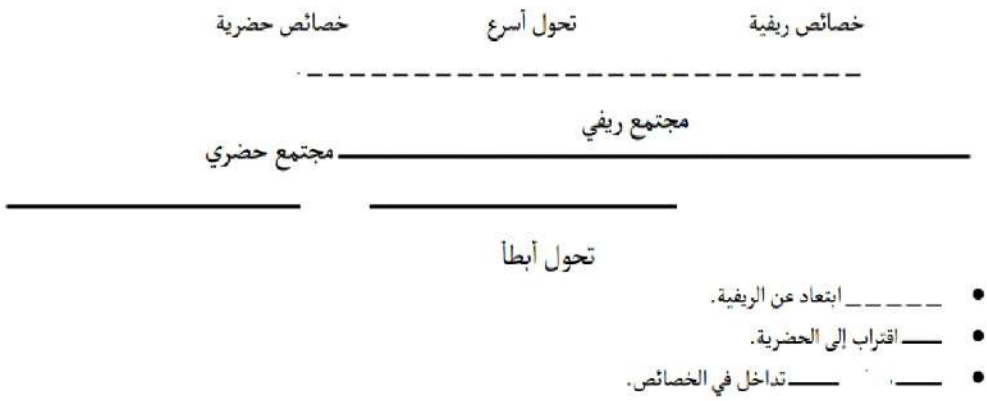

المصدر: عبدالسلام سليمة، المرجع السابق الذكر، ص 94.

يمكن القول أن مآرب هذه النظرية تتمثل في نقطتين الأولى هي أن المجتمع إنما يتدرج بصورة مستمرة من الريفية إلى الحضرية وفقا لعدد من الخصائص المعروفة، والثانية هي أن هذا التدرج تصاحبه بالضرورة فروق واختلافات في التركيبة الاجتماعية للسكان من حيث درجة التباين في البناء الوظيفي وتقسيم العمل، وعمليات الضبط الاجتماعي[1].

وبالتالي يمكن القول أن للنظريات الحضرية العديد من الاسهامات – وان كان هذا بشكل غير مباشر– في تقديم توضيحات، اقتراحات، بدائل وتفسيرات لكيفية تكريس أودعم التنمية الحضرية المستدامة، وذلك من خلال توليفة النظريات المقدمة البارزة في نظرية دياليكتيك الثنائيات من خلال أفكار ابن خلدون وثنائية البداوة والتمدن، وطروحات ماكس فيبر حول مقارنات للمدن تاريخيا، بما في ذلك حجج فيرديناند تونيز، وطروحات جورج سيمل حول ثقافة الميتروبوليس، إلى جانب النظريات الحضرية الراديكالية (النظرية النيوماركسية، المقاربات النيوفيبرية)، ومدرسة شيكاغو (النظرية الإثنو غرافية للتحضر من خلال اسهامات وليام توماس، والنظرية الأيكولوجية من خلال اسهامات روبرت بارك وأرنس بيرجس، بما في ذلك النظرية الثقافية: من خلال اسهامات لويس ويرث وروبرت ردفيلد).

[1] فؤاد بن غضبان، **علم الإجتماع الحضري**، المرجع السابق الذكر، ص 88.

حوصلة معرفية للفصل الأول:

من خلال الضبط المعرفي المتواسق الدلالة للمفاهيم والنظريات المتطرق لها في هذا الفصل نتوصل إلى الحوصلة المعرفية التالية:

الحوكمة المتعددة المستويات تشبه ماتريوشكا Matryoshka إذ أنها لغز يتكون من العديد من القطع المحددة وظيفيًا، كل منها يقدم خدمات أو حل للمشكلات بحيث أن عملية صنع القرار فيها تكون بدعم من عدد معين من السلطات على كل مستوى إقليمي (وطني، إقليمي/متروبوليتان، محلي)، كما تعبر التفاعل المعقد والمتزامن لتفاعل الفواعل الرسمية وغير الرسمية (المستوى الأفقي) عبر مستويات متعددة عالميا وإقليميا ووطنيا ومحليا وحضريا (المستوى العمودي)، إذ تنشطر استخدامات الحوكمة المتعددة المستويات إلى : استخدامات أصلية، استخدامات وظيفية، استخدامات معيارية، واستخدامات مقارنة.

تعمل التنمية الحضرية المستدامة على تحسين نوعية الحياة في المدينة، ويتضمن ذلك الجانب العمراني، الجانب البيئي، الثقافي، السياسي، المؤسسي، الإجتماعي فضلا عن الاقتصادي، دون ترك أعباء للأجيال القادمة، هذه الأعباء الناتجة عن استنزاف الموارد الرئيسية، حيث أن قياسها يتم من خلال عدة مؤشرات بارزة في المؤشرات البيئية الحضرية المستدامة، مؤشرات الاقتصاد الحضري المستدام، المؤشرات الإجتماعية الحضرية المستدامة، مؤشرات الحوكمة الحضرية، ونظرا لأهميتها عملت الأمم المتحدة على إقامة العديد من مؤتمرات الموئل من أجل استعمالها كمراكز تفكير لتفعيل التنمية الحضرية المستدامة بما يشمل أربع مؤتمرات منعقدة بصفة دورية كل 20 سنة بما فيها الدورة الاستثنائية المنعقدة سنة 2002.

تعزيزا للجانب النظري تساهم كل من النظرية الوظيفية الجديدة، النظرية البنائية الإجتماعية، ونظرية التعقد في تقديم تفسيرات واضحة لترتيبات الحوكمة المتعددة المستويات، كما أن التنمية الحضرية المستدامة لها العديد من النظريات التي تخدمها والبارزة في: نظرية ديناميكيتيك الثنائيات، النظريات الحضرية الراديكالية، ونظرية شيكاغو.

الفصل الثاني

حدود العلاقة والتأثر في الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات

من أجل الإستدامة

حدود العلاقة والتأثر في الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات تقتضي الولوج إلى بوادر ظهورها، والميثاق التأسيسي لها، وسبل العمل، فضلا على التفصيل في مؤسسات الإتحاد الأوربي ومبادراته لتكريس التنمية الحضرية المستدامة، وهو التوجه الذي يعتبر من المركز إلى الفروع، أو من أعلى لأسفل، ومن أجل ضمان العملية المتبادلة في الحوكمة في كل مستوياتها، يتسنى لنا التطرق إلى بناء الإتحاد الأوربي من الأسفل بالتركيز على المجتمع المدني، والتخطيط الحضري التشاركي، وتوامة المدن المستدامة.

المبحث الأول: الحوكمة المتعددة المستويات في أوربا(بوادر الظهور والميثاق التأسيسي، وسبل العمل)

يتضمن هذا المبحث التطرق إلى ظهور الحوكمة المتعددة المستويات في الإتحاد الأوربي ومضامين ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات في أوروبا، و كيفية عملها.

المطلب الأول: ظهور الحوكمة المتعددة المستويات في الإتحاد الاوربي.

سيتم التطرق هنا إلى بوادر تشكل الحوكمة المتعددة المستويات في أوربا، ليتم بعدها الكشف عن انبثاق الحوكمة المتعددة المستويات فعليا، مع تحديد نموذج الحوكمة في الإتحاد الأوربي.

الفرع الأول: بوادر تشكل الحوكمة المتعددة المستويات في أوربا.

تعود الروابط الأولى بين الحكومة المحلية والإتحاد الأوروبي إلى السنوات الأولى من التكامل الأوروبي عندما أدخلت معاهدة روما لعام 1957 السياسة الإقليمية للتغلب على الفوارق الاجتماعية والاقتصادية عبر مناطق أوروبا، بعد إنشاء المديرية العامة للسياسة الإقليمية في عام 1968 ، والتي تم تغيير اسمها إلى المديرية العامة للسياسة الإقليمية والحضرية سنة 2012، بعد أن كان يحمل اسم صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية European Regional Development Fund (ERDF) سنة 1975 لغرض الاستثمار في الوظائف والقدرة التنافسية والنمو الاقتصادي وتحسين نوعية الحياة والتنمية المستدامة[1]

إن مشاركة السلطات المحلية والإقليمية في النظام السياسي الأوروبي شهدت اهتماما نهاية الثمانينيات، من طرف رئيس المفوضية جاك ديلور الذي اعترف بالسلطات المحلية كجهات سياسية فاعلة في الإتحاد الأوروبي وبالتالي، تم إدخال مبدأ الشراكة إلى الصناديق الهيكلية سنة 1988 لإضفاء اللامركزية على تقديم برامج التمويل، بالرغم من أن الحكومات الوطنية ظلت تسيطر على القرارات النهائية بشأن تخصيص الأموال ، كان من المتوقع أن تعمل بالشراكة مع السلطات المحلية والإقليمية (والجهات الفاعلة المجتمعية الأخرى)، حيث أن

[1] Marius Guderjan and Tom Verhelst, **Local Government in the European Union**, Switzerland : Springer,2021, P1.

هذا الإعتراف أعطى الحكومة المحلية مزيدًا من الشرعية والفرص للانخراط في الشؤون الأوروبية، ومنه بدأت السلطات المحلية في الانخراط داخل المنظمات والشبكات عبر الوطنية ،حيث أشرفت شبكة المدن الأوربي EUROCITIESومجلس البلديات والأقاليم الأوروبية (CEMR) بتزويد الجهات الفاعلة المحلية بمنصات فعالة لتعزيز ممارساتهم على المستويين الوطني والأوروبي، وبشكل عام دعمت السياسة الإقليمية والتماسك السلطات المحلية في جميع أنحاء أوروبا بصلات قوية ودور مركزي في بناء علاقات استباقية مع سياسات ومؤسسات الإتحاد الأوروبي.[1]

وقد شكلت الورقة الخضراء الصادرة عن مفوضية المجتمعات الأوروبية لعام 1990 حول البيئة الحضرية منطلقا للتأكيد على المرحلة الأولى التي تتضمن تعبيرًا مفتوحًا عن الاهتمام عبر الوطني بالقضايا الحضرية، كما تطورت إلى مرحلة الثانية بناءً على مبدأ ماستريخت للتماسك، وبهذا المعنى قدمت شرعية لدور المفوضية الأوروبية على المستوى الحضري في "التخطيط المكاني" الحضري، بناء على ذلك مارست المفوضية الأوروبية دورًا أكثر نشاطًا، وقدمت مبادرات URBAN I و URBAN II التي تهدف إلى تعزيز التكامل للمناطق المحرومة جنبًا إلى جنب مع غرس القضية المعيارية للحكم الرشيد الذي تضمنه الكتاب الأبيض حول الحوكمة الأوروبية.[2]

الفرع الثاني: انبثاق الحوكمة المتعددة المستويات فعليا في الإتحاد الأوربي

سنة 1992 تم إنشاء اللجنة الأوروبية للمناطق (CoR) بموجب معاهدة ماستريخت، حيث أنها وفرت للممثلين الإقليميين والمحليين لأول مرة حقوق المشاركة الرسمية في صنع سياسة الإتحاد الأوروبي، من خلال سلسلة من المبادرات والبرامج السياسية الأخرى ، مثل Interreg ، وبرنامج العمل البيئي ، و Youth In Action ، أوروبا للمواطنين، التعلم مدى الحياة ، أوروبا الذكية للطاقة (IEE) ، برنامج إطار التنافسية والابتكار (CIP) والبرامج الإطارية للبحث والتطوير التكنولوجي، كما واصلت اللجنة جذب الحكومة المحلية إلى نظام حكم مركب يشار إليه باسم **الحوكمة متعدد المستويات**.[3]

في إطار تفعيل الحوكمة المتعددة المستويات تماشيا مع البحث عن مستوى ثالث أصبحت المناطق الحضرية جهات فاعلة في سياسة الإتحاد الأوربي أو كما وصفها غاري ماركسGary Marks أوربا مع المناطق 'Europe with the regions' وهذا راجع إلى إنشاء اللجنة الأوروبية للمناطق Committee of the

[1] Ibid,P2.
[2] European Commission, " ***GREEN PAPER ON THE URBAN ENVIRONMENT: COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE COUNCIL AND PARLIAMENT***", Accessed 24/5/2020 , Available at : https://op.europa.eu/fr/publication-detail/-/publication/0e4b169c-91b8-4de0-9fed-ead286a4efb7/language-en
[3] Marius Guderjan and Tom Verhelst,Op.Cit, P3.

Regions تشمل الحكومات الإقليمية المخولة التي تمثل مصالح الدول الأعضاء داخلها، ومع تزايد إدراك الحكومات دون الوطنية لإمكانية الحصول على موارد للتنمية الإقليمية والمحلية من "بروكسل" ، إزداد عدد المكاتب الإقليمية في العاصمة الأوروبية، حيث أن القوانين الداخلية والاعتبارات الدستورية لكل دولة (الوحدوي أو اللامركزي أو الفيدرالي) هي التي تحدد أنشطة الحكومات دون الوطنية "شبه الدبلوماسية" وذلك بموافقة الحكومات المركزية.[1]

تعتبر اللجنة الأوروبية للمناطق The European Committee of the Regions (CoR) هي الهيئة الممثلة عن المناطق والمدن في الإتحاد الأوروبي، كما تمثل السلطات المحلية والإقليمية في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي وتقدم المشورة بشأن القوانين الجديدة التي لها تأثير على المناطق والمدن (بما يقدر بـ 70 ٪ من جميع تشريعات الإتحاد الأوروبي).[2]

شكل رقم (14): يوضح عضوية لجنة المناطق.

Source : European Committee of the Regions," ***The EU's Assembly of Regional and Local Representatives***", Accessed 24/5/2020 , Available at : https://cor.europa.eu/en/about/Pages/default.aspx

[1] Sandrina Antunes & John Loughlin, " ***The European Union, subnational mobilization and state rescaling in small unitary states: a comparative analysis***", Regional & Federal Studies, Volume 30, 2020 p2.

[2] European Committee of the Regions," ***The EU's Assembly of Regional and Local Representatives***", Accessed 24/5/2020 , Available at : https://cor.europa.eu/en/about/Pages/default.aspx

فاللجنة الأوروبية للمناطق عبارة عن تجمع سياسي يتكون من 350 عضوًا* من جميع دول الإتحاد الأوروبي، والذين تم انتخابهم على المستوى المحلي أوالإقليمي (على سبيل المثال رؤساء بلديات أو رؤساء المناطق)، يجتمعون ست مرات في السنة لمناقشة آرائهم حول التشريعات المقترحة والاتفاق على قرارات لاتخاذ مزيد من الإجراءات من قبل الإتحاد الأوروبي.[1]حيث أن السلطات الإقليمية Regional authorities تعبر عن مستوى الإدارة الحكومية، أو مزيج بين الإدارة والحكومة، الذي يقع مباشرة أسفل الولاية، ولكن فوق البلديات، حيث أصبحت المناطق بشكل متزايد جهات فاعلة سياسيا وفي مختلف الديمقراطيات في جميع أنحاء العالم.[2]

لقد صرح كل من بياتوني وشونلو Piattoni and *Schönlau في كتابهما الموسوم بـ:"تشكيل سياسة الإتحاد الأوربي من الأسفل: ديمقراطية الإتحاد الأوربي ولجنة المناطق Shaping EU policy from below: EU democracy and the committee of the regions" أن هذه الهيئة التي تقترب من ربع قرن من الوجود –لكنها تحظى بتأليف محدود ومقالات قليلة ذات الانتشار الدولي –.[1]هذه اللجنة التي تم إنشاؤها بموجب معاهدة ماستريخت المنشأة للإتحاد الأوربي، حيث أنه قبل التوسيع الكبير سنة 2004 ضمت 222 ممثلاً محليًا وإقليميًا وعددًا متساوًا من المناوبين، في حين أنه تم تحديد عدد الممثلين الآن بموجب معاهدة لشبونة (المادة 305) بـ ممثلا350، حيث يتم ترشيحهم عبر المناطق أو الهيئات الوطنية للسلطات المحلية أوالإقليمية، ويتم تعيينهم من قبل مجلس الإتحاد الأوروبي [2]

طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، أظهرت العديد من المبادرات نية اللجنة، وكذلك نية البرلمان الأوروبي بشكل متزايد، لتكثيف التعاون مع المدن والبلدات والمقاطعات الأوربية، حيث هدفت الورقة البيضاء

---

* 350 عضوا بما يتضمن 24 عضو من بريطانيا، حيث تم كتابة هذه الأسطر قبل الفصل في مسار الخروج الرسمي لبريطانيا من الإتحاد الأوربي.

[1] European Committee of the Regions," ***The EU's Assembly of Regional and Local Representatives***", Accessed 24/5/2020 , Available at : https://cor.europa.eu/en/about/Pages/default.aspx

[2] MichaЄl el Tatham," ***Regional Voices in the European Union: Subnational Influence in Multilevel Politics***", International Studies Quarterly, Volume 59, Issue 2, June 2015,P2.

* تجدر الإشارة إلى أن Justus Schönlau عضو ضمن مجموعة من مجموعات أمانة لجنة المناطق، لمزيد من المعلومات راجع الموقع التالي: https://pes.cor.europa.eu/secretariat

[1] Serafín Pazos-Vidal, **Subsidiarity and EU Multilevel Governance Actors, Networks and Agendas**, LONDON :Routledge,2019, P69.

[2] Ibid,P90.

سنة 2001 بشأن الحوكمة الأوروبية The 2001 White Paper on European Governance إلى فرض شراكة حقيقية تدمج مستويات مختلفة من الحوكمة من خلال حوارات منهجية مع الممثلين الإقليميين والمحليين.[1]

خلال سنة 2009 تم صدور أيضا الورقة البيضاء حول الحوكمة المتعددة المستويات THE WHITE MULTILEVEL GOVERNANCE PAPER OF حيث نصت هذه الورقة التي أصدرتها لجنة المناطق للفت الانتباه إلى الحوكمة المحلية والإقليمية ، على ما يلي:

"الحوكمة متعددة المستويات ليست مجرد مسألة ترجمة الأهداف الأوروبية أو الوطنية إلى عمل محلي أوإقليمي، ولكن يجب أيضًا فهمها على أنها عملية لدمج أهداف السلطات المحلية والإقليمية في استراتيجيات الإتحاد الأوروبي. علاوة على ذلك، ينبغي للحوكمة متعددة المستويات أن تعزز وتشكل مسؤوليات السلطات المحلية والإقليمية على المستوى الوطني وتشجع مشاركتها في تنسيق السياسة الأوروبية، وبهذه الطريقة تساعد في تصميم وتنفيذ سياسات المجموعة".[2]

فضلا على أن هذه الورقة البيضاء المرتبطة بالحوكمة متعددة المستويات" – بناء أوروبا بالشراكة–ساهمت في إرساء الحوكمة متعدد المستويات من خلال ما يلي:

1– تنسيق أعمال الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والسلطات المحلية والإقليمية على أساس الشراكة؛

2– التوصية بضرورة دعم كل إصلاح استراتيجي رئيسي من خلال خطة نشاط إقليمي، مع ما يترتب على اللجنة (من خلال المفاوضات بين المفوضية ومجلس النواب)؛

3– تفعيل الشراكة الرأسية (السلطات المحلية والإقليمية – الحكومات الوطنية – الإتحاد الأوروبي) ؛

4– تكريس الشراكة الأفقية (السلطات المحلية والإقليمية – المجتمع المدني– القطاع الخاص، وكالات ..).[1]

الفرع الثالث: ما هو نموذج الحوكمة في الإتحاد الأوربي؟

بعد 3عقود من البحث الذي أجراه المختصين، لا يزال من الصعب تحديد وتأهيل النموذج الناشئ للحوكمة المتعدد المستويات في الإتحاد الأوروبي، بحيث أن هذا المشروع يحتاج إلى معرفة واضحة حول العلاقات بين

---

[1]Ibid, p3.
[2]Ibid, p3.
[1] B. TESCAȘIU and C. FRUNTEȘ, "***THE COMMITTEE OF THE REGIONS AND THE REGIONAL POLICY. A CASE STUDY: ROMANIA***", Bulletin of the Transilvania University of Braşov , Vol. 6, No. 2 ,2013,P182.

الإتحاد الأوروبي والدول وكذا السلطات المحلية بما يشمل مكوناتها السياسية والإدارية المختلفة.[1] بالرغم من ذلك يمكن أن نبرز الأنواع المثالية للحكم /الحوكمة في الإتحاد الأوربي كما يلي:

جدول رقم (07): الأنواع الأربعة المثالية للحكم/الحوكمة في الإتحاد الأوربي.

	الدولاتية	التعددية	الكوربوراتية	الشبكية
دور الدولة	السلطة	التحكيم	الوساطة	التنشيط
التوجه المهيمن	السعي لتحقيق المصلحة المشتركة	السعي لتحقيق المصالح الفردية	دمج مجموعات المصالح المتضاربة	تنسيق المصالح ذات الصلة
وسائط التفاعل	نظام القيادة والسيطر قائم على حكم الأغلبية	المنافسة والمساومة لبناء التحالفات	مفاوضات منسقة للتوصل إلى توافق في الآراء	مفاوضات متعددة الأطراف لتقارب مواقف الجهات الفاعلة
الفواعل المهيمنة	الفواعل الحكومية	الجهات الحكومية وعدد كبير من مجموعات المصالح والأحزاب السياسية	الجهات الحكومية والجمعيات الوظيفية	الجهات الفاعلة الحكومية وعدد كبير من أصحاب المصلحة
مستوى ونطاق التخصيص السياسي	المستوى المركزي الذي يغطي جميع المناطق	في كل مكان ، وهذا يتوقف على المناطق التي يغطيها كل مستوى من مستويات الحكومة	وطنية أو دون وطنية ، وهذا يتوقف على المناطق المشمولة	وظيفية ، وفقا لاتفاقات محددة تتجاوز المستويات المختلفة.

Source : François-Mathieu Poupeau, **Analyser la gouvernance multi-niveaux**,France: Presses universitaires de Grenoble, 2017,P38.

تظهر هذه الأنواع الأربعة من الحكم / الحوكمة نظرا لأن الإتحاد الأوربي يعتبر خليطا من الخصائص التعاهدية والإتحادية، حيث تتمثل خصائصه الإتحادية في لجنة (شبه تنفيذية)، ومحكمة أوروبية قوية التي تعلو أحكامها على القانون الوطني فضلا عن بعض التنازل عن السيادة حول قضايا معينة، أما السمات الفيدرالية فتتمثل في رفض البلدان الأعضاء التنازل عن سيادتها حول بعض القضايا المتعلقة بالسياسة الاقتصادية

[1] François-Mathieu Poupeau, **Analyser la gouvernance multi-niveaux**,France : Presses universitaires de Grenoble, 2017,P36.

والاجتماعية، وبرغم أنه يمكن للبلدان الأعضاء الخروج من الإتحاد في أي وقت تشاء (حيث غادرت جرينلاند EEC سنة 1980 وغادرت بريطانيا في 31 ديسمبر 2020)، إلا أن التكامل العميق للاتحاد الأوربي مع وجود أسس شبه اتحادية يجعل هذا الأمر صعبا، كذلك مع أن فرنسا قد سحبت قواتها من القيادة العسكرية للناتو (وهو منظمة تعاهدية) في سنة 1966، لكنها وجدت أن الانسحاب من الإتحاد الأوربي أو عملته أكثر صعوبة حتى لو رغبت في ذلك، ويبقى من السابق لأوانه معرفة ما إذا كان الإتحاد الأوربي سيختار تعزيز طبيعته الإتحادية أوالتعاهدية. وكما تبدو عليه الأمور في الوقت الحاضر، فإن أقرب شبيه له هي رابطة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا) (NAFTA)، إلا أن اهتمامها المحدود بالعلاقات التجارية بين الدول ذات السيادة في أمريكا الشمالية يعني أنها لا تفكر في االتكامل العميق للدول الأعضاء للاتحاد الأوربي، حيث لا يحتمل أن تحول النافتا نفسها من كيان دولي، إلى كيان فوق قومي.[1]

المطلب الثاني: مضامين ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات في أوروبا.[2]

سيتم التطرق في هذا الشطر المعرفي إلى التعريف بميثاق الحوكمة المتعددة المستويات، مبادئ وأهداف الميثاق والتزامات الموقعين عليه.

الفرع الأول: التعريف بميثاق الحوكمة المتعددة المستويات

وافقت اللجنة الأوروبية للمناطق (ECR)، من خلال مجلس أوروبا للسلطات المحلية والإقليمية، على دعمها لميثاق الحوكمة متعددة المستويات في أوروبا (MLG) حيث أن الميثاق هو بيان سياسي للمدن والمناطق في أوروبا، إذ يتم من خلاله دعوة جميع السلطات العامة لجعل الحوكمة المتعدد المستويات حقيقة مندرجة في البرامج اليومية للسياسات. إذ يفترض هذا العمل التعاوني بين مختلف مستويات الحكومة (المحلية والإقليمية والوطنية والأوروبية) وتطبيق سلسلة من المبادئ التي يجب أن توجه عملية صنع السياسات الفعالة، مثل

[1] كينيث نيوتن وجان دبليو فان ديث، **أسس السياسة المقارنة**، ترجمة: عبد الله بن جمعان الغامدي و عبد السلام بن علي نوير، المملكة العربية السعودية: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2014، ص151.

[2] THE COMMITTEE OF THE REGIONS," **Resolution of the Committee of the Regions on the Charter for Multilevel Governance in Europe**", Official Journal of the European Union, 106TH PLENARY SESSION, 2—3 APRIL 2014, P

المشاركة والتعاون والانفتاح والشفافية والشمول والاتساق، كل الشروط الضرورية لضمان نجاح السياسات العامة لصالح المواطنين.[1]

الفرع الثاني: إلتزامات الموقعين على ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات

تبعا لقرار لجنة المناطق بشأن ميثاق الحوكمة متعددة المستويات الصادر خلال الجلسة العامة رقم 106، 2 – 3 أفريل 2014 الذي جاء في دباجته أنه يجب الدفاع عن الحوكمة المتعددة المستويات في أوروبا باعتبار أنها عمل منسق من قبل الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والسلطات الإقليمية والمحلية وفقًا لمبادئ توزيع السلطة والتناسب والشراكة، والتي تأخذ شكل التعاون التشغيلي والمؤسسي في صياغة وتنفيذ سياسات الإتحاد الأوروبي في هذا المسعى ، كما تحترم تمامًا الشرعية والمساءلة المتساوية لكل مستوى ضمن اختصاصات كل منهما ومبدأ التعاون المخلص.[2]

الموقعين على ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات يلتزمون باستخدام النظام المقترح في إدارة السياسة العامة وإطلاق المشاريع بالتعاون مع القطاعين العام والخاص وتطوير التعاون الإقليمي وتحديث إدارته.[3] وإدراكًا منهم لضرورة تحقيق الكفاءة، فإنهم يدعمون فرصًا كبيرة لزيادة تعزيز التعاون السياسي والإداري المبتكر والفعال بين السلطات الحضري والمحلية على أساس اختصاصات ومسؤوليات كل منها، والهدف من هذا الميثاق، الذي وضعته لجنة مناطق الإتحاد الأوروبي، هو ربط المناطق والمدن في جميع أنحاء أوروبا، مع تعزيز تعدد الفواعل المجتمعية مثل الشركاء الاجتماعيين والجامعات والمنظمات غير الحكومية ومجموعات المجتمع المدني، من خلال الإلتزام بالقيم والمبادئ والعمليات التي تقوم عليها الحوكمة متعدد المستويات والمتمثلة في الحوار والشراكة والانفتاح والمشاركة والتنسيق والحلول الرقمية، مع الإلتزام بزيادة الشفافية وتقديم خدمات عامة عالية الجودة وتسهيل الوصول إليها من طرف المواطنين في الفضاء الأوربي.[1]

يسلط الميثاق الضوء على الأجندة 14 (12 تضمنها الميثاق و2 تم استحداثهما) وهي كالآتي: جودة الهواء، الإسكان، دمج المهاجرين واللاجئين، الفقر الحضري، الاقتصاد الدائري، الوظائف والمهارات المحلية في

---

[1] Mercedes Muñoz Saldaña and Ana Azurmendi," ***Public regional television and the development of multilevel governance in Europe***", Communication & Society, Vol. 29(4),2016,P.45

[2] Marius Guderjan and Tom Verhelst, **Local Government in the European Union**, Switzerland : Springer,2021, P3.

[3] Ibid,P3.

[1] Ibid, P3.

الاقتصاد، التكيف مع المناخ، التحول الطاقوي، الاستخدام المستدام للأراضي، التنقل الحضري، التحول الرقمي، المشتريات العامة، الأمن في الفضاءات العامة، الثقافة والتراث الثقافي.[1]

اعترف رؤساء الدول أو الحكومات بأهمية الحوكمة متعددة المستويات في إعلان برلين في 25 مارس 2007 الذي تضمن الآتي: "هناك العديد من الأهداف التي لا يمكننا تحقيقها بمفردنا، ولكن فقط من خلال وجود مهام مشتركة بين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وأقاليمها والسلطات المحلية"، حيث يوجد داخل الإتحاد الأوروبي حوالي 95000 سلطة محلية حضرية وإقليمية إذ تطبق هذه السلطات حوالي 70٪ من تشريعات الإتحاد الأوروبي.[2]

يَعتبِر ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات أن الحوكمة هي أحد المفاتيح الرئيسية لنجاح عملية التكامل الأوروبي بحيث تجعل الإتحاد الأوربي قوي، ومؤسساته شرعية، وسياساتها فعالة، وتشعر مواطنيها بالمشاركة لِكَوْنِ أسلوب الحوكمة فيها يضمن التعاون بين مختلف المستويات، من أجل تلبية الأجندة السياسية للاتحاد الأوروبي ومواجهة التحديات العالمية.[3]

الفرع الثالث: مبادئ وأهداف ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات

أولا: مبادئ الميثاق:

- ✓ تطوير عملية صنع السياسات وفق أسس شفافة ومفتوحة و شاملة ؛
- ✓ تعزيز المشاركة و الشراكة التي تنطوي على الشركاء من القطاع العام والخاص في جميع مراحل عملية صنع السياسات، بما يشمل الأدوات الرقمية المناسبة، مع احترام حقوق جميع الفواعل الشريكة؛
- ✓ تعزيز كفاءة السياسات وتماسكها وتعزيز الموازنة بين جميع مستويات الحوكمة ؛
- ✓ احترام توزيع السلطة و التناسب في صنع السياسات؛
- ✓ ضمان أقصى حماية للحقوق الأساسية على جميع مستويات الحوكمة.[1]

[1] Valeria Fedeli et al, **EU Regional and Urban Policy**, Springer Nature Switzerland, Switzerland, 2020,P73.
[2] European Committee of the Regions," ***MLG for Europe***",Accessed 29/5/2020, Available at : https://bit.ly/2P8wsAj
[3] Ibid, same webpage.
[1] Ibid, same webpage.

ثانيا: أهداف ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات.

- ✓ إرسال رسالة سياسية بحيث يمكن أن يكون ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات بيانًا يدل على الإرادة القوية للفواعل الرسمية وغير الرسمية في جميع أنحاء أوروبا ليصبحوا شركاء كاملين.
- ✓ تحقيق المشاركة والتعاون والانفتاح والشفافية والشمول وتطوير تماسك السياسات، وكلها شروط أساسية لضمان نجاح السياسات العامّة لمصلحة المواطنين.
- ✓ تطبيق الميثاق يعني تطوير مقاربة صنع السيّاسات من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل عند وضع الاستراتيجيات والسياسات الأوروبية وتنفيذها وتقييمها.
- ✓ توفير استشارات فعالة قبل إعداد أي مبادرة ذات تأثير إقليمي وحضري، سيما تكريس حوار ممنهج مع لجنة المناطق والسلطات المحلية والإقليمية واتصالات لامركزية واسعة النطاق.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن ميثاق الحوكمة متعددة المستويات ساهم في عدة برامج مثل برنامج إطار مالي جديد متعدد السنوات Multiannual Financial Framework 2014-2020، فضلا على اعتماد سياسة التماسك Cohesion Policy 2014-2020، والتي وفرت إدراكًا أفضل لأهمية المستوى دون الوطني لتنفيذ السياسة.

المطلب الثالث: كيفية عمل الحوكمة المتعددة المستويات

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى شرح طريقة عمل الحوكمة المتعددة المستويات من خلال: الإنطلاق، اتخاذ القرار، التنفيذ، القضاء و كيفية التمثيل الأوروقراطي، حيث تمر الحوكمة المتعددة المستويات بالمراحل التالية:

الفرع الأول: الإنطلاق.

الإنطلاق: يتم تقاسم وضع جدول الأعمال بين اللجنة والمجلس و البرلمان الأوروبي، كما تسعى مجموعات المصالح والجهات الفاعلة دون الوطنية إلى التأثير على العملية.

[1] European Committee of the Regions," ***Charter for Multilevel Governance (MLG) in Europe***", Accessed 29/5/2020, Available at : https://bit.ly/2PaZPBX

الفرع الثاني: اتخاذ قرار.

اتخاذ قرار: المجلس هو الفاعل الرئيسي في مرحلة صنع القرار، كما يعتبر البرلمان الأوروبي والمفوضية الأوروبية شريكين لا غنى عنهما من خلال إجراءات القرار المشترك.

الفرع الثالث: التنفيذ.

التنفيذ: تشارك المفوضية الأوروبية بشكل مباشر في الأعمال اليومية للتنفيذ في عدة مجالات، كما تشارك السلطات المحلية ومجموعات المصالح في التنفيذ من خلال علم الكوميتولوجيا.

الفرع الرابع: القضاء.

القضاء: بمساعدة المفوضية الأوروبية والمحاكم الوطنية، فقد حولت محكمة العدل الأوروبية النظام القانوني إلى اتجاه فوق وطني.[1]

الفرع الخامس: التمثيل الأوروقراطي[2]

أصبح الإتحاد الأوروبي جهة فاعلة مهمة في السياسات العامة، والتي ظهرت في العديد من القرارات التشريعية والتنظيمية الوطنية، حيث استفادت السلطات المحلية والإقليمية من صلاحيات كبيرة في العديد من المناطق، وقد توسعت الصلاحيات بوضوح في الولايات في إدارة الشؤون العامة خاصة بعد الأزمة المالية لعام 2008، حيث أن ظاهرة التوسع المؤسساتي المحلي تغذيها العديد من الخطابات والتطلعات التي تميل إلى إضفاء الشرعية على وجود العديد من المستويات المتعددة والمختلفة، وعلى سبيل هذه الخطابات والممارسات:

- محاولة التأثير على النظام الجيوسياسي الدولي الجديد وتشكيل "كتلة إقليمية" توفر حماية للقارة من آثار العولمة وبعض الأخطار الرئيسية (على المستوى الأوربي).[1]
- الاستمرار في ممارسة سيادة وطنية معينة وضمان وظائف إعادة التوزيع والتضامن (على مستوى الدولة).
- السماح بمزيد من السياسات العامة، وأن تكون وسيلة للتنمية الاقتصادية ، والاستجابة لأشكال جديدة من الانتماء للهوية وإحياء الديمقراطية المحلية والحضرية (المستوى المحلي).[2]

---

[1] Arjan H. Schakel," ***Applying multilevel governance***"In : Hans Keman and Jaap J. Woldendorp, **Handbook of Research Methods and Applications in Political Science**, UK : Edward Elgar Publishing Limited,2016, P101.
[2] François-Mathieu Poupeau, Op.Cit, P110.
[1] Ibid, P12.
[2] Ibid,P13.

على الرغم من الاختلافات في الهياكل المؤسسية، يمكننا ملاحظة بعض الأنماط الشائعة للتكيف مع الحوكمة متعددة المستويات:

أولاً: تثير تكاليف فقدان التمويل الأوروبي – التي لا تظهر إلا إذا تمكنت الجهات الفاعلة الإقليمية والوطنية من الاتفاق على خطط قابلة للتطبيق – "الشرط الافتراضي" في التعاون بين المستويات وفي المناطق، لذلك ، تقبل الجهات الفاعلة الإقليمية الدور القيادي لمؤسسة وطنية أو وكالة إقليمية.

ثانيًا: يتم تحفيز جودة صنع السياسات في الإتحاد الأوروبي من خلال منافسة معينة للتمويل، تحدد قواعد تمويل الإتحاد الأوروبي ما إذا كانت المنطقة مؤهلة أم لا، تعتمد مبالغ المنح للمناطق الفردية على جودة البرامج وفعالية التنسيق.

ثالثًا: يمكن للوكلاء على حدود الساحات العمل كوسطاء للسياسات. في ألمانيا ، تعمل وزارات الاقتصاد الفيدرالية أو Länder كجهات وسيطة، بينما في فرنسا يتم تنفيذ هذا الدور من قبل ممثلي التسير الإقليمي وعمل المناطق الإقليميين DATAR (Délégation à l'aménagement du territoire et à l'action régionale) حاليا أصبحت تعرف بـ: اللجنة الوزارية للتخطيط والتنمية الإقليمية " Comité interministériel d'aménagement et de développement du territoire "[1].

[1] Arthur Benz et Burkard Eberlein, "***The Europeanization of regional policies: patterns of multi-level governance***", Journal of European Public Policy, june 1999, P338.

المبحث الثاني: مؤسسات الإتحاد الأوربي ومبادراته لتكريس التنمية الحضرية المستدامة

سيتم التطرق في هذا الشطر المعرفي إلى المؤسسات الرسمية الفاعلة في الإتحاد الأوربي، بما في ذلك مبادرات الإتحاد: ميثاق ألبورغ، برنامج انتراغ Interreg ، برنامج URBACT،وسياسة التماسك الإقليمي والأجندة الحضرية الجديدة للإتحاد الأوربي.

المطلب الأول: المؤسسات الرسمية الفاعلة في الإتحاد الأوربي: بنى وأدوار.

هذا المطلب يتضمن مؤسسات الإتحاد الأوربي التي يمكن أن نبرزها في الشكل التالي:

شكل رقم (15): مؤسسات الإتحاد الأوربي

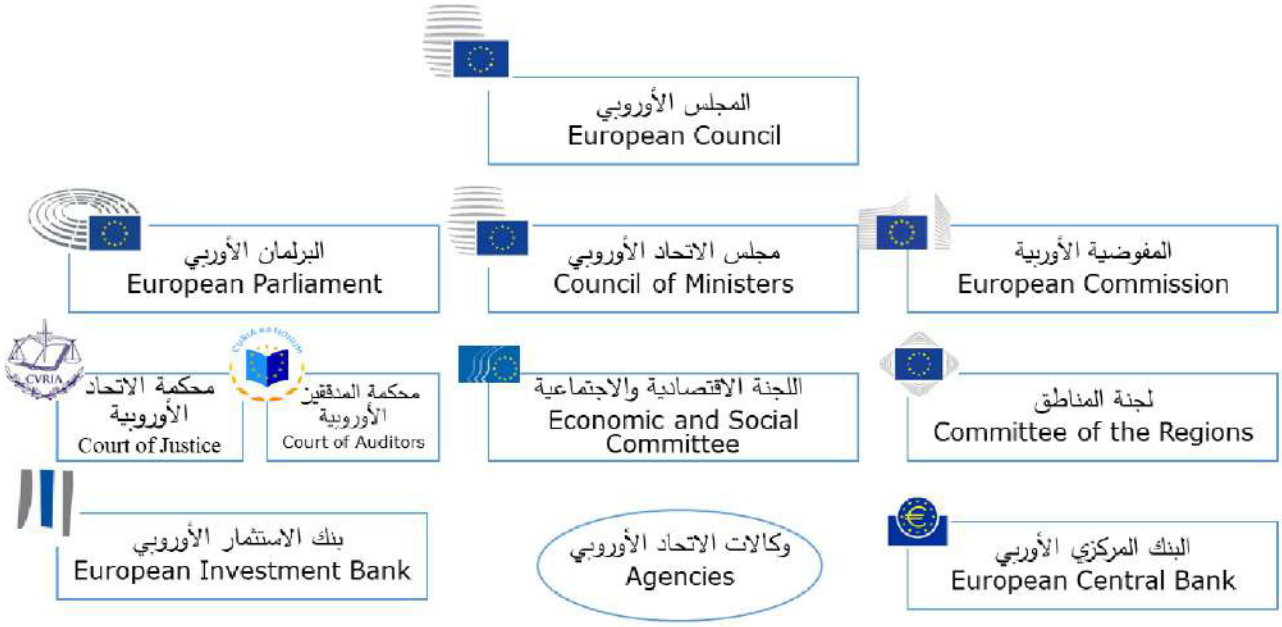

Source: European Union, "***Institutions, law, budget***", accessed : 13/04/2021 , available at : https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget/institutions-and-bodies/types-institutions-and-bodies_en

واستجابة إلى الشروط المنهجية تم تقسيم مؤسسات الإتحاد الأوربي إلى **مؤسسات صنع واتخاذ القرار:** المجلس الأوروبي، البرلمان الأوروبي، مجلس الإتحاد الأوروبي، المفوضية الأوربية، الدائرة الأوربية للشؤون الخارجية، **مؤسسات إقتصادية واجتماعية:** البنك المركزي الأوروبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، اللجنة الأوروبية للمناطق، بنك الاستثمار الأوروبي، **مؤسسات قضائية:** محكمة العدل الأوربية، محكمة

المراجعين الأوروبية، أمين المظالم الأوروبي، **وكالات متعددة:** مشرف حماية البيانات الأوروبي، مجلس حماية البيانات الأوروبي، مكتب اختيار الموظفين الأوروبي، مكتب منشورات الإتحاد الأوروبي.[1]

الفرع الأول: مؤسسات صنع واتخاذ القرار

تتضمن مؤسسات صنع واتخاذ القرار: المجلس الأوروبي، البرلمان الأوروبي، المفوضية الأوربية، مجلس الإتحاد الأوروبي، الدائرة الأوربية للشؤون الخارجية، حيث تبرز طريقة عملها في المخطط التالي:

شكل رقم (15): طريقة عمل الإتحاد الأوربي

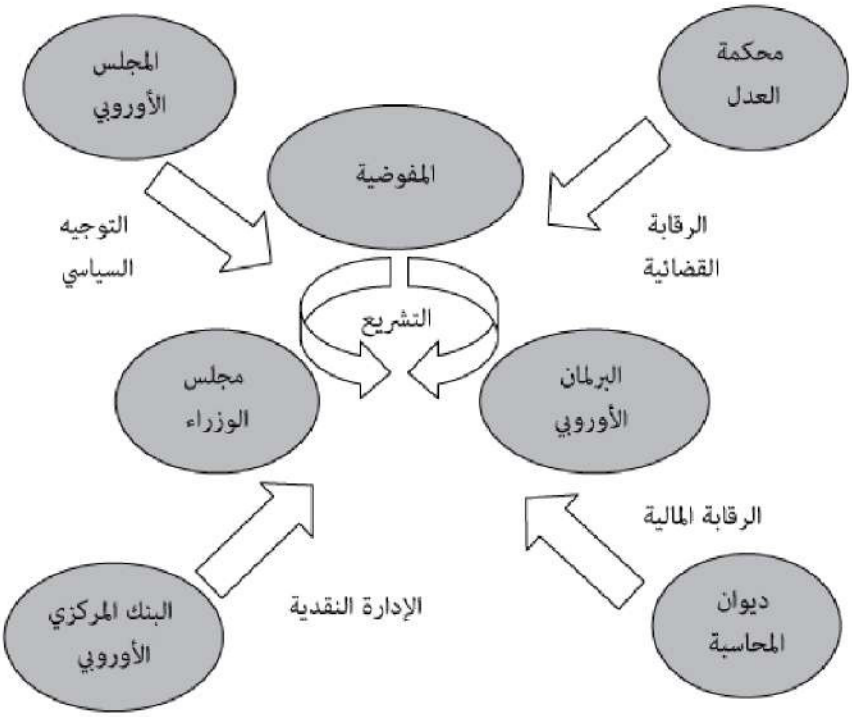

المصدر: جون بيندر وسايمون أشروود، **الإتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدًا**، ترجمة: خالد غريب علي، مصر: مؤسسة هنداوي،2015، ص42.

أولا: المجلس الأوربي.

المجلس الأوروبي أحد المؤسسات المهمة في الإتحاد نظرا لأنه يتشكل من رؤساء دول أو حكومات الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي البالغ عددها 27 دولة، بالإضافة إلى رئيس المجلس الأوروبي ورئيس المفوضية

[1]EU," ***Institutions, law, budget***" , accessed at:03/02/2019, available at : https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget_en

الأوروبية، كما يشارك الممثل الأعلى للاتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في اجتماعات المجلس الأوروبي عند مناقشة قضايا الشؤون الخارجية[1].

يتخذ المجلس الأوروبي قراراته في الغالب بالإجماع، ومع ذلك ، في بعض الحالات المحددة المنصوص عليها في معاهدات الإتحاد الأوروبي، تقرر بالأغلبية البسيطة أو بالأغلبية المؤهلة*، جتمع المجلس الأوروبي مرتين على الأقل كل 6 أشهر. تُعقد اجتماعاته ، التي يشار إليها غالبًا باسم "قمم الإتحاد الأوروبي" حيث أن الاجتماعات تكون برئاسة رئيس المجلس الأوروبي، يمكن للرئيس أيضًا عقد اجتماعات استثنائية للمجلس الأوروبي عند الحاجة. [1]

يمارس المجلس صلاحيات تنفيذية كبيرة، وعلى الرغم من أن المفوضية هي الهيئة التنفيذية الرئيسة للإتحاد، تسمح المعاهدة للمجلس بأن يفرض اشتراطات بشأن الطريقة التي تنفذ بها المفوضية القوانين، أوحتى أن يضمن تنفيذ هذه القوانين بنفسه، حيث كان هذا يحدث في ظل نظام معقد اسمه «منظومة اللجان»؛ إذ كانت هناك لجان فردية تضم مسؤولي الدول الأعضاء تشرف على تنفيذ أقسام معينة من التشريعات، وفي حين أن شيئا من الرقابة كان ممكنا من قبل المفوضية والبرلمان، فإن مدى العرقلة والتأخير أفضى إلى إحلال عملية جديدة هي «القوانين المفوضة»، التي تلغي هذه اللجان فيما يخص تشريعا معينا، محل هذا النظام جزئيا في معاهدة لشبونة، وإعادة تسمية بقية منظومة اللجان «القوانين التنفيذية»، غير أن النظام الجديد يظل عديم الشفافية وبشدة؛ لا سيما لأن الأمر متروك لتقدير المشرعين كي يقرروا أي نظام يستخدمون، ويقينا ستظل الشواغل القديمة بشأن شفافية هذا الجزء من العملية التشريعية قائمة لسنوات عديدة.[2]

---

[1] جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص43.

* كيف يصوت المجلس؟

اعتمادًا على القضية قيد المناقشة ، يتخذ مجلس الاتحاد الأوروبي قراراته عن طريق:

أغلبية بسيطة (14 دولة عضوا صوتوا لصالح)

الأغلبية المؤهلة (55٪ من الدول الأعضاء ، تمثل ما لا يقل عن 65٪ من سكان الاتحاد الأوروبي ، صوتوا لصالح)

التصويت بالإجماع (جميع الأصوات لصالح).

لا يحق للمجلس التصويت إلا بحضور أغلبية أعضائه. يجوز لعضو المجلس التصرف نيابة عن عضو واحد فقط.

https://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/voting-system/

[1] European Council, ***"About the European Council*** ", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.consilium.europa.eu/en/european-council/

[2] جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص47.

ثانيا: البرلمان الأوربي The European Parliament.

يعتبر البرلمان الأوروبي منبرًا هامًا للنقاش السياسي وصنع القرار على مستوى الإتحاد الأوروبي، يتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بشكل مباشر من قبل الناخبين في جميع الدول الأعضاء لتمثيل مصالح الناس فيما يتعلق بسن قوانين الإتحاد الأوروبي وللتأكد من أن مؤسسات الإتحاد الأوروبي الأخرى تعمل بشكل ديمقراطي.[1] بدأت الانتخابات المباشرة لأعضاء البرلمان الأوروبي سنة 1979 ، وتُجرى الانتخابات الأوروبية في جميع الدول الأعضاء كل خمس سنوات، مع إجراء الانتخابات الأخيرة في الفترة من 23 إلى 26 مايو 2019. يتم ترشيح المرشحين من قبل الأحزاب السياسية الوطنية، على الرغم من اختلاف الإجراءات الدقيقة بين الأعضاء لكن يتم مراعاة التناسب الجغرافي للمنتخبين.[1]

جدول رقم (08): مكونات البرلمان الأوربي.

أولا:	705 عضوا	يتم انتخابهم مباشرة.
ثانيا:	المجموعات سياسية.	إنهم ليسوا منظمين حسب الجنسية ، بل حسب الانتماء السياسي، كما يوجد 7 جماعات سياسية مثل : مجموعة حزب الشعب الأوروبي Group of the European People's Party، مجموعة التحالف التقدمي الاشتراكي الديمقراطي في الإتحاد الأوربي، مجموعة تجديد اوربا، مجموعة الخضر/التحالف الأوربي الحر، مجموعة الهوية والديمقراطية، مجموعة المحافظون الأوربيون والإصلاحيون، مجموعة اليسار في الإتحاد الأوربي.
ثالثا:	45 وفدا	من بينهم : تركيا، المغرب العربي، البرازيل، كندا، الصين ...
رابعا	28 لجنة	على غرار: الشؤون الخارجية، الأمن والدفاع، حقوق الإنسان، الميزانية، التنمية الإقليمية، المملكة المتحدة...
خامسا:	الأمانة العامة	

Source : European Parliament, "***Powers and procedures*** " , accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/en/powers-and-procedures

[1]European Parliament, "**Members, bodies and activities**", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.europarl.europa.eu/portal/en

[1] Akasemi Newsome and Matthew Stenberg, " ***The European Parliament***", In : Marianne Riddervold et al, **The Palgrave Handbook of EU Crises,** Switzerland : Palgrave Macmillan ,2020,P261.

مهام البرلمان الأوربي في إطار الحوكمة المتعددة المستويات: منحت المعاهدات الأوروبية البرلمان مجموعة واسعة من الصلاحيات بصفته الهيئة المنتخبة مباشرة في الإتحاد الأوروبي، وتبرز فيما يلي:

- ✓ جنبًا إلى جنب مع ممثلي حكومات الإتحاد الأوروبي في المجلس، فإن البرلمان مسؤول عن تشريعات الإتحاد الأوروبي بموجب الإجراء التشريعي العادي، إذ تعمل كلتا المؤسستين كمشرعين مشاركين على قدم المساواة، لكن في بعض الحالات الخاصة ، قد يتم تطبيق إجراءات أخرى.
- ✓ يشرف أعضاء البرلمان الأوروبي على عمل مؤسسات الإتحاد الأوروبي، ولا سيما المفوضية الأوروبية ، وهي الجهاز التنفيذي للاتحاد الأوروبي.
- ✓ يتعاون البرلمان الأوروبي مع البرلمانات الوطنية في الشؤون الأوروبية.[1]
- ✓ يتعين على البرلمان والمجلس الاتفاق على الميزانية السنوية للاتحاد الأوروبي، قد لا يكون لدى البرلمان الأوروبي حق نقض صريح على الميزانيات، ولكنه يتمتع بسلطة التعديل، ويمكنه المشاركة في لجنة التوفيق المشتركة لشؤون الميزانية، ويمكنه تأخير التنفيذ، وكل ذلك يسمح له بتأثير كبير على الميزانية النهائية.[2]

مع تنفيذ معاهدة لشبونة في 1 ديسمبر 2009، تم توسيع المجالات السياسة التي يكون فيها البرلمان الأوروبي متساويًا مؤسسيًا مع مجلس الإتحاد الأوروبي، ولكل من مجلس الإتحاد الأوروبي والبرلمان صلاحيات التعديل والموافقة.[3]

ثالثا: المفوضية الأوربية European Commission.

تعد المفوضية الأوروبية من ضمن أقوى مؤسسات الإتحاد الأوروبي، وذلك نتيجة لطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها في إطار الإتحاد الأوروبي من جهة، ونتيجة للإمكانيات البشرية والمادية والتقنية التي توظفها مقارنة ببقية مؤسسات الإتحاد الأوروبي من ناحية أخرى. [4]

---

[1] European Parliament, "***Powers and procedures*** " , accessed : 13/04/2020 , available at https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/en/powers-and-procedures

[2] Akasemi Newsome and Matthew Stenberg, Op.Cit ,P261.

[3] Ibid,P261.

[4] مخلد عبيد المبيضين، **الاتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012، ص144.

تعمل المفوضية الأوربية على دعم استراتيجية الإتحاد الأوروبي ودوره في تحديد الأولويات وتنفيذها من خلال سياسة الإتحاد الأوروبي، وتطوير الأهداف السياسية الشاملة للاتحاد الأوروبي بشكل جماعي من خلال مؤسساته، حيث أن أولويات المفوضية حاليا هو اعتماد **خطة التعافي** من سنة 2019 إلى 2024 هي : صفقة أوروبية خضراء، أوروبا مناسبة للعصر الرقمي، اقتصاد يعمل للناس، أوروبا أقوى في العالم، الترويج لطريقتنا الأوروبية في الحياة، دفعة جديدة للديمقراطية الأوروبية.[1]

وفي هذا السياق، صرح رئيس المفوضية الأوربية(من سنة 2014 إلى سنة 2019) جان كلود يونكر Jean-Claude Juncker: "أريد أن يكون لاتحادنا تركيز أقوى على الأشياء التي تهم مواطنينا، إذ لا يمكن بناء اتحادنا دون المشاركة النشطة والمتساوية للسلطات المحلية ومؤسسات الإتحاد الأوروبي وكل مستوى حكومي فيه، آمل أن ينضم إلي قادة المؤسسات والسلطات الوطنية الأخرى في وضع هذه الأفكار في صميم العمل المستقبلي لاتحادنا".[1]

أدوار المفوضية الأوربية في إطار الحوكمة المتعددة المستويات:

للمفوضية الأوربية أدوار جد مهمة في الإتحاد الأوربي بارزة في:

- ✓ تحديد الأولويات الإستراتيجية و تطوير وتنفذ سياسات الإتحاد الأوروبي .
- ✓ تقترح المفوضية وتنفذ القوانين التي تتماشى مع أهداف معاهدات الإتحاد الأوروبي، وتحدث القوانين عند الحاجة.
- ✓ تقترح المفوضية الأوروبية وتنفذ ميزانية الإتحاد الأوروبي وتدير برامج تمويل الإتحاد الأوروبي.
- ✓ للمفوضية الأوروبية دورًا رئيسيًا في دعم التنمية الدولية وتقديم المساعدات في جميع أنحاء العالم، وتوفير بعثات الدول الأخرى إلى الإتحاد الأوروبي التفاوض بشأن اتفاقيات التعاون الإنمائي.
- ✓ تحقيق الأولويات السياسية[2].

[1] European Commission, "***Recovery plan for Europe***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://ec.europa.eu/info/strategy/recovery-plan-europe_en#the-beneficiaries
[1]Marius Guderjan and Tom Verhelst, **Local Government in the European Union**, Switzerland : Springer,2021, P1.
[2] European Commission , "***About the European Commission***" , accessed : 13/04/2020 , available at : https://ec.europa.eu/info/about-european-commission_en

أُطلق على المفوضية أيضًا اسم "الرقيب"؛ لأنها تسهر على ضمان تطبيق معاهدة الإتحاد وقوانينه، وبالأخص من قِبل الدول الأعضاء، فإذا وجدت شواهد على أي خرق، فعليها إصدار "رأي مسبَّب" إلى الدولة المعنية، فإذا لم تمتثل الدولة، تستطيع المفوضية مقاضاتها في محكمة العدل الأوربية.[1]

رابعا: مجلس الإتحاد الأوربي The Council of the EU (مجلس الوزراء).

أنشئ مجلس الإتحاد الأوربي سنة 1993 وكان يطلق عليه مجلس الجماعات الأوروبية أو مجلس الوزراء، وهو الإطار الذي يجتمع فيه وزراء الدول في التخصصات المختلفة وحسب الموضوع المطروح في جدول الأعمال : الخارجية، الزراعة، الصناعة، البيئة، الثقافة، التعليم، النقل، الصيد البحري ...[1]

يترأس كل بلد أشغال المجموعة بالتناوب كل ست أشهر، ويُحضّر أعمال مجلس الوزراء من طرف لجنة من الممثلين للدول الأعضاء، تساعدها لجان الخبراء المتخصصين الممثلين لكل الإدارات الوطنية، ويرتبط مجلس الوزراء بأمانة مستقرة في (بروكسل) تقوم بتنفيذ القرارات.

مجلس الإتحاد الأوروبي يعتبر كيان قانوني واحد، لكنه يجتمع في 10 "تكوينات" مختلفة، اعتمادًا على الموضوع قيد المناقشة، لا يوجد تسلسل هرمي بين تشكيلات المجلس، على الرغم من أن مجلس الشؤون العامة له دور تنسيقي خاص ومسؤول عن الشؤون المؤسسية والإدارية والأفقية، لمجلس الشؤون الخارجية أيضا صلاحيات خاصة، يمكن لأي من تشكيلات المجلس العشرة أن تتبنى قانونًا يقع ضمن اختصاص تشكيل آخر، والتي تتمثل في التشكيلات التالية: الزراعة والثروة السمكية، التنافسية، الشؤون الاقتصادية والمالية، التربية والشباب والثقافة والرياضة، العمالة والسياسة الاجتماعية والصحة وشؤون المستهلك، بيئة، الشؤون الخارجية، العلاقات العامة، العدل والشؤون الداخلية، النقل والاتصالات والطاقة.[2]

اجتماعات المجلس: يحضر اجتماعات المجلس ممثلون عن كل دولة عضو على المستوى الوزاري، وبالتالي يمكن أن يكون المشاركون وزراء أو وزراء خارجية، لديهم الحق في إلزام حكومة بلدهم والإدلاء بصوتها، كما تتم

---

[1] جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص 56.

[1] زياد شفقان الضرابعة، **الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع،2011، ص33.

[2] THE COUNCIL OF THE EU," ***Council configurations*** ", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/configurations/

دعوة البنك المركزي الأوروبي عندما يبدأ الإجراء التشريعي، ويترأس الاجتماعات وزير الدولة العضو الذي يتولى رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر، واستثناء في مجلس الشؤون الخارجية يترأسه عادة الممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية[1].

طريقة التصويت في مجلس الإتحاد الأوربي: يتم التصويت في مجلس الإتحاد الأوربي حسب القضية قيد المناقشة، بحيث يتخذ مجلس الإتحاد الأوروبي قراراته وفقا لطرق التصويت الثلاثة الآتية:

1- **الأغلبية البسيطة (موافقة 14 دولة عضوا)**: وهذا النوع من التصويت يستخدم في المسائل الإجرائية، مثل اعتماد نظامها الداخلي وتنظيم أمانتها العامة.

2- **الأغلبية المؤهلة** (55٪ من الدول الأعضاء، ما يمثل ما لا يقل عن 65٪ من سكان الإتحاد الأوروبي): وهذا النوع من التصويت يستخدم في الاقتراحات المقدمة من المفوضية أوالممثل الأعلى للاتحاد للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية.

3- **التصويت بالإجماع (جميع الأصوات)**: يستخدم في المسائل التي تعتبرها الدول الأعضاء حساسة كالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، عضوية الإتحاد الأوربي، بعض الأحكام في مجال العدل والشؤون الداخلية...

التصويت في المجلس يشترط حضور أغلبية أعضائه، ويجوز للعضو التصرف نيابة عن عضو واحد فقط[1].

مهام مجلس الإتحاد الأوربي في إطار الحوكمة المتعددة المستويات:

1. يفاوض ويتبنى قوانين الإتحاد الأوروبي.
2. تنسيق سياسات الدول الأعضاء.
3. تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي.
4. عقد اتفاقيات دولية.
5. يعتمد ميزانية الإتحاد الأوروبي.[2]

---

[1] Ibid,same page.

[1]The Council of the EU, "***Voting system***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/voting-system/

[2]The Council of the European Union, "**What does the Council of the EU do? ** ", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/

خامسا:الدائرة الأوربية للشؤون الخارجية European External Action Service.

هي الدائرة الدبلوماسية ووزارة الدفاع والخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي، يترأس الدائرة الأوروبية للشؤون الدبلوماسية الخارجية الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية، والذي هو أيضًا رئيس مجلس الشؤون الخارجية ونائب رئيس المفوضية الأوروبية، وينفذ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة.[1]

شكل رقم (18): تمثيل الإتحاد الأوربي فيما يخص السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

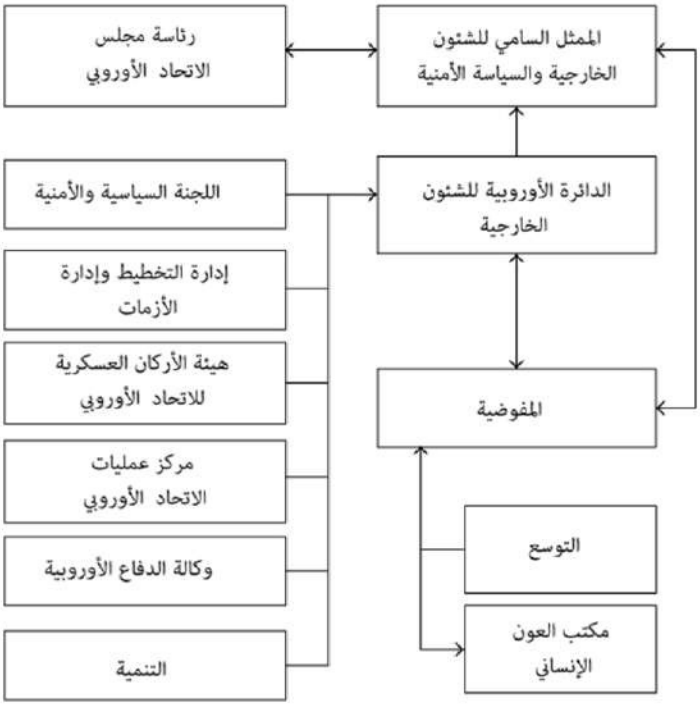

المصدر: جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر،ص111.

دخلت الدائرة الأوربية للشؤون الخارجية حيز التنفيذ رسميًا في 1جانفي 2011 ، حيث تم إنشاؤها بموجب معاهدة لشبونة التي تم توقيعها في عام 2007 التي دخلت حيز التنفيذ في أواخر عام 2009، كما حددت معاهدة لشبونة الطريقة التي سيتم بها إنشاء الدائرة الأوربية للشؤون الخارجية:"يتم إنشاء تنظيم وعمل الدائرة الأوربية للشؤون الخارجية بقرار من المجلس، ويتصرف المجلس بناءً على اقتراح من الممثل السامي بعد التشاور مع البرلمان الأوروبي وبعد الحصول على موافقة المفوضية.[2]

منذ 1 ديسمبر 2019 ، تولى جوزيب بوريل JOSEP BORRELL من إسبانيا منصب الممثل السامي / نائب رئيس المفوضية الأوروبية، بصفته كبير الدبلوماسيين في الإتحاد الأوروبي.[3]

[1] European External Action Service, "**Annual Activity Report 2008**", 1 JULY 2019,P3.
[2] The European External Action Service, "***ABOUT US***", accessed : 18/04/2020 , available at : https://www.eeas.europa.eu/eeas/creation-european-external-action-service_en
[3] Ibid, Same page.

مهام الدائرة الأوربية للشؤون الخارجية في إطار الحوكمة المتعددة المستويات:

تشرف الدائرة الأوربية للشؤون الخارجية على العديد من المهام بارزة في ما يلي:

- ✓ اتباع استراتيجية عالمية تعزز مصالح المواطنين في العالم.
- ✓ الأمن والدفاع والاستجابة للأزمات.
- ✓ بناء علاقات متعددة الأطراف تحت مظلة الأمم المتحدة.
- ✓ حماية حقوق الإنسان والديمقراطية في كافة أنحاء العالم.
- ✓ حماية البيئة ومكافحة تغير المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة.
- ✓ حماية اللاجئن ودعم الهجرة النظامية.
- ✓ تقديم المساعدات الإنسانية خاصة في مناطق الأزمات.
- ✓ التعاون من أجل التنمية ودعم المساعدات الإنمائية.
- ✓ توسيع الإتحاد الأوربي في الجوار ومرافقة الإصلاحات المطلوبة.
- ✓ التصدي للمعلومات المظللة.
- ✓ بناء علاقات إقتصادية وتعزيز التواصل والإبتكار.
- ✓ التعاون الثقافي في العلاقات الدولية من أجل رعاية الحوار والاحترام المتبادل.[1]

تجدر الإشارة إلى أنه ابتداء من الفاتح من شهر سبتمبر 2021 تم اعتماد هيكل تنظيمي جديد كنهج اصلاحي، حيث يشرف الممثل السامي للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية على كل الأعمال*،التي تغطي ستة أقسام كبيرة من العالم – إفريقيا والأمريكتين وآسيا والمحيط الهادئ وأوروبا وأوروبا الشرقية وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وأمريكا الشمالية، بالإضافة إلى قسم آخر مخصص للأجندة العالمية والعلاقات متعددة الأطراف.[2]

[1] The European External Action Service, " ***WHAT WE DO***", accessed : 18/04/2020 , available at : https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/area/foreign-affairs_en

* لمزيد من التفاصيل حول الهيكل التنظيمي الجديد المعتمد يمكن تحميل الوثيقة المدرجة ضمن الرابط التالي:
https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/3602/organisation-chart-eeas_en

[2] The European External Action Service, " ***Structure and Organisation***", accessed : 18/04/2020 , available at : https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/3602/organisation-chart-eeas_en

الفرع الثاني: مؤسسات إقتصادية واجتماعية.

تتضمن المؤسسات الإقتصادية والاجتماعية الفاعلة في الإتحاد الأوربي: البنك المركزي الأوروبي، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، اللجنة الأوروبية للمناطق، بنك الاستثمار الأوروبي.

أولا:البنك المركزي الأوربي European Central Bank.

البنك المركزي الأوروبي يعمل على الحفاظ على استقرار الأسعار في منطقة اليورو، ويساهم في سلامة النظام المصرفي الأوروبي، يقع مقر البنك المركزي الأوروبي في فرانكفورت، ألمانيا، يسير البنك الأوربي مجلس الإدارة وهو الهيئة الرئيسية لصنع القرار في البنك المركزي الأوروبي، كما يتضمن ستة أعضاء في المجلس التنفيذي، بالإضافة إلى محافظي البنوك المركزية الوطنية في دول منطقة اليورو البالغ عددها 19 دولة، لاعتماد المبادئ التوجيهية واتخاذ القرارات اللازمة لضمان أداء المهام الموكلة إلى البنك المركزي الأوروبي ونظام اليورو.[1]

شكل رقم (18): طريقة عمل البنك المركزي الأوربي

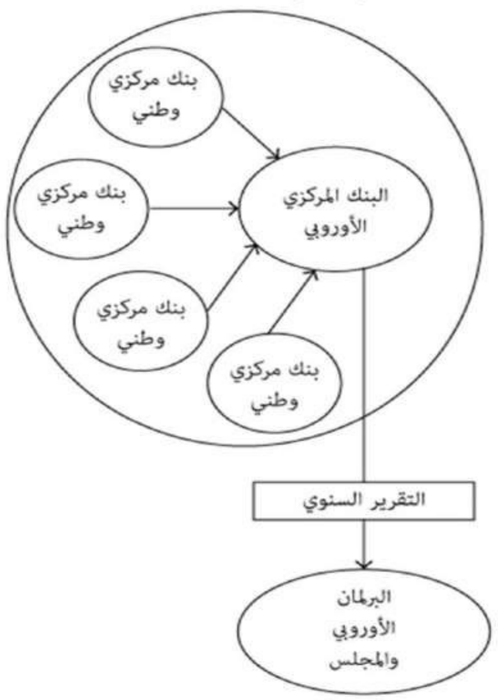

المصدر: جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص 70.

تمتلك البنوك المركزية في دول الإتحاد الأوروبي معًا البنك المركزي الأوروبي، ويمكن اعتبارهم كمساهمين، لكل منها حصة في رأس مال البنك المركزي الأوروبي، حتى يتمكن من الحفاظ على استقرار الأسعار في جميع أنحاء منطقة اليورو، كما أنه لا يتضمن أي مالكين من القطاع الخاص، وهذا يعني أنه لا يرتبط بالمصالح المالية الخاصة التي قد تؤثر على استقلاله.[2]

فخلال العقدين الأخيرين تحرك البنك المركزي الأوروبي بوضوح، وفرض نفسه كهيئة تكنوقراطية قوية ضمن نطاق تشغيلي محدد، وقد تم تحقيق ذلك من خلال سلسلة من السياسات النقدية غير التقليدية، وميزانية

[1] جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص 68.

[2] the European Central Bank, ***"Who owns the ECB?"*** , accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.ecb.europa.eu/ecb/educational/explainers/tell-me/html/who-owns-the-ecb.en.html

عمومية موسعة بشكل كبير، ساهمت في الإصلاح الهيكلي وسياسات إنقاذ الدول الأعضاء، على غرار اليونان وإسبانيا.[1]

مهام البنك المركزي الأوربي في إطار الحوكمة المتعددة المستويات:

تم تحديد مهام البنك المركزي الأوروبي من خلال معاهدة ماستريخت التي أنشأته، بموجب المادة 105 ، وإن الهدف الأساسي للبنك المركزي الأوروبي هو الحفاظ على استقرار الأسعار، ودعم السياسات الاقتصادية العامة في الإتحاد الأوروبي،[2] فضلا على أنه يعمل على:

- ✓ إبقاء التضخم تحت السيطرة والحرص على انخفاضه والتنبؤ به.
- ✓ المساهمة في سلامة النظام المصرفي.
- ✓ القيام بتطوير وإصدار الأوراق النقدية باليورو.
- ✓ المحافظة على البنية التحتية المالية لكي تعمل بسلاسة.[3]

تجدر الإشارة إلى أن البنك المركزي الأوروبي هو بنك مستقل بمعنى أن مؤسسات الإتحاد الأوروبي ليست لديها أي سيطرة رسمية عليه، علاوة على ذلك، فإن استقلال البنك المركزي الأوروبي منصوص عليه في معاهدة ماستريخت.[4]

ثانيا:اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (European Economic and Social Committee).

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية هي هيئة استشارية تمنح ممثلي مجموعات المصالح الاجتماعية المهنية في أوروبا وغيرهم منبرًا رسميًا للتعبير عن وجهات نظرهم بشأن قضايا الإتحاد الأوروبي، آرائها موجهة إلى المجلس والمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي. وبالتالي ، فإنها تمارس دورًا رئيسيًا في عملية صنع القرار

[1] Ingrid Hjertaker and Bent Sofus Tranøy, "***The European Central Bank***", In : Marianne Riddervold et al, **The Palgrave Handbook of EU Crises**, Switzerland : Palgrave Macmillan ,2021, P339.
[2] Felix Lessambo," ***The European Central Bank System***",In : Felix Lessambo, **The International Banking System**,UK : PALGRAVE MACMILLAN,2013, P23.
[3] European Central Bank , " ***About***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.ecb.europa.eu/ecb/html/index.en.html
[4] Felix Lessambo,Op.Cit,P29.

في الإتحاد،[1] حيث تضم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية 329 عضوًا ينتمون إلى مجموعات المصالح الاقتصادية والاجتماعية في أوروبا، يتم ترشيح الأعضاء من قبل الحكومات الوطنية ويتم تعيينهم من قبل مجلس الإتحاد الأوروبي من خلال 3 مجموعات: مجموعة أرباب العمل، مجموعة العمال، مجموعة التنوع في أوروبا، وذلك لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد، وكان آخر تجديد في أكتوبر 2020 للفترة من 2020 إلى 2025[2].

مهام اللجنة في إطار الحوكمة المتعددة المستويات :

- ✓ المساعدة في ضمان ارتباط السياسات والتشريعات الأوروبية بشكل أفضل بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والمدنية على أرض الواقع، من خلال مساعدة البرلمان الأوروبي والمجلس والمفوضية الأوروبية، والاستفادة من خبرة أعضاء اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية وتمثيلهم، والحوار والجهود المبذولة لضمان توافق الآراء والمصلحة العامة.
- ✓ تعزيز تطوير اتحاد أوروبي أكثر تشاركية، يكون أكثر اتصالاً بالرأي العام، من خلال العمل كمنتدى مؤسسي يمثل المجتمع المدني المنظم ويبلغه ويعبر عن آرائه ويؤمن الحوار معه؛
- ✓ تعزيز القيم التي تأسس عليها التكامل الأوروبي والنهوض بأوروبا وفي جميع أنحاء العالم، بقضية الديمقراطية والديمقراطية التشاركية، فضلاً عن دور منظمات المجتمع المدني[3].

تسير اللجنة من خلال هيكل تنظيمي يضم الرئاسة والمكتب، إذ أنه كل عامين ونصف تنتخب اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية مكتبًا مع رئيس ونائبين للرئيس يتم اختيارهم من كل مجموعة من المجموعات الثلاث بالتناوب، أما الرئيس فهو مسؤول عن سير عمل اللجنة بشكل منظم، ويساعده نواب الرئيس، أحدهم مسؤول عن الاتصالات والآخر عن الميزانية، كما تشرف اللجنة على ستة أقسام:

- ✓ الإتحاد الاقتصادي والنقدي والتماسك الاقتصادي والاجتماعي(ECO)
- ✓ السوق الموحدة والإنتاج والاستهلاك(INT)
- ✓ النقل والطاقة والبنية التحتية ومجتمع المعلومات(TEN)

---

[1] مخلد عبيد المبيضين، المرجع السابق الذكر، ص152.

[2] European Economic and Social Committee, "**About**", accessed : 18/04/2020 , available at : https://www.eesc.europa.eu/en/about

[3] Ibid,same page.

- ✓ التوظيف والشؤون الاجتماعية والمواطنة(SOC)
- ✓ الزراعة والتنمية الريفية والبيئة(NAT)
- ✓ العلاقات الخارجية (REX)
- ✓ ضف إلى هذه اللجان يوجد الأمانة العامة والهيئات الفرعية.[1]

ثالثا:اللجنة الأوروبية للمناطق The European Committee of the Regions.

لجنة المناطق هي مؤسسة أوروبية تم إنشاؤها بموجب معاهدة ماستريخت تمثل وجهة نظر وتطلعات الجهات المحلية والإقليمية في نظام اتخاذ القرار في الإتحاد الأوروبي، إذ تزايد تأثير السلطات المحلية على القرارات على المستوى الوطني والأوربي في مجالات مختلفة ، مثل: التوظيف ، والبيئة ، والتعليم ، مما دل على أهمية رأي المستوى المحلي في نظام اتخاذ القرار.[2]

توفر هذه اللجنة الإطار الفعلي لتمثيل الأجهزة المحلية والإقليمية في الإتحاد الأوربي، وذلك حتى تتسم أعمال الإتحاد باللامركزية المتعددة المستويات، و تكون هذه الأعمال مراعية لمصالح المناطق المختلفة، وعدد أعضائها حاليا 329 عضوا يعينهم المجلس لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد، ولها أربع دورات في السنة، ومقرها بروكسل، وهؤلاء الأعضاء مستقلون في عملهم لصالح الإتحاد الأوربي،[3]كما يعتبر انبثاقها مصدر مهم لبداية تشكل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات. [4]

ولكي تقوم اللجنة بأداء مهامها، فقد أنشأت ستة للجان متخصصة، بارزة في: لجنة المواطنة والحوكمة والشؤون المؤسسية والخارجية، لجنة سياسة التماسك الإقليمي وميزانية الإتحاد الأوروبي، لجنة البيئة وتغير المناخ والطاقة، لجنة السياسة الاقتصادية، لجنة الموارد الطبيعية، لجنة السياسة الاجتماعية والتعليم والتوظيف والبحث والثقافة. [5]

---

[1] European Economic and Social Committee, " ***Our work***", accessed : 19/04/2020 , available at : https://www.eesc.europa.eu/en/our-work

[2] B. TESCAȘIU and C. FRUNTEȘ, Op.Cit,P179.

[3] مخلد عبيد المبيضين، المرجع السابق الذكر، ص 155.

[4] The European Committee of the Regions , " ***Commissions*** ", accessed : 20/04/2020 , available at : https://cor.europa.eu/en/our-work/commissions/Pages/civex.aspx

[5] B. TESCAȘIU and C. FRUNTEȘ,Op.Cit,P181.

يشرف على إدارة اللجنة الأوروبية للمناطق مكتب يتضمن مجموعة من أعضاء مجلس النواب يمكن اعتبارهم القوة الدافعة السياسية لمجلس النواب، فهو يرسم برنامجها السياسي ويشرف على تنفيذه، إذ يجتمع المكتب قبل كل جلسة عامة لتنسيق عمل الجمعية العامة واللجان، كما يجتمع مرتين في السنة في اجتماعات استثنائية في الدولة العضو في الإتحاد الأوروبي التي تتولى رئاسة مجلس الإتحاد الأوروبي، حيث يعكس المكتب التعددية السياسية داخل مجلس النواب، لأنه يتكون من: رئيس، النائب الأول للرئيس، 27 نائبا آخر للرئيس (واحد لكل دولة عضو)، 26 أعضاء آخرين، رؤساء الجماعات السياسية، تتمثل المهام الرئيسية للمكتب في وضع البرنامج السياسي لمجلس النواب ومراقبته ، فضلاً عن تنسيق عمل الجمعية العامة واللجان.[1]

دور اللجنة الأوربية للمناطق في إطار الحوكمة المتعددة المستويات:

- ✓ تتشاور المفوضية الأوروبية واللجنة الأوروبية للمناطق في مرحلة مبكرة في العملية التشريعية الأوروبية في مجالات السياسات التي تؤثر مباشرة على السلطات المحلية والإقليمية.
- ✓ تشارك اللجنة الأوروبية للمناطق في عدة مراحل من عملية صنع القانون في الإتحاد الأوروبي، إذ بإمكانها وضع مسودة حول المقترحات التشريعية للاتحاد الأوروبي ويجتمع الأعضاء في جلسة عامة للتصويت وتبني تلك الآراء.
- ✓ تعمل اللجنة الأوروبية للمناطق أيضًا بشكل وثيق مع السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، مما يجعل أصواتهم مسموعة ويعزز النقاش السياسي، ليس فقط في بروكسل ، ولكن أيضًا في مناطق ومدن الإتحاد الأوروبي، وحتى خارج أوروبا.[2]
- ✓ المساهمة في اندماج الدول الأعضاء الجديدة في الإتحاد الأوروبي من خلال اللجان الاستشارية المشتركة ومجموعات العمل، حيث تعمل اللجنة مع الممثلين المحليين والإقليميين من البلدان التي تسعى إلى أن تصبح أعضاء في الإتحاد الأوروبي.
- ✓ اللجنة الأوروبية للمناطق بتنسيق بعض الشبكات تمكن المناطق والمدن من تبادل أفضل الممارسات، على المستوى الأوروبي وما بعده.[3]

---

[1] The European Committee of the Regions , " ***Bureau*** ", accessed : 20/04/2020 , available at : https://cor.europa.eu/en/our-work/Pages/Bureau.aspx

[2] The European Committee of the Regions , " ***Our work*** ", accessed : 20/04/2020 , available at : https://cor.europa.eu/en/our-work/Pages/default.aspx

[3] Ibid, same page.

رابعا:بنك الإستثمار الأوربي European Investment Bank.

منذ إنشائه سنة 1958، استثمر بنك الإتحاد الأوروبي أكثر من تريليون يورو ، حيث أن مهامه الأساسية هي منح القروض والضمانات للمناطق الأقل تطوراً في أوروبا لخلق مشاريع وفرص للعمل تكون في مصلحة مشتركة لعدة دول أعضاء، وتكون فوائد القرض متناسبة مبدئياً مع فوائد أسواق رأس المال السائدة في حينه، وهناك مهام أخرى جديدة تتمثل في تمويل إجراءات البنى التحتية وبالإسهام في صندوق الهيكلية الأوروبي وفي ما يسمى صندوق التماسك.[1]

تركز استثمارات البنك على: المناخ؛ التنمية؛ الابتكار والمهارات؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البنية التحتية والتماسك، حيث أن بنك الاستثمار الأوربي يحصل على تمويله إستنادا إلى حصة كل دولة عضو في رأس مال البنك، واستنادا إلى وزنها الاقتصادي داخل الإتحاد الأوروبي، إذ يعمل البنك بشكل وثيق مع مؤسسات أخرى في الإتحاد الأوروبي لتعزيز التكامل الأوروبي، وتعزيز التنمية في الإتحاد الأوروبي ودعم سياسات الإتحاد الأوروبي في أكثر من 140 دولة داخل الإتحاد الأوروبي وخارجه.[2]

مهام البنك الأوربي للاستثمار في إطار الحوكمة المتعددة المستويات:

هذا البنك يعد المؤسسة المالية للاتحاد الأوروبي ويقدم قروضا طويلة الأجل للاستثمار لتشجيع الوحدة والتنمية الاقتصادية للاتحاد، وقروض البنك تكون للمشاريع التي تحقق واحدا أو أكثر من الأهداف التالية:

- ✓ دعم البرامج الاقتصادية في المناطق الأقل نموا، أو تنمية المناطق الأقل تقدما بالتنسيق مع مساعدات المفوضية، ليشكل هذا الأمر أولوية لديه.
- ✓ تطوير شبكات الاتصال ونقل الطاقة.
- ✓ تعزيز المنافسة الصناعية على المستوى الأوروبي ودعم الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم.
- ✓ حماية البيئة وجودة نوعية الحياة، وتعزيز تنمية المدن وحماية التراث المعماري للاتحاد الأوروبي.
- ✓ تحقيق الحماية لإمدادات الطاقة، أو تحقيق أهداف الإتاحد للطاقة.[3]

---

[1] المعهد البيليوغرافي الألماني، **الإقتصاد اليوم كيف يعمل**، ترجمة: هاني صالح، السعودية: العبيكان،2008، ص 538.

[2] European Investment Bank, "***Who we are***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.eib.org/en/about/at-a-glance/index.htm

[3] مخلد عبيد المبيضين، المرجع السابق الذكر، ص 156.

الفرع الثالث: مؤسسات قضائية

تتمثل المؤسسات القضائية في : محكمة العدل الأوربية، محكمة المراجعين الأوروبية (ECA)، أمين المظالم الأوروبي.

أولا: محكمة العدل الأوربية Court of Justice of European Union .

تعتبر محكمة العدل الأوربية بمثابة السلطة القضائية النهائية فيما يتعلق بقوانين الإتحاد، وتنعقد جلساتهم في لوكسمبورغ[1] تتألف محكمة العدل من 27 قاضياً (قاضي عن كل دولة عضو) و 11 محامياً عاماً، يتم تعيين القضاة والمحامين العامين بالاتفاق المشترك بين حكومات الدول الأعضاء بعد التشاور مع لجنة مسؤولة عن إبداء الرأي حول مدى ملاءمة المرشحين المحتملين لأداء المهام المعنية، يعينون لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، يتم اختيارهم من بين الأفراد الذين لا شك في استقلالهم والذين يمتلكون المؤهلات المطلوبة للتعيين، في بلدانهم، في أعلى المناصب القضائية ، أومن ذوي الكفاءة المعترف بها[2].

تفصل المحكمة في قضايا المتعلقة بشرعية قوانين الإتحاد، أو الإجراءات التي تتخذها المفوضية ضد دولةٍ عضوٍ، أو دولةٌ عضوٌ ضد دولة أخرى تدَّعي إخفاقها في الوفاء بالإلتزام التعاهدي، لكن الأغلبية العظمى من القضايا التي تستدعي فصل قانون الإتحاد فيها هي التي يرفعها أفراد أو شركات ضد أشخاص قانونيين آخرين أو حكومات، وتُنظر هذه القضايا في محاكم الدول الأعضاء، ولا تحال إلى محكمة العدل إلا إذا طلبت إحدى هذه المحاكم منها تفسير إحدى النقاط القانونية.[3]

وتختص محكمة العدل الأوروبية كذلك بالفصل في الطعون كلها المقدمة من البرلمان الأوروبي ومجلس المحاسبة والبنك المركزي الأوروبي، كما تختص بالفصل في الطعون التي يتقدم بها الأشخاص الطبيعيون أوالمعنويون، كما يجوز لأي مواطن أوروبي إقامة دعوى أمام محكمة العدل الأوروبية ما دام الأمر يتعلق بتصرف قانوني يؤثر فيه تأثيرا مباشرا، فهناك مؤسسات مكلفة بالرقابة والوساطة وتسوية المنازعات، مثل ديوان مراجعي حسابات الإتحاد الأوروبي (ECA)، ومراقب حماية البيانات الأوروبية (EDPS)، وأمين المظالم

---

[1] جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص168.

[2] Court of Justice of European Union," **Presentation**", accessed : 13/04/2020 , available at : https://curia.europa.eu/jcms/jcms/Jo2_7024/en/

[3] جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص56.

الأوروبي، وهي عبارة عن هيئة يستطيع أي شخص أو شركة تقديم شكوى إليها بشأن إجراءات المؤسسات الأوروبية غير الصحيحة أو غير العادلة، وتساعد في حل الشكاوي المبررة.[1]

ثانيا:محكمة المراجعين الأوروبية EUROPEAN COURT OF AUDITORS (ديوان المحاسبة الأوروبي).

هي مؤسسة تابعة للاتحاد الأوروبي تم إنشاؤها بموجب معاهدة ماستريخت، حيث تقوم بإجراء عمليات التدقيق والمحاسبة ضمن إطار عمل مشترك بين المؤسسات تحدده بشكل أساسي معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي The Treaty on the Functioning of the European Union واللائحة المالية للميزانية العامة للاتحاد الأوروبي The Financial Regulation for the general budget of the EU، إنها الجهة المسؤولة عن فحص ومراجعة ميزانية وحسابات الإتحاد الأوروبي بكل تفاصيلها، في جانبي الإيرادات والنفقات، على الرغم من أن محكمة المحاسبين تحمل اسم المحكمة، ولكنها ليست لها وظيفة قضائية، إذ تقوم بالإشراف المالي على الميزانية ومراجعتها، وهي تمثل دافعي الضرائب في الإتحاد، حيث تم إنشاؤها في 22/تموز/ يوليو 1975، وبدأت العمل في حزيران/ يونيو 1977، وتعتبر الجهاز الخامس الأساسي بموجب معاهدة ماستريخت.[2]

تعمل محكمة المراجعين الأوروبية كهيئة جماعية من 27 عضوا، واحد من كل دولة عضو، يتم تعيين الأعضاء من قبل المجلس بعد التشاور مع البرلمان الأوروبي لمدة ست سنوات قابلة للتجديد، ينتخب الأعضاء أحدهم كرئيس لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.[3]

وضعت محكمة المراجعين الأوربية استراتيجية من سنة 2021 إلى سنة 2025، مركزة على 3 أهداف:

- ✓ **الهدف 1:** تحسين المساءلة والشفافية وترتيبات التدقيق عبر جميع أنواع إجراءات الإتحاد الأوروبي ؛
- ✓ **الهدف 2:** استهداف عمليات التدقيق الخاصة بالمجالات والموضوعات التي يمكننا أن نضيف فيها أكبر قدر من القيمة ؛
- ✓ **الهدف 3:** توفير تدقيق قوي في بيئة صعبة ومتغيرة.[4]

---

[1] أحمد قاسم حسين، **الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021، ص ص 121-122.

[2] مخلد عبيد المبيضين، المرجع السابق الذكر، ص150.

[3] EUROPEAN COURT OF AUDITORS, "***Legal Framework***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.eca.europa.eu/en/Pages/LegalFramework.aspx

[4] EUROPEAN COURT OF AUDITORS, " ***Strategy***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.eca.europa.eu/en/Pages/Strategy.aspx

دور محكمة المراجعين الأوربية في إطار الحوكمة المتعددة المستويات:

تأسست محكمة المراجعين الأوروبية (ECA) للمراجعة المالية الإتحاد الأوروبي ولأعمال التدقيق في ميزانية وسياسات الإتحاد الأوروبي، وفي المجالات المتعلقة بالنمو والوظائف، والقيمة المضافة، والمالية العامة، والبيئة والعمل المناخي، كما تقوم محكمة المراجعين الأوروبية بمراجعة الميزانية من حيث الإيرادات والإنفاق، كما تعمل على:

- ✓ تحسين المساءلة العامة في الإتحاد الأوروبي.
- ✓ تقديم التقارير لواضعي السياسات والمواطنين في الإتحاد الأوروبي.
- ✓ التعاون الوثيق مع أجهزة الرقابة العليا الأخرى.
- ✓ وضع المعايير لرقابة المالية العامة.
- ✓ محاربة والإبلاغ عن الاحتيال.[1]

ثالثا: أمين المظالم الأوربي European Ombudsman.

انشئت هيئة أمين المظالم الأوروبي من خلال معاهدة ماستريخت سنة 1992، حيث تم من خلالها منح الحق لأي مواطن من الإتحاد باللجوء إلى أمين المظالم الأوروبي، وبإمكان الشركات والجمعيات والتعاونيات التي يوجد مقرها داخل الإتحاد الأوروبي أيضا أن تلجأ إلى أمين المظالم الأوروبي الذي له مهمة التحقيق في حالات سوء الإدارة داخل المؤسسات وأجهزة ووكالات الإتحاد الأوروبي، التي تخص أساسا المخالفات الإدارية والمظالم والمارسات غير العادلة والتمييز والتعسف في استخدام السلطة ونقص أورفض المعلومات أو التأخيرات التي لا مبرر لها.[2]

أمين المظالم الأوروبي يعتبر هيئة مستقلة ومحايدة تحاسب مؤسسات وهيئات الإتحاد الأوروبي، فضلاً عن تعزيز الإدارة الجيدة، يساعد أمين المظالم الأشخاص والشركات والمنظمات التي تواجه مشاكل مع إدارة الإتحاد*

[1] EUROPEAN COURT OF AUDITORS, " ***ECA's Work*** ", accessed : 13/04/2020 , available at https://www.eca.europa.eu/en/Pages/ECAWork.aspx

[2] Ana Daniela Bobaru," ***European Ombudsman And His Role In The European Union***", Letter and Social Science Series.N° 2, 2015,PP105-106.

* لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة النظام الأساسي لأمين المظالم الأوربي من خلال الولوج إلى الرابط التالي:
https://www.ombudsman.europa.eu/en/legal-basis/statute/en

الأوروبي من خلال التحقيق في الشكاوى المتعلقة بسوء الإدارة من قبل مؤسسات وهيئات الإتحاد الأوروبي، ولكن أيضًا من خلال النظر بشكل استباقي في القضايا بشكل أوسع.[1]

مهام أمين المظالم في إطار الحوكمة المتعددة المستويات:

- ✓ يعزز أمين المظالم الأوروبي الحوكمة الرشيدة.
- ✓ يدعم الشفافية المساءلة واتخاذ القرار الشرعي.
- ✓ يكرس أخلاقيات المهنة وإدارة الأموال العامة في الإتحاد الأوروبي.
- ✓ يضمن الحقوق الأساسية .
- ✓ يكفل الإجراءات والممارسات الإدارية وقضايا العاملين في الإتحاد الأوروبي.[2]

تجدر الإشارة إلى أن أمين المظالم الأوروبي ينتخب من قبل البرلمان الأوروبي، إذ يتلقي الشكاوى من أي مواطن في الإتحاد أو أي شخص طبيعي أو اعتباري مقيم أو لديه مكتب مسجل في دولة عضو فيما يتعلق بحالات سوء الإدارة في أنشطة الإتحاد المؤسسات أوالهيئات أوالمكاتب أوالوكالات ، باستثناء محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي التي لها دور قضائي، وعليها فحص هذه الشكاوى وتقديم تقرير عنها، كما يجب أن يكون أمين المظالم مستقلاً تمامًا في أداء واجباته، إذ لا يجوز له طلب أو تلقي تعليمات من أي حكومة أومؤسسة أو هيئة أو مكتب أو كيان. لا يجوز له الانخراط في أي مهنة أخرى، سواء أكانت مربحة أم لا.[3]

الفرع الرابع: وكالات متعددة

تتمثل الوكالات المتعددة في: مشرف حماية البيانات الأوروبي، مجلس حماية البيانات الأوروبي، مكتب اختيار الموظفين الأوروبي، مكتب منشورات الإتحاد الأوروبي.

أولا: مشرف حماية البيانات الأوروبية The European Data Protection Supervisor .

المشرف الأوروبي على حماية البيانات (EDPS) هو سلطة لحماية البيانات لمؤسسات وهيئات ووكالات الإتحاد الأوروبي، تتمثل مهامه الأساسية في الإشراف على مؤسسات الإتحاد الأوروبي لمساعدتها على أن

[1] European Ombudsman , "***ABOUT***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.ombudsman.europa.eu/en/emily-oreilly
[2] European Ombudsman , " ***WHAT WE DO***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.ombudsman.europa.eu/en/home
[3] European Ombudsman , "***Statute***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.ombudsman.europa.eu/en/legal-basis/statute/en

تكون نموذجية وتجنب اللوم عند معالجة المعلومات الشخصية، خاصة وأن حماية البيانات حق أساسي، يحميه القانون الأوروبي ومكرس في المادة 8 من ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي.[1]

نحن لا نحمي البيانات – نحن نحمي البشر
شعارمشرف حماية البيانات الأوربية ضمن
الإستراتيجية الجديدة للعقد الجديد

يحمي مشرف حماية البيانات المعلومات الشخصية المستعملة لأغراض عديدة من طرف مؤسسات الإتحاد الأوروبي، التي تعكس أنشطتهم الأساسية في القضايا ذات الصلة بالمجتمع الأوروبي: من سلامة الأغذية، إلى الوقاية من الأمراض، والاستقرار المالي، ولاسيما التنسيق مع مؤسسات الإتحاد الأوربي النشطة في مجال الشرطة والعدالة، مثل الشرطة الأوروبية (يوروبول) ، ووكالة الإتحاد الأوروبي للتعاون في مجال العدالة الجنائية Eurojust ، الدول الأعضاء بشأن مسائل الجريمة المنظمة الخطيرة، ومكتب المدعي العام الأوروبي(EPPO) European Public Prosecutor Office، هيئة الإتحاد الأوروبي المسؤولة عن التحقيق والملاحقة القضائية ومقاضاة مرتكبي الجرائم الجنائية التي تؤثر على المصالح المالية للاتحاد الأوروبي، كما يؤطر مشرف حماية البيانات احتياجات مؤسسات الإتحاد الأوروبي التي تضم عمل يضم أكثر من 40000 موظف، وما يرتبط بذلك من ضرورة تطوير الإجراءات اللازمة لإدارتها الفعالة وسلاسة عملها.[2]

مهام مشرف حماية البيانات الأوروبي في إطار الحوكمة المتعددة المستويات:

يضمن مشرف حماية البيانات الأوروبي أن تحترم مؤسسات الإتحاد الأوروبي ومكاتبه وهيئاته ووكالاته الحقوق الأساسية للخصوصية وحماية البيانات، سواء كانت تقوم بمعالجة البيانات الشخصية أو تطوير سياسات جديدة لها تأثير على حماية الأفراد والحقوق والحريات المتعلقة بمعالجة البيانات الشخصية، كما أن مشرف حماية البيانات منوط بالمهام التالية:

- ✓ **الإشراف:** مراقبة معالجة البيانات الشخصية في إدارة الإتحاد الأوروبي والتأكد من امتثالها لقواعد حماية البيانات.
- ✓ **التشاور:** تقديم المشورة للمفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي والمجلس بشأن مقترحات لتشريع جديد ومبادرات أخرى تتعلق بحماية البيانات.

[1] The European Data Protection Supervisor , "**Annual Report 2020"** , Belgium: Trilateral Research Ltd, 2021 ,P14.
[2] The European Data Protection Supervisor " ***Our role as a supervisor***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://edps.europa.eu/data-protection/our-role-supervisor_en

- ✓ **مراقبة التكنولوجيا:** مراقبة وتقييم التطورات التكنولوجية، حيث يكون لها تأثير على حماية البيانات الشخصية، مع التركيز بشكل خاص على تطوير تقنيات المعلومات والاتصالات.
- ✓ **التعاون:** التعاون مع هيئات حماية البيانات الوطنية، لتعزيز حماية البيانات المتسقة عبر الإتحاد الأوروبي.[1]

كما تجدر الإشارة إلى أن مضامين الحوكمة المتعددة المستويات تقتضي سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، ومعلوماته الشخصية، خاصة إذا تعلق الأمر بأولئك الذين هم في وضع هش، مثل الأطفال وكبار السن والمرضى أوطالبي اللجوء أو حتى الموظفين، لاسيما في ظل تصاعد تهديدات الأمن السيبراني.

ثانيا: مجلس حماية البيانات الأوروبي European Data Protection Board.

مجلس حماية البيانات الأوروبي (EDPB) هيئة أوروبية مستقلة، تساهم في التطبيق المتسق لقواعد حماية البيانات في جميع أنحاء الإتحاد الأوروبي، وتعزز التعاون بين سلطات حماية البيانات في الإتحاد الأوروبي، تم إنشاء EDPB بواسطة اللائحة العامة لحماية البيانات (GDPR) سنة 2016، ومقرها في بروكسل.[2]

مهام مجلس حماية البيانات الأوروبي في إطار الحوكمة المتعددة المستويات:

- ✓ تقديم إرشادات عامة (بما في ذلك المبادئ التوجيهية والتوصيات وأفضل الممارسات) لتوضيح القانون وتعزيز التفاهم المشترك أو قوانين حماية البيانات في الإتحاد الأوروبي؛
- ✓ اعتماد الآراء الموجهة إلى المفوضية الأوروبية أوالسلطات الإشرافية الوطنية لتقديم المشورة للمفوضية الأوروبية بشأن أي مسألة تتعلق بحماية البيانات الشخصية والتشريعات الجديدة المقترحة في الإتحاد الأوروبي (المادة 70 من القانون العام لحماية البيانات) ؛
- ✓ ضمان اتساق أنشطة السلطات الوطنية المشرفة على المسائل العابرة للحدود (المادة 64 من القانون العام لحماية البيانات)؛

[1] The European Data Protection Supervisor , "**Annual Report 2021"** , Belgium: Trilateral Research Ltd, 2022 ,P21.
[2] European Data Protection Board,"**ENSURING DATA PROTECTION RIGHTS IN A CHANGING WORLD"**, Annual Report 2020, P14.

- ✓ اعتماد قرارات ملزمة موجهة إلى السلطات الإشرافية الوطنية وتهدف إلى تسوية النزاعات التي تنشأ بينها عندما تتعاون لإنفاذ اللائحة العامة لحماية البيانات، بهدف ضمان التطبيق الصحيح والمتسق للائحة العامة لحماية البيانات[1].

ثالثا: مكتب إختيار الموظفين الأوربي: يقوم بتلبية احتياجات التوظيف لمؤسسات الإتحاد الأوروبي من خلال اختيار المرشحين الموهوبين بتنظيم المسابقات العامة والمتخصصة، وهو مسؤول عن اختيار الموظفين بشكل أساسي للبرلمان الأوروبي، ومجلس الإتحاد الأوروبي، والمفوضية الأوروبية، ومحكمة العدل للاتحاد الأوروبي، والمحكمة الأوروبية للمراجعين، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية، لجنة المناطق، و الدائرة الأوربية للشؤون الخارجية، وأمين المظالم الأوربي والمشرف الأوروبي على حماية البيانات.[2]

رابعا:مكتب منشورات الإتحاد الأوروبي: وهو الهيئة المشرفة على مؤلفات الإتحاد الأوربي ومنشوراته في كافة المجالات، والقضايا.[3]

من الجدير بالذكر، أن الإتحاد الأوربي في ضبطه لهيكله التنظيمي حدد هذه المصفوفة المتكاملة من المؤسسات التي تميزت بالتخصص الوظيفي، في كافة المجالات وعلى كافة المستويات، مما خلق مرونة في حوكمة الإتحاد الأوربي المتعدد المستويات، وهذا مابرز جليا في مختلف المهام المنوطة بكل مؤسساته.

المطلب الثاني: مبادرات الإتحاد: ميثاق ألبورغ، برنامج انتراغ Interreg، برنامج URBACT، وسياسة التماسك الإقليمي

لايمكن معرفة مساهمة الإتحاد الأوربي في تكريس التنمية الحضرية المستدامة إلا من خلال التطرق إلى المبادرات البارزة في ميثاق ألبورغ، مبادرة برنامج انتراغ Interregللتعاون الإقليمي الأوربي، برنامج URBACT، سياسة التماسك الإقليمي الأوربية European Cohesion Policy.

الفرع الأول: ميثاق ألبورغ The Aalborg Charter.

"ميثاق ألبورغ" هو **أول** مبادرة استدامة حضرية وافق عليها المشاركون في المؤتمر الأوروبي الأول للمدن والبلدات المستدامة في ألبورغ (الدنمارك) سنة 1994، وهو مستوحى من خطة الأجندة المحلية للقرن 21

[1] Ibid,P15.
[2] European Personnel Selection Office ," ***EPSO: Matching Aspiring Talent with EU Careers***", accessed : 21/05/2020 , available at : https://epso.europa.eu/about-epso_en
[3] Publications Office of the European Union, "***Home***", accessed : 21/05/2020 , available at : https://op.europa.eu/en/home

الناتجة عن قمة الأرض الأولى سنة 1992، ويعتمد الميثاق على إجماع الأفراد والبلديات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الوطنية والدولية والهيئات العلمية، وقد وقع على الميثاق أكثر من 3000 سلطة محلية من أكثر من 40 دولة، إذ نتج عن ذلك أكبر حركة أوروبية من نوعها التي أطلقت الحملة الأوروبية للمدن والبلدات المستدامة European Sustainable Cities and Towns Campaign.[1]

بعد أكثر من 26 عاما، ظلت روح ميثاق ألبورغ باقية، وقد مهد الطريق لمجموعة متنوعة من المخططات والحركات من أجل الاستدامة المحلية ، مثل منصة المدن المستدامةThe Sustainable Cities Platform.*

الفرع الثاني: مبادرة برنامج انتراغ Interreg للتعاون الإقليمي الأوربي.*

مبادرة برنامج انتراغ Interreg إحدى الأدوات الرئيسية للاتحاد الأوروبي التي تدعم التعاون عبر الإقليمي من خلال تخصيص صناديق مالية من أجل مواجهة التحديات المشتركة وإيجاد حلول مشتركة في مجالات مثل: الصحة والبيئة والبحث والتعليم والنقل والطاقة المستدامة ... [2]

ترجع المبادرات الأولى لهذا البرنامج إلى منتصف الثمانينيات من خلال الدعم المقدم من طرف المفوضية الأوروبية في إطار التعاون عبر الحدود والذي كان يغطي ثلاث دول (بلجيكا وفرنسا ولوكسمبورغ) الذين تضرروا بشدة من الأزمات في صناعة الصلب والفحم، حيث أطلق على المشروع في مستهله اسم القطب الاقتصادي للتنمية "Pôle Economique de Développement" وكان يهدف إلى إعادة التحول الصناعي على نطاق عبر الحدود وتم تمويله إلى حد كبير من قبل الدول الثلاث والمفوضية، على أساس هذه التجربة، تم بعد ذلك إطلاق مبادرة برنامج دعم المجتمع لـ CBC وربطها ارتباطًا وثيقًا بمشروع إنشاء "أوروبا بلا حدود" ، حيث تتحرك السلع والخدمات والأشخاص ورأس المال بحرية.

إن مبادرة برنامج انتراغ مرت بخمسة أجيال كالآتي: انتراغ I (1990-1993)، انتراغ II (1994-1999)، انتراغ III (2000-2006)، انتراغ IV (2007-2013)، انتراغ V (2014-2020)، إذ تم تقسيم البرنامج منذ أنتراغ III إلى ثلاثة فروع كالآتي:

---

[1] The Sustainable Cities Platform," ***The Aalborg Charter***", accessed : 21/05/2020 , available at : https://sustainablecities.eu/the-aalborg-charter/

* تجدر الإشارة إلى أن التعاون الإقليمي هنا يعني المناطق دون وطنية (كالمدن والبلديات والمحافظات ...) يمكن الولوج إلى الموقع الرسمي الخاص بمنصة المدن المستدامة من خلال الرابط التالي: https://sustainablecities.eu/home/

* لمزيد من المعلومات يمكن الولوج إلى الموقع الرسمي الخاص بالمبادرة من خلال الرابط الإلكتروني التالي: https://www.interregeurope.eu/

[2] Interreg , "***About Interreg***", accessed : 21/05/2020 , available at : https://interreg.eu/

1- انتراغ للتعاون بين الإقليمي.

2- أنتراغ للمشاريع عبر الحدود .

3- انتراغ للمشاريع عبر الوطنية (مثل مشاريع الطاقة والبنية التحتية الجديدة).[1]

جدول رقم (09): مشاريع أنتراغ ومراحل التمويل من طرف صندوق التنمية الإقليمي الأوروبي (European Regional Development Fund*).

أنتراغ INTERREG	المرحلة	عدد المشاريع	مبلغ التمويل(الوحدة مليون يورو)	عدد دول الإتحاد الأوربي المستفيدة
.I	1993-1990	31	1,082	12
.II	1999-1994	59	3,500	15
.III	2006-2000	79	5,100	25 (بعد 2004)
.IV	2013-2007	92	7,800	27
.V	2020-2014	100	10,100	28

Source: Bernard Reitel, "***Birte Wassenberg and Jean Peyrony, The INTERREG Experience in Bridging European Territories. A 30-Year Summary***",IN : Eduardo Medeiros, **European Territorial Cooperation**, Switzerland : Springer International Publishing,2018,P14.

انتراغ I (1990-1993):لقد ساهم هذا المشروع في تحفيز المشاريع عبر الحدود لأول مرة[2]

الفرع الثالث: برنامج URBACT.

يعتبر URBACT برنامج تعاون إقليمي يهدف إلى التنمية الحضرية المتكاملة المستدامة في المدن في جميع أنحاء أوروبا لتطوير حلول متكاملة مستدامة لتحديات السياسة المشتركة بتمويل مشترك من قبل صندوق التنمية الإقليمية الأوروبية.[3]

---

[1]Bernard Reitel, Op.Cit,P10.

لمزيد من المعلومات راجع الموقع الرسمي التالي:

https://ec.europa.eu/regional_policy/en/policy/cooperation/european-territorial/

* السياسات اللإقليمية للإتحاد الأوربي يتم تمويلها من طرف صناديق مالية مثل صندوق التنمية الإقليمي الأوروبي، صندوق التماسك Cohesion Fund، صندوق التضامن The Solidarity Fund...

[2] Bernard Reitel, Op.Cit ,P11.

[3]Marius Guderjan andTom Verhelst , **Local Government in the European Union**, Switzerland :Springer Nature,2021,P56.

تم منح البرنامج وفقا لمراحل،المرحلة الأولى تضمنت برنامج URBACT I خلال السنوات من 2000-2006، عقبه برنامج URBACT II من سنة 2007-2013، يليه برنامج URBACT III خلال السنوات 2014-2020، والذي خصص له 96.3 مليون يورو لتمويل التبادلات عبر الوطنية وبناء القدرات في إطار التنمية الحضرية المستدامة.[1]

أولا) برنامج URBACT I 2000-2006: وجه إلى المدن التي لديها تجربة مع التسيير الحضري، حيث اشترط فيه انشاء شبكات من المدن - 6 مدن كحد أدنى و12 مدينة كحد أقصى- وتتقاسم خلال هذه المدة مشروعًا مشتركًا، هادف إلى تبادل الخبرات حول القضايا الهامة للسياسة الحضرية على المستوى الأوروبي، حيث أن برنامج Urbact يعتبر كوسيلة للتفكير في السياسة الحضرية، وإعادة هيكلة البعد الحضري، من خلال التركيز على مشاريع الابتكار.[2]

ثانيا) برنامج URBACT II 2007-2013: كان برنامج عملياتي مستقل، بميزانية معززة بشكل كبير مقدرة بـ 18 مليون أورو وذلك من أجل دعم التنمية الحضرية المستدامة في المدن الأوربية.[3]

ثالثا) برنامج URBACT III 2014-2020: جاء هذا البرنامج بعد 15 عام من الخبرة في هذا المجال، تضمن تأسيس شبكة تشارك السياسات الحضرية الرشيدة، حيث خصص له ميزانية مقدرة بـ: 96 مليون أورو، والهدف الرئيسي من هذا البرنامج هو إشراك أصحاب المصلحة، والسلطات المحلية الحضرية، والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجمعيات، من أجل الإبتكار وتعزيز مواجهة التحديات الحضرية الجديدة.[4]

أهداف البرنامج:

1. **القدرة على تنفيذ السياسات:** لتحسين قدرة المدن على إدارة السياسات والممارسات الحضرية المستدامة بطريقة متكاملة وتشاركية.
2. **تصميم السياسات:** لتحسين تصميم السياسات والممارسات الحضرية المستدامة في المدن.
3. **تنفيذ السياسات:** لتحسين تنفيذ الاستراتيجيات والإجراءات الحضرية المتكاملة والمستدامة في المدن.

---

[1] Ibid,P56.
[2] Valeria Fedeli et al , **EU Regional and Urban Policy**, Switzerland : Springer Nature,2020, P71.
[3] Ibid ,same page.
[4] Ibid,Same page.

4. **بناء المعرفة وتبادلها:** لضمان حصول الممارسين وصناع القرار على جميع المستويات على المعرفة وتبادل المعرفة حول جميع جوانب التنمية الحضرية المستدامة لتحسين سياسات التنمية الحضرية.[1]

❖ **مشاريع برنامج URBACT:** خلال الألفية الثالثة قدم البرنامج142مشروع فعليا لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة *، من بينها:

1- مشروع مدن خالية من الكربون Zero Carbon Cities:

تدعم شبكة تخطيط عمل المدن الخالية من الكربون المدن الشريكة، وهي 7 مدن بما يتضمن: مانشستر المملكة المتحدة، فرانكفورت ألمانيا، تارتو إستونيا، زادار كرواتيا، بيستريتا رومانيا، مودينا إيطاليا، فيلفورد بلجيكا وذلك من أجل وضع أهداف وسياسات وخطط عمل قائمة على الحد من الكربون، من خلال التنسيق مع حكومات المدن، وبناء القدرات لتمكينها من المساهمة في التنفيذ الناجح لاتفاقية باريس ورؤية الإتحاد الأوروبي الإستراتيجية لحياد الكربون بحلول عام 2050.[2]

وفي هذا الإطار تعمل شبكة المدن وفق استراتيجية من أجل الحد من الكربون في المدن وذلك من خلال:

- ✓ التشجيع على استعمال الطاقة المتجددة المولدة محليًا باستخدام بطاريات تخزين، من أجل تسهيل ودعم استعمال السيارات الكهربائية.
- ✓ اعتماد مخطط ملصقات مدن صديق للبيئة وتقديم نصائح ووارشادات حول مخاطر انبعاثات الكربون.
- ✓ برنامج لتدريب السكان المحليين لدعم برنامج تحديث المنازل المستدامة الصديقة للبيئة.
- ✓ المزيد من المبادرات التي تشجع الأحياء الأكثر اخضرارًا والأكثر ارتباطًا وتحفيز الناس أكثر على المشي أو الوصول المستدام وركوب الدراجات.[3]

2- مشروع تعزيز الابتكار الاجتماعي BoostInno:

هو مشروع Urbact تم تنفيذه من 2016 إلى 2018 بواسطة 10 مدن أوروبية حيث عملت هذه المدن على إلتزامها بتسهيل الابتكار الاجتماعي، تمكين الإدارات العامة من ممارسة دور جديد كداعم عام للنظم البيئية

---

[1] URBACT, " ***URBACT at a Glance***", accessed : 21/06/2018 , available at: https://urbact.eu/urbact-glance

* من اجل الإطلاع على كافة المشاريع المسطرة من طرف برنامج URBACT، يمكن الولوج إلى الرابط التالي:
URBACT, " ***URBACT Networks***", accessed : 21/06/2018 , available at: https://urbact.eu/all-networks

[2] URBACT, " ***Zero Carbon Cities***", accessed : 21/06/2018 , available at: https://urbact.eu/zero-carbon-cities

[3] Ian Turner," ***Understanding the "Social" Science behind Carbon budgeting – a mid term reflection*** ", accessed : 21/04/2019 , available at: https://urbact.eu/understanding-%E2%80%9Csocial%E2%80%9D-science-behind-carbon-budgeting-%E2%80%93-mid-term-reflection-0

للابتكار الاجتماعي على المستوى الأوروبي، بما في ذلك ربط النظم البيئية المحلية بالشبكات عبر الوطنية وتوسيعها.[1]

أثبتت مساعي تطوير المدن الأوربية من طرف الإتحاد،عبر هذا المشروع أنه يمكن اعتبار الابتكار الاجتماعي تغييرًا أساسيًا في إدارة المدن وفي العلاقات التي تدعمها، وقد يصف البعض هذا التغيير بأنه معادل للثورة الصناعية أو ثورة تكنولوجيا المعلومات، لأن الافتراضات التي كانت قائمة حول السياسة الحضرية هو أن المواطنين سيقبلون ما تم تحديده وتخطيطه وبنائه، لكنه هذه المبادرة أبانت أن المواطنين هم الذين يصنعون المدينة من منظور تعاوني في كثير من الأحيان، حيث شمل 10 مدن، غدانسك بولندا، فروتسواف بولندا، بايا ماري رومانيا، ميلان إيطاليا، تورينو إيطاليا، برشلونة إسبانيا، براغا البرتغال، باريس فرنسا، ستراسبورغ فرنسا، سكين السويد.[2]

3-مشروع تخطيط مدن آمنة :UrbSecurity

يساهم هذا المشروع في النمو الذكي والشامل والمستدام للمدن[3]، حيث يعمل على تحليل استراتيجيات ومفاهيم التصميم والتخطيط الحضري التي يمكن أن تساهم في منع العنف والسلوك المعادي داخل المجتمعات الأوربية ، وبالتالي تحسين نوعية حياة المواطن وتصوره للأمن والسلامة الحضرية، وهي عبارة عن شبكة من 9 مدن وتتضمن: ليريا البرتغال، ميشيلين بلجيكا، بيلا اليونان، مدريد

خريطة رقم (01): شبكة المدن المعنية بمبادرة تعزيز الإبتكار الإجتماعي.

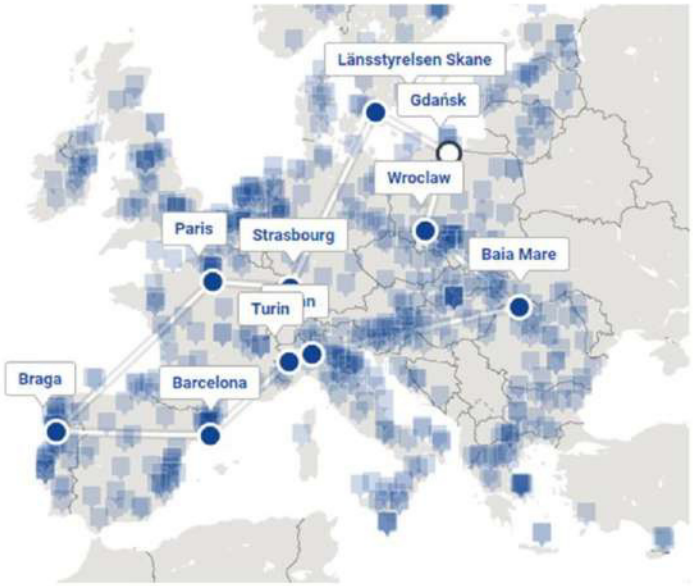

Source : URBACT, " ***BoostInno***", accessed : 21/06/2019 , available at: https://urbact.eu/interactive-map?network=7368

[1] Valeria Fedeli et al,Op.Cit,P74.
[2] URBACT, " ***Boosting social innovation***", accessed : 21/04/2020 , available at: https://urbact.eu/boostinno
[3] Andreia de Bem Machado et al ," ***Smart Cities: Building Sustainable Cities***", In : Chinmay Chakraborty, **Green Technological Innovation for Sustainable Smart Societies** , Switzerland : Springer Nature, 2021, P15.

إسبانيا، سزابولكس هنغاريا، لونجفورد أيرلندا، بارما إيطاليا، إتحاد بلديات روماقنا فاينتينا إيطاليا، ميكالوفتسي سلوفاكيا.[1]

يهدف UrbSecurity إلى تنفيذ نهج تشاركي متكامل للأمن الحضري من خلال إشراك جميع أصحاب المصلحة المعنيين في عملية المشاركة في إنشاء خطة عمل متكاملة لكل مدينة مشاركة، حيث أن هذا المشروع ممول بشكل مشترك من قبل برنامج URBACT.[2]

الفرع الرابع: سياسة التماسك الإقليمي الأوربية European Cohesion Policy

قد يتسائل الكثير من الخبراء أومن عامة الناس عن نسبية التفاوت في التنمية في المدن الأوربية، حيث أن معظمها متقاربة من حيث توفر شروط المدينة القابلة للعيش، والكثير منها تسعى للرفاهية، ومن بين هذه الأسباب سياسة التماسك الإقليمي التي ينتهجها الإتحاد الأوربي، وهي أكبر سياسة وأكثرها تعقيدًا في الإتحاد الأوروبي، نظرًا لأنها سياسة تركز على تقليل الفجوات داخل الإتحاد الأوروبي في التنمية ، فإن سياسة التماسك وثيقة الصلة بشكل خاص بالاقتصادات والمناطق الأقل نمواً، حيث يكون لها مساهمة رئيسية في تحفيز التنافسية الاقتصادية وتسريع النمو خاصة وأنها تحوز على أكثر من 30 بالمئة من ميزانية الإتحاد الأوربي كاملة خلال سنوات 2014-2020.[3]

شكل رقم (19): نسبة تمويل سياسة التماسك من طرف الإتحاد الأوربي 2014-2020

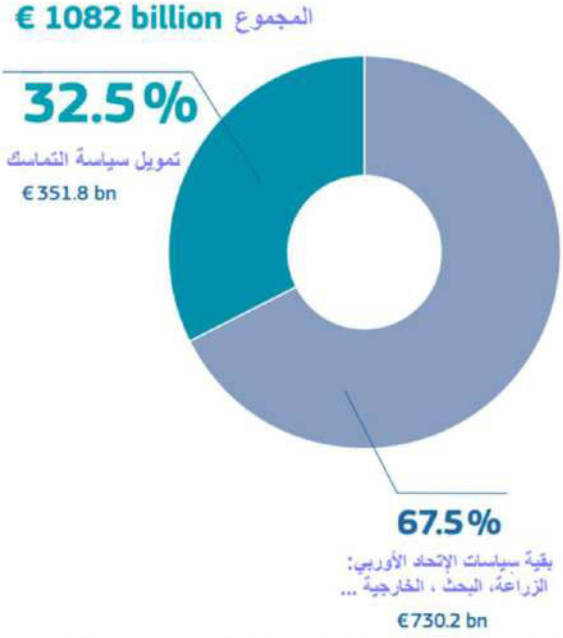

Source : European comission, "**An introduction to EU Cohesion Policy**", June 2014,P3.

[1] European commission, "**Action Plan Urban Agenda Partnership Security in Public Spaces**", The Urban Agenda for the EU, 2020, P57.
[2] Ibid,same page.
[3] Gabriela Carmen Pascariu and Cristian Incaltarau," ***European Cohesion Policy***",In : Matias Vernengo et al, **The New Palgrave Dictionary of Economics**, London : Palgrave Macmillan, 2020,P79.

إن التماسك مفهوم تم تقديمه في سياسة الإتحاد الأوروبي دون تعريف دقيق، لكنه في الغالب يعبر عن درجة التي تقل فيها التفاوتات في الرفاه الاجتماعي والاقتصادي بين مختلف المناطق أوالمجموعات داخل الإتحاد الأوروبي .[1]

أهداف سياسة التماسك الإقليمي الأوربية:

حدد الإتحاد الأوروبي عددًا من الأهداف لسياسة التماسك الخاصة به، ظلت الأساسيات ثابتة إلى حد ما بمرور الوقت، على الرغم من تكييف التفاصيل باستمرار مع التحديات الجديدة، وهي بارزة في ما يلي:

1-تحسين التماسك (أي تقارب مستويات الثروة) على ثلاثة أبعاد :

- ✓ اقتصادي – أي شروط النمو الاقتصادي مثل الابتكار.
- ✓ اجتماعي – أي التوظيف والاستبعاد الاجتماعي (مثل الفقر)
- ✓ الإقليمي – أي أنواع معينة من المناطق (مثل المناطق الحضرية) ، والعناصر المرتبطة مباشرة بالتخطيط المكاني (مثل البنية التحتية) والبيئة.

2-المساهمة في أهداف الإتحاد الأوروبي الأخرى، على سبيل المثال:

- ✓ تسهيل التقدم الكبير في التكامل الاقتصادي، مثل التوسع أو الانتقال إلى مراحل أعلى من التكامل (مثل الإتحاد الاقتصادي والنقدي).
- ✓ المساهمة في أهداف السياسة الرئيسية مثل زيادة القدرة التنافسية وتقليل الإقصاء الاجتماعي أو تحفيز الاستدامة البيئية وقد برز هذا جليا مع استراتيجية أوروبا 2020 الجديدة.[2]

تحوز سياسة التماسك الأوروبية على جميع الأدوات (التشريعية والمالية والإجرائية) وطرق التنفيذ التي تم تطويرها وتطبيقها لتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية بما يتماشى مع مبدأ الحوكمة متعددة المستويات: التبعية والتخصيص والتناسب، إذ تفسر الأهمية المعطاة للتماسك في عملية التكامل الأوروبي من خلال الآثار السلبية للتفاوتات في وقت زادت فيه مع كل مرحلة من مراحل توسع الإتحاد، من هذا المنظور

[1] Willem Molle ," ***European Cohesion Policy***", In : Edited by Palgrave Macmillan, **The New Palgrave Dictionary of Economics**, Online edition, 2011. P2.
[2] Ibid,same page.

يمكن النظر إلى سياسة التماسك على أنها استجابة لنظام حوكمة الإتحاد الأوروبي على "فشل" السوق الداخلية في توليد التقارب المطلوب لتحقيق أهداف التكامل المحددة بموجب المعاهدات من جهة، ومن جهة ثانية تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء[1].

تجدر الإشارة إلى أنه تم تعزيز سياسة التماسك الإقليمي من خلال استراتيجية أوربا Europe Strategy 2020 من خلال مايلي:

1. **التوظيف:** توظيف 75% من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 20-64 عامًا.
2. **العمل والبحث والتطوير:** تخصيص 3 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي يتم استثمارها في البحث والتطوير.
3. **تغير المناخ والطاقة:** من خلال:
   - خفض انبعاثات الغازات الدفيئة لتصل إلى أقل من 20٪ من مستويات عام 1990.
   - تكريس 20 ٪ من الطاقة تأتي من مصادر الطاقة المتجددة.
   - – زيادة بنسبة 20٪ في كفاءة الطاقة.
4. **التعليم:** من خلال:
   - خفض معدلات الخروج المبكر من المدارس إلى نسبة أقل من 10٪.
   - ضمان على الأقل40 ٪ من الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 34 أكملوا التعليم العالي.
5. **الفقر والاستبعاد الاجتماعي:** بخفض نسبة الأشخاص في حالة فقر –أو معرضون له– أو في حالة حرمان اجتماعي إلى ما يقل عن نسبة 20% .[2]

المطلب الثالث: الأجندة الحضرية الجديدة للإتحاد الأوربي The new EU Urban Agenda

سيتم التطرق هنا إلى المرجعية التأسيسية للأجندة الحضرية الجديدة للإتحاد الأوربي، بما في ذلك التفصيل في مضامينها، وتحديد أهدافها وسبل التفعيل، فضلا على معرفة مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات للأجندة الحضرية.

[1] Gabriela Carmen Pascariu and Cristian Incaltarau,Op.Cit ,P100.
[2] European commissin, "***Europe 2020 strategy***",accessed at:03/02/2019, available at : https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/economic-and-fiscal-policy-coordination/eu-economic-governance-monitoring-prevention-correction/european-semester/framework/europe-2020-strategy_en

الفرع الأول: المرجعية التأسيسية للأجندة الحضرية الجديدة للاتحاد الأوربي.

تاريخيا، العلاقة بين الإتحاد الأوروبي والمدن بدأت في خمسينيات القرن الماضي ، لما أنشأ مجلس أوروبا هيئة استشارية تتمثل في مؤتمر السلطات المحلية في أوروبا the Conference of Local Authorities of Europe سنة 1957 (المعروف باسم كونغرس السلطات المحلية والإقليمية لمجلس أوروبا)، وهي العملية التي وصفها الباحثون في مجرى الأبحاث الحضرية "بالأوربة Europeanization"، وقد ركزت البحوث في الدراسات الحضرية على الأوربة من خلال إعادة صياغة السياسات والعمليات السياسة، وفق توجهات متقاربة من أعلى إلى أسفل ومن القاعدة إلى القمة، حيث أن المدن لا تنفذ سياسات الإتحاد الأوروبي وقواعده وبرامجه فقط، بل تصبح أيضًا جهات فاعلة في الإتحاد الأوروبي ككل.[1]

المناطق الحضرية حصلت على تمويل في إطار برامج الصناديق الهيكلية الرئيسية منذ عام 1989، كما حظيت في ذلك العديد من المبادرات مثل مبادرة المجتمع URBAN و URBAN II بين عامي 1994 و2006، كمحاولة واضحة لتبادل وتوسيع منهجية "أوروبية" مشتركة للتنمية الحضرية المستدامة من أجل التحرك نحو الأجندة الحضرية الجديدة للاتحاد الأوروبي، حيث يوجد العديد من الجهود التي كرسها الإتحاد الأوروبي في هذا الإطار، بدءاً بالأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي Urban Agenda for the European Union (1997) ، وأجندة ليلthe Lille Agenda (2000) ، ومكتسب روتردام الحضري the Rotterdam Urban Acquis (2004) ، تواصل مفوضية المجتمعات الأوروبية: سياسة التماسك والمدن – المساهمة الحضرية إلى النمو والوظائف في المناطق (2006)، وميثاق لايبزيغ بشأن المدن الأوروبية المستدامة the Leipzig Charter on Sustainable European Cities (2007) ، وإعلان توليدو the Toledo Declaration (2010)، وتقرير مدن الغد the Cities of Tomorrow Report (2011) ، والأجندة الإقليمية للاتحاد الأوروبي 2020 the Territorial Agenda of the European Union 2020 (2011) و منتدى المدن CITIES (2014) Forum، ومن خلال جميع وثائق ومبادرات الإتحاد الأوروبي هذه، يمكننا محاولة بناء "نهج سوي" فيما يتعلق بالمعرفة (طريقة التفكير) و(طرق العمل) حول مسألة المدن[2].

---

[1] Simonetta Armondi, "***The Urban Agenda for the European Union: EU Governmentality and Urban Sovereignty in New EU-City Relations?***", In : Simonetta Armondi and Sonia De Gregorio Hurtado, **Foregrounding Urban Agendas The New Urban Issue in European Experiences of Policy-Making**, Switzerland : Springer ,2020 , P4.

[2] Ibid, P4

ومع ذلك، توجد إشكالات ملحة لم تتم الإجابة عنها: كيف ينبغي أن يشارك مستوى الإتحاد الأوروبي في صياغة وتنفيذ سياسة حضرية؟ هل لدى الإتحاد الأوروبي القوة ، مع احترام مبدأ تفريع السلطات ، للتعامل مع المسألة الحضرية المعاصرة؟ لقد تم الالتزام بمضامين جدول الأعمال الحضري للاتحاد الأوروبي في برنامج العمل المشترك نحو اتفاقية الزراعة مع ميثاق أمستردام سنة 2016،[1]وفقا لإحصائيات ميثاق أمستردام يعتبر الإتحاد الأوروبي من أكثر المناطق تحضرا في العالم، إذ يعيش أكثر من 70٪ من مواطني أوروبا في منطقة حضرية، كما تتوقع الأمم المتحدة أنه بحلول عام 2050 ستصل هذه النسبة إلى 80٪ بحيث أن تنمية المناطق الحضرية تأثر بنسبة كبيرة على التنمية المستدامة المستقبلية للاتحاد الأوروبي ومواطنيه.[2]

إن الأجندة الحضرية الجديدة للإتحاد الأوربي هي مقاربة متكاملة ومنسقة للتعامل مع البعد الحضري للاتحاد الأوروبي والسياسات والتشريعات الوطنية، من خلال التركيز على الموضوعات المحددة ذات الأولوية ضمن الشراكات المخصصة، تشمل كل شراكة على أساس تطوعي وعلى قدم المساواة: المدن والدول الأعضاء والمفوضية وأصحاب المصالح مثل المنظمات غير الحكومية أو الشركات، يعملون معًا على تطوير وتنفيذ إجراءات ملموسة للتصدي بفعالية لتحديات المدن والمساهمة في النمو الذكي والمستدام والشامل، إذ تسعى الأجندة الحضرية إلى تحسين نوعية الحياة في المناطق الحضرية،[3] فهي عبارة عن عملية مستمرة مكونة من ثلاث ركائز في سياسة الإتحاد الأوروبي وهي : "تنظيم أفضل ، تمويل أفضل ومعرفة أفضل"[4].

العلاقة بين "الحضرية" والأجندة الحضرية مفتوحة. في ميثاق أمستردام ، يُستخدم مصطلح "المناطق الحضرية" للدلالة على "جميع أشكال وأحجام المستوطنات الحضرية ومواطنيها ، حيث يختلف التعريف الدقيق لكلمة" مدينة "و" منطقة حضرية "من دولة عضو إلى دولة عضو أخرى "ومصطلح" السلطات الحضرية "يستخدم" لمخاطبة السلطات العامة ذات الصلة المسؤولة عن إدارة "المناطق الحضرية" ، سواء كانت محلية أوإقليمية أو حضرية و/ أو السلطات الوطنية ".

---

[1] Ibid, P4
[2] Pact of Amsterdam, " **Urban Agenda for the EU**", Amsterdam,2016,P3
[3] European Commission, " ***The Urban Agenda for the EU***", accessed : 21/04/2020 , available at: https://ec.europa.eu/regional_policy/en/policy/themes/urban-development/agenda/
[4] Simonetta Armondi, "***The Urban Agenda for the European Union: EU Governmentality and Urban Sovereignty in New EU-City Relations?*** ", In : Simonetta Armondi and Sonia De Gregorio Hurtado, **Foregrounding Urban Agendas The New Urban Issue in European Experiences of Policy-Making**, Switzerland : Springer ,2020 , P11.

في ماي 2016 اتفق وزراء الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي المسؤولين عن الشؤون الحضرية على ما يسمى بـ "ميثاق أمستردام""Pact of Amsterdam"، إذ يمثل تتويجا لحملات وطنية وسياسية لتضمين المسائل الحضرية في صنع السياسات في الإتحاد الأوروبي، وقد لقي ترحيبا كبيرا من الدول الأعضاء ومسؤولي الإتحاد الأوروبي والمقاولين السياسيين والمنظمات وأصحاب المصالح آخرين الذين كانوا مستعدين للانتظار واستغلال فرص النوافذ السياسية* لتحويل الأفكار إلى قواعد وسياسات رسمية للاتحاد الأوروبي.[1]

ومن المثير للاهتمام أن نافذة الفرص نفسها غيرت أجندة المقاولة السياسية من كونها حملة طويلة الأمد تتمحور حول مشاركة الإتحاد الأوروبي في التخطيط المكاني الحضري أو سياسة الإتحاد الأوروبي للتماسك في المناطق الحضرية إلى تنظيم أفضل في شكل أجندة حضرية تغطي العديد من القضايا.

الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي تقر بأهمية البنى المتعددة المراكز لأوروبا بما يشمل ذلك أيضا التنوع (الاجتماعي والاقتصادي والإقليمي والثقافي والتاريخي) للمناطق الحضرية عبر الإتحاد الأوروبي، كما تعطي أهمية للمناطق الحضرية بجميع الأحجام والسياقات التي بإمكانها أن تساهم في تطوير الإتحاد الأوروبي، حيث أن تقديم الحلول الحضرية يمكن أن يؤدي إلى منافع إقليمية أوسع.[2]

إن فكرة الأجندة الحضرية ليست جديدة بالتأكيد بحيث تعتبر من المفاهيم الأكثر جدلًا على مستوى الإتحاد الأوروبي والمستويات الحكومية الدولية منذ إعلان بوتسدام لعام 1999 على الأقل، والذي اعتمده الاجتماع غير الرسمي للوزراء المسؤولين عن التخطيط المكاني، والذي أصدر ما يسمى بمنظور التنمية المكانية الأوروبي European Spatial Development Perspective (ESDP)، حيث تم احراز تقدم من طرف الجهات الفاعلة

---

*وفقا لـ كينقدون JW Kingdon مصطلح النوافذ السياسية يعبر عن الوضع الذي يخلق مواقف للاستيعاب المفاجئ للمعرفة والمطالب حتى وإن تم تجاهلها مسبقًا، إذ يمكن فتح هذه النوافذ من خلال العديد من المسارات المتقاربة، والتي غالبًا ما تكون مجتمعة وتتمثل في الآتي:

1) قد يصبح من المستحيل تجاهل مشكلة ما.
2) قد يظهر حل سياسي عمليًا يمكن أن يحدث تبنيها.
3) قد تؤدي الأحداث السياسية إلى تغييرات مفاجئة في أجندة الحكومة.

لمزيد من المعلومات راجع:

David C. Rose et al, "***Policy windows for the environment: Tips for improving the uptake of scientific knowledge***",Environmental Science and Policy, Available online 31 July 2017,P2.

[1] Serafín Pazos-Vidal, Op.Cit ,P168.

[2] Simonetta Armondi , Op.Cit, P8.

الرئيسية التي دعت إلى ضرورة وجود سياسة حضرية للاتحاد الأوروبي، يمكن تحديد المعالم الرئيسية لها عبر الترتيب الزمني التنازلي كالآتي:

- ✓ ميثاق أمستردام The Pact of Amsterdam، الاجتماع الوزاري غير الرسمي حول الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي، 30 ماي 2016.
- ✓ إعلان ريغا The Riga Declaration، الاجتماع غير الرسمي لوزراء الإتحاد الأوروبي المسؤولين عن سياسة التماسك والشؤون الحضرية والإقليمية ، 9-10 يونيو 2015، ربط الأجندة الحضرية "بتنظيم أفضل."
- ✓ إعلان توليدو The Toledo Declaration، الاجتماع الوزاري غير الرسمي حول التنمية الحضرية 22 يونيو 2010.
- ✓ إعلان مرسيليا The Toledo Declaration، الوزراء المسؤولون عن التنمية الحضرية في اجتماعهم الذي عقد في 24-26 نوفمبر 2008.
- ✓ ميثاق لايبزيغ حول المدن الأوروبية المستدامة The Leipzig Charter on Sustainable European Cities في 24 ماي 2007: خطوة فارقة نحو الأجندة الحضرية.
- ✓ اتفاق بريستول The Bristol Accord في ديسمبر 2005، والذي ادخل مصطلح "المجتمعات المستدامة" في الخطاب الأوروبي السائد.
- ✓ اجتماع روتردام "الاستحواذ الحضري"Urban Acquis" The Rotterdam، الاجتماع الوزاري المعني بالسياسة الحضرية كمتابعة لاستنتاجات "المدن تمكّن أوروبا" الذي نظم في روتردام عام 2004.
- ✓ برنامج عمل ليل The Lille Programme of Action في نوفمبر 2000، والذي ينادي بإدخال القضايا الحضرية في المجتمع.[1]

الفرع الثاني: مضامين الأجندة الحضرية.

تتضمن الأجندة الحضرية الجديدة 14 شراكة مواضيعية، يمكن ضبط أهدافها بشكل مفصل، بما في ذلك تحديد الفواعل المختلفة التي تنشط على مستويات متعددة سواء كانت على مستوى الإقليم الأوربي أو الوطني أوالمحلي والحضري، وسواء كانت ذات طابع رسمي أوغير سمي، حيث أن تبيان هذه الفواعل يؤدي بنا إلى

[1] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit, PP169-170.

الانتقال من الجانب المعرفي المجرد لفواعل الحوكمة المتعددة المستويات إلى الطابع التكريسي والممارسة الفعلية لها، ويمكن إبراز هذه الأجندة والفواعل المشاركة كالآتي:

1. جودة الهواء Air Quality:

يسعى الإتحاد الأوربي من خلال هذا الهدف إلى تحقيق أنظمة وسياسات تضمن جودة الهواء الجيدة لصحة الإنسان، إذ يغطي هذا الجوانب التشريعية والتقنية من أجل التعامل مع مجموعة واسعة من المصادر الملوثة مثل السيارات والصناعات والأنشطة الزراعية ... إلخ. [1]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: هولندا (عضو منسق)، كرواتيا ، جمهورية التشيك ، بولندا، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: كونستانتا، هلسنكي، لندن، ميلانو، أوترخت، فضلا على وجود **شركاء** آخرين مثل : المفوضية الأوربية، شبكة المدن الأوربيةEUROCITIES ، برنامج URBACT ،اتحاد الهواء النظيف لمنطقة الرور Ruhr Area ، تحالف الصحة والبيئة HEAL...[2]

2.السكن Housing: سعى الإتحاد الأوربي من خلال هذا الهدف إلى توفير سكن ذو جودة في أوربا، إذ تم التركيز على الإسكان العام القابل للتنظيم وقواعد مساعدة الدولة وسياسة الإسكان العامة.[3]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: سلوفاكيا (عضو منسق)، لاتفيا، لوكسمبورغ، هولندا، سلوفينيا، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: فيينا ، لشبونة ، بوزنان ، ريغا ، تحالف المدن الاسكتلندية، فضلا على وجود **شركاء** آخرين مثل :المفوضية الأوربية، بنك الاستثمار الأوربي، شبكة المدن الأوربية EUROCITIES، برنامج إيربا أكت URBACT، موئل الإتحاد Union Habitat، إسكان أوربا Housing Europe،الإتحاد الدولي للمستأجرين International Union of Tenants ...[4]

3. دمج المهاجرين واللاجئين Inclusion of Migrants and Refugees : سعى الإتحاد الأوربي في هذا السياق إلى العمل على دمج المهاجرين واللاجئين القادمين من خارج الإتحاد الأوروبي على أساس الرغبة والقدرة

[1] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iii.
[2] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P182.
[3] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iii.
[4] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P182.

على الاندماج في مجتمعات المحلية إذ يشمل ذلك: الإسكان ، والتكامل الثقافي ، وتوفير الخدمات العامة، والإندماج الاجتماعي، والتعليم، وتدابير سوق العمل ، والتقسيم المكاني.[1]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: الدنمارك،اليونان، إيطاليا، البرتغال، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: أمستردام، أثينا، برشلونة، برلين، هلسنكي، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي:المفوضية الأوروبية، مجلس بنك التنمية الأوربي (CEB) ، مجلس البلديات والأقاليم الأوروبيةCEMR) ، شبكة المدن الأوربية EUROCITIES، اللجنة الأوروبية للمناطق،المجلس الأوروبي للاجئين والمنفيين(ECRE) ، بنك الاستثمار الأوروبي(EIB) ، مجموعة سياسة الهجرة Migration Policy Group، برنامج إيربا أكت URBACT.[2]

4. **الفقر الحضري:** سعى الإتحاد الأوربي إلى تحسين حياة الناس الفقراء أوالمعرضين لخطر الفقر في الأحياء المحرومة في أوربا، إذ يتم تقديم حلول مصممة ومطبقة بنهج متكامل كالآتي:
   - ✓ **الحلول المستندة إلى المكان:** التجديد الحضري للأحياء المحرومة.
   - ✓ **الحلول القائمة على الناس:** التكافل والتكامل الاجتماعي والاقتصادي للناس الذين يعيشون في الأحياء.[3]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: بلجيكا (عضو منسق)، فرنسا (عضو منسق)،ألمانيا، اليونان، اسبانيا، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: برمنغهام، داوغافبيلس Daugavpils، كيراتسيني–درابيتسونا Keratsini-Drapetsona ، كورتريك Kortrijk ،ليل، لودز Łódź ، تيميشوارا Timişoara، بالإضافة إلى مشاركة فواعل أخرى هي:المفوضية الأوربية، يوروتشيلد Eurochild ، شبكة المدن الأوربية EUROCITIES، الشبكة الأوروبية لمكافحة الفقر European Anti-Poverty Network، الفيدرالية الأوربية للمنظمات الوطنية العاملة مع المشردين(FEANTSA) ،موئل الأمم المتحدة UN Habitat ، برنامج إيربا أكت URBACT.[4]

---

[1] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iii.
[2] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P182.
[3] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iii.
[4] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P182.

5. الاقتصاد الدائري: سعى الإتحاد الأوربي من خلال الهدف زيادة إعادة استخدام، وإعادة تدوير المواد والمنتجات لتعزيز التنمية الحضرية وفرص العمل، حيث أن التدابير الإضافية المرتبطة بالإقتصاد الدائري وتدوير النفايات (تحويل النفايات إلى مورد) يؤدي إلى زيادة إنتاج الموارد بنسبة 30٪ بحلول عام 2030، فضلا عن تعزيز الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1٪ تقريبًا.[1]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: فنلندا، بولندا، سلوفينيا، اليونان، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: أوسلو ، الإقليم الفلامندي Flemish Region، كاوناسKaunas ، بورتو، برات، لاهاي، بالإضافة إلى مشاركة **فواعل أخرى** هي: المفوضية الاوروبية، مجلس البلديات والأقاليم الأوروبية (CEMR)، شبكة المدن الأوربية EUROCITIES، بنك الاستثمار الأوروبي، برنامج إيربا أكت URBACT، رابطة المدن والأقاليم للإدارة المستدامة للموارد Association of Cities and Regions for sustainable Resource Management.[2]

6. الوظائف والمهارات المحلية في الاقتصاد: سعى الإتحاد الأوربي من خلال هذا إلى تعزيز المدن من خلال التوظيف الشامل وخفض نسبة البطالة إذ تم التركيز على:

- ✓ جلب المشاريع ودعمها.
- ✓ إنشاء مؤسسات جديدة .
- ✓ الإنتاج والاستهلاك المحلي .
- ✓ دعم طرق العمل الجديدة .
- ✓ ضمان تلبية المهارات للاحتياجات.[3]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: رومانيا (عضو منسق)، إيطاليا، اليونان، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: يلغافا Jelgava، روتردام، برلين، غنت، كيلسي، ميشكولتسMiskolc، بورتو، تورينو، بالإضافة إلى مشاركة **فواعل أخرى** هي: المفوضية الأوروبية، مجلس البلديات والمناطق الأوروبية، شبكة المدن الأوربية EUROCITIE ، بنك الاستثمار الأوروبي، برنامج إيربا أكت URBACT.[4]

---

[1] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iii.
[2] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P183.
[3] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iii.
[4] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P183.

7. التكيف مع المناخ (بما في ذلك حلول البنية التحتية الخضراء): سعى الإتحاد الأوربي من خلال هذا الهدف إلى التعامل مع الآثار السلبية لتغير المناخ واتخاذ الإجراءات المناسبة لمنع أو تقليل الضرر الذي يمكن أن يسببه للمناطق الحضرية، إذ تم التركيز على أربع مراحل رئيسية: تقييم مخاطر تغير المناخ، واختيار وضبط إجراءات التكيف، تنفيذ إجراءات التكيف، المراقبة والتقييم فضلا على دعم الحوكمة المتعددة المستويات والشراكات المتعددة. [1]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: بلغاريا ، وهنغاريا ، وفرنسا، وبولندا، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: مدينة جنوة ، غلاسكو ، لولي Loulé، بوتنسا Potenza، مقاطعة برشلونة، سفنتو جيورجي Sfantu Gheorghe,، تروندهايمTrondheim ، بالإضافة إلى مشاركة **فواعل أخرى** هي: المفوضية الأوروبية، ميثاق رؤساء البلديات Covenant of Mayors ، شبكة المدن الأوربية EUROCITIE ، بنك الاستثمار الأوروبي، برنامج إيربا أكت URBACT.[2]

8. التحول الطاقوي Energy Transition :

حيث سعى الإتحاد الأوربي إلى أن يكون هناك تغيير هيكلي طويل المدى بإنشاء أنظمة طاقة أكثر ذكاءً وتكاملاً تكون آمنة ومرنة وبأسعار معقولة ونظيفًة ومستدامة. إذ انصب التركيز على: تحسين كفاءة الطاقة (في المباني) ، وتعزيز النهج المبتكرة لإمدادات الطاقة، وزيادة الإنتاج المحلي للطاقة المتجددة.[3]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: فرنسا و ألمانيا،، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: غدانسك Gdańsk، لندن، روسيلاريه Roeselare، غوتنبرغ Gothenburg، خرونينغ Groningen،نافارا ناسوفينساNavarra Nasuvinsa، تيلبورغ Tilburg،أوديني Udine ، فاساVaasa ، وارسو، بالإضافة إلى مشاركة **فواعل أخرى** هي: المفوضية الأوربية، مجلس البلديات والأقاليم الأوربية،سيلسيوس– المدن الذكية Celcius - Smart Cities ،جمعية مدن الطاقة Energy Cities، شبكة Euroheat & Power ،بنك الاستثمار الاوربي، شبكة المدن الأوربية EUROCITIE، الحكومات المحلية من أجل الإستدامةICLEI ، بالاضافة إلى عضو ملاحظ: برنامج إيربا أكت URBACT.[4]

---

[1] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iii.
[2] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P184.
[3] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iii.
[4] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P184.

9. الاستخدام المستدام للأراضي Sustainable Land Use: سعى الإتحاد الأوربي من خلال هذا الهدف إلى ضمان أن التغييرات في المناطق الحضرية (النمو والتقلص والتجديد) تتماشى مع احترام البيئة وتحسين نوعية الحياة، إذ تم التركيز على:الإستخدام المستدام للأراضي، تقليص الزحف العمراني وتكريس التنمية الحضرية المستدامة في أوربا، وضع حلول تراعي البيئة في المناطق الحضرية.[1]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: بولندا (عضو منسق) ، قبرص ، ليتوانيا ، لوكسمبورغ ، البرتغال ، سلوفينيا، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: بولونياBologna (بإيطاليا)، أنتويربAntwerp ،كوركCork ، ليل، ستافنغر Stavanger، شتوتغارت، زغرب، بالإضافة إلى مشاركة **فواعل أخرى** هي: المفوضية الأوربية، الحكومات المحلية من أجل الإستدامة ICLEI، بنك الإستثمار الأوربي،INCASÒL ، شبكة المدن الأوربية EUROCITIE.

10. التنقل الحضري(Urban mobility)

سعى الإتحاد الأوربي من خلال هذا الهدف إلى أن يكون التنقل الحضري مستدامًا وذكيًا، إذ تم التركيز على: النقل العام ، والتنقل الناعم sof mobility (المشي، وركوب الدراجات، والمساحة العامة) وإمكانية الوصول (لذوي الاحتياجات الخاصة والمسنين والأطفال الصغار ...) ووسائل النقل الإلكترونية ذات الاتصال الداخلي (المحلي) والخارجي (الإقليمي) الجيد.[2]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: جمهورية التشيك (عضو منسق)، قبرص، فنلندا، رومانيا، سلوفنيا، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: كارلسروه Karlsruhe(منسق) ، باري، بيلفيلد، بورغاس، غدينيا، مالمو، نايميخن، توريس فيدراس(البرتغال)،أولم Ulm، بالإضافة إلى مشاركة **فواعل أخرى** هي: المفوضية الأوربية، مجلس البلديات والمناطق الأوروبية، شبكة المدن الأوربية EUROCITIE، بنك الاستثمار الأوربي، الرابطة الاوربية لراكبي الدرجاتEuropean Cyclists' Federation ، الشرطة، الرابطة الدولية للنقل العام International Association of Public Transport، جمعية Walk21 .[3]

[1] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iv.
[2] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iv.
[3] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P184.

11. التحول الرقمي Digital Transition:

يسعى الإتحاد الاوربي من خلال هذا الهدف إلى توفير خدمات عامة أفضل للمواطنين، ودعم المدن الأوروبية في استغلال إمكانات الرقمنة ومساعدة الشركات الأوروبية على تطوير ابتكارات جديدة وخلق فرص عمل جديدة للأسواق العالمية سينصب التركيز على: تكريس الحكومات الإلكترونية، والاستخدام الأفضل للبيانات المفتوحة والخدمات الرقمية، وإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة الرقمية من طرف المواطنون من ذوي الإعاقة والمسنين أيضا.[1]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: إستونيا (عضو منسق)، كرواتيا، ألمانيا، المجر، رومانيا، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: أولو، صوفيا، آيندهوفن، هامبورغ، هلسينغبورغ ، ليون، روما، بالإضافة إلى مشاركة **فواعل أخرى** هي: المفوضية الأوروبية،، لجنة المناطق، شبكة المدن الأوربية EUROCITIE، مجلس البلديات والأقاليم الأوروبية (CEMR).[2]

12. المشتريات العامة Public Procurement:

يسعى الإتحاد الأوربي من خلال هذا الهدف لخلق الفرصة للمدن والدول الأعضاء للعمل بشكل وثيق مع المؤسسات الأوروبية والمنظمات الخبيرة بالمشتريات العامة من أجل دعم الابتكار والاستدامة وحل التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية التي تتعامل معها السلطات العامة.[3]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: إيطاليا، الجمهورية التشيكية،سكوتلندا، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: هارلم، جابروفو، لارفيك، نانت، بريستون، فانتا، بالإضافة إلى مشاركة **فواعل أخرى** هي: المفوضية الأوروبية، المركز الأوروبي لأصحاب العمل والمؤسسات المؤيد للخدمات العامة والخدمات ذات الاهتمام العام، شبكة المدن الأوربية EUROCITIE، مجلس البلديات والأقاليم الأوروبية (CEMR) برنامج إيربا أكت URBACT، المركز الأوروبي لأصحاب العمل والمؤسساتCEEP ، مركز الكفاءة القائم على الشبكة للمشتريات العامة المستدامة والمبتكرة KEINO، ومشروع Procure 2Innovate .[4]

---

[1] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iv.
[2] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P184.
[3] Pact of Amsterdam,Op.Cit ,P iv.
[4] Serafín Pazos-Vidal,Op.Cit,P184..

13.الأمن في الفضاءات العامة Security in Public Spaces :

سعى الإتحاد الأوربي من خلال هذا الهدف إلى جعل المدن الأوروبية أكثر أمانًا و الحد من مخاوف المواطنين من التهديدات الأمنية من خلال تحديد وحل التوترات المحتملة، وتكريس تدابير الأمن والسلامة في الأماكن العامة وحماية الحريات.[1]

وقد شارك في تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية: كرواتيا، الجمهورية التشيكية، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: مدريد، نيس، بروكسل، هلسنكي، ليل، ميكلين، توسكانا، ريغا، تورون، بالإضافة إلى مشاركة **فواعل أخرى** هي: المنتدى الأوربي للأمن الحضريEuropean Forum for Urban Security ، شبكة المدن الأوربية EUROCITIE، المفوضية الأوربية، بنك الاستثمار الأوربي، بالإضافة إلى عضوين ملاحظين: موئل الأمم المتحدة، برنامج إيربا أكت URBACT.[2]

14. الثقافة والتراث الثقافي Culture/Cultural Heritage:

سعى الإتحاد الأوربي من خلال هذا الهدف إلى تناول مجموعة من القضايا التي ترتبط بالتحضر ، تمويل المشاريع الثقافية والحفاظ على التراث، وبناء الهوية، والبيئة، وتنمية السياحة، بالتركيز على تعبئة المواطنين بأهمية التراث الثقافي والسلع المشتركة. بما في ذلك دعم أصحاب المصالح المحليين فضلا على دور الدول الأعضاء الحاسم في تعزيز المقاربة المتعدد المستويات للثقافة والتراث الثقافي.[3]

الشراكة المتعددة المستويات شملت من أجل تحقيق هذا الهدف **الدول** الأعضاء التالية:ألمانيا، إيطاليا، قبرص، فرنسا، اليونان، إسبانيا، بالإضافة إلى عدة **مدن** هي: ألبا يوليا ، برلين، بوردو، إسبو، فلورنسا، جورمالا، كاتوفيتشي، كازانلاك، مورسيا، ناجيكانيزا، أوبيدا، فضلا على مشاركة **فواعل أخرى** هي: المفوضية الأوربية، لجنة المناطق الأوربية، بنك الإستثمار الأوربي، الفيدرالية الهولندية للتراث الثقافي للمدن،، شبكة المدن الأوربية EUROCITIE، الحكومات المحلية من أجل الإستدامة ICLEI، برنامج إيربا أكت URBACT.[1]

---

[1] European Commission, "***Urban Agenda for the EU – Multi-level governance in action***", Brussels,2019, p36.
[2] European Commission., " ***Security in Public Spaces***", accessed :05/06/2020 , available at: https://ec.europa.eu/futurium/en/security-public-spaces/members
[3] European Commission, Urban Agenda for the EU – Multi-level governance in action,Op.Cit, p36
[1]European Commission, "***Culture/Cultural Heritage***", accessed: 06/06/2020, available at: https://ec.europa.eu/futurium/en/security-public-spaces/members

كما تجدر الإشارة إلى وجود ترابط كبير بين الأجندة الحضرية الجديدة للإتحاد الأوربي مع أهداف التنمية المستدامة المسطرة عالميا، من طرف منظمة الأمم المتحدة، وهو ما يبرزه الشكل التالي:

شكل رقم (20): الترابط بين الأجندة الحضرية للإتحاد الأوروبي وأهداف التنمية المستدامة.

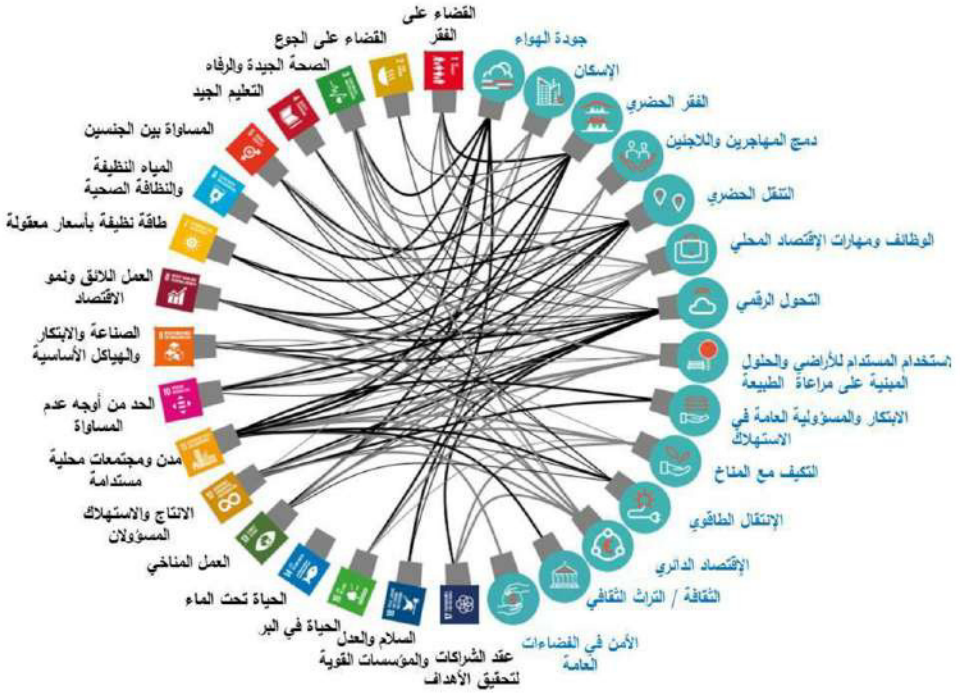

Source : European Commission," **Urban Agenda for the EU – Multi-level governance in action"**, Brussels,2019, p23.

وتبرز أهمية الهدف 11 من أهداف التنمية المستدامة المرتبط بمدن ومجتمعات محلية مستدامة في تكريس الآتي:

أولا: تثقيف القادة والجمهور وتركيز الاهتمام السياسي على التحديات الحضرية الملحة والفرص المستقبلية.

ثانيا: حشد وتمكين جميع الفاعلين الحضريين حول الحل العملي للمشكلات، حتى يتمكنوا من العمل بشكل جماعي نحو الأهداف المشتركة.

ثالثا: معالجة التحديات المحددة للفقر الحضري والوصول إلى البنية التحتية والمساكن ذات التكلفة الفعالة ، مع الفوائد الشاملة عبر مجموعة من أهداف التنمية المستدامة.

رابعا: تعزيز تصميم البنية التحتية المتكاملة والمبتكرة وتقديم الخدمات ، باستخدام الحلول القائمة على التكنولوجيا الفعالة في مجال الطاقة.

خامسا: تعزيز تخطيط استخدام الأراضي ، مع الأخذ بنهج إقليمي لأهداف التنمية المستدامة.

سادسا: ضمان مرونة المناطق الحضرية في مواجهة تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث.

سابعا: منح الحكومات الحضرية والمحلية مكانًا على الطاولة لتؤثر على عملية صنع القرار في تحقيق التنمية المستدامة.[1]

الفرع الثالث: أهداف الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي وسبل التفعيل.

1. تهدف الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي إلى تحقيق الإمكانات والمساهمة الكاملة للمناطق الحضرية نحو تحقيق أهداف الإتحاد والأولويات الوطنية ذات الصلة مع الاحترام الكامل لمبادئ التفويض والكفاءة .
2. تسعى الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي إلى تأسيس نهج متكامل ومنسق أكثر فاعلية لسياسات وتشريعات الإتحاد الأوروبي مع تأثير محتمل على المناطق الحضرية وأيضًا للمساهمة في التماسك الإقليمي.
3. تعمل الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي على إشراك السلطات الحضرية في تصميم السياسات، وتعبئة السلطات الحضرية لتنفيذ سياسات الإتحاد الأوروبي، وتعزيز البعد الحضري في هذه السياسات من خلال السعي للتغلب على العقبات غير الضرورية في سياسة الإتحاد الأوروبي، كما تهدف الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي إلى تمكين السلطات الحضرية من العمل بطريقة أكثر منهجية وتماسكًا نحو تحقيق الأهداف الشاملة لجعل سياسة الإتحاد الأوروبي أكثر مواءمة للمناطق الحضرية .
4. لن تنشئ الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي مصادر تمويل جديدة للاتحاد الأوروبي ، ولا تتحمل العبء الإداري غير الضروري ، ولن تؤثر على التوزيع الحالي للكفاءات القانونية وهياكل العمل وصنع القرار الحالية ولن تنقل الاختصاصات إلى مستوى الإتحاد الأوروبي (وفقًا للمادة 4 و 5 من معاهدة الإتحاد الأوروبي.[2]

ذكر ميثاق أمستردام (2016) أن الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي "سترعى من طرف الدول الأعضاء مع المفوضية الأوروبية والبرلمان الأوروبي واللجنة الأوروبية للمناطق واللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (EESC) وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB) ، وممثلين عن السلطات الحضرية الأوروبية وأصحاب المصالح الآخرين ذوي الصلة "[1] وبالتالي يمكن توضيح طريقة تفعيل الأجندة الحضرية من خلال الشكل التالي:

---

[1] United Nations Human Settlements Programme ,"**World Cities Report 2020 The Value of Sustainable Urbanization**", octobre 2020, P4.

[2] P13.

[1] European Commission," **Assessment Study of the Urban Agenda for the European Union (UAEU) Final Report November2019"**, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2020, P17.

شكل رقم (21): تفعيل الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي وفقا للحوكمة المتعددة المستويات .

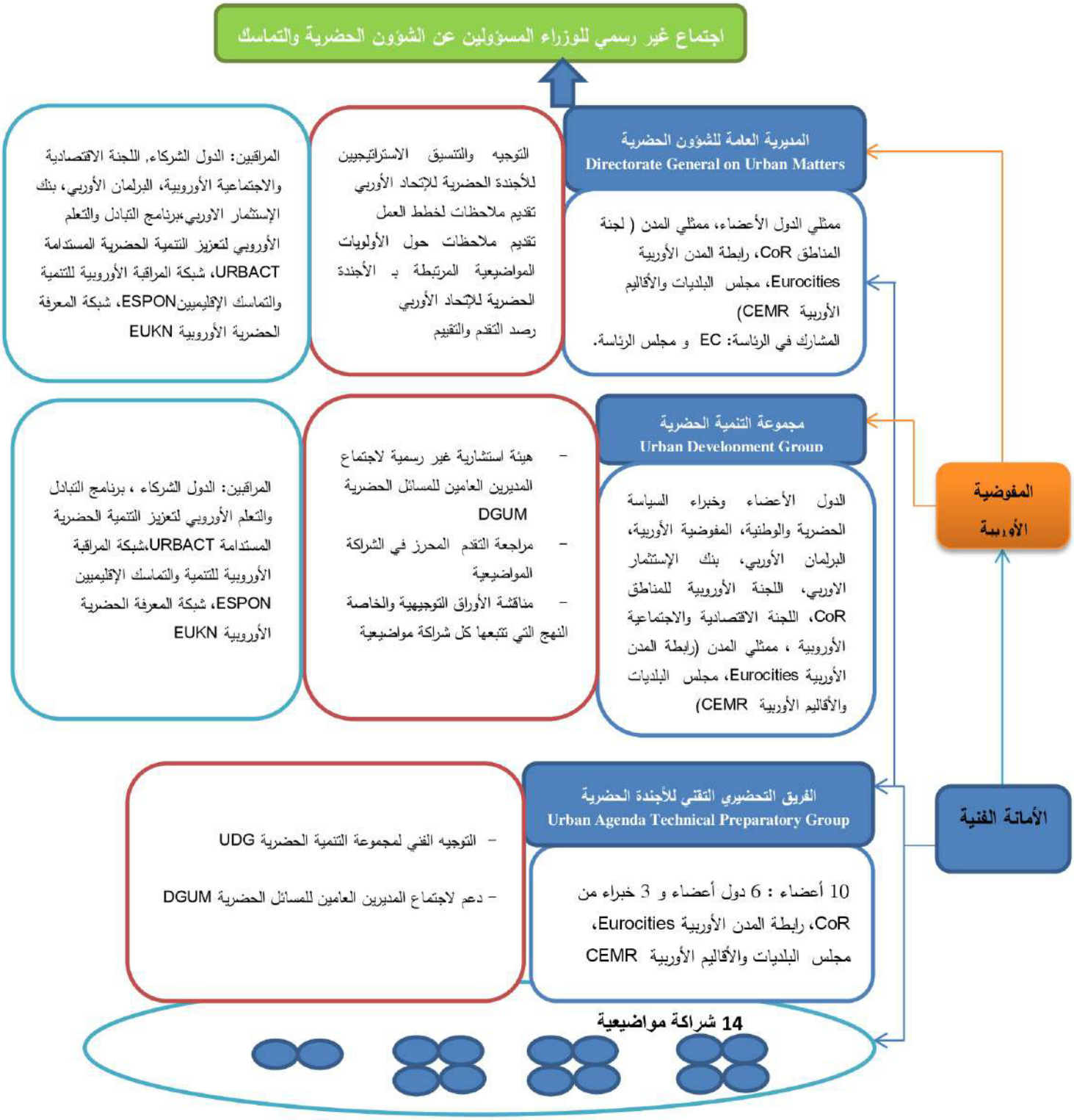

Source : European Commission,"**Assessment Study of the Urban Agenda for the European Union (UAEU) Final Report November2019**", Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2020, P19.

يتم توفير التوجيه الاستراتيجي للأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي من خلال اجتماع **المديرية العامة للشؤون الحضرية (DGUM)**، وهي هيئة صنع القرار رفيعة المستوى بدأت قبل الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي، وهي تتكون من جميع الدول الأعضاء والمفوضية وممثلي الإتحادات والجمعيات واللجنة الأوروبية للمناطق CoR، ممثلي المدن (رابطة المدن الأوربية) Eurocities، مجلس البلديات والأقاليم الأوروبية (CEMR)، ويشترك في رئاستها البلد الذي يترأس الإتحاد الأوروبي والمفوضية... كما يتضمن اجتماعات المديرية العامة للمسائل الحضرية مجموعة من المنظمات كمراقبين، مثل ممثلي الدول الشريكة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية (EESC)، البرلمان الأوروبي (EP)، بنك الاستثمار الأوروبي (EIB، برنامج التبادل والتعلم الأوروبي لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة URBACT، شبكة المراقبة الأوروبية للتنمية والتماسك الإقليميين ESPON و شبكة المعرفة الحضرية الأوروبية (EUKN).[1]

تتكون **مجموعة التنمية الحضرية (UDG)** من ممثلين عن وزارات الدول الأعضاء المسؤولة عن القضايا الحضرية وخبراء السياسة الحضرية والوطنية، فضلاً عن ممثلين آخرين لمستويات الحوكمة المتعددة كالمجلس الأوربي والمفوضية الأوربية، البرلمان الأوربي، بنك الإستثمار الاوربي، اللجنة الأوروبية للمناطق CoR، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية ، ممثلي المدن (رابطة المدن الأوربية Eurocities، مجلس البلديات والأقاليم الأوربية CEMR)، كما تتضمن العديد من المنظمات والشبكات كمراقبين و– أو– تتم دعوتهم للمشاركة في جلسة معينة ذات صلة ، مثل الدول الشريكة و برنامج التبادل والتعلم الأوروبي لتعزيز التنمية الحضرية المستدامة URBACT ، شبكة المراقبة الأوروبية للتنمية والتماسك الإقليميين ESPON و شبكة المعرفة الحضرية الأوروبية (EUKN)، و مبادرة البرمجة المشتركة أوروبا الحضرية JPI Urban Europe وهي هيئة استشارية غير رسمية لاجتماع المديرية العامة للمسائل الحضرية (DGUM)، دورها هو مراجعة مدى تقدم الشراكات ومناقشة القضايا المتعلقة بالأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي... من حيث المبدأ، تتخذ المديرية العامة للمسائل الحضرية قرارات بناءً على عملية تكوين الرأي على مستوى مجموعة التنمية الحضرية UDG.[1]

الأمانة الفنية – ممثلة في Ecorys (مزود خدمات دولي في مجالات البحث والاستشارات وإدارة البرامج وخدمات الاتصالات) ، التي تم تفويضها كهيئة منسقة للأمانة ، بالإضافة إلى ممثلي المدن (رابطة المدن الأوربية Eurocities) وشبكة المعارف الأوروبية كشركاء للتواصل والمعرفة للأمانة، يعتمد الدعم المقدم من

[1] Ibid,P17.
[1] Ibid,PP 17-18.

الأمانة الفنية لجميع الشراكات على العقد الإطاري الذي تديره DG REGIO حيث أن الأمانة الفنية مكلفة بالأنشطة التالية: دعم المفوضية الأوروبية في تنفيذ جدول الأعمال الحضري للاتحاد الأوروبي من خلال الشراكات ، والتواصل بشأن الشراكات تجاه الشركاء الخارجيين ، والتقدم والتقرير النهائي عن إنجازات الشراكات، وتوفير الإدارة والتنظيم الإداري دعم الشراكات، وتوفير الخبرة (الفنية والمواضيعية) للشراكات وتنظيم السفر وتعويضه لأعضاء الشراكة.[1]

الفرع الرابع: مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات للأجندة الحضرية.

إن تحقيق الاجندة الحضرية عرف تواترا منسقا ومقسما إلى أربعة موجات، وكل موجة تتضمن اجندة معينة حيث يمكن إدراك مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات لنداءات الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي من خلال سياقات كمية تقاس من خلالها عدد الشراكات كما هو موضح في الجدول التالي:

جدول رقم(10): مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات من أجل الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي خلال الموجات الأربعة.

الموجات	الشراكات المواضيعية	مؤسسات الإتحاد الأوربي	الدول الأعضاء	السلطات الحضرية	المنظمات وأصحاب المصالح والقطاع الخاص	المجموع
الموجة الأولى: أمستردام Amsterdam	جودة الهواء	8	4	6	3	21
	دمج المهاجرين واللاجئين	6	4	5	6	21
	الفقر الحضري	2	4	8	5	19
	الإسكان	5	6	6	5	22
الموجة الثانية: براتيسلافا Bratislava	الإقتصاد الدائري	5	4	7	4	20
	التحول الرقمي	3	7	7	3	20
	الوظائف ومهارات الإقتصاد المحلي	3	4	8	3	18
	التنقل الحضري	2	4	8	5	19
	التكيف مع المناخ	4	2	5	6	17
	التحول الطاقوي	5	2	11	7	25

[1] Ibide,P18.

الموجة الثالثة: مالطا Malta	الابتكار والمسؤولية العامة في الاستهلاك	2	2	7	5	16
	الاستخدام المستدام للأراضي والحلول المبنية على مراعاة الطبيعة	6	7	9	5	27
الموجة الرابعة: فينا Vienna	الثقافة / التراث الثقافي	11	6	15	5	37
	الأمن في الفضاءات العامة	6	2	12	3	23
المجموع الكلي		68	60	115	68	311
%		%22	%19	%37	%22	

Source : European Commission, **"Assessment Study of the Urban Agenda for the European Union (UAEU) Final Report November2019"**, Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2020, P25.

يوضح الجدول عدد الفواعل المشاركة لكل شراكة حيث يبدو أنه لا يوجد نمط واضح بين موجات الشراكة المختلفة من حيث زيادة أونقصان المشاركة، إذ تعد المشاركة في شراكات الموجة 4 أعلى نسبيًا مما كانت عليه في السابق، حيث حققت شراكة الثقافة والتراث الثقافي عددًا قياسيًا من الفواعل المشاركة ، والبالغ عددها 37.[1]

الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي تعتبر سلسلة من الشراكات المواضيعية، يتألف كل منها من حوالي 15-20 فاعلا يمثلون مختلف المستويات الحكومية وأصحاب المصالح بحيث تم تضمينها في 14 هدف يتم تحقيقها من خلال 4 موجات .[1]

تشكل الأجندة الحضرية للاتحاد الأوروبي أحد عناصر سياسة الإتحاد الأوروبي المعاصرة إذ برزت بحوث تركز على العلاقات الجديدة بين الإتحاد الأوروبي والمدينة وعلى تفسير القضية الحضرية الأوربية بحيث تدعم الأجندة الحضرية طرقًا جديدة لتنظيم وإدارة الأراضي الأوروبية من خلال شراكات جديدة متعددة المستويات، ففي أعقاب أيديولوجية العصر الحضري، يعتبر خطاب الأجندة الحضرية آلية قوية "ناعمة" لإضفاء الشرعية السياسية على السيادة الحضرية الجديدة التي أقرها الإتحاد الأوروبي ، والتي تواجه أحدث التطورات منذ الأزمة الاقتصادية العالمية.[2]

[1] Ibid,P24.
[1] Ibid ,P2.
[2] Simonetta Armondi ,Op.Cit,P3.

المبحث الثالث: بناء الإتحاد الأوربي من الأسفل:المجتمع المدني، التخطيط الحضري التشاركي و توأمة المدن الأوربية.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المجتمع المدني الأوربي ودوره في التنمية الحضرية المستدامة، ومكانته الفاعلة في الإتحاد، فضلا على سياسات التخطيط الحضري التشاركي وتوأمة المدن الأوربية والعومحلية من أجل التنمية الحضرية المستدامة.

المطلب الأول: المجتمع المدني الأوربي دوره في التنمية الحضرية المستدامة ومكانته الفاعلة في الإتحاد

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى ضبط مفاهيمي للمجتمع المدني، ليتم بعدها تحديد خصائصه، فضلا على تبيان دور المجتمع المدني الأوربي كفاعل في حوكمة التنمية الحضرية المستدامة.

الفرع الأول: ضبط تعريف المجتمع المدني

إذا أردنا أن نفهم كيف يساهم المجتمع المدني في التنمية الحضرية بالإتحاد الأوربي؟ فنحن بحاجة في بادئ الأمر إلى تحديد ماذا نعني بالمجتمع المدني؟[1]

المجتمع المدني مفهوم مرن بما فيه الكفاية له تاريخ طويل ومتشابك بما يكفي إذ أن هناك استخدام راسخ يربط المجتمع بالتحضر، والتحضر إستخدام شائع بين مفكر التنوير الاسكتلنديين وبين منظري العقد الاجتماعي (يستخدم كمرادف للمجتمع السياسي) ويرى **إدوارد شيلز Edward Shils** وهو أحد المفكرين المعاصرين المؤيدين لهذا الفهم أن المجتمع المدني مرتبط بالمدنية "إلتماس مصلحة المجتمع بأسره والاهتمام بالمصلحة العامة" والشخص المدني هو الشخص الذي يتمتع بـ: حسن السلوك ويفكر في المقام الأول في المجتمع المدني كهدف لإلتزاماته ليس من أفراد أسرته أو قريته أو حزبه أم مجموعته العرقية أو طبقته الاجتماعية أو مهنته[1].

عموما تعطي الأدبيات الكثير من المفاهيم المتعددة والمختلفة في نفس الوقت للمجتمع المدني تتوافق تقريبا بأن المجتمع المدني يشمل المنظمات القاعدية والمجتمعية ومجموعات المناصرة مثل: المنظمات غير الحكومية

---

[1] Niki Frantzeskaki et al, "***Elucidating the changing roles of civil society in urban sustainability transitions***", journal Environmental Sustainability, 2016, Volume 22 , P42.

[1] SIMON STACEY & MEGAN MEYER, "***Civil Society and Violence: A Research Agenda ***", Journal of Civil Society, Vol. 1, No. 2, September 2005, P182.

والائتلافات والجمعيات والنقابات المهنية، والتي تعرف على أنها "جميع المنظمات المنفصلة مؤسسيا عن الدولة والسوق". فهناك أمر واحد متفق عليه في الأدبيات وهو أن الدولة والمجتمع المدني مختلفان حيث يكون المجتمع المدني مستقلا إلى حد ما عن الدولة ويعمل بناء على المصالح والدوافع التي لا ترغب للفوز بمناصب سياسية أو منافع وأرباح اقتصادية.[1]

الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني الأوربي

تتفق معظم الدراسات الأكاديمية والمتناولة لظاهرة المجتمع المدني الأوربي مع الخصائص التي قدمها صامويل هانتغتون Samuel Huntington والمحددة في أربعة خصائص واجبة التوفر في المجتمع المدني وهي:

1. التكيف أم التصلب: كلما كان مستوى التكيّف في المجتمع المدني عالياً في التنظيم أو في الاجراء،كان هذا التنظيم أو الاجراء على مستوى عالٍ من الفعالية وكلما ازداد تصلّبه انخفض مستوى الفعالية فيه . والتكيف مرتبط بالعقبة الأولى فاذا كان احتمال التكيّف الناجح مع التحدّي الأول بنسبة 50% فإن احتمال التكيّف الناجح مع التحدي الثاني قد يصل إلى 75% ومع التحدي الثالث 87,5 % ومع الرابع 93,75% ، وهكذا دواليك.

و يمكن أن يقاس التكيف بثلاث طرق هي :

الأول: كرونولوجي (زمني) : فكلما طال عمر منظمات المجتمع المدني كلما ارتفع مستوى الفعالية فيها."[1]

الثاني: عمر الأجيال: ويقصد به القدرة على الاستمرار مع تعاقب الأجيال في قيادتها، و كلما نجح المجتمع المدني في تجاوز مشكلة تسييره سلمياً كلما صار ذا مستوى عالي من الفعالية.[2]

الثالث: قياس التكيف من خلال الوظيفية: تعرف

الشكل رقم(22) : خصائص المجتمع المدني

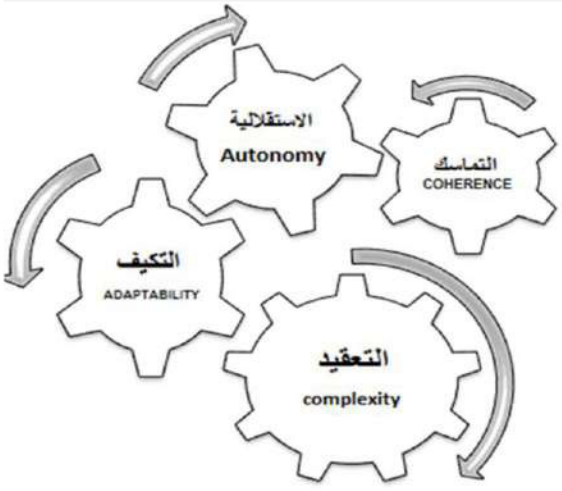

(مخطط من اعداد الباحث)

[1] Niki Frantzeskaki, Op.Cit, P 42.
[1] Samuel Huntington, **Political Order in changing Societies** , London : yale University press ,1968,pp 13,14.
[2] Samuel P. Huntington , " ***Political Development and Political Decay***", World Politics, UK : Cambridge University Press, Vol. 17, No 3 , Apr, 1965,p 396.

الوظيفية حسب المقترب الوظيفي للمنظمات بأنها عدد لا نهائي من الطرق و الأساليب، فالمجتمع المدني ينشأ عادة للقيام بوظيفة معينة، وحين لا تعود هناك حاجة لتلك الوظيفة، يواجه أزمة مهمة فإما أن يجد وظيفة جديدة وإما أن يحضر نفسه للانهيار البطيء. [1]

2 ـ التعقيد أم البساطة : المجتمع المدني الأكثر تعقيدا هو الأكثر مأسسة، بحيث أن التعقيد ينطوي على تزايد الوحدات التحتية أو الفرعية، هرميا ووظيفيا، بالاضافة إلى التمايز فيما بينها، كلما زاد عدد الوحدات الفرعية كلما كان للمجتمع المدني القدرة على التكيف.[2]

3 ـ الاستقلالية أم التبعيةAUTONOMY–SUBORDINATION : المقياس الثالث للمجتمع المدني هو مدى و جود استقلال في الإجراءات، بمعنى تطوير اجراءات المجتمع المدني حتى لا تعبر عن مصالح فئات اجتماعية معينة .[3]

4 ـ التماسك أم التفككCOHERENCE-DISUNITY : منظمات المجتمع المدني الأكثر وحدة وتنظيما هي التي تضفي الطابع المؤسسي عليها ، فكلما زاد الانقسام في المجتمع المدني، كلما انخفضت المأسسة فيه، فالتنسيق والانضباط صفتان أساسيتان لفعالية المجتمع المدني.[4]

الفرع الثالث: المجتمع المدني الأوربي كفاعل في حوكمة التنمية الحضرية المستدامة.

يمتلك المجتمع المدني مكانة كبيرة في النقاش العام، وقد صاحب إحياء خطاب المجتمع المدني مجموعة كبيرة من المتطلبات كـ: المواطنة، المشاركة، التحضر، الإندماج الاجتماعي، ...وما إلى ذلك. إن النداء الراسخ بالمجتمع المدني كحل أو كبديل أكثر فعالية لدولة الرفاهية وترتيبات السوق يغذي النقاش الحالي حول كيفية حل المشكلات الاجتماعية الملحة[1].

لكن إذا كانت مشاكل عصرنا تتسم بالتعقيد، خاصة إذا تعلق الأمر بالفضاءات الحضرية كيف يمكن للمجتمع المدني التعامل مع القضايا المعقدة مثل: الفقر الحضري، التفكك الاجتماعي، تغير المناخ، ...؟

---

[1] Ibid,PP 396 ,397
[2] Ibid, P 339
[3] Ibid , p 401.
[4] Ibid,PP 403 ,404.
[1] Taco Brandsen, Bram, "***Verschuere and Willem Trommel, Manufacturing Civil Society: An Introduction***", in : Taco Brandsen et al**, Manufacturing Civil Society**, UK, Palgrave Macmillan, 2014, P1.

الجواب يتوقف على إعادة المجتمع المدني إلى الحياة السياسية من خلال الديمقراطية التشاركية، وذلك من خلال تمكينه وتنشيطه، فمع إعادة إحياء المفهوم في العقد الأخير من القرن العشرين بادرت دول الإتحاد الأوربي للاستثمار في المجتمع المدني وتوظيف مؤسساته، وذلك من خلال تشجيع مشاركة المواطنين والتنظيم الذاتي وإشراك منظمات المجتمع المدني في تقديم الخدمات وفي الحوار والنقاشات وطرح الخيارات والبدائل ...حيث تم إعادة بناء العلاقة بين الحكومة والمجتمع المدني في إطار تشاركي[1].

إن توسيع مجال حل المشكلات المجتمعية إلى ما وراء الاختصاص الوحيد لكيانات القطاع العام لتشمل القطاع الخاص والمجتمع المدني هو ما يعرف اليوم في أدبيات الفكر التنموي بالحوكمة. ويعتبر هذا الشكل من الحوكمة في إدارة الشأن العام من الآليات الأكثر تفاعلية فهي توجه الانتباه إلى مجموعة متنامية من الخبرات التعاونية والتفاعلية بين الحكومات والمجتمع المدني[2].

إن الحوكمَة الحضرية تعنى بمَجموعة الطّرق العديدة لتخطيط و إدارة الشّؤون المُشتركة للمدينة من طرف الأفراد والمؤسّسات، العامّة والخاصّة، وهي عمليّة مُستمرّة من خلالها يمكن استيعاب المصالح المُتضاربة أوالمتنوّعة، بحيث تمكّن من اتخاذ إجراءات تعاونية تشمل المُؤسسات الرّسمية، فضلا عن ترتيبات غير رسميّة والمجتمع المدني ورأس المال المجتمعي للمواطنين.[1] حيث فعالية آداء الحوكمة الحضرية مرهون بمشاركة المجتمع المدني، وهو ما يساهم في تكريس الشفافية والفعالية، والرقابة ومؤسسات حضرية تحترم القانون.

ويجلب مفهوم الحوكمة المجتمع المدني إلى عملية الحكم. ولكن هناك صراعات في الخطابات والممارسات التي تهيمن على إعادة صياغة أشكال الحكم، فمن وجهة النظر الليبرالية يتم التذرع بمشاركة المجتمع المدني لتقليل الدور التنظيمي للحكومة وتعزيز أجندة غير مسيسة، ومن وجهة نظر مفكري الطريق الثاني يفضل تعميم مفاهيم الشبكات والشراكات مع الجهات الفاعلة الاقتصادية والاجتماعية كوسيلة لزيادة قدرة الدولة على التوجيه من خلال التحول والتكيف واستبدال نهج الدولة المركزي. ومن وجهة نظر ثالثة: المشاركة النشطة لمنظمات

---

[1]Ibid, PP1,2.

[2] Derick W. Brinkerhoff," ***Exploring State–Civil Society Collaboration***", Nonprofit and Voluntary Sector ,Volume. 28, no 4, 1999, P 60.

[1] United Nations Human Settlements Programme , " **The Global Campaign on Urban Governance**", Nairobi, Number of article : HS/650/02E 2nd Edition,, March 2002,P9.

المجتمع المدني يتم الدفاع عنها من أجل مشروع تحرري يهدف إلى تمكين المستضعفين وإدماجهم الاجتماعي مما يمنح القوة والشرعية لهم[1].

من ذلك يبدو أن مفهوم المجتمع المدني الحضري في الفضاءات الأوربية يمتلك أجندة ديمقراطية تساهم في التنمية الحضرية المستدامة من خلال الفعل التطوعي، بما في ذلك تقديم ممارسات استشارية من طرف ممثلي المجتمع المدني في المشاريع التخطيطية الحضرية، بما في ذلك المشاريع التعاونية من أجل تعزيز الدور التنظيمي للحكومة.[2]

وفي إطار التنمية الحضرية المستدامة في المدن الأوربية، وموقع المجتمع المدني منها يلاحظ الكثيرون الأزمات التي تواجه المجتمعات الأوربية على المستوى الحضري: كالتدهور البيئي، فقدان وظائف النظام الايكولوجي، وأنظمة الرفاهية التي تكافح من أجل توفير الخدمات اللازمة لتلبية الاحتياجات المجتمعية الأساسية والحفاظ على الضمان الاجتماعي،... وفي سياق هذه الأزمات تبدو الطرق التقليدية للتعامل مع المشاكل الحضرية ومظاهرها غير فعالة، يعتبر تعقيد وحجم التحديات التي تعتبر مناهج التوجه من أعلى إلى أسفل غير كافية، يساهم المجتمع المدني دورا في مواجهة تحديات التنمية

شكل رقم (23):المشاركة في النشاطات التطوعية الرسمية وغير الرسمية من طرف المجتمع المدني في الإتحاد الأوربي 2015.

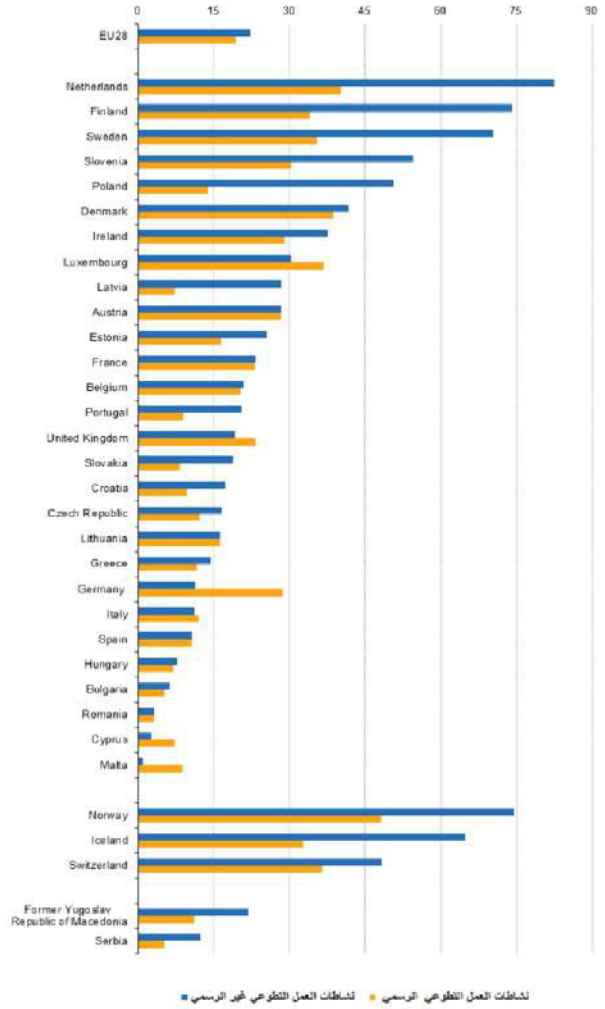

Source : Eurostat, "***Social participation and integration statistics***", accessed: 06/07/2021, available at: https://bit.ly/3zhT7lX

[1] Anna Cento Bull, "***Democratic Renewal, Urban Planning and Civil Society: The Regeneration of Bagnoli, Naples***", South European Society & Politics, Vol. 10, No. 3, November 2005, P 392.
[2] Ibid, P 392.

الحضرية من خلال العمل التطوعي في شقه الرسمي وغير الرسمي(مثل ما يوضحه الشكل المقابل) وهو فاعل رئيسي يساهم في تحقيق التنمية الحضرية[1].

تتميز بعض الدول الأعضاء في الإتحاد الأوربي بمستويات عالية من العمل التطوعي الرسمي وغير الرسمي ، مثل هولندا (82.5٪ للعمل التطوعي غير الرسمي و 40.3٪ للعمل الرسمي) وفنلندا (74.2٪ غير رسمي و 34.1٪ رسمي) والسويد (70.4٪ غير رسمي و 35.5٪ رسمي)، حيث أن هذه الاختلافات الكبيرة بين المشاركة في العمل التطوعي من طرف المجتمع المدني في الدول الأعضاء يمكن أن تُعزى إلى الهياكل الثقافية أو الاجتماعية المختلفة (حيث الأن المجتمع المدني الأوربي يفضل الأنشطة التطوعية غير المنظمة أكثر من غيرها).[1]

على نحو متزايد تم ربط تحديات وقضايا التنمية الحضرية كـ: لاستخدام المستدام للأراضي والحلول القائمة على الطبيعة، جودة الهواء، المأوى المستدام ، دمج المهاجرين واللاجئين، الفقر الحضري، الاقتصاد الحضري الدائري، الوظائف والمهارات المحلية في الاقتصاد، التكيف مع المناخ (بما في ذلك حلول البنية التحتية الخضراء)، التحول الطاقوي، التنقل الحضري والوصول المستدام، التحول الرقمي، المشتريات العامة المبتكرة والمسؤولة، الأمن الحضري في المناطق العامة، الثقافة والتراث الثقافي بجداول أعمال الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي التي تنطوي على مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة بخلاف الدولة في صنع القرار والإجراءات في المجال العام بما في ذلك القطاع الخاص والمجتمع المدني[2]. وحتى بالرجوع إلى حقبة تاريخية سابقة فإن أجندة القرن 21 التي نتجت عن قمة الأرض للأمم المتحدة في ريو عام 1992 والتوصيات الصادة عن قمة مدينة سنة 1996 توصي السلطات الحضرية بتطوير شراكات في إدارة التنمية الحضرية مع المجتمع المدني والباحثين[3].

بناء على هذه التوصيات نفذ الإتحاد الأوربي جدول أعمال للقرن 21، فقد أطلقت بعض الدول الوطنية مثل بريطانيا و ألمانيا الأطر القيادية الجديدة لسياسة الحكم مثل: **الدولة المفعّلة** أو **الدولة التّمكينية** تعلن هذه

---

[1] Niki Frantzeskaki et al, Op.Cit, P 42.

[1] Eurostat, "***Social participation and integration statistics***", accessed: 06/07/2021, available at: https://bit.ly/3zhT7lX

[2] Sacha Hasan, "**Civil Society Participation in Urban Development in Syria"**, Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Heriot-Watt University, July 2012, P 34.

[3] Corinne Wacker et al,"***Partnerships for urban environmental management: the roles of urban authorities, researchers and civil society "***, Environment&Urbanization, Vol 11, No 2, October 1999, P 113.

النماذج عن مزيد من التحضر، تتحمل فيه الدولة المسؤولية عن المشاكل المركزية مع تعزيز بنية تحتية للمشاركة المدنية للمواطنين لأخذ الأمور على نحو متزايد بأيديهم – باسم تحقيق التنمية الحضرية – يمكن بسهولة استخدام المجال المدني كبديل لدولة الرفاهية التي دخلت في أزمة في ظل العديد من التغيرات والتطورات السياسية والضغوط المالية[1].

الافتراض الشائع هو أن المجتمع المدني يلعب دورا إيجابيا بطبيعته في العمليات التي تدعم التنمية الحضرية المستدامة، يمكن للمبادرات على جميع المستويات أن تكون رائدة لممارسات جديدة، بعد ذلك يمكن انتقاؤها من قبل الجهات الفاعلة الأخرى مثل صانعي السياسات، مما يؤدي في النهاية إلى تغييرات تدريجية أوجذرية في الممارسات وطرق تنظيم الأشياء، لذلك يمكن أن يكون المجتمع المدني جزء لا يتجزأ من هذه التحولات الحضرية – إنه يربط ما لم يكن متصلا– مما يؤدي إلى تغيير أوسع، كما يمكن للمجتمع المدني أيضا أن يملأ الفراغ الذي خلفته دولة الرفاهية المتراجعة وبالتالي محاولة حماية وخدمة الاحتياجات الاجتماعية التي تم اهمالها[1].

كما يؤكد سيمون باجليونيSimone Baglioni على تفعيل الترابط الدوري بين الحوكمة المتعددة المستويات، الإتحاد الأوربي والمجتمع المدني إذ يعتبر المجتمع المدني فاعلا في أمس الحاجة إليه في الحوكمة متعددة المستويات لأن منظمات المجتمع المدني سوف تسهل الاتصالات الضرورية بين مختلف مستويات الحوكمة (المحلية والوطنية والأوروبية)[2]

إذ تكتسي منظمات المجتمع المدني مكانة مهمة في علاقته مع الإتحاد الأوربي التي تحوز على سند قانوني بارز في **المعاهدة الخاصة بعمل الإتحاد الأوربي** الفصل الخاص بالأحكام المشتركة المادة 11 التي تنص صراحة على وجود محافظ المؤسسات على حوار مفتوح وشفاف ومنتظم مع ممثلين الجمعيات والمجتمع

---

[1] Julia Gerometta, Hartmut Ha¨ussermann and Giulia Longo,"***Social Innovation and Civil Society in Urban Governance: Strategies for an Inclusive City "***, Urban Studies, Vol. 42, No. 11, October 2005, P 2013.

[1] Niki Frantzeskaki, et al, Op.Cit, PP 42-44

[2] Simone Baglioni, "***MULTI-LEVEL GOVERNANCE, THE EU AND CIVIL SOCIETY: A MISSING LINK?***", In : EDOARDO ONGARO, **MULTI-LEVEL GOVERNANCE: THE MISSING LINKAGES**, United Kingdom : Emerald Group Publishing Limited,2015, P166.

المدني.[1] حيث أن هذا الدور الهام ذو تجذر تاريخي يرجع بنا إلى كيفية تأسيس الإتحاد الأوربي ومساهمة المجتمع المدني في ذلك من خلال عملية "الانتشار" كما سبق وأن تطرقنا له في سياق تفسير النظرية الوظيفية الجديدة للحوكمة المتعددة المستويات.

فضلا على أن المجتمع المدني يعتبر فاعل حاسم في عملية صنع القرار في مؤسسات الإتحاد الأوربي وغالبا ما ينظر إلى اللوبيات التي تؤثر على عملية صنع القرار في الإتحاد الأوربي على أنها أقل عدوانية ، حيث أن الأمور غالبا ما تسير نحو الحلول الوسطية، ونتائج سياسية الإتحاد الأوربي نادرا ما تكون لعبة صفرية، فمن حيث الضغط، يتفق الباحثون على أن ثقافة صنع القرار في الإتحاد الأوروبي تشير إلى أنه في "بروكسل ، يجب أن تتحدث، بهدوء، بهدوء، بهدوء".[1]وهذا ما يعبر مستوى الوعي والمسؤولية المرتبطين بالمجتمع المدني الأوربي.

المطلب الثاني: سياسات التخطيط الحضري التشاركي في المدن الأوربية.

والذي سنتطرق فيه إلى تشريح معرفي للمرجعية التاريخية لتخطيط المدن في أوربا، بما في ذلك مشروع SPIMA لتخطيط المدن الميتروبوليتانية الأوربية، ولاسيما التخطيط التشاركي للنقل المستدام في أوربا.

الفرع الأول:المرجعية التاريخية لتخطيط المدن في أوربا.

مع الثورة الصناعية في المدن الأوربية، والتي عرفت نموا خضريا سريعا وغير مسبوق، حيث بلغ تعداد سكان بعض المدن الملايين، لذلك فكر السياسيون والقائمون على شؤون المدن من إدارات ومؤسسات ضرورة وضع مخططات لهذه المدن، بسبب المشكلات الناجمة عن التحضر السريع لهذه الأخيرة، أدت الثورة الصناعية إلى ثورة عمرانية كبيرة في أوربا، مست كل الدول والمناطق التي عرفت أساليب جديدة في الإنتاج الاقتصادي، فالمدن التي كانت تحوي مائة ألف نسمة في بداية القرن التاسع عشر، أي ما يعادل 3٪ من إجمالي سكان الدول الأوربية، انتقلت إلى 15٪ سنة 1910.[2]

---

[1]Official EN Journal of the European Union, "**Consolidated versions of the Treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of the European Union**", TITLE XIV PUBLIC HEALTH, Article 168, 2012/C 326/01 , P21.

[1] Maja Kluger Dionigi**, Lobbying in the European Parliament The Battle for Influence**, Denmark : Palgrave Studies in European Union Politics, 2017,P20.

[2] عبد الحليم مهور باشة، التخطيط الحضري – المبادئ والاسس،الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2022،ص 15.

يعتبر التخطيط الحضري من المفاهيم المستحدثة في العلوم المعاصرة، تتقاسمه عديد من الاختصاصات العلمية والمعرفية، كالجغرافيا، وعلم الاجتماع الحضري، والاقتصاد، والعلوم السياسية، والتهيئة العمرانية، وغيرها، وكان للنمو العمراني الذي عرفته المجتمعات الحضرية الأوربية الأثر البالغ في تطور هذا المفهوم وبلورته، ومن الدول التي ظهر فيها التخطيط الحضري بصفة علمية، الدولة الفرنسية في أوائل القرن العشرين، وتجسد في مجموعة من التشريعات التي سعت إلى تنظيم المجال الحضري، ففي فرنسا التخطيط الحضري الحديث ولد مع مجموعة القوانين الصادرة في القرن العشرين وعرفت هذه القوانين بمخططات كورنيديه (Cournudet) وتمثلت موضوعات هذه القوانين في حوكمة تخطيط توسعة المدن.[1]

أول من جاء بمفهوم التّخطيط التّشاركي هي البروفيسور باستي هيلي Patsy Healey سنة 1997 في كتابها الموسوم بـ: التخطيط التعاوني، تشكيل الأماكن في مجتمعات مجزأة Collaborative Planning Shaping Places in Fragmented Societies و وفقا لهيلي Healey التّخطيط التشاركي يستخدم لوصف مجموعة من العمليات الشاملة للحوكمة في التخطيط المكاني وذلك من خلال مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومة وكافة أصحاب المصلحة في صنع القرار بخصوص كافة المراحل التخطيطية.[2]

ويعرف التّخطيط التّشاركي أيضا على أنه: الإطار النظري والممارساتي في ظل التعقيد الحضري الذي يسعى إلى خلق أطر مؤسسية عادلة وشاملة للمداولات بين أصحاب المصلحة العامة والخاصة بخصوص عملية التخطيط.[3]

كما يشير لويس كيبلKeeble lewis إلى التخطيط الحضري التشاركي على انه علم وفن يتجلى في أسلوب استخدام الأرض، وإقامة المباني وشق الطرق وتسيير المواصلات وذلك بطريقة تشاركية تكفل الحد الاقصى من الاقتصاد والملائمة، كما ويذهب بوسكوف Boskoff إلى أن التخطيط الحضري التشاركي عبارة عن عملية للتغير الاجتماعي ضمن استراتيجية شاملة لحل المشكلات الحضرية.[4]

---

[1] المرجع نفسه، ص 15.

[2]Yanliu Lin and Stan Geertman, ***"Smart Governance Collaborative Planning and Planning Support Systems: A Fruitful Triangle?"*** , In : Stan Geertman and others, **PLANNING SUPPORT SYSTEMS AND SMART CITIES**, Switzerland : Springer International Publishing , 2015, P263.

[3]Annika Agger and Karl Löfgren, "***Democratic Assessment of Collaborative Planning Processes*** ", Planning Theory, Volume 7, Issue 2, 07/2008, p145.

[4] عايش حسيبة، المرجع السابق الذكر، ص 249.

تطرقت الأستاذة الألمانية سوزان هيج SUSANNE HEEG وآخرون في مقال مودع لدى المجلة المتخصصة الموسومة بـ: دراسات التخطيط الأوربي European Planning Studies أنه إلى غاية الثمانينيات ، كانت المدن والحكومات المحلية تعتبر وحدات فرعية للدولة القومية والتي تعمل وفقًا للضوابط القانونية للدولة القومية، حيث أن السياسة المحلية ذات طابع إعادة توزيع في المقام الأول، وتتم في الغالب بطريقة من أعلى إلى أسفل ، وذلك في إطار ممارسة سياسة الرفاه والمساواة في البنية التحتية والاقتصادية والاجتماعية، فضلا على أن مجال المنافسة بين المدن كان محدود جدا نظرا لأن جميع المدن تحصل على الدعم المالي من الدولة القومية فقط، أي أن المدن والحكومات المحلية كانت مهتمة في المقام الأول بتقديم الخدمات المحلية للسكان ، ثم بدأت في اتباع استراتيجيات ريادة الأعمال وزيادة المنافسة من خلال زيادة مشاركة الجهات الفاعلة الحضرية بشكل متزايد في الترويج والتنظيم والتمويل المباشر للعمليات الاقتصادية، والهدف من ذلك هو جذب الاستثمار بالإضافة إلى الدعم المالي عن طريق التحول من التركيز على الدولة المركزية إلى الهيئات الأوربية فوق الوطنية، فبشكل عام أصبح هناك انخفاض في طريقة التنظيم من أعلى إلى أسفل وبالتالي ظهور نطاقات جديدة للتسيير من أسفل إلى أعلى.[1]

الفرع الثاني: مشروع SPIMA لتخطيط المدن الميتروبوليتانية الأوربية .

يعالج مشروع SPIMA التحديات الرئيسية للتنمية الحضرية في أوروبا، والتي تتضمن 10 مدن هي (فيينا Vienna ، براغ Prague ، برنو Brno ، زيورخ Zurich، بروكسل Brussels، أوسلو وأكيرشوس Oslo and Akershus ، تورين Turin ، تيراسا Terrassa ، ليل وليون Lille and Lyon) إذ يلجأ المخططون المحليون إلى استخدام مناهج مختلفة لتنمية المناطق الحضرية، لكن مشروع SPIMA طورا مقاربة بديلة تسمى تنمية مناطق الميتروبوليتان (المدن الكبرى)، حيث تعتبر هذه المقاربة مفيدة بشكل خاص للمخططين المحليين لأنه يسمح لهم بتقييم أهمية المنطقة الميتروبوليتان المحددة من خلال مؤشرات التنمية الحضرية الرئيسية بما تتضمن: النقل والتحضر والبيئة والإسكان.[2]

---

[1] SUSANNE HEEG et al," ***Metropolitan cooperation in Europe: Theoretical issues and perspectives for urban networking 1***", European Planning Studies, Vol 11, N :02,2003, P140.

[2]FIORETTI Carlotta et al, **Handbook of Sustainable Urban Development Strategies**, Luxembourg :Publications Office of the European Union,2020, P65.

يراعي مشروع SPIMA تخطيط الميتروبوليتان الفعال من خلال عملية الحوكمة التشاركية التي تكون أكثر مرونة وديناميكية، وفي نفس الوقت مرتبطة بشكل واضح بمختلف المستويات الإدارية للتخطيط المكاني القانوني، وهذا يعني المزيد من تنسيق الجهود والكفاءات المشتركة بين المستويات الحكومية (عموديًا) وعبر الفواعل والقطاعات / الإدارات السياسة (أفقيًا).

يعتبر هذا المشروع الذي يستند إلى مقترب تخطيط الميتروبوليتان مفيدًا للغاية في ضمان "التوافق المكاني" بين "المدينة القانونية" و"المدينة الفعلية"، إذ يراعي هذا المقترب التخطيط الاستراتيجي والقانوني والتعاوني ويتضمن من خلال ثمانية "مجالات عمل" محددة، كما يؤكد على أن سياسة الإتحاد الأوروبي تعتبر حافز رئيسي للسلطات الإقليمية والحضرية في بدء جهود منسقة في التنمية الحضرية المستدامة، خاصة في ظل توفر أدوات التمويل التي تدعم تنفيذ جهود التخطيط الحضري عبر أوروبا، وتعزز إلتزام الحكومات الوطنية والإقليمية من أجل تكريسها.[1]

الدور الاستراتيجي لمشروع SPIMA للتخطيط المكاني للمدن نحو النمو الشامل والمستدام داخل المنطقة الحضرية، مع الأخذ في الاعتبار السياق الوطني، وخصوصيات كل منطقة حضرية وكذلك ترتيبات الحوكمة متعددة المستويات، بحيث يراعي ما يلي:

- مراعات الاتفاقيات بشأن المواقع الإستراتيجية مثل: مراكز البيع ومراكز النقل والمستشفيات .إلخ.
- الحد من الزحف العمراني وإدارته.
- انشاء مناطق محفزة للوظائف والإسكان داخل منطقة العاصمة ، على سبيل المثال : المراكز الثانوية، المحطات ...
- إعطاء الأولوية للبنى التحتية الحضرية / المرافق والتنقل، فيما يتعلق باستخدام الأراضي وتطويرها.
- الحفاظ على الفضاء الأيكولوجي وحمايته، بما في ذلك الأراضي الزراعية (سلاسل الإمداد الغذائي القصيرة) وتثمين المساحات الخضراء (المناظر الطبيعية ، والترفيه ، والتنوع البيولوجي ...
- معالجة الاختلالات المحتملة في تمويل الحكومة المحلية المرتبطة بالتنمية المكانية.
- إشراك جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة في العملية (القطاع الخاص ، العام ، المجتمع المدني).[2]

---

[1] Ibid,P66.
[2] ESPON," ***SPIMA – Spatial Dynamics and Strategic Planning in Metropolitan Areas***", accessed: 06/06/2020, available at: https://www.espon.eu/metropolitan-areas

ويمكن فهم التقدم المحرز الذي أقدم عليه مشروع SPIMA بشأن تخطيط المدن الميتروبولية الأوربية من خلال الإحصائيات البارزة في الشكل الموالي للمدن 10 المستفيدة من هذا المشروع:

شكل رقم (24): استعمال الأراضي بعد مشروع SPIMA لتنمية مناطق الميتروبوليتان في المدن 10.

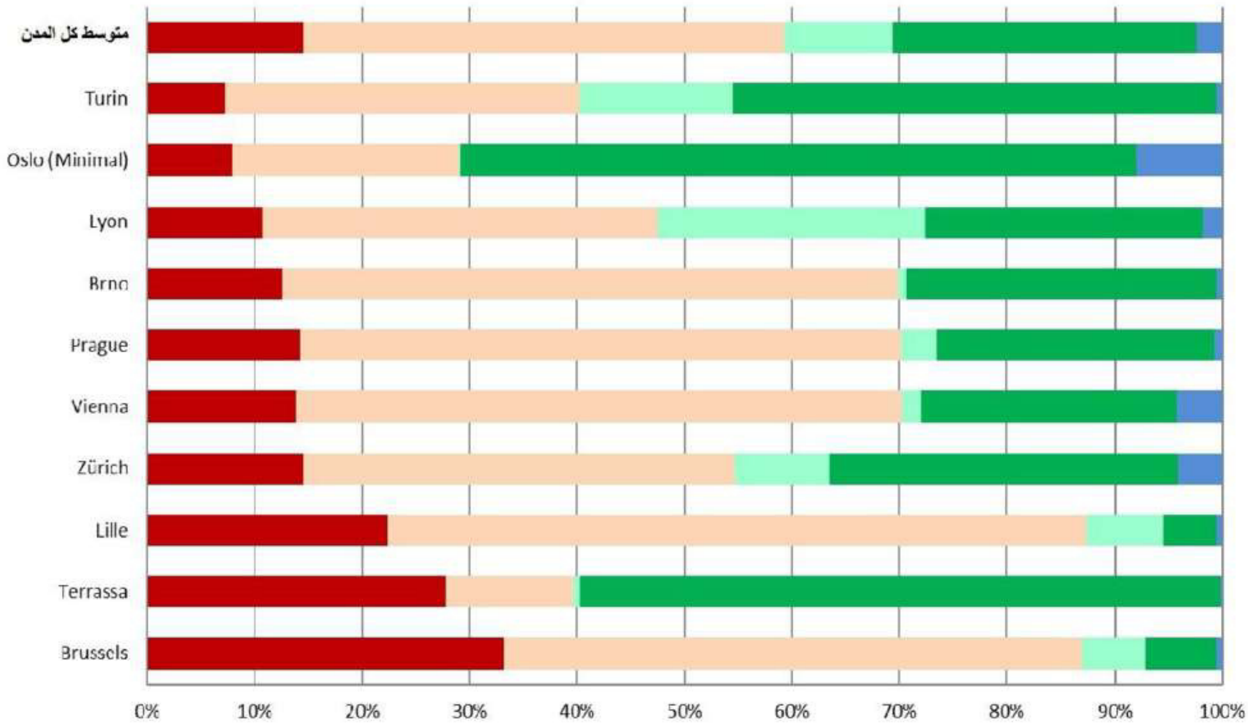

	Brussels	Terrassa	Lille	Zürich	Vienna	Prague	Brno	Lyon	Oslo (Minimal)	Turin	Average all cities
حضري	33%	28%	22%	15%	14%	14%	13%	11%	8%	7%	14%
للمحاصيل	54%	12%	65%	40%	56%	56%	57%	37%	21%	33%	45%
مروج	6%	1%	7%	9%	2%	3%	1%	25%	0.02%	14%	10%
غابات	7%	60%	5%	32%	24%	26%	29%	26%	63%	45%	28%
مياه	0.5%	0.1%	0.5%	4%	4%	1%	0.5%	2%	8%	0.5%	2%

Source : Vanya Simeonova et al,"**SPIMA – Spatial dynamics and strategic planning in metropolitan areas**", Luxembourg : ESPON,2018,p2.

فمن خلال تحليل نظم المعلومات الجغرافية المقدمة ضمن الشكل، يتضح جليا تلك الفروقات المقدمة في عملية التنمية الحضرية المستدامة داخل هذه المدن، بعد استخدام مشروع تخطيط المدن الميتبولولية، إذ أن متوسط المدن في ما يتعلق بالأراضي الحضرية الخاصة بالأجندة البنية بعد هذا المشروع أصبح 14%، في حين قدر الاستخدام المورفولوجي للأراضي الحضرية بـ 49%، فضلا على أن الأراضي المخصص للمحاصيل بعد هذا المشروع قدرت بـ 45%، في حين أن الاستخدام المرفولوجي لها قدر بـ 26 % فقط، وهذا ما يدل على

تعزيز الإقتصاد الحضري، فضلا على أن بعد هذا المشروع قدرت بـ 28%، في حين أن التخصيص المورفولوجي لها قبله قدر بـ 22 % فقط، أما في ما يخص نسبة المياه فقد بقيت ثابتة حيث قدرت بـ 2%، نظرا لأنه لايمكن التأثير عليها، كما تجدر الإشارة إلى أن هذا المشروع قد تجاوز التقليد المعترف عليه والمرتبط بأن تخطيط المناطق الحضرية متوقف على المستوى الوطني أو المحلي، حيث أن هذا المشروع في التخطيط اعتمد الحوكمة المتعددة المستويات الذي يراعي الطابع الأوربي العام والخبرات المقدمة في المراكز المحلية والحضرية الأوربية المتخصصة. [1]

الفرع الثالث: التخطيط التشاركي للنقل المستدام في أوربا.

"التنقل الحضري تعزيز التعاون متعدد المستويات والحوكمة" هو أحد التقارير المهمة في هذا الشأن والذي تطرق إلى أهمية شراكة التنقل الحضري التي تساهم في تسهيل تنقل حضري أكثر استدامة وكفاءة عبر أوروبا على جميع مستويات الحوكمة، إذ يتطلب تطوير وتنفيذ سياسات تنقل حضري شاملة ومتكاملة للبلديات والمدن ، والتي تغطي المنطقة الحضرية الوظيفية .[2]

بما أن الحوكمة المتعدد المستويات مفهوم يستخدم لوصف انتشار السلطة بين العديد من مستويات وعبر مختلف المنظمات الحكومية وغير الحكومية، خاصة وأن الإتحاد الأوروبي يمتلك ما يقرب من 95000 سلطة محلية وإقليمية، وهذه السلطات في قطاعات رئيسية مثل التعليم والبيئة والتنمية الاقتصادية وتخطيط المدن والخدمات العامة والسياسات الاجتماعية والنقل، وهذا الأخير هو موضوع السجال، الذي يقتضي بناء القدرات المحلية لتحسين نوعية النقل من خلال استراتيجية واضحة.[3]

ساعد هذا الإجراء في دعم معرفة أفضل بين المخططين الحضريين وواضعي السياسات وأصحاب المصلحة من خلال العمل التشاركي بتبادل الخبرات بشأن النقل المستدام من خلال دراسة حالة 10 مدن أوربية، هي: مانشستر، بودابست، صوفيا، سالونيك، تورينو، مالمو، بالانغا، بريمن، بارك ستاد ليمبورغ، تالين.[4]

---

[1] Vanya Simeonova et al,Op.Cit,P4.

[2] European Commission, **Urban Agenda for the EU Multi-level governance in action**, Luxembourg: Publication Office of the European Union, 2021, P41.

[3] European Commission," ***How city governments co-create sustainable urban mobility: reinforcing multi-level cooperation and governance***", accessed: 06/06/2020, available at: https://futurium.ec.europa.eu/en/urban-agenda/urban-mobility/library/how-city-governments-co-create-sustainable-urban-mobility-reinforcing-multi-level-cooperation-and

[4] Ibid,P14.

كما أن بنك الاستثمار الأوروبي ساهم في تمويل العمود الفقري للنقل في أوروبا، من خلال شبكة النقل المستدام عبر أوروبا (TEN-T) التي تعزز النقل المستدام والقدرة التنافسية، مع مرور الوقت، سيكون معظم المواطنين والشركات الأوروبية قادرين على التنقل في غضون 30 دقيقة عبر هذه الشبكة الشاملة، وهو ما يوضحه الشكل الموالي.

خريطة رقم (02): شبكة النقل المستدام عبر أوروبا (TEN-T)

Source : European Investment Bank, "***THE ROUTE MAP TO A CONNECTED EUROPE***", accessed: 06/06/2020, available at: https://ec.europa.eu/transport/infrastructure/tentec/tentec-portal/site/en/maps.html

فالغرض من شبكة النقل المستدام هو تكريس التنمية الحضرية المستدامة التي تراعي الوصول المستدام الذي يعتمد على الطاقات النظيفة في أوربا، و التي تسعى إلى تحقيق الأهداف لتالية بحلول سنة 2030:

1. استعمال ما لا يقل عن 30 مليون سيارة عديمة الانبعاثات و 80000 شاحنة عديمة الانبعاثات.
2. بحلول عام 2050، ستكون جميع السيارات والشاحنات الصغيرة والحافلات وكذلك المركبات الجديدة الثقيلة تقريبًا خالية من الانبعاثات.[1]
3. يجب أن يكون السفر الجماعي المجدول لأقل من 500 كيلومتر محايدًا للكربون بحلول عام 2030 داخل الإتحاد الأوروبي.
4. مضاعفة حركة المرور على السكك الحديدية عالية السرعة بحلول عام 2030.
5. بحلول عام 2030، سيكون هناك ما لا يقل عن 100 مدينة محايدة مناخياً في أوروبا.
6. بحلول عام 2030، سيكون النقل متعدد الوسائط المستند إلى السكك الحديدية والنقل المائي قادرًا على التنافس على قدم المساواة مع النقل البري فقط في الإتحاد الأوروبي. [2]
7. بحلول عام 2030، سيتم تسهيل النقل السلس متعدد الوسائط للركاب من خلال إصدار التذاكر الإلكترونية المتكاملة ، وسيكون نقل البضائع بلا أوراق.
8. سيتم تشغيل شبكة نقل متعددة الوسائط عبر أوروبا مجهزة للنقل المستدام والذكي مع اتصال عالي السرعة.[3]

والملاحظ أنه تم نشر المركبات الكهربائية الحديثة بشكل متزايد في أنحاء أوربا لاعتماد التنقل الكهربائي، خاصة وأن هذه المركبات تتدرج ضمن إرساء المدن الذكية نظرا لأنها صديقة للبيئة، ويمكن اعتمادها من خلال توفير شبكة كهرباء تربط بمحطات شحن، كما يمكن توفيرها من خلال مصادر متجددة، وهو ما يحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.[4]

---

[1] EUROPEAN COMMISSION , "**Sustainable and Smart Mobility Strategy – putting European transport on track for the future"**, Brussels, 9.12.2020 ,P7.
[2] Ibid, PP11-13.
[3] Ibid,PP17-23.
[4] Walter Leal Filho," ***Framing Electric Mobility for Urban Sustainability in a Circular Economy Context: An Overview of the Literature***", Sustainability, Volume 13, Issue 14,2021, P1.

المطلب الثالث: توأمة المدن الأوربية والعومحلية من أجل مواجهة التحديات الحضرية الجديدة.

بشكل واضح، سيتم التطرق هنا إلى مفاهيمية توأمة المدن المستدامة، والشبكة التحليلية للعومحلية، بما في ذلك نماذج لتوأمة المدن في أوربا.

الفرع الأول: مفاهيمية توأمة المدن المستدامة.

تقول الأستاذة كارول جلوك Carol Gluck أنه مع "تغير الكلمات ، يتغير العالم. . . لكن العالم. . . لديه أيضًا القدرة على تغيير الكلمات " من هذا المنطلق حاول رونالد روبرتسون Roland Robertson إنصاف نظرية المجتمع الأوروبي من خلال النظر في التداخل بين المحلي والوطني والعالمي في أوروبا.[1]

تعرف توأمة المدن بأنها شراكة بين مدينتين من دولتين مختلفتين تقوم على التفاهم الثقافي والاجتماعي، إذ توفر هذه الشراكة تبادل تجاري وتطوير السياحة والاستثمار والتنمية الحضرية في المدينتين.[2]

يعرف جان باريث Jean Bareth، الذي كان أحد من الأعضاء المؤسسين لـ CEMR*: "التوأمة هي التقاء مجتمعين يسعيان إلى اتخاذ إجراءات من منظور أوروبي بهدف مواجهة مشاكلهم وتطوير علاقات الصداقة الوثيقة بينهم.[3] وقد وضح هذا التعريف أن التوأمة تقوم على مبادئ التعاون والصداقة والوعي بين شعوب أوربا.

أما بالنسبة لدبلوماسية المدينة فهو مفهوم يعبر عن "المؤسسات والعمليات التي تتخرط من خلالها المدن، أوالحكومات المحلية بشكل عام في علاقات مع الجهات الفاعلة في مرحلة سياسية دولية بهدف تمثيل أنفسهم ومصالحهم لبعضهم البعض.[4]

---

[1] Roland Robertson," ***Europeanization as Glocalization***",IN : Roland Robertson , **European Glocalization in Global Context**,UK: Palgrave Macmillan ,2014,P6.

[2] Tüzin Baycan-Levent et al," ***City-to-city linkages in a mobile society: the role of urban networks in Eurocities and Sister Cities***, Int. J. Services Technology and Management, Vol. 10, No. 1, 2008, P87.

* CEMR هو اختصار للكلمات التالية Council of European Municipalities and Regions والتي تعني مجلس البلديات والأقاليم الأوروبية.

[3] CEMR,**Twinning For Tomorrow's World: Practical Handbook**. Council of European Municipalities and Regions, October2007,P2.

[4] Emma Lecavalier and David J. Gordon," ***Beyond Networking? The Agency of City Network Secretariats in the Realm of City Diplomacy***",In: Sohaela Amiri Efe Sevin, **City Diplomacy: Current Trends And Future Prospects**, Switzerland: Palgrave Macmillan,2020,P16.

ومن فوائد توأمة المدن نذكر:

- ✓ الريادة في تطوير المواطنة الأوروبية من خلال تشجيع العلاقات بين المدن ، والتي من شأنها أن توفر قيمًا مشتركة بين الدول الأوروبية تساهم بنجاح في التكامل الأوروبي.[1]
- ✓ تعزيز التنمية الاقتصادية والتجارية وتحسين تقديم الخدمات وحل المشكلات
- ✓ تحسين البنية التحتية للنقل وتعزيز حرية حركة الأفراد والسلع والخدمات ورأس المال
- ✓ إذا كانت على المستوى الأوربي فإنها تسهل الوصول إلى الإتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الأخرى بحثًا عن التمويل
- ✓ تعزيز رفاهية المجتمع تعزيز الشراكات المجتمعية
- ✓ توفير تدريب مكثف لموظفي الحكومة المحلية وتوفير الموارد لتطوير التعليم والثقافة
- ✓ تعزيز التسامح وزيادة التفاهم وفتح المجال أكبر أمام الأنشطة الشبابية.[2]

كما تجدر الإشارة ان توامة المدن تخضع لعدة معايير حيث يقر Zelinsky أن اختيار المدينة التوأم ليس عملية عشوائية ولكنه يعتمد على عدد من المعايير بما في ذلك "الروابط التاريخية ، والتوجهات الاقتصادية والثقافية والترفيهية والأيديولوجية المشتركة ، بما في ذلك الأماكن المتشابهة أو المتطابقة ، وإلى حد معين ، قرب المسافة.[3]

الفرع الثاني: شبكة تحليلية للعومحلية

العومحلية Glocalization هو مفهوم متعدد التخصصات حيث كان المبادرون الرئيسيون في استخدام مصطلح هم الجغرافيون وعلماء الاجتماع وعلماء الأنثروبولوجيا أمثال روبرتسون و جيلي دروري Gili S. Drori؛ ريتشارد جوليانوتي Richard Giulianotti ، كما تم استخدام المصطلح أيضا في مجال الدراسات التجارية ، فوفقا لـ جيلي دروري يوجد ثلاثة أبعاد للعومحلية هي: العمودي، الأفقي، الزماني، والتي تتقاطع مع عدة تساؤلات بارزة في "ماذا؟ من؟ كيف؟" وهي ما يشكل لنا فضاء تحليلي يبرز في الجدول التالي:

---

[1] Ibid, P88.
[2] Pertti Joenniemi, "***Another Face of Integration: City Twinning in Europe***", Research Journal of International Studies, Issue 22 ,December 2011 , P121.
[3] Tüzin Baycan-Levent et al,Op.Cit, P88.

جدول رقم (11): شبكة تحليلية لإدارة العومحلية: فئات ومفاهيم مختارة.

	ماذا؟ **أفكار وهياكل وممارسات متجمعة**	**من؟** **الفاعلون والمؤثرون**	**كيف؟** **العمليات والميكانيزمات**
البعد العمودي: عبر الفئات المتداخلة	أفكار وهياكل وممارسات متنوعة في شكل لوائح أو معايير أو قواعد	الكيانات المهيمنة والسلطة، مثل المنظمين وواضعي المعايير وقادة الرأي والممولين الأقوياء	التشريع بدفع من الإكراه والضغوط المؤسسية المعيارية
البعد الأفقي: عبر الكيانات المتكافئة	حلول "أفضل الممارسات" في التنظيم والتسيير	كيانات نظيرة معادلة وقابلة للمقارنة وناجحة على ما يبدو	الترشيد والتقليد والمحاكاة
المحور الزمني – عبر الحقب الزمنية	تصاميم تنظيمية وممارسات تسييرية خاصة بالعصر	رواد الأعمال المعرفيون ، مثل الأكاديميين والاستشاريين و "معلمو الإدارة"	التعطيل والمحاكاة والتثقل

Source : Gili S. Drori et al," ***Unpacking the glocalization of organization: From term, to theory, to analysis***" , European Journal of Cultural and Political Sociology, Vol. 1, No. 1, 2014, P93.

البعد العمودي للعومحلية: بحكم طبيعة المصطلح ، تركز العومحلية على المستوى العالمي والمحلي، وبالتالي جلب الانتباه ضمنيا إلى "مستويات التحليل في العلاقات الدولية" حيث تتضمن صور المستويات نوعا من التداخل: حيث أن الافتراض هو أن المستوى المحلي متداخل في المستوى العالمي ، وبالتالي تسليط الضوء البصمة العالمية على الكيانات المتداخلة فيه، وفي مثل هذا السياق، تجلب الشركات متعددة الجنسيات في أمريكا الشمالية ، على سبيل المثال ، نماذج مهيمنة لإدارة الموارد البشرية أو تطوير المنتجات كما ان فإن مفردات وممارسات إدارة الموارد البشرية الأمريكية، تكتسح الشركات التابعة في العديد من البلدان خارج الولايات المتحدة – حتى لو كان العمل في هذه المسألة يقتصر في الغالب على الشركات التابعة للولايات المتحدة، إذ يكشف هذا الميكانيزم أن مسار العومحلية هو عمودي ، مع الاعتراف بالعديد من الطبقات الأخرى. [1]

[1] Gili S. Drori et al," ***Unpacking the glocalization of organization: From term, to theory, to analysis***" , European Journal of Cultural and Political Sociology, Vol. 1, No. 1, 2014, P88.

البعد الأفقي للعومحلية: تركز العومحلية على مفاهيم العالمية والتكافؤ محاكاة ونشر الأفكار والهياكل والممارسات من الكيانات التي يُفترض أنها قابلة للمقارنة، هذا الافتراض هو تعبير عن التمركز الأفقي – عبر حدود الكيانات التي تم تعريفها والتي تتشارك في نفس الميزات الأساسية، سواء كانت مناطق جغرافية (مدن، بلديات،...) أو قطاعات صناعية أو مجالات أو مؤسسات...إذ يعتمد نقل الأفكار والهياكل والممارسات التي تقع في صميم عملية العومحلية على قبول درجة معينة من التكافؤ ما يتيح قابلية للمقارنة، فمثلا تقيس الشركات أدائها بأداء الشركات الأخرى ، كما أن الحكومات الرشيدة تحدد المبادئ التوجيهية للسياسات العامة بصيغة السياسات المقارنة مع الحكومات الأخرى ، ونفس الشيء بالنسبة لتوأمة المدن، فكل هذا يعتبر نتاج للعومحلية في سياق أفقي.[1]

البعد الزمني للعومحلية: بحكم طبيعة كونها عملية، تتأثر العومحلية بمرور الوقت.

أولاً: تميز عملية العومحلية بين الكيانات المشكلة لها من حيث توقيت التبني والتكيف والتشريع – أي بين المتبنين الأوائل واللاحقين، بحيث قد يأتي التغيير بحسب مدار انتشار واعتماد نفس الأفكار والهياكل والممارسات خلال فترة زمنية معينة التي يتم نشرها وتبنيها وتكييفها في تلك الفترة.[2]

ثانيًا: يُترجم المحور الزمني المرتبط بالعومحلية إلى حقب زمنية ، تجلب كل منها ثقافتها تتضمن تجريدًا أوتنظيرًا لممارسات معينة في كل حقبة زمنية : على سبيل المثال كان الحديث عن توأمة المدن في سياق التنمية الحضرية ثم تغير المفهوم إلى سياق التنمية الحضرية المستدامة.[3]

الفرع الثالث: نماذج لتوأمة المدن في أوربا

أولا)المرجعية التاريخية لتوأمة المدن في أوربا:

في سنة 1989 ، قرر البرلمان الأوروبي تقديم "برنامج توأمة المدنTown Twinning Programme" بهدف مواءمة حركة التوأمة في أوروبا مع متطلبات التكامل الأوروبي، وقدم جائزة "النجمة الذهبية لتوأمة المدن Golden Star of Town Twinning" لتلك العلاقات "التي تعتبر أفضل مساهمة في التكامل الأوروبي من خلال إقامة روابط أوثق بين مواطنيها ومن هنا أثبتت قضية توأمة المدن أنها ذات أهمية مستمرة للاتحاد الأوروبي منذ ذلك

[1] Ibid,P89.
[2] Ibid,P89.
[3] Ibid,P90.

الحين ، أعلنت المفوضية الأوروبية في برنامجها "أوروبا للمواطنينEurope for Citizens" الذي يمتد من 2007 إلى 2013 على المدن التوأمة كمواقع أساسية لتطبيق البرنامج، حيث تم إنشاء خطي تمويل – "اجتماع توأمة المواطنين في المدنTown Twinning Citizens" و "شبكة المدن التوأمةNetwork of Twinned Towns" –حيث يتوقع الإتحاد الأوروبي أن تقوم المدن التوأمة بإشراك المواطنين في مشروع التكامل الأوروبي وتطوير "تعاون موضوعي وطويل الأمد بين المدن".[1]

وفي هذا السياق أسس المهتمون بهذا المجال حركة "Metropolitan cooperation" لتتخطى أفكار التوأمة بين المدن والتكامل الإقتصادي المحدود بينها على مستوى أقاليم الدولة الواحدة، أو الدول المجتمعة داخل أوربا، كما تم تبني مفهومي "De-nationalization"* و"De-Statization" أملا في تحقيق المزيد من تكامل المدن الأوربية على مستوى دول الإتحاد الأوربي، وتوزيع الأدوار الوظيفية عليها لتعزيز قدراتها التنافسية على المستوى العالمي.[2]

تجدر الإشارة إلى أن الحديث عن توأمة المدن تعدى الحدود الأوربية، حيث أن التخطيط الحضري الأوربي للمدن يعرف إقبالا من طرف العديد من مدن العالم، خاصة لما يتعلق الأمر بالمراحل الأولى من إعادا المشروع الحضري، والسبب في ذلك يكمن في الشروط المتوفرة في هذه المدن التي تلتزم أو على الأقل تحاول الإلتزام بشروط التنمية الحضرية المستدامة، حيث قام Tüzin Baycan-Levent وآخرون بدراسة حول علاقات بعض المدن الأوربية مع مدن أخرى توأم خارج الإتحاد الأوربي وقد توصل للنتائج التالية وفقا ما توضحه الخريطة التالية:

---

[1] Andreas Langenohl, **Town Twinning, Transnational Connections, and Trans-local Citizenship Practices in Europe**, US: Palgrave Macmillan,2015, P29.

*تطرقت الأستاذة الألمانية SUSANNE HEEG و آخرون في مقال مودع لدى المجلة المتخصصة الموسومة بـ: دراسات التخطيط الأوربيEuropean Planning Studies إلى مفهوم إلغاء التأميم De-nationalization بتخصيص محور مهم في أحدى مقالتها، وقد ضبطته معرفيا تحت عنوان إلغاء التأميم: ريادة الأعمال الحضرية والسياسات الخارجية الحضرية والذي تشرح فيه مفهوم إلغاء التأميم من خلال إعادة النظر في الدولة القومية؛ بحيث ينطوي على إعادة تنظيم وظيفي وإقليمي للدولة القديمة نحو دولة تراعي القدرات الحضرية على المستويات فوق الوطنية والوطنية والإقليمي.

SUSANNE HEEG et al," ***Metropolitan cooperation in Europe: Theoretical issues and perspectives for urban networking***", European Planning Studies, Vol 11, N :02,2003, P140.

[2] فؤاد محمد الشريف بن غضبان، المرجع السابق الذكر، ص121.

خريطة رقم (03): المدن الأوربية الأخوات خارج الإتحاد الأوربي

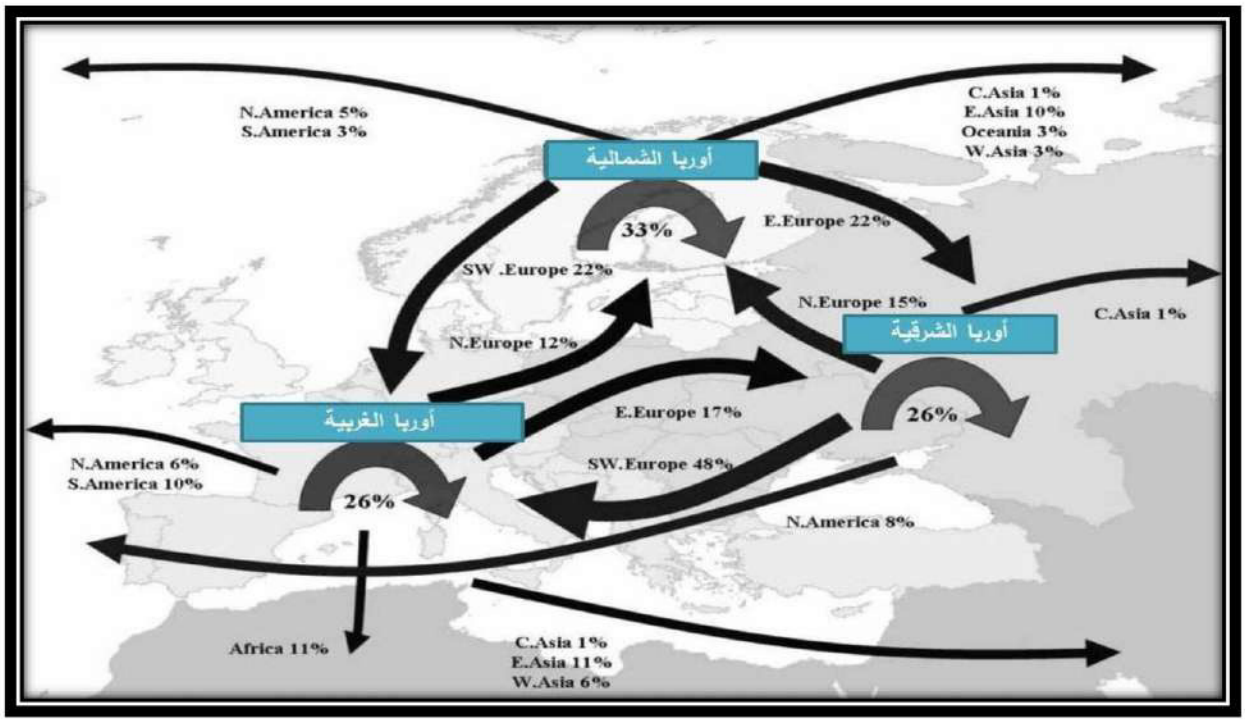

Source: Tüzin Baycan-Levent et al," ***Success Conditions for Urban Networks: Eurocities and Sister Cities***", European Planning Studies, Volume 18, Issue 8,2010,P1195.

إذ ينعكس تفاني الإتحاد الأوروبي في دعم توأمة المدن في النواحي التنظيمية والمالية ، وفي الجوانب السياسية ، وبشكل أعم إدراج توأمة المدن في جدول أعمال التكامل الأوروبي حيث شهدت توأمة المدن اهتمام متزايد من قبل السياسيين والممارسين كجزء من `` الحوكمة المتعددة المستويات " في الإتحاد الأوروبي وهو ما يعكس تفاعل العديد من الجهات الفاعلة المختلفة التي تؤثر على السياسة الأوروبية ، وتوفير فرص جديدة وحوافز جديدة للمدن، كجهات فاعلة ، للمشاركة والضغط على مستوى الإتحاد الأوروبي.[1]

ثانيا) نموذج توأمة مدينتي Tornio-Haparanda تورنيو (فنلندا) – هاباراندا (السويد) :

من بين التجارب الناجحة لتوأمة المدن نجد مدينتي تورنيو (فنلندا) – هاباراندا (السويد)* بدأت المدينتان اتصالات غير رسمية على مستوى السكان تعود إلى زمن بعيد في التاريخ تعاون رسمي بالفعل في الستينيات من خلال إنشاء قاعة سباحة مشتركة، ثم أصبح الاهتمام بالتعاون تدريجياً يرقى إلى تطوير استراتيجية واضحة للغاية من خلال التعاون عبر الحدود، بما في ذلك التخطيط والتنظيم المشترك سنة 1985، وهذا يعني أن

[1] Andreas Langenohl , Op.Cit, P30.

* تجدر الإشارة إلى أن المدينتين تمتلكان موقع إلكتروني مشترك يمكن الولوج إليه من خلال الرابط التالي:
https://www.visithaparandatornio.com/en-home/

استراتيجية المدينة التوأم تمت صياغتها بطريقة من أعلى إلى أسفل وتم تنفيذها من عام 1987 ، وقد خلقت هذه المبادرة مع مرور الوقت درجة كبيرة من الثقة المتبادلة وعلاقات تعاون جيدة بارزة في السياحة، خدمة الإنقاذ والإسعاف، ووكالات معلومات التوظيف، المدارس والمرافق التعليمية.[1]

تتعلق التطورات الأخيرة المتمثلة في بناء طريق جديدة ومشتركة يربط المدينتين، حيث نجحت المدينتان تدريجياً في جذب قدر كبير من الاستثمارات والأعمال، كما تكرس التعاون في إدارة البريد العملي حيث يتم التعامل مع الرسائل على أنها بريد محلي (وبالتالي لا يتم إرسالها أولاً إلى العواصم ثم يتم تسليمها وفقًا للقواعد المعتمدة عبر الحدود)، إن إنشاء مثل هذا المسار المختصر يحمل أهمية رمزية كبيرة في الإشارة إلى الاندماج البعيد المدى وبالتالي تصبح الحدود الوطنية متماهية كنتيجة للتوأمة، ومع انضمام فنلندا والسويد إلى الإتحاد الأوروبي في عام 1995 ، أصبحت الحدود غير مرئية تقريبًا حيث حفزت عضوية الإتحاد الأوروبي مزيدًا من التعاون من خلال الوسائل المالية المتزايدة للاتحاد الأوروبي متاحة لتعزيز التوأمة.[2]

بالرغم من وجود بعض المعيقات بارزة في أن المدن تنتمي إلى دول تتبنى أنظمة عملات مختلفة (الأورو في تورنيو فنلندا والكرونة السويدية في السويد)، وبالرغم من وجود معارضين لهذه الكيانات البلدية، لكن يبقى معظمها هامشي ولا يؤثر على عملية تكامل توأمة المدن، حيث تسعى كلتا المدينتين إلى إبراز نموذج المدينة الأوروبية Eurocity.[3]

ثالثا) توأمة مدينتي Valga — Valka فالقا(لاتفيا) وفالكا (إستونيا)*:

في السنوات الأولى بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وظهور حدود الدولتين التي تفصل بين المدينتين التي كانتا فيما سبق مدينة واحدة، انشغلت كلا المدينتين بتطوير البنى التحتية الخاصة بهما، حيث أن التوجه المهيمن في تلك الفترة هو توطيد العلاقات مع عواصم بلدانهم للحصول على المساعدات التنموية، في حين العلاقات التنموية عبر الحدود بين المدينتين كانت محتشمة، بدأ هذا الوضع يتغير في منتصف التسعينيات عندما تمكنت المدينتين يعملان على حل بعض المشاكل الأساسية وتحسين وضعها الاجتماعي والاقتصادي، فضلا على بدأ الحكومات الوطنية والإتحاد الأوروبي على تشجيع التعاون عبر الحدود[4].

---

[1] Ibid,PP128-129.
[2] Ibid, P129.
[3] Anishenko Anatoly and Sergunin Alexander," ***Twin cities: a new form of cross-border cooperation in the Baltic Sea Region?***", Baltic Region, Vol.4 (1), 2012,P22.

* تمتلك المدينتين موقع إلكتروني مشترك يمكن الولوج إليه من خلال الرابط التالي: https://visitvalgavalka.com/

[4] Ibid,P22.

تأثر التعاون بين المدينتين بنموذجي تورينيو وهابراندا، حيث استهل التعاون بين المدينتين بالمرافق الرياضية وتأسيس كلتا المدينتين مؤسسات لدراسة الثقافات اللاتفية والإستونية، وبحلول سنة 2005 نضج التعاون بين المدينتين التوأمين ، مما أدى إلى إضفاء الطابع الرسمي على العلاقات بين المدن من خلال التوقيع على اتفاقية تستند إلى مفهوم "مدينة واحدة–دولتان"two countries — one city وهذا ما أدى انشاء مكتب مشترك ساهم في تنسيق خطط التنمية وتعزيز تنمية الأعمال والسياحة والرعاية الصحية والتعليم والثقافة والرياضة، كما أدى انضمام إستونيا ولاتفيا إلى منطقة شنغن سنة 2007 سهل تنفيذ المشاريع المشتركة إلى حد كبير في سياق مشروع المدينة الأوربيةEurocity .[1]

في الوقت نفسه، وفقًا لخبراء دوليين، لا تزال المشاكل المتعلقة بقضية الهوية الوطنية قائمة في كلتا المدينتين حيث تقوم السلطات المحلية بتشجيع من الحكومات الوطنية، خطاً متشدداً من تكريس الثقافة الأستونية واللاتيفية في كلتا المجتمعات المحلية (المجتمعات الناطقة بالروسية على وجه الخصوص) وهذا ما قد لا يساهم تعزيز القيم الأوروبية بالكامل بين سكان المدينتين التوأم في سياق مشروع المدينة الأوربية Eurocity.[2]

حوصلة معرفية للفصل الثاني:

يعتبر ميثاق الحوكمة متعددة المستويات سند قانوني مهم ساهم في التنسيق بين مؤسسات الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء والسلطات الإقليمية والمحلية وفقًا لمبادئ توزيع السلطة والتناسب والشراكة، خاصة وانه يوجد داخل الإتحاد الأوروبي حوالي 95000 سلطة محلية حضرية وإقليمية حيث تنفذ هذه السلطات حوالي 70٪ من تشريعات الإتحاد الأوروبي، وهذا ما سهل الإستجابة إلى مبادرات الإتحاد: ميثاق ألبورغ، برنامج انتراغ Interreg، برنامج URBACT، وسياسة التماسك الإقليمي، والاجندة الحضرية الجديدة ، والتي من شأنها أن تساهم في إرساء التنمية الحضرية المستدامة.

وفي توجه متبادل في إطار ترتيبات الحوكمة المتعددة المستويات انطلاقا من الأسفل، يعتبر المجتمع المدني الأوربي قاعدة رصينة، ومؤثرة وحاسمة، في الفضاءات الحضرية الأوربية،والتي تم تعزيزها من خلال مشاريع التخطيط التشاركي في المدن الأوربية، بما يدعم التنسيق عبر العومحلية لتكريس توأمة المدن الأوربية.

[1] Ibid,P23
[2] IbId,P23.

الفصل الثالث

تقييم واستشراف الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات

ودورها في التنمية الحضرية المستدامة

سيتم الحديث في هذ الفصل عن **العراقيل المصادفة للحوكمة الأوربية المتعددة المستويات من أجل تنمية حضرية مستدامة** والبارزة في تحدي التهديدات المعقدة المتمثلة في جائحة كورونا، فضلا على تداعيات بريكسيت على الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات، بما في ذلك معضلة التعميق مقابل التوسيع، والتي خلقت تمايز في الإتحاد الأوربي، كما سيتم التطرق أيضا إلى **المزايا المثبتة حول النجاحات المحققة باعتماد الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات** سواء كانت اجتماعية أو اقتصادية أو أيكولوجية، ليتم بعدها **استشراف الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات والطروحات الإصلاحية** بما يتضمن مستقبلها في ظل تصاعد الشعبوية الأوربية وأهمية الترتيبات المؤسسية لتحليل إصلاحات الحوكمة المتعدد المستويات.

المبحث الأول: العراقيل المصادفة للحوكمة الأوربية المتعددة المستويات من أجل تنمية حضرية مستدامة.

تذكرنا ظواهر مثل خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، واعتماد اليورو، أو صعود الأطراف المشكّكة في الإتحاد الأوروبي في القيود التي يمكن أن تفرض على الحوكمة متعددة المستويات، وتحفز التفكير في نقاط القوة والضعف في الهياكل متعددة المستويات، وهنا يطرح التساؤل: كيف تثبط هذه السلوكات ترتيبات الحوكمة المتعددة المستويات الحالية أو تقوي الهويات الإقليمية والوطنية في جميع أنحاء العالم؟ وللإجابة عن هذا التساؤل سيتم التطرق إلى تحدي التهديدات المعقدة: الجائحة والإتحاد الاوربي، بما في ذلك البريكسيت وتداعياته على الحوكمة المتعددة المستويات، ومعظلة التعميق مقابل التوسيع.

المطلب الأول: تحدي التهديدات المعقدة: الجائحة والإتحاد الاوربي

يستهل هذا المطلب باجراءات الإتحاد في التعامل مع الجوائح، والتعريج على نظرية البجعة السوداء وانتشار فيروس كورونا، بما في ذلك تحدي التضليل أثناء أزمة الجائحة وما نجم عنه من تقليص التنسيق في الحوكمة المتعددة المستويات، خاصة في ظل ظهور ما يسمى بـ: "تحدي القومية الطبية".

الفرع الأول: اجراءات الإتحاد في التعامل مع الجوائح

على مدى العقد الماضي، أصبح التعاون في مجال الصحة العامة أمرًا مهمًا وجزء من أجندة السياسة فوق الوطنية للاتحاد الأوروبي، حيث أن حكومات الإتحاد الأوروبي اعتبرته خيارًا حاسما، خاصة بعد وباء

سارس SARS 2002 وبعد" أنفلونزا الطيور H5N1 " سنة 2005 حيث إلتزم الإتحاد الأوروبي بالمزيد من المسؤوليات والتنسيق تجاه هذه الأوبئة.[1]

بحلول سنة 2008 اضطر الإتحاد الأوربي إلى توسيع نطاق التهديدات في الإستراتيجية الأمنية الأوربية لتشمل تهديدات الصحة العامة بما في ذلك الأوبئة، بحيث أن تفشى فيروس إنفلونزا H1N1 أو" إنفلونزا الخنازير" في أوروبا في عام 2009، عجل في زيادة التنسيق بين وزراء الصحة في أوربا، بناء على ذلك صدر بيان صحفي في 15 سبتمبر 2009 يتضمن اعتماد الورقة الاستراتيجية بشأن الأوبئة ينص على أنه:"من أجل تقليل الأثر السلبي للوباء، فإن المفوضية تسلط الضوء على أهمية التنسيق الوثيق بين أعضاء الإتحاد الأوروبي في جميع القطاعات ذات الصلة المتضررة من الوباء ".[2]

السياسات: ماهي مرجعية السياسات الأوربية بشأن أمننة الأوبئة؟

إن المصدر القانوني للسياسات الأوربية بشأن التهديدات الصحية بارز في تحديث اتفاقية لشبونة من خلال المادة 168 الجديدة من معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي Treaty on the Functioning of the (TFEU) European Union التي تنص على مكافحة التهديدات الصحية الرئيسية حيث تحدد الوثيقة الأدوار الخاصة بالمفوضية والدول الأعضاء فيها من أجل التعامل مع الوباء بما في ذلك التدابير الرئيسية التي يجب اتخاذها في مراحل تفشي الجائحة، كما تدعو إلى توثيق التعاون بين الإنسان ومؤسسات الصحة والخبراء في مجال العدوى ، بما في ذلك تبادل "أفضل الممارسات" في التخطيط للطوارئ.[3]

كما تنص المادة 168 من هذه الاتفاقية صراحة:" يجب ضمان مستوى عالٍ من حماية صحة الإنسان عند تحديد وتنفيذ جميع سياسات وأنشطة الإتحاد".

يجب أن يكون عمل الإتحاد مكمل للسياسات الوطنية، موجهًا نحو تحسين الصحة العامة، والوقاية من الأمراض والأمراض الجسدية والعقلية، وتجنب مصادر الخطر على الصحة البدنية والعقلية، وينبغي أن يشمل

[1] Erik Brattberg and Mark Rhinard," ***Multilevel Governance and Complex Threats: The Case of Pandemic Preparedness in the European Union and the United States***", GLOBAL HEALTH GOVERNANCE, VOLUME V, NO. 1, 2011,P4.
[2] Ibid, P5.
[3] Ibid, P6.

هذا الإجراء مكافحة الآفات الصحية الكبرى، من خلال تعزيز البحث في أسبابها، وانتقالها والوقاية منها، وكذلك المعلومات الصحية والتوعية، والرصد والإنذار المبكر ومكافحة تهديدات الصحة الخطيرة عبر الحدود.[1]

القدرات: ما هي طبيعة القدرات التي ظهرت نتيجة إعطاء الأولوية للأوبئة كتهديد أمني؟

توجد أربع أولويات حددها الإتحاد الأوربي في التعامل مع الأوبئة واتبعها سلطات الصحة العامة كمكونات أساسية في التأهب للوباء وهي: المراقبة والإنذار المبكر وهياكل صنع القرار والاستجابة المبكرة.[2]

الفرع الثاني: نظرية البجعة السوداء وانتشار فيروس كورونا.

قبل أن يتم اكتشاف أستراليا، كان أناس العالم القديم على قناعة بأن جميع طيور البجع بيضاء، لقد كان هذا الاعتقاد راسخا فيما كانت الأدلة الواقعية تشهد بذلك، ولعل الوقوع على البجعة السوداء الأولى كان يمثل مفاجاة مدهشة للبعض من علماء الطيور ولغيرهم من الذين يأخذهم اهتمام شديد بالطيور الملونة، لكن هذا ليس هو مربط الفرس في هذا الطرح، فالمسالة هي أن هذه القصة تقف شاهدا على شدة محدودية معارفنا المستقاة من الملاحظة والتجربة، كما تشير إلى هشاشة مدركاتنا عن الأشياء والأمور، فبمجرد مشاهدة بجعة واحدة سوداء، كفيل بأن يطيح بمصداقية مفهوم شائع يرتبط بآلاف من مشاهدات السنين لملايين من البجع الأبيض، إذ أن كل ما يحتاج إلى دحض هذه المقولة هو وقوع نظر أحدهم على بجعة سوداء. [3]

ابتكر نسيم طالب في كتابه مصطلح "البجعة السوداء" لوصف الأحداث العشوائية التي تشكل جزءًا من حياتنا، هذه الأحداث لها السمات الرئيسية الثلاث التالية:

(1) خارجة عن نطاق التوقعات العادية (2) لها تأثير شديد (3) بعد وقوع الحدث نتعرض لِمَا يُسمَّى انحياز الإدراك المتأخر، بمعنى: رؤية الأحداث الماضية على أنه كان من الممكن التنبؤ بها قبل حدوثها.[4]

---

[1] Official EN Journal of the European Union, "**Consolidated versions of the Treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of the European Union**", TITLE XIV PUBLIC HEALTH, Article 168, 2012/C 326/01 , PP122-123.

[2] Erik Brattberg and Mark Rhinard, Op.Cit, P7.

[3] Nassim Nicholas Taleb, **The Black Swan. The Impact of the Highly Improbable**,New York : Random House,2007,P xviii.

[4] Tatiana Antipova " ***Coronavirus Pandemic as Black Swan Event***" , In: Tatiana Antipova, **Integrated Science in Digital Age 2020. ICIS 2020. Lecture Notes in Networks and Systems**, vol 136. Springer,2020,P357.

يمكننا اسقاط هذه النظرية على تفشي COVID-19 وما نتج عنه من إجراءات غير مسبوقة للحد من انتشار الفيروس، مثل قيود السفر الدولية والمحلية المفروضة على الأشخاص، وعمليات الإغلاق والحجر الصحي التي تسببت في أضرار فورية وطويلة الأجل للغالبية العظمى من الصناعات والشركات الختلفة، وقد أشار العديد لهذه الأزمة باعتبارها حدثًا ينطبق على نظرية "البجعة السوداء"، نظرًا لأنه كان من الصعب التنبؤ بها ولم تحدث من قبل.[1]

الفرع الثالث: تحدي التضليل أثناء أزمة كورنا وتقليص التنسيق في الحوكمة المتعددة المستويات.

بناءً على الأدبيات المتزايدة حول هذا الموضوع، يُعرِّف التضليل على أنه التلاعب المتعمد والمنهجي بالمعلومات لخداع الجمهور المستهدف لإحداث ضرر للجمهور، و/ أو تحقيق الربح و/ أو تحقيق أهداف سياسية، وقد أثرت عولمة شبكة الاتصالات المزايدة من سلوك التظليل، وفي هذا السياق يقول جوزيف ناي ، "الجديد في التظليل هو السرعة التي يمكن أن تنتشر بها مثل هذه المعلومات المضللة والتكلفة المنخفضة لنشرها وقد أدى الارتفاع الأخير في الأنشطة الرقمية الناتجة عن جائحة COVID-19 إلى زيادة هذه الظاهرة[2].

كما يعرف التضليل القاموس الفرنسي Le Grand Robert على أنه:" عملية استعمال الاعلام وبالتحديد تقنيات الاعلام الجماهيري من أجل التغليط و إخفاء الوقائع وتظليلها"، كما يقصد بالتظليل الاعلامي التسريب المقصود للمعلومات المظللة، ويعرف أيضا، على أنه: " الاستعمال المقصود للمعلومات بهدف تغليط إدراك أو اخفاء الوقائع أو تحريفها ، كما يهدف إلى تضليل الخصم أو التأثير على الرأي العام، أولجعله يستوعب بعض المعتقدات التي كانت ترفضها من قبل، أو تقدم الكذب على حقيقة".[3]

كل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية كانت مصدر للمعلومات المضللة، والتي قد تنقلها بعد ذلك المنظمات ووسائل الإعلام والأفراد بما في ذلك الشخصيات العامة، كما أن القنوات الرقمية هي وسيلة فعالة

[1] Larisa Yarovaya et al," ***The effects of a "black swan" event (COVID-19) on herding behavior in cryptocurrency markets***", Journal of International Financial Markets, Institutions and Money,2021,P1.

[2] Sophie L. Vériter et al, "***Tackling COVID-19 Disinformation: Internal and External Challenges for the European Union***", The Hague Journal of Diplomacy, Volume 15: Issue 4, 2020, PP 570.

[3] السعيد بومعيزة، "**التضليل الإعلامي وأفول السلطة الرابعة**"، المجلة الجزائرية للاتصال، العدد 18، 2004، ص ص 91-92.

بشكل خاص لنشر المعلومات المضللة بسبب آليات التضخيم التي تقدمها، ويرجع ذلك أساسًا إلى الجماهير الهائلة التي يمكنه الوصول إليها مقارنة بالشبكات الأخرى.

تتجسد المعلومات المضللة في أشكال مختلفة، عادةً في ما يلي: 1) ادعاءات كاذبة بدون مصدر، 2) ادعاءات غير موثوقة مع المصادر، 3) ادعاءات تستند إلى ادعاءات غير موثوقة 4) نظريات المؤامرة. مجموعات الأقليات النامية في بيئات غير مستقرة اجتماعيًا مع أنظمة إعلامية ضعيفة ومؤسسات متنازع عليها. وبالتالي، فإن استقبال المعلومات المضللة ونقلها مرتبط ارتباطًا وثيقًا بالبيئة الصادرة عنها، في حين أن الأدبيات حول تأثير الأخبار الكاذبة والدعاية قد توسعت في السنوات الأخيرة، ولا يزال البحث فيها جاريا والإجابات النظرية أكثر تقدمًا، خاصة في أوروبا. ومع ذلك، فإن الدراسات التجريبية ضرورية لقياس وفهم تأثير المعلومات المضللة، لأن قياس تأثير مثل هذه الظاهرة المتقلبة هو مشروع صعب، يتطلب أساليب مختلطة تأخذ في الاعتبار كمية ونوعية المعلومات المضللة.[1]

انتشر فيروس كورونا بطريقة سريعة في أوروبا حيث أصبحت قارة أوربا منطقة خطرة جراء فيروس كورونا، ففي 13 مارس 2020 عدد الحالات الجديدة تجاوزت تلك الموجودة في الصين وتضاعفت بمعادلة أسية، حيث أن منظمة الصحة العالمية صنفت أوروبا على أنها "بؤرة" جديدة لوباء فيروس كورونا، فوفقًا للبيانات التي جمعها المركز الأوروبي للوقاية من الأمراض والمراقبة European Centre for Disease Prevention (ECDC) and Control اعتبارًا من 11 يوليو 2020 تم تسجيل 1578229 حالة (حوالي 15 ٪ من إجمالي حالات الإبلاغ عن الإصابة العالمية).[2]

الفرع الرابع: تحدي القومية الطبية.

كتب ستيفن والت، "سوف يقوي الوباء الدولة ويعزز القومية ومعظم الحكومات من جميع الأنواع سوف تطبق تدابير حالة الطوارئ" فخلال جائحة الفيروس التاجي، تم إغلاق الحدود الوطنية وفرض قيود على

[1] Ibid, PP 570-571.
[2] Zhongyuan Wang," ***From Crisis to Nationalism? The Conditioned Effects of the COVID-19 Crisis on Neo-nationalism in Europe***", Chinese Political Science Review, volume 6,2021, P24.

الحركات غير الأساسية، وفُرضت حالة الطوارئ في العديد من البلدان، وتم إدخال الملايين من الأشخاص في وضعية حجر صحي، كما واجه العديد من الأشخاص تحديات مختلفة في أنشطة عملهم وحياتهم اليومية.[1]

من بين القيود التي أثرت على سير الحوكمة المتعددة المستويات ظهور القومية الطبية، والتي اتجهت العديد من الدول إلى اتباع نهج قومي يقتضي حماية المنتجات الصحية تحت شعار القومية الوطنية بدل تنفيذ استراتيجية منسقة على مستوى أوربا.[2]

لكن يرى أنصار الحوكمة المتعددة المستويات أنه يوجد ثلاث آليات معقولة من خلالها تولد أزمة الوباء معارضة للقومية وهي بارزة في:

أولاً؛ قد تعزز الأزمة التضامن الأوروبي حجم الضرر كان هائلاً وسط الوباء، لدرجة أنه أصبح من الواضح بشكل متزايد للناس أن الاعتماد المتبادل والتعاون هما الحل الواعد لمجابهة الفيروس على المدى الطويل في كافة المجالات.

ثانيًا؛ كشفت أزمة الوباء عن الدور المهم للخبرة والعلم والعقلانية والقرارات الرشيدة وأهمية التنسيق المؤسساتي في إطار الحوكمة... كل هذا يفضح الأصوات الشعبوية المناهضة للتعاون والعولمة، ويفضح نشر المعلومات الخاطئة والتقليل من شأن العلم.

ثالثا؛ للتعافي من الأزمة فإن القضايا الاقتصادية والسوق سوف تهيمن إلى حد كبير على جدول أعمال الدول الأوربية ما ينتج عنه، ضرورة تنسيق الجهود لتوفير سوق مشتركة على مستوى أوربا، بما يتضمن ذلك أيضا اعادة تفعيل حرية التنقل.[3]

يوفر هذا فرصة نادرة للاتحاد الأوروبي لإعادة ترسيخ سمعته وشرعيته وتضامنه من بين جميع الدول الأعضاء في مجابهة أزمة مشتركة، حيث دعا رئيس المفوضية الأوروبية في خطاب ألقاه في البرلمان الأوروبي: "دعونا نفعل الشيء الصحيح معًا بقلب واحد كبير ، وليس 27 قلبا صغيرا".[4]ويمكن أن نوضح حجم التضامن من خلال الشكل الموالي:

---

[1] Ibid, P25.
[2] Ibid, P25.
[3] Ibid,P33..
[4] Ibid, p34.

شكل رقم (25):حجم التضامن بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أثناء تفشي فيروس كورونا

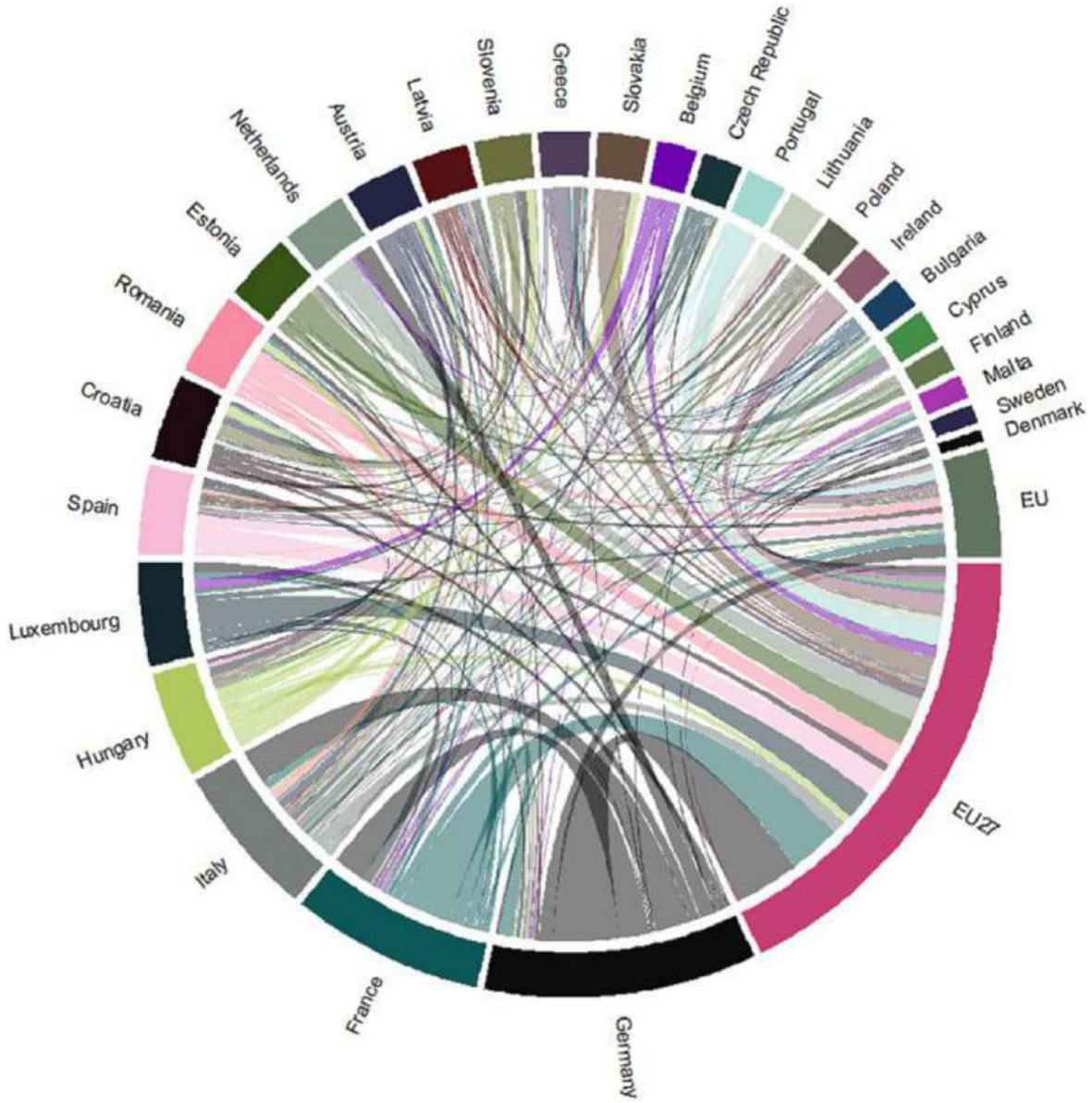

Source :Zhongyuan Wang,Op.Cit ,P36.

بالتالي يمكن القول أن الفترة المبكرة من أزمة الوباء كشفت عن بعض الأشكال الهجينة من القومية الطبية والقومية الاقتصادية والقومية اليومية، وفي الوقت نفسه زادت الأزمة المشتركة من أهمية التضامن الإقليمي، وتعزيز التعاون عبر الوطني والمؤسسات المتعددة الأطراف.[1]

[1] Ibid,P20.

المطلب الثاني: بريكسيت و تداعياته على الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.

سيتم التطرق هنا إلى تعريف مصطلح بريكسيت، وأسباب البريكسيت، بما في ذلك التطرق إلى مشكلة التصدع في الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.

الفرع الأول : تعريف مصطلح بريكسيت

يعتبر مصطلح "**بريكسيت Brexit** " أحد المصطلحات التي عرفت زخما في التداول الأكاديمي والإعلامي على حد سواء، للدلالة على خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي، وهو يعبر عن دمج الكلمتين الانجليزيتين "Britain" أي بريطانيا و"Exit" أي الخروج، وهي اختصار لخروج بريطانيا عن الإتحاد الأوروبي[1]، الذي استهل مساره باستفتاء شعبي بتاريخ 3 جوان 2016، وبعد فرز الأصوات أعلن عن إنتصار معسكر الخروج من الإتحاد الأوروبي بعد أن صوت 52% لصالح الإنفصال فيما صوت 48 % لبقاء بريطانيا مع الإتحاد الأوروبي، وهو ما دفع رئيس الوزراء دفيد كاميرون إلى الإستقالة، نظرا لموقفه المساند لبقاء بريطانيا مع الإتحاد الأوربي، إذ أنه لايمكنه تحمل وفقه تبعات بريكسيت.[2]

الفرع الثاني: أسباب بريكسيت

هناك العديد من الأسباب الرئيسية والخفية التي ساهمت في خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي، ويمكن أن نذكر على وجه التحديد:

1-أزمة الهجرة: وهي التي بدأت مسار خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي، حيث يبرر أنصار الخروج أنه بعد 2015 عبر الحدود نحو أوربا ما يزيد عن المليون مهاجر من أفغانستان، العراق، سوريا وإفريقيا جنوب الصحراء. وقد اتضح بذلك أن السوق المشتركة لا تمتلك أية آلية للتعامل مع الحركة المفاجئة للأفراد ضمن حدودها، وبالمثل فإن الإتحاد الأوربي لا يملك سياسة موحدة بخصوص الهجرة الخارجية لتساعده على

[1] Alex Hunt & Brian Wheeler," ***Brexit: All you need to know about the UK leaving the EU***", accessed : 20/03/2017 , available at: http://www.bbc.com/news/uk-politics-32810887

[2] Nicholas Allen, "***Brexit means Brexit': Theresa May and post-referendum British politics***", British Politics, Vol. 13, No. 1, 04.2018, P107.

امتصاص التدفق الهائل للاجئين، بينما صارعت الحكومات الأوربيه لإيجاد الرد المناسب كونها مكبلة بالقواعد التي أقرها الإتحاد الأوربي على الإنفاق العام، فضلا عن أنها فشلت في الاتفاق حول طريقة لتقاسم الأعباء.[1]

من جهة أخرى، تبقى الهجرة عامل غير حقيقي حيث أن الدراسة التي قام بها مكتب الاحصاء البريطاني ONS والتي تتمثل في استطلاع الرأي العام حول الهجرة مع مقارنتها بالاحصائيات الحقيقية والدقيقة التي قام بها تثبت عكس ذلك، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (26): الرأي العام البريطاني حول الهجرة مقابل الاحصائيات الحقيقية.

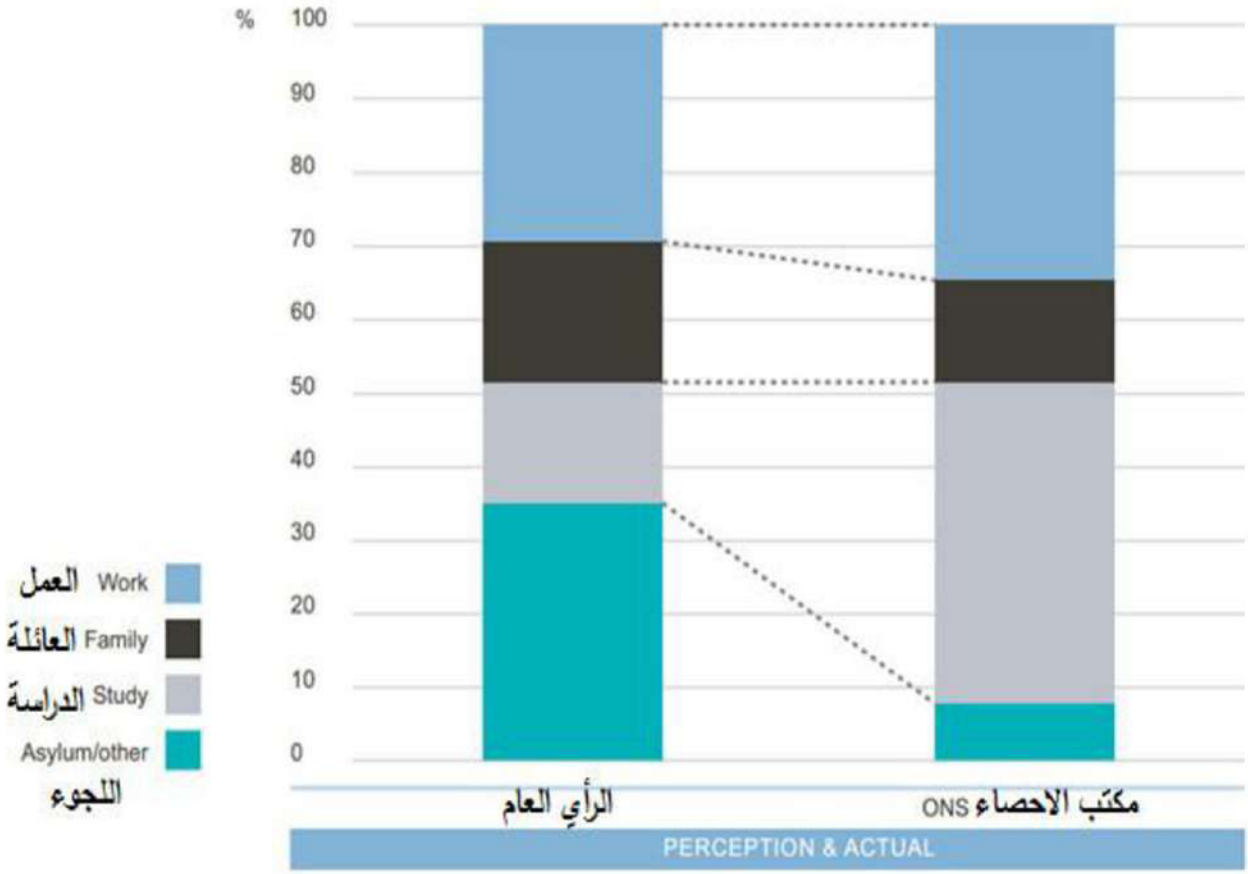

Source : Ipsos MORI ,"**Perceptions and reality Public attitudes to Immigration**", JANUARY 2014,P76.

[1] ماتياس ماتهيجز،" **أوربا بعد البريكسيت: اتحاد أقل كمالا** "، ترجمة: عادل زقاغ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،العدد 10، جانفي 2017، ص ص 585-586.

فالملاحظ أن الاجابة عن تساؤل ما هو رأيك حول الهجرة ؟ ما هو الصنف السائد في ذهنك؟ هو أن نسبة الرأي العام حول **اللجوء** شكلت أكبر قدر من الهجرة بما يعادل حوالي 34% ،في حين أنها تشكل حوالي 8% فقط مما أقرته التقديرات الحقيقية الصادرة عن مكتب الاحصاء ONS ، و نفس الشيء بالنسبة للتصويت حول **الدراسة**، فحسب رؤية المجتمع البريطاني فإنها تشكّل نسبة 15 % بينما في الحقيقة هي تشكل نسبة 43% مثل ما اقرته تقديرات مكتب الاحصاء، وهنا تبرز المغالطة.[1]

ويمكن القول هنا أن الدعاية السياسية حول بريطانيا هي جد مغالطة، لأن سياسات الحد من الهجرة ضد مبادئ النظام الليبرالي الحر، اذ انها تتعارض مع مقولة آدم سميث: "دعه يعمل أتركه يمر"[2]

2-خيوط اللعبة السياسية في بريطانيا: وما تضمنتها من مساعي الإطاحة برئيس الوزراء البريطاني دفيد كاميرون من طرف بعض الأشخاص داخل حزب المحافظين نفسه مثل العمدة السابق لمدينة لندن بوريس جونسون (Boris Johnson) (رئيس الوزراء حاليا).[3]بما في ذلك ثيريزا ماي التي تولت زمام السلطة فعليا في منصب رئيس الوزراء في جويلية 2016.[4]

3-الشوفينية والدعاية السياسية: لقد عرفت الدعاية أوجّ ممارساتها في بريطانيا أثناء البوادر الأولية المصاحبة للمطالب المؤيدة لخروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي سنة 2016، فبعد 43 سنة من عضوية الإتحاد الأوروبي (1973) قررت بريطانيا بأفضل طريقة ديمقراطية ممكنة الإنغلاق على نفسها من خلال السير قدما نحو نتائج الاستفتاء المنظم في 3 جوان 2016، ولكن بغض النّظر عن براغماتية وواقعية البريطانيين، إلا إنهم كانوا تحت وقع الدعاية السياسية، محاصرين من كافة وسائل الإعلام على شاكلة صحيفة ديلي ميل Daily Mail و ذا صن The Sun، ديلي تلغراف The Daily Telegraph ... بما في ذلك الإعلام الجديد من خلال استخدام ثقافة "الهاشتاغ Hashtag".[5]

---

[1] أحمد باي وشعيب قماز، "**الدعاية السياسية وأثرها على مسار خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي**"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد6، جوان 2017، ص ص 83-84.

[2] بول كولبير، **الهجرة كيف تؤثر في عالمنا**، ترجمة مصطفى ناصر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2016، ص231.

[3] أحمد باي وشعيب قماز، المرجع نفسه، ص 80.

[4] Nicholas Allen,Op.Cit,P105.

[5] أحمد باي وشعيب قماز، المرجع نفسه، ص 75.

4-ضغط الأعباء: ترجع تكاليف تحمل الأعباء إلى أزمة منطقة اليورو في اليونان نتيجة الديون السيادية والتي بلغت ذروتها سنتي 2011/2010 حيث عارضت بريطانيين توحيد العملة من اجل معالجة الضعف الهيكلي لدول أوروبا الجنوبية، ولا سيما البرتغال وإيطاليا وإسبانيا واليونان، الذين اندمجوا متأخرين ضمن الإتحاد الأوروبي، باعتبارهم دول أكثر فقراً وفي ظل أنظمة مالية أقل تطوراً، مما دفع دول شمال أوربا ومن بينه بريطانيا تقديم مساعدات معتبرة لهذه الدول من اجل تحديث بنيتها التحتية، والحرص على اخراجها من الأزمات الاقتصادية الدورية، وهذا ما جعل من أنصار خروج برطانيا من الإتحاد الاوربي يستثمرون في هذا الشأن من أجل استكمال مساعي الخروج.[1]

الفرع الثالث: التصدع في الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.

تشتت السلطة على نطاق واسع، هو ملاحظة بارزة بشكل متزايد ومعضلة صارخة، بحيث تقلل أو تحد من دور الفواعل المتعدد من معالجة المشكلات التي تواجهها المجتمعات الأوربية، بدءًا من التدهور البيئي ، وبقاء النظام الإيكولوجي، والهجرة الجماعية إلى الاستدامة البشرية، إذ أن الحوكمة متعددة المستويات اكتسبت المناطق الحضرية داخل الدول اعترافا مستقلا في التسيير وتم تجميع السلطة وتفويضها إلى غاية المشاركة في صنع القرار داخل مؤسسات الإتحاد الأوربي. ومع ذلك، فإن المشاكل الأكثر إلحاحًا تتطلب التنسيق عبر مختلف المستويات،وهذا يولد معضلة: يفرض MLGعلى الحاجة إلى التنسيق، لكنه يقلل من قدرة الحكومات المركزية على إصدار أوامر رسمية. [2]

غداة إعطاء بريطانيا إشعارا رسميا للإتحاد (عن طريق تطبيق أحكام المادة 50 *من معاهدة لشبونة)،أصبح الخيار منقسما بين "**الخروج الصلب**" و"**الخروج الناعم**"، إذ ينطوي الخروج البريطاني "**الصلب**"

---

[1] Michael Burton, "***Cameron Opts for a Referendum***", In : Michael Burton, From Broke To Brexit Britain's Lost Decade, Switzerland : Palgrave Macmillan,2022, P98.

[2] Arthur Benz et al, **A Research Agenda for Multilevel Governance**, UK : Edward Elgar Publishing Limited,2021, P19.

* مضمون المادة 50 من اتفاقية لشبونة: تتضمن 5 فقرات:

- كل دولة عضو يمكنها ان تقرر بموجب قوانينها الدستورية الانسحاب من الاتحاد.
- يجب أن تخطر الدولة العضو التي تقرر الانسحاب المجلس الأوروبي بنيتها... يجب أن يتفاوض الاتحاد مع هذه الدولة ويتوصل إلى اتفاق يحدد الترتيبات لانسحابها مع الوضع في الاعتبار إطار العمل لعلاقتها المستقبلية بالاتحاد.
- يتوقف العمل بالاتفاقيات اعتباراً من تاريخ دخول "اتفاق الانسحاب" حيز التنفيذ أو بعد سنتين من الابلاغ بنية الخروج إلا إذا قرر المجلس الأوروبي وبالاتفاق مع الدولة العضو (بريطانيا) ، بالإجماع تمديد هذه المدة
- اذا طلبت الدولة المنسحبة من الاتحاد الاوربي اعادة الانضمام يجب ان يخضع طلبها للمادة 48.

على قطع كل الروابط القائمة بين المملكة المتحدة والإتحاد الأوروبي: التوقف عن المساهمة في الميزانية المشتركة، وإنهاء حرية تنقل العمالة، ويفترض هذا الموقف أن أوروبا تعيش حالة من التدهور الاقتصادي والثقافي، وليس لديها بالتالي ما تقدمه للمملكة المتحدة، التي ستستفيد بشكل أكبر كثيرا من إقامة علاقات أقوى، ولنقل مع الاقتصادات الناشئة في آسيا وأميركا الجنوبية، أي أن الخروج البريطاني الصارم عملية إنهاء لكل العلاقات مع أوربا[1].

كما يؤكد المراقبون أن التشظي الأوروبي بلغ ذروته بعد ظهور الحركات الشعبوية اليمينية المتطرفة على السطح الأوروبي، مجتمعة على انتقاد بروكسل، وهو ما يعني أن القرار البريطاني بالانفصال عن الإتحاد ليس الأول وقد لا يكون الأخير، ويعتقد أن الاستفتاء البريطاني لو تكرر في عدد من العواصم الأوروبية في الغد فإن النتيجة لن تختلف كثيراً عن اليوم في بريطانيا، وهو ما قد يؤثر على الوحدة الأوروبية، حيث شعر المواطن الأوروبي أنه لا يحكم نفسه كما كان يعتقد حتى منتصف الثمانينيات، وهو ما أسهم في ظهور النزعة التي نفرت من الإجماع الأوروبي بصورته الحالية، وقد ظهر ذلك جلياً في أزمة الهجرة واللاجئين، وازمة فيروس كورونا، حيث بدأت كل وحدة أوروبية تواجه المشكلة بسياساتها الخاصة رغم تحذير المفوضية الأوروبية من ذلك.[2]

المطلب الثالث: معضلة التعميق مقابل التوسيع.

بحيث سيتم العمل على فهم التمايز الأفقي والعمودي والتكامل الرأسي والعمودي، والتطرق إلى مظاهر التمايز في الإتحاد الأوربي بما يشمل: التمايز في السياسة النقدية، التمايز في السياسات الداخلية، التكامل الرأسي في السياسة الدفاعية، التباين في أنظمة الحكم في الإتحاد الأوربي، عدم استجابة السياسات للاحتياجات، التفاوتات في الشفافية، تأثير القطاع الخاص، الدور الخفي للنخب.

الفرع الأول: فهم التمايز والتكامل.

الزيادة في التكامل الرأسي والأفقي يصاحبه التمايز الرأسي والأفقي، حيث أن التمايز الرأسي موجود منذ البداية عندما تم دمج السياسة التجارية بينما ظلت السياسات الأخرى مهمشة على المستوى الوطني، وبمرور الوقت، تم مراعات بقية السياسات في مجال التكامل، وعليه تم إحراز تقدم في التكامل الرأسي، لكن التمايز

[1] أحمد باي و شعيب قماز المرجع السابق الذكر، ص 86.

[2] مركزالفكر الاستراتيجي للدراسات، **التيار اليميني في الغرب، الصعود.. والتأثير**، تركيا: وحدة الدراسات والأبحاث، 2017،ص16.

الأفقي بالكاد كان موجودًا نظرا للإلتزام بالقانون الأساسي خلال العقود الثلاثة الأولى من التكامل الأوروبي،لكن منذ أوائل التسعينيات، ازداد بشكل مطرد، رافقه تمايز داخلي، خاصة وأن بعض الدول الأعضاء لا تشارك في سياسات الإتحاد الأوروبي، كما نجد تمايزًا خارجيًا (أي مشاركة الدول غير الأعضاء في سياسة الإتحاد الأوروبي) ، والسياسات التي يختلط فيها التمايز الداخلي والخارجي أدت إلى تكثيف ضغوط التمايز في التكامل الأوروبي ومنه ظهور أزمات في الإتحاد الأوروبي، حيث أن تاريخ الإتحاد الأوروبي باختصار هو تاريخ من التكامل والتمايز.[1]ويمكن شرح المصطلحات كما يلي:

-**التكامل الرأسي:** هو نقل اختصاصات صنع السياسة من المستوى الوطني إلى المستوى الأوروبي، و/أو من المستوى الأوروبي إلى المستوى المحلي والحضري من خلال مبدأ تفريع السلطة، ونقل التعاون والتنسيق بين الحكومات إلى المستوى المركزي فوق قومي.

-**التكامل الأفقي:** هو التوسع الإقليمي للسياسات المتكاملة بين الدول الأعضاء والدول الأعضاء الجديدة والدول غير الأعضاء.

-**التمايز العمودي:** يشير إلى حقيقة أن مستوى التكامل الرأسي يختلف باختلاف السياسات. تظل بعض السياسات خاضعة حصريًا لسلطة الدول، في حين أن البعض الآخر يقع في مجال صنع السياسة فوق الوطنية في الإتحاد الأوروبي.

-**التمايز الأفقي:** يلتقط التباين في التكامل الأفقي عبر السياسات، تنطبق بعض السياسات المتكاملة على الإتحاد الأوروبي بأكمله، ويمتد البعض الآخر إلى الدول غير الأعضاء، ولا يزال البعض الآخر يستثني عددًا من الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي.[2]

الفرع الثاني: مظاهر التمايز في الإتحاد الأوربي

التمايز في السياسة النقدية: جاء التكامل فوق الوطني للسياسة النقدية في أعقاب إنشاء السوق الداخلية ووصل أيضًا إلى مستوى عالٍ من التكامل الرأسي، لكن في الواقع، السياسة النقدية هي أكثر سياسات الإتحاد الأوروبي تكاملًا رأسيًا وأقلها تكاملًا أفقيًا، فمن أصل 27 دولة عضو، هناك 19 دولة فقط من منطقة اليورو، ولا توجد

[1] [1] Dirk Leuffen et al, **Integration and Differentiation in the European Union**, Switzerland : Palgrave Macmillan, 2022, PP9-10.
[2] Ibid,PP 8-9.

اتفاقيات رسمية مع الدول غير الأعضاء (باستثناء بعض الدول الصغيرة)، وبالتالي يتميز الإتحاد النقدي الأوروبي بدرجة عالية من التمايز الداخلي، ولكن لا يوجد تمايز خارجي (رسمي). كانت تهديدات التفكك ("خروج اليونان") ملموسة في أزمة اليورو لكنها لم تتحقق، وبدلاً من ذلك ، أدت أزمة اليورو إلى قفزة كبيرة في التكامل الرأسي.[1]

التمايز في السياسات الداخلية: في أعقاب تكامل السوق، حدثت تغيرات على مستوى التعاون **عبر حكومي** منذ معاهدة أمستردام الموقعة في عام 1997، حيث تم التحول بشكل متزايد نحو **فوق قومية**، إذ تُظهر منطقة الحرية والأمن والعدالةArea Of Freedom, Security And Justice نمطًا فريدًا من التمايز الأفقي الخارجي والداخلي، حيث تشارك بعض الدول غير الأعضاء في نظام شنغن/دبلن لمراقبة الحدود وسياسة اللجوء، في حين تختار عدد من الدول الأعضاء الانسحاب منه، وهذا ما جعل أزمة الهجرة سنة 2015 تدفع نظام شنغن/ دبلن إلى حافة الإنهيار، ولكن مع العديد من القيود، تم منع حصول التفكك. [2]

التكامل الرأسي في السياسة الدفاعية: لا يعتبر فقط حدث متأخر، ولكنه يشهد أيضًا آداء منخفض، علاوة على ذلك، فإن السياسة الدفاعية هي الأقل تمايزًا أفقيًا ،حيث أن الدنمارك اختارت عدم المشاركة بشكل كامل في هذه السياسة، والدول غير الأعضاء لا تشارك رسميًا، في الوقت نفسه ، اكتسب "التعاون المنظم الدائم" (PESCO) –وهو مخطط خاص بسياسة تعزيز التعاون– زخمًا مؤخرًا مع اقتراح المجلس عددًا كبيرًا من المشاريع، المناسبة لتحريك الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي الراغبة في مجال تطوير القدرات الدفاعية.[3]

التباين في أنظمة الحكم في الإتحاد الأوربي: يمكن أن نفهم التباين في أنظمة الحكم في الإتحاد الأوربي من خلال محاكاة ثلاثية الأبعاد لأنواع الأنظمة في الإتحاد الأوربي، والتي تشمل نظام الدولة الوحدوية، نظام المنظمة العالمية، نظام الفيدرالية، نظام الولايات القضائية المتنافسة والمتداخلة وهو ما يوضحه الشكل التالي:

[1] Ibid , P10.
[2] Ibid , PP 10-11.
[3] Ibid , P11.

الشكل رقم(27): محاكاة ثلاثية الأبعاد لأنواع الأنظمة في الإتحاد الأوربي.

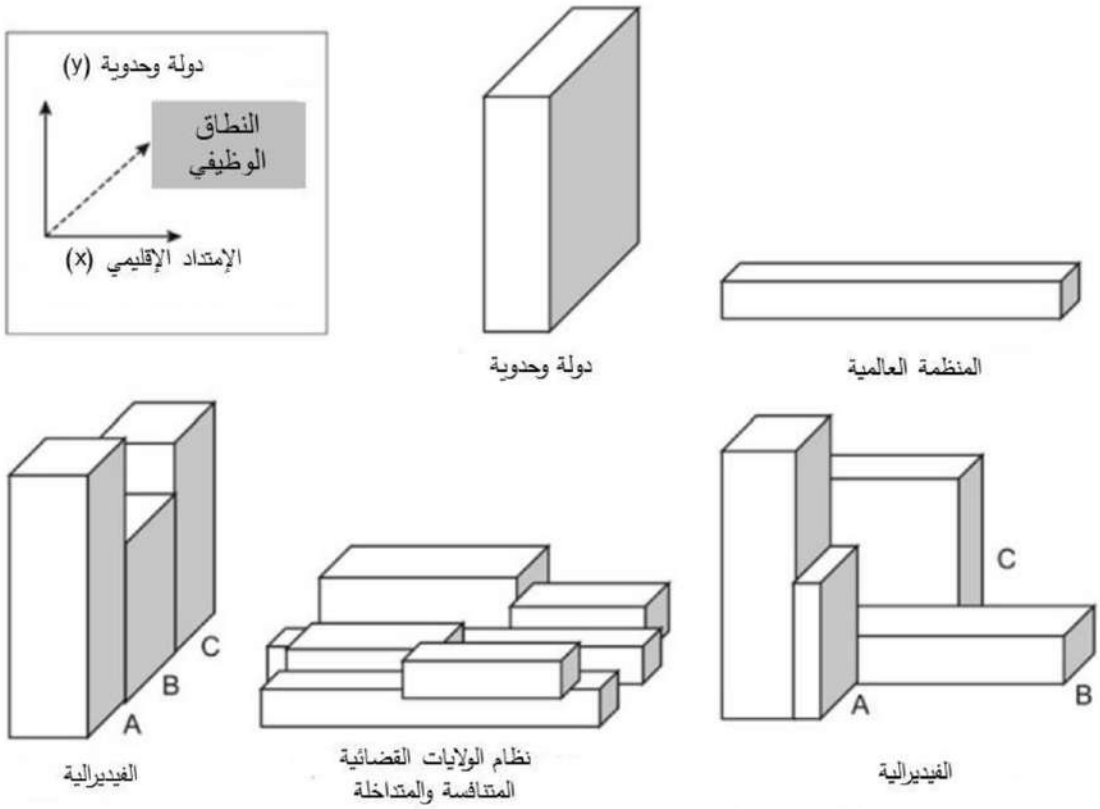

Source : Dirk Leuffen et al, Op.Cit,P31.

يوضح الشكل أنواعًا مختلفة من الأنظمة السياسية التي تعرض تباينًا في تكوين السلطة، إذ يظهر الامتداد الإقليمي على المحور الأفقي x، والمستوى المركزي على المحور العمودي y، والنطاق الوظيفي على المحورZ، التكوينات الكلاسيكية المتمثلة في الدولة (الوحدوية) والمنظمة الدولية، في الحالة الموحدة، يتم وضع جميع السياسات على نفس المستوى (المركزي) وتغطي نفس المنطقة (المحدودة)، بالإضافة إلى ذلك، تتمتع الدولة تقليديًا بأقصى نطاق وظيفي فهي تغطي جميع السياسات، وعلى النقيض من ذلك، فإن المنظمات الدولية عادة ما تكون لامركزية ومحددة المهام، ولكنها تغطي المزيد من المناطق.[1]

[1] Dirk Leuffen et al, Op.Cit,PP 30.

تمثل الأشكال الثلاثة السفلية تكوينات أكثر تعقيدًا للسلطة، إذ نميز بين السياسات (A ، B ، C في الشكل) لأن مستوى المركزية و/ أو الامتداد الإقليمي يختلف عبر النطاق الوظيفي للنظام السياسي، والإتحاد هو التكوين المعقد الأكثر شيوعًا، وهو يختلف عن الدولة الموحدة لأن لديه سياسات تُدار على المستوى دون الوطني (الإقليمي) (هنا: القطاع B) أو تحكمها بشكل مشترك السلطات دون الوطنية والوطنية (القطاع C) ، في حين أن السياسات الأخرى مركزية بالكامل (A)، كما تمتلك الأنظمة الفيدرالية عادةً مجالات اختصاصات فيدرالية حصرية، ومجالات اختصاصات المختلطة أوالمشتركة، ومجالات الاختصاصات دون الوطنية الحصرية، عادة ما يكون الدفاع اختصاصًا فيدراليًا، في حين أن التعليم مثلا غالبًا ما يكون اختصاصًا دون وطني، ومع ذلك، فإن الامتداد الإقليمي والنطاق الوظيفي للاتحاد يسري على الدول الموحدة، لإنه يتعامل مع جميع السياسات وهذا ما ينطبق على التكامل الأوروبي.[1]

الحوكمة المتعددة المستويات يمكن أن تكون مثيرة للجدل للغاية، خاصة إذا تعلق الأمر بطرح تساؤلات عن كيفية اتخاذ مجموعة كبيرة من القرارات، في ظل عدد غير متناهي من الفاعلين، ومن ثم من الذي يجب أن يكون له الحق في اتخاذ قرارات ملزمة جماعيًا؟ من المشمول ومن المستبعد ؟ إذ أن هذه التساؤلات تنطوي على صراع محتمل قد لا يمكن تسويته. [2]

تجدر الإشارة أن الحوكمة المتعددة المستويات متعرضة لانشطار غير توافقي بين قطبين متناظرين متعاكسين، ففي الوقت الذي يشعر فيه الكثيرون بأنهم تخلفوا عن الركب من قبل القوى التي قللت من القدرة الوقائية للدولة، فقد حُشدت الهويات في المجتمعات الأوربية التي كانت في صراع حول النزعة العابرة للقوميات، حيث أن القطب الإقصائي يتضمن أولئك الذين يريدون الدفاع عن أسلوب حياتهم ضد الجهات الخارجية التي تخترق مجتمعهم من خلال الهجرة أو تبادل السلع أو ممارسة الحكم، أما في القطب الشامل، يوجد أولئك الذين يتصورون أن هويتهم لن تعززها الحوكمة المتعددة المستويات والذين يرحبون –بدلاً من معارضة– بالتنوع المجتمعي. [3]

---

[1] Ibid,PP 30-31.
[2] Liesbet Hooghe and Gary Marks, " ***Multilevel governance and the coordination dilemma*** ", In : Arthur Benz et al, **A Research Agenda for Multilevel Governance**, UK: Edward Elgar Publishing,2021, P37.
[3] Ibid,P37.

يمكن للقومية أن تضغط على الحوكمة المتعددة المستويات سواء خارج إقليم الدولة أو ضمنه، إذ يحاول القوميون الشعبويون وقف الهجرة، وتقييد المنظمات الدولية، والحد من التجارة على المستوى الخارجي، أما على المستوى الداخلي فقد تظهر أصوات انفصالية داخل الدولة من أجل الحكم الذاتي المستقل، بحيث يعارضون حتى الحوكمة المحلية، على أساس أن في نظرهم كلاهما يقوض السيادة.[1]

عدم استجابة السياسات للاحتياجات: قد تتحصل الدول الأعضاء على امتيازات أو احتياجات غير متجانسة، وقد لا يكون حل مركزي واحد مناسبًا تمامًا للاحتياجات المعبر عنها على المستويات المحلية لكل الدول الأعضاء، خاصة إذا تم سن حلول صارمة للغاية "مقاس واحد يلبس الجميع" ، على سبيل المثال: فرض نفس نمط الأجندة الحضرية الجديدة المماثلة على جميع أقاليم الإتحاد، وهو ما قد لا يتماشى مع التمايز والتباين الحاصل في دول ومدن الإتحاد الأوربي، حيث أن نظام الإتحاد الأوروبي المركزي قد يصبح جامدًا للغاية، بحيث لا يلبي احتياجات كل الدولة الأعضاء، والأقاليم والمناطق الحضرية في الفضاء الأوربي.[2]

التفاوتات في الشفافية: تظهر هذه المشكلة مع زيادة حجم المجتمع الأوربي الخاضع للحوكمة المتعددة المستويات، حيث أن المسافة بين بروكسل والفضاء المحلي والحضري في الدول الأعضاء يؤدي إلى: التسيير، الإشراف وجمع المعلومات، كما قد يؤدي يؤدي هذا إلى أزمات بسبب عدم الإمتثال إلى احترام التناسق المعلوماتي، على سبيل المثال: عدم الإفصاح وضبابية السياسات المالية غير المسؤولة من قبل عدد من الدول الأعضاء أدى إلى أزمة إقتصادية تتمثل في أزمة الديون السيادية في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.[3]

تأثير القطاع الخاص: من أهداف القطاع الخاص الأساسية هو الربح، واذا ما اقترن الأمر بالشركات الكبرى فإن مصالحا تتعاضم بشكل كبير –خاصة إذا تعلق الأمر بالحصول على الإستثمارات– مما قد يؤدي إلى سيطرتها على على العملية التنظيمية المتعددة المستويات، ومنه التأثير على عمل مؤسسات الإتحاد الأوربي،

[1] Ibid,P32.
[2] Andrea Renda, Op.Cit, P16.
[3] Ibid,P16.

بما في ذلك القطاعات الحكومية على المستوى الوطني والحضري،[1] وهذا يعتبر خطر ونقطة سلبية سوداء قد تحول دون تحقيق الأهداف الرئيسية في الحوكمة المتعددة المستويات من أجل تكريس التنمية الحضرية.

الدور الخفي للنخب: من بين السياسات غير الظاهرة للعيان هي أن الإتحاد الأوربي يعمل بشكل خفي على أوربة النخب، إذ يحاجج عالم الاجتماع السياسي الفرنسي ميشيل مانجينوت Michel Mangenot خلال دراسته لشبكة عبر وطنية من الوكلاء السياسيين الفرنسيين الأقوياء الذين يستخدمون الموارد السياسية المحلية على المستوى العابر للحدود يرى أن معظمهم لديهم سمة مشتركة: كلهم طلاب سابقون في مدرسة النخبة الفرنسية المدرسة الوطنية للإدارة (ENA)، إذ إنهم يشكلون شبكة غير رسمية في البيروقراطيات الأوروبية، يتبادلون الخدمات والمعلومات فيما بينهم، حيث يوضح مانجينوت أن أوربة ENA – وهي مؤسسة رئيسية في استنساخ النخب الفرنسية – لقي مقاومة في العديد من الدوائر التي اعتبرت أن باريس لا تزال المركز السياسي الوحيد لفرنسا، لكن رغم ذلك حدث انقلاب غير مرئي فيما يتعلق بتعليم النخب الفرنسية، حيث زودت بعض المراكز التعليمية –على غرار الدراسات فيم معهد الدراسات السياسية IEP و ENA– الأفراد بالوسائل اللازمة للوصول إلى المناصب البيروقراطية العليا في المفوضية الأوروبية، فبالنسبة للبعض، أصبحت المؤسسات الفرنسية امتدادًا للمؤسسات الأوربية.[2]

.

[1] Robert Basedow ," ***Business Lobbying in International Investment Policy-Making in Europe***", In : Doris Dialer and Margarethe Richter , **Lobbying in the European Union**, Switzerland : Springer Nature,2019, P397.

[2]Niilo Kaupp," ***Bourdieu's Political Sociology and the Politics of European Integration***", Theory and Society, Vol. 32, No. 5/6, Dec, 2003, P783.

المبحث الثاني: المزايا المثبتة حول النجاحات المحققة باعتماد الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى **المزايا الاجتماعية المحرزة بفعل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات** من خلال حوكمة الرعاية الصحية الأوربية، وتحديد مزايا حوكمة التعليم المتعدد المستويات والحياة الكريمة والدخل المرتفع، كما سيتم التعريج على **المزايا الاقتصادية المحرزة** البارزة في اكتساب تجارب ناجعة للمستويات دون حكومية، وتكريس كتلة اقتصادية قوية متمكنة من القواعد والسياسات، وتخفيض تكاليف المعاملات للمؤسسات الإقتصادية والشركات، والتعامل مع تراجيديا المشاع، كما سيتم التطرق أيضا إلى **المزايا الأيكولوجية المحرزة**.

المطلب الأول: المزايا الاجتماعية المحرزة بفعل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.

إن للحوكمة المتعددة المستويات العديد من المزايا الإجتماعية البارزة في حوكمة الرعاية الصحية الأوربية، وحوكمة التعليم المتعدد المستويات والحياة الكريمة والدخل المرتفع.

الفرع الأول: حوكمة الرعاية الصحية الأوربية

في إطار الحوكمة الصحية المتعددة المستويات يعمل الإتحاد الأوربي وفقا لما هو محدد في فصل الصحة العامة المادة 168، على أنه يجب ضمان مستوى عالٍ من حماية صحة الإنسان خلال جميع سياسات وأنشطة الإتحاد، وذلك من خلال تنسيق السياسات الوطنية، تحسين الرعاية الصحية، والوقاية من الأمراض، وتجنب مصادر الخطر، كما يجب أن يشمل هذا الإجراء مكافحة الآفات الصحية الكبرى، من خلال تعزيز البحث في أسبابها، وانتقالها والوقاية منها، والرصد والإنذار المبكر.[1]

كما يشجع الإتحاد الأوربي مختلف فواعله من أجل التعاون في المجالات المشار إليها في هذه المادة، وإذا لزم الأمر، تقديم الدعم لعملهم، بما في ذلك دعم تكامل تحسين الخدمات الصحية عبر كافة المستويات، وذلك عبر التنسيق بين الدول الأعضاء، والتنسيق مع المفوضية، التي تراعي في سياساتها و برامجها المجالات الصحية المشار إليها، مع الأخذ بعين الإعتبار اتخاذ أي مبادرة مفيدة لتعزيز هذا التنسيق، ولا سيما المبادرات

[1] Official EN Journal of the European Union , **"Consolidated versions of the Treaty on European Union"** , C 326, 26/10/2012,P122.

بهدف وضع الدلائل الإرشادية والمؤشرات وتنظيم تبادل أفضل الممارسة وإعداد العناصر اللازمة للمراقبة والتقييم الدوريين من أجل إبقاء البرلمان الأوروبي على اطلاع كامل وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية المختصة في مجال الصحة العامة.[1]

إن هذه الإجراءات التشاركية المتعددة المستويات والفواعل يمكن قياس مدى نجاعتها من خلال الإستناد إلى الإحصائيات الكمية حول صحة المواطن الأوربي، عبر معرفة متوسط العمر المتوقع عند الولادة كما هو موضح في الشكل التالي:

شكل رقم (28): متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس في الإتحاد الأوربي سنة 2018

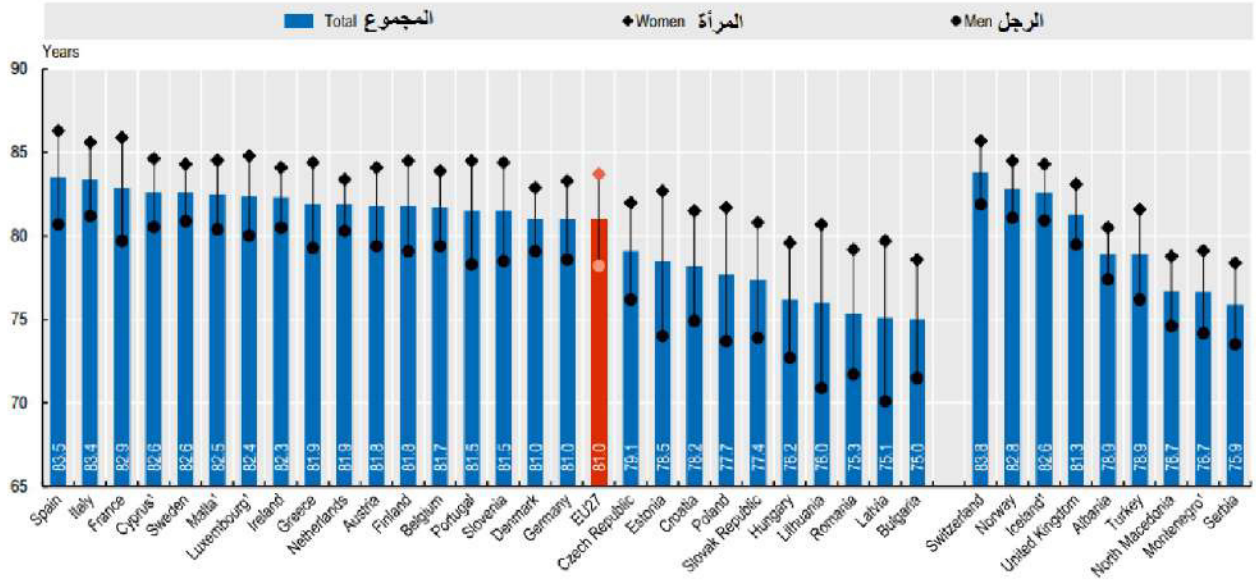

Source : OECD/European Union, **"Health at a Glance: Europe 2020: State of Health in the EU Cycle"**, OECD Publishing, Paris, 2020 , P113.

من خلال مقارنة الإحصائيات المسجلة في الشكل المرفق يتضح أن متوسط العمر المتوقع في دول الإتحاد الأوروبي في ارتفاع مقارنة مع العقود الماضية، حيث بلغ متوسط العمر المتوقع عند الولادة 81 عامًا في سنة 2018، حيث سجلت إسبانيا وإيطاليا أعلى متوسط عمر متوقع بين دول الإتحاد الأوروبي، إذ وصل متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى أكثر من 83 عامًا سنة 2018، حيث تجاوز متوسط العمر المتوقع عند الولادة

[1] Official EN Journal of the European Union ,Op.Cit,P123.

80 سنة في ثلثي دول الإتحاد الأوروبي، بالرغم من انخفاضه إلى حوالي 75 عامًا فقط في بلغاريا ولاتفيا ورومانيا.[1]

كما أن الفجوة بين الجنسين في متوسط العمر المتوقع كبيرة بشكل خاص في لاتفيا وليتوانيا، إذ من المتوقع تعيش النساء ما يقرب من 10 سنوات أطول من الرجال، وهي أيضًا كبيرة جدًا في إستونيا (ما يقارب 9 سنوات)، ترجع هذه الفروق بين الجنسين في متوسط العمر المتوقع جزئياً إلى زيادة التعرض لعوامل الخطر بين الرجال، ولا سيما زيادة استهلاك التبغ والإفراط في استهلاك الكحول ونظام غذائي غير صحي، مما يؤدي إلى ارتفاع معدلات الوفيات من أمراض القلب وأنواع مختلفة من السرطان وأمراض أخرى.[2]

لكن تجدر الإشارة إلى أن معدلات متوسط العمر قد تراجعت في السنوات الأخيرة في العديد من البلدان في ظل انتشار جائحة COVID-19، وبارغم من ذلك تبقى الجائحة عامل مؤقت مرهون بفترة زمنية محددة، ولايمكن التركيز عليها كثيرا فيما يتعلق بمعرفة متوسط العمر المتوقع خاصة وأنها اجتاحت جميع دول العالم.

لكن ما علاقة التنمية الحضرية المستدامة بالحوكمة الصحية المتعددة المستويات؟

ترتبط النواتج الصحية بالتصميمين البيئي والعمراني ارتباطا وثيقا، إذ ينبغي أن تدرك المدن أن جودة الهواء وحركة المرور والمساحات الخضراء وجودة المياه والعوامل البيئية الأخرى تؤثر بشكل كبير على الصحة، وينبغي وضع أحكام للبنية التحتية والمباني تضمن السلامة وإمكانية الحصول على الرعاية الصحية وتوفير الهواء الجيد، التدابير الوقائية تخفض الوفيات الناجمة عن ظروف قاتلة تخفيضاً كبيرا، ويحدد الفقر ارتفاع إحصاءات وفيات الأطفال، مثل التطعيم والتغذية والمياه الصالحة للشرب والغذاء والحصول على الرعاية الصحية في هذه المناطق[3].

الفرع الثاني: مزايا حوكمة التعليم المتعدد المستويات.

يسهم الإتحاد في تطوير التعليم الجيد من خلال تشجيع التعاون بين الدول الأعضاء، من خلال دعم وتكملة جهودها، مع الاحترام الكامل لمسؤولية الدول الأعضاء عن محتوى التدريس وتنظيم أنظمة التعليم،

[1] OECD/European Union,Op.Cit,P112.
[2] Ibid,P112.
[3] برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، "**الخطة الحضرية الجديدة**"، كينيا، 2020، ص119.

وتنوعهم الثقافي واللغوي، ولاسيما تنمية البعد الأوروبي في التعليم وخاصة من خلال تدريس ونشر لغات الدول الأعضاء، تشجيع تنقل الطلبة والمدرسين، من خلال تشجيع الاعتراف الأكاديمي بالدبلومات والشهادات المتحصل عليها، بما في ذلك تعزيز التعاون بين المؤسسات التعليمية، وتطوير تبادل المعلومات والخبرات حول القضايا المشتركة بين أنظمة التعليم في الدول الأعضاء، وتشجيع مشاركة الشباب في الحياة الديمقراطية .[1]

حيث يتم تحقيق هذه المزايا المقرونة بالتعليم من خلال التنسيق بين البرلمان الأوروبي والمجلس الأوروبي، اللذين يعملان وفقًا للإجراء التشريعي العادي، بعد استشارة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية ولجنة المناطق، مع مراعات القوانين واللوائح الخاصة بالدول الأعضاء، وكذا استشارة الشركاء الاجتماعيون والتنظيمات المعنية.[2]

كما يمكن معرفة نسبة السكان الأوربين الذي تلقوا التعليم في مختلف الأطوار من خلال الإحصائيات التالية:

شكل رقم (29) : إحصاء السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 74 عامًا حسب مستوى التحصيل العلمي في الإتحاد الأوربي سنة 2021.

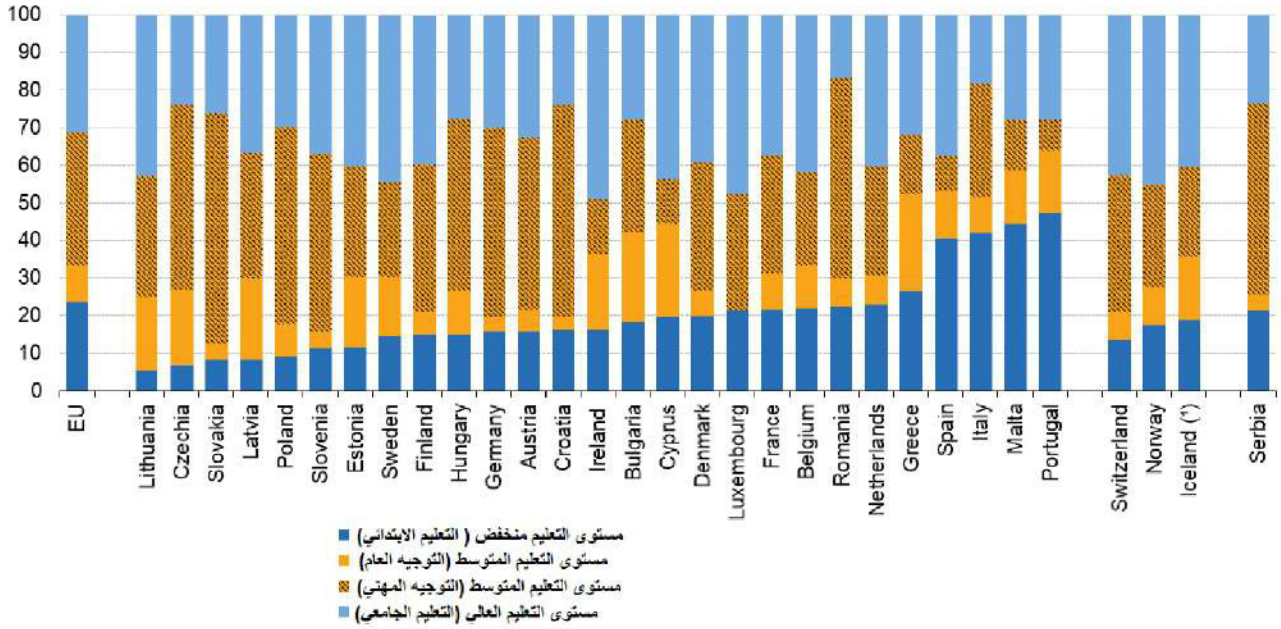

Source : Eurostat,"***Distribution of the population aged 25–74 by educational attainment level, 2021*** " , accessed : 20/03/2022 , available at: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=File:Distribution_of_the_population_aged_25%E2%80%9374_by_educational_attainment_level,_2021_(%25_of_the_population_aged_25%E2%80%9374).png

[1] Official EN Journal of the European Union , Op.Cit, P120.
[2] Ibid,P120.

إذ تشير الإحصائيات المقدمة أن نسبة الساكنين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 74 عاما قد تلقوا التعليم بمستويات مختلفة، حيث أنه ما يفوق 22% يملكون مستوى تعليمي منخفض، و10% يملكون مستوى تعليمي متوسط ذو توجه عام، و35% يملكون مستوى تعليمي متوسط ذو تجيه مهني، و33 % يملكون مستوى تعليمي جامعي.

ونظرا لأن مكتسبات حوكمة التعليم المتعدد المستويات في الإتحاد الأوربي وامتيازاته جد كثيرة، يمكن إبراز بعضها، حيث أنه يعتبر:

- مفتاح لبناء مجتمعات شاملة ومتماسكة والحفاظ على القدرة التنافسية الأوروبية خاصة وأن التعليم مدمج في برامج السياسات الإجتماعية الأوربية.
- يساهم في تكريس استراتيجية النمو المستدام السنوية Annual Sustainable Growth Strategy2021 التي تؤكد على أهمية ضمان تكافؤ الفرص في التعليم الشامل، وإيلاء اهتمام خاص للفئات المحرومة والاستثمار في إعادة تشكيل المهارات وصقلها.
- تحسين المهارات، وفرص التدريب، بما في ذلك في مستويات التأهيل العالي، بما في ذلك الاستثمار في رأس المال البشري من كافة انحاء العالم، خاصة في ظل مبادرات الجامعات الأوروبية ومراكز التميز المهني، والتي تم إطلاقها من خلال برنامج ايراسموس Erasmus+ programme.
- الاستجابة إلى احتياجات سوق العمل مما يساهم في دفع عجلة التنمية الحضرية المستدامة، ونموًا اقتصاديًا مستدامًا وعادلًا في الإتحاد.
- التعليم يحقق ضمان تكافؤ الفرص وضمان مشاركة اجتماعية أكبر في كافة المجالات الإقتصادية، السياسية والثقافية.
- خلال جائحة كوفيد COVID-19 أظهر قطاع التعليم العالي مرونتها وقدرتها على التعامل مع التغييرات غير المتوقعة، حيث خلقت أيضًا فرصًا لدرء مخاطر الفيروس من خلال الابتكارات المقدمة في هذا الشأن، وهي الخدمة المجتمعية لتي كان لها مكاسب فعلية.[1]

[1] Official Journal of the European Union, "**Council Resolution on a strategic framework for European cooperation in education and training towards the European Education Area and beyond (2021-2030)**", (2021/C 66/01), 26.2.2021,PP2-4.

- كما تعتبر حوكمة التعليم المتعدد المستويات سبيل لنشر الثقافة الأوربية في كافة العالم من خلال التبادل الطلابي، والأساتذة، بما في ذلك لتعزيز البحث والابتكار.
- دعم التحولات الخضراء والرقمية من خلال التعليم والتدريب، وهي أجندة الإتحاد للعقد المقبل يساهم في الانتقال إلى اقتصاد مستدام بيئيًا ومحايدًا مناخيا، وبيئة حضرية مستدامة، بحيث أن الإتحاد دائما المناداة بالأجندة الخضراء.[1]

الفرع الثالث: الحياة الكريمة والدخل المرتفع.

تكتسي المزايا الإجتماعية أساس قانوني في حوكمة الإتحاد الأوروبي، وهو بارز في المعاهدة الخاصة بعمل الإتحاد الأوربي الفصل الخاص بالسياسة الإجتماعية المادة 151 التي تضمن الحقوق الاجتماعية الأساسية مثل الحقوق الاجتماعية الأساسية للعمال، تعزيز العمالة، وتحسين ظروف المعيشة والعمل، والضمان الإجتماعي، ضمان تطبيق عدم التمييز والمساواة في المعاملة بين العمال وغيرهم من الأشخاص المستفيدين من حرية التنقل .[2]

أول مثال من هذا القبيل هو المادة المعنية بالمساواة في الأجور التي تضمَّنتها معاهدة روما، كانت فرنسا في طليعة الدول المؤسِّسة الأخرى بسنِّها تشريعات توجب المساواة في الأجور بين النساء والرجال عند تساوي العمل، ومن أجل الحفاظ على القدرة التنافسية للقطاعات التي تعمل بها نسبة كبيرة من النساء، طالبت فرنسا شركاءها بأن ينتهجوا هم أيضًا المساواة في الأجور، وفي ظل الاتجاه العام نحو المساواة بين الجنسين صار هذا أحد أكثر القوانين الأوروبية شعبية، وبحلول الوقت الذي أُبرمت فيه معاهدة أمستردام، كان هناك اتفاق جاهز على تمديد المبدأ من المساواة في الأجور إلى تكافؤ الفرص والمساواة في المعاملة في الأمور المتعلقة بالتوظيف كافة.[3]

يمكن فهم طبيعة الحياة الكريمة التي يحضى بها المواطن الأوربي من خلال مؤشر دخل الفرد ونصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يوضحه الشكل التالي:

---

[1] Ibid,P4.

[2] Iva Chvátalová, "***SOCIAL POLICY IN THE EUROPEAN UNION, CZECH JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES***", BUSINESS AND ECONOMICS,VOL.5, ISSUE 1, 2016,P2.

[3] جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص90.

شكل رقم (30): مؤشرات حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2021 .

Source : Eurostat,"***Distribution of the population aged 25–74 by educational attainment level, 2021*** " , accessed : 20/03/2022 , available at: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=Purchasing_power_parities_and_GDP_per_capita_-_flash_estimate

في سنة 2021، سجلت لوكسمبورغ وأيرلندا أعلى مستوى لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإتحاد الأوروبي، بنسبة 177٪ و 121٪ فوق متوسط الإتحاد الأوروبي، كانت بلغاريا الدولة العضو ذات الناتج المحلي الإجمالي الأدنى للفرد، بنسبة 45 ٪ أقل من متوسط الإتحاد الأوروبي.[1]

[1] جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص93.

وإن هذا الإرتفاع في الدخل يساهم بشكل كبير في تحقيق الرفاه الاجتماعي، وتكريس الحياة الكريمة، نظرا لاعتباره عامل حاسم ومؤشر مهم في تكريس التنمية الإنسانية للأفراد.

المطلب الثاني: المزايا الاقتصادية المحرزة بفعل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات

سيتم التطرق في هذا المطلب إلى المزايا الاقتصادية المحرزة والبارزة في: اكتساب تجارب ناجعة للقطاع الخاص في المحلي، وتكريس كتلة اقتصادية قوية متمكنة من القواعد والسياسات، التعامل مع تراجيديا المشاع، تخفيض تكاليف المعاملات للمؤسسات الإقتصادية والشركات.

الفرع الأول:اكتساب تجارب ناجعة للمستويات دون حكومية

نقل الكفاءات والخبرات الإقتصادية إلى جميع المستويات الحكومية الأدنى، مما يساهم في تعزيز الإقتصاد المحلي والحضري، على سبيل المثال الوكالة الأوربية للأدوية Agence européenne des médicaments لا تعمل على تقليل التكلفة الإجمالية فحسب، بل يمكنها أيضًا رفع الجودة من خلال مرافقة الأدوية وتقييم مطابقة الأجهزة الطبية.

الفرع الثاني: كتلة اقتصادية قوية متمكنة من القواعد والسياسات

إمكانية فرض الإقناع عند التفاوض في الاتفاقيات الاقتصادية الدولية خاصة التجارية منها ؛ والقدرة على سن تشريعات وقوانين ذات تأثيرات تتعدى حدود الإتحاد الأوربي، وبالتالي الاستفادة من حجم وثروة السوق الموحدة للاتحاد الأوروبي.[1]

الفرع الثالث:تخفيض تكاليف المعاملات للمؤسسات الإقتصادية والشركات

فبدلاً من الاضطرار إلى اتباع 27 عملية تنظيمية مختلفة وتقديم التقارير إلى 27 جهة تنظيمية وطنية مختلفة، يمكن للشركات العاملة في السوق الموحدة أن تخفض بشكل كبير تكاليف معاملاتها من خلال وجود

[1] Andrea Renda," **The Economics and Evolution of EU Multi-Level Governance**", TRIGGER PROJECT, 29/12/2020,P15.

"سوق واحدة" توحد العملية التنظيمية والتفاعلية مع السلطات العامة. كما يساهم في تخفيف إجراءات الموافقة على المنتج وهذا راجع إلى إجراءات مبدأ الإعتراف في إطار الإعتماد المتبادل. [1]

الفرع الرابع: التعامل مع تراجيديا المشاعTragedy Of The Commons*:

حيث تشكل المطالب الإجتماعية غير المحدودة عبئا كبيرا على المساحة المحدودة وقد ينتهي بها الأمر إلى تدميرها،[2] لكن تنسيق السياسات عبر الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات يساهم في ترشيد استغلال الموارد خاصة اذا ما تعلق الأمر بربطها بالتنمية الحضرية المستدامة، ومن هنا يتم تجاوز الأزمة الحضرية وضغوطاتها.

المطلب الثالث: المزايا الأيكولوجية المحرزة بفعل الحوكمة الاوربية المتعددة المستويات.

لا يمكن منع الهواء والماء الملوثَيْن من الانتقال من دولة إلى أخرى وإحداث ضرر فيها، لذا هناك اهتمام بوضع معايير مشتركة لمكافحة التلوث من منبعه، وينطبق الشيء نفسه على الآثار البيئية للسلع التي يجري الاتجار فيها في السوق الموحدة، إذ نصَّ القانون الأوروبي الموحد على وضع سياسة بيئية للجماعة تتعامل مع هذه المشكلات، كما أكد على أن هدف الإتحاد الأوربي "الحفاظ على جودة البيئة وحمايتها وتحسينها".

أُصدرت المئات من التدابير البيئية استجابة لطائفة واسعة من الشواغل البيئية: كتلوث الهواء والمياه، والتخلص من النفايات، وحدود الضوضاء للطائرات والمركَبات الآلية، وموائل الحياة الحضرية، ومعايير جودة مياه الشرب ، في حين أن تشريعات الإتحاد سمحت دائمًا للدول الأعضاء بأن تضع لأنفسها معايير أعلى في الأمور البيئية الأخرى، أدى ضغط البلدان الاسكندنافية إلى وضع مادة في معاهدة أمستردام تسمح للدول بوضع معايير أعلى للمنتجات المُتاجَر فيها أيضًا، شريطة إقناعها المفوضية بأن هذه المعايير ليست أدوات حمائية،

---

[1] Ibid,P15.

* تراجيديا المشاع أو مأساة المشاعات هو مصطلح يصف حالة استنزاف مورد مشترك من قبل الأفراد الذين يتشاركون به بصورة مستقلة وعقلانية إنما وفقا للمصلحة الذاتية لكل منهم على الرغم من إدراكهم أن استنزاف الموارد المشتركة يتعارض مع المصلحة المشتركة للمجموعة على المدى الطويل، لمزيد من التفاصيل راجع:

Anatol Rapoport," ***Experiments with N-Person Social Traps II TRAGEDY OF THE COMMONS***", The Journal of Conflict Resolution, Vol. 32, N° 3, 1988, P473.

[2] جوليان كريب، **اجتياز القرن الحادي والعشرين: أخطر عشرة تحديات تواجه البشرية وكيف يمكن التغلب عليها**، ترجمة: سارة طه علام، د م ن: مؤسسة الهنداوي،2020، ص245.

وبحلول سنة 2004، تم تبني مبدأ «المُلوِّث يدفع» ضمن قوانين الإتحاد الأوربي، جاء التركيز على السياسة البيئية في وقت يشهد فيه الأوروبيون تحولًا سريعًا إلى المزيد من الحضرنة؛ لذا أصبحت واحدة من أكثر سياسات الإتحاد شعبية مثلما كان الحال من قبل مع بند المساواة في الأجور، ومثلما كان الحال مع سياسة المساواة بين الجنسين، تعزَّزت هذه السياسة أيضًا بموجب معاهدة أمستردام التي نصت على ضرورة إدماج «اشتراطات حماية البيئة» في سياسات الإتحاد بغرض تشجيع التنمية الحضرية المستدامة[1]

كما أن مشاريع برنامج URBACT ساهمت كثيرا في تعزيز الإستدامة البيئية على غرار مشروع مدن خالية من الكربون Zero Carbon Cities، وذلك من خلال وضع أهداف وسياسات وخطط عمل قائمة على الحد من الكربون، من خلال التنسيق مع حكومات المدن، وبناء القدرات لتمكينها من المساهمة في التنفيذ الناجح لاتفاقية باريس ورؤية الإتحاد الأوروبي الإستراتيجية لحياد الكربون بحلول عام 2050.[2]حيث تعمل شبكة المدن وفق استراتيجية من أجل الحد من الكربون في المدن وذلك بالتشجيع على استعمال الطاقة المتجددة المولدة محليًا باستخدام بطاريات تخزين، من أجل تسهيل ودعم استعمال السيارات الكهربائية وتشجيعها بالمزيد من المبادرات التي تشجع الأحياء الأكثر اخضرارًا والأكثر ارتباطًا وتحفيز الناس أكثر على المشي أو الوصول المستدام وركوب الدراجات.[3]

كما اشتمل "برنامج العمل البيئي السادس"، الذي أقرَّه المجلس والبرلمان على إطار لتشجيع التنمية الحضرية المستدامة في مجالات تغيُّر المناخ، والطبيعة، والتنوع الحيوي، والبيئة، والصحة، والموارد الطبيعية، والنفايات، كما يحوز الإتحاد على دور قيادي في "القمم العالمية بشأن التنمية المستدامة" خاصة أن استراتيجية التنمية المستدامة، و تغيُّر المناخ، من الأولويات، التي تنص عليها صراحة معاهدة لشبونة[4].

---

[1] جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص93-94.

[2] URBACT, " ***Zero Carbon Cities***", accessed : 21/06/2018 , available at: https://urbact.eu/zero-carbon-cities

[3] Ian Turner," ***Understanding the "Social" Science behind Carbon budgeting – a mid term reflection*** ", accessed : 21/04/2019 , available at: https://urbact.eu/understanding-%E2%80%9Csocial%E2%80%9D-science-behind-carbon-budgeting-%E2%80%93-mid-term-reflection-0

[4] جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص93-94.

كان لإجراء الإتحاد الأوربي فيما يخص تغيُّر المناخ أثرٌ قوي، على الصعيدَيْن الداخلي والعالمي، حيث وقَّع الإتحاد الأوروبي العديدي من الاتفاقيات والمشاريع والبرامج التي تقتضي تخفيض الانبعاثات خاصة في الأوساط الحضرية، ويتم رصد الانبعاثات بدقة، وهناك عقوباتوضرائب تُفرَض على عدم الامتثال.[1]

لكن بالرغم من هذه المزايا المذكورة بشكل موجز، إلا أن الحوكمة المتعددة المستويات صادفت في تكريسها للتنمية الحضرية المستدامة العديد من العراقيل خاصة في ظل جائحة كورونا، وهذا ما سنتطرق إليه بالتفصيل في المبحث الموالي.

المبحث الثالث: استشراف الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات والطروحات الإصلاحية

سيتم التطرق هنا إلى **مستقبل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات في ظل تصاعد الشعبوية الأوربية،** من خلال إزالة اللبس عن جدل المفهوم، وتحديد أسباب تصاعد الشعبوية الأوربية، تداعيات صعود الشعبوية واليمين المتطرف على الإتحاد والحوكمة المتعددة المستويات، والغاية منها، **أهمية الترتيبات المؤسسية لتحليل إصلاحات الحوكمة المتعدد المستويات،** في مختلف الأبعاد البارزة في: البُعد المؤسسي، البعد الدولي،الإقليمي، الوطني وما دون وطني، البعد الإجتماعي، الإقتصادي والبيئي.

المطلب الأول: مستقبل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات في ظل تصاعد الشعبوية الأوربية.

من أجل معرفة مستقبل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات في ظل تصاعد الشعبوية الأوربية، سيتم التطرق في هذا المطلب إلى الجدل القائم حول مفهوم الشعبوية، وتحديد أسباب تصاعد الشعبوية الأوربية، وتداعيات صعود الشعبوية واليمين المتطرف على الإتحاد والحوكمة المتعددة المستويات والغاية منها.

الفرع الأول: جدل حول المفهوم.

أصبحت الشعبوية واحدة من أكثر المواضيع التي يتم البحث فيها بشكل متكرر في العلوم السياسية وتستخدم مفاهيمها المختلفة في العديد من التخصصات الأخرى مثل: علم الاجتماع والاقتصاد والتاريخ ، وقد تم تنظيم العديد من المؤتمرات في هذا الشأن، كما أظهر الباحث العلمي Google scholar أعداد هائلة من

[1] المرجع نفسه، ص ص 94-95.

المنشورات حول الشعبوية بما لا يقل عن 20.000 نتيجة سنة 2020، خاصة في ظل تصاعدها مؤخرا في أوروبا والولايات المتحدة.[1]

هناك جدل مثار طبعا بشأن ضبط المصطلح، نظرا للتموقع الذي يقع فيه، اذ يستخدام في حالات عدة، كاستراتيجية وإطار للتنظيم، كممارسة وخطاب، كنهج ثقافي، كأسلوب سياسي، كموقف معاد للسلطة، وكأيديولوجية ... من هذا المنطلق هناك من ينظر إليها على أنها: استراتيجية سياسية يسعى من خلالها القائد الشخصي إلى الحصول على سلطة حكومية أوممارستها على أساس الدعم المباشر وغير الوسيط وغير المؤسسي من أعداد كبيرة من الأتباع غير المنظمين في الغالب.[2]

وفي إطار الديماغوجية والانتهازية السياسية تعبر عن الأفكار والأنشطة السياسية التي تهدف إلى الحصول على دعم الناس العاديين من خلال منحهم ما يريدون، وفي سياق اعتبارها موقفا معاديا للسطة فهي تعبر عن حركة جماهيرية من قبل طرف خارجي أو منشق يسعى للحصول على السلطة أو الحفاظ عليها باستخدام النداءات المناهضة للسلطة، وهناك من يتخذها كأيديولوجية تعتبر المجتمع مفصولا إلى طبقتين متضادتين، الشعب الصافي مقابل النخبة الفاسدة، والتي تجادل أن السياسة يجب أن يكون مصدرها الشعب الصافي، وهكذا تدعي الشعبوية أنها تمثل الشعب ضد السلطة.[3]

هناك مقاربة أخرى ترى الشعبوية أسلويا فولكلوريا لممارسة السياسة، وأن الزعماء يوظفونها لتعبئة الجماهير كما توظفها الأحزاب، وتنتشر هذه المقاربة في الدراسات التواصلية (السياسية) وفي الإعلام، وترى هذه المقاربة الشعبوية أسلونا سياسيا فاقد المهنية والنضج، وأن أصحابه إنما يستعملونه لجذب انتباه الإعلام وحشد المزيد من الدعم الشعبي.[4]

---

[1] Michael Oswald, "***The New Age of Populism: Reapproaching a Diffuse Concept***",In : Michael Oswald, **The Palgrave Handbook of Populism** , Switzerland : Springer Nature,2022, P3.

[2] Ibid,P6.

[3] كاس مودّه و كريستوبل روفيرا كالتواسر، **مقدمة مختصرة في الشعبوية**، ترجمة: سعيد بكار و محمد بكار، قطر: المركز العربي للأبحاث،2020،ص 24.

[4] المرجع نفسه، ص ص 24-25.

الفرع الثاني:أسباب تصاعد الشعبوية الأوربية.

من بين الأسباب التي أدت إلى الشعبوية الأوربية، ما يلي:

أولا: الأهمية المتزايدة للمستوى الأوروبي والعالمي في بنى الحوكمة المتعددة المستويات المعاصرة، وما يرتبط بها من التغييرات الهيكلية المفروضة نتيجة دمج الحكومات الوطنية في هياكل حوكمة فوق ودولية متزايدة الأهمية، وهو ما أدى نوعا ما إلى التدخل سواء المباشر أو غير المباشر في صنع سياسات الدول الأعضاء، وكما هو معروف جيدًا، تؤدي هذه التغييرات الهيكلية إلى تمكين السلطة التنفيذية على حساب البرلمان، والتي بدورها تعمل على تعزيز الوظيفة الحاكمة للأحزاب التي تحكم بشكل روتيني، على حساب وظيفتها التمثيلية (التي تعمل قبل كل شيء من خلال البرلمان)[1].

ثانيًا: المستويات المتعددة في صنع القرار على المستوى الأوربي نتيجة السلاسل في التفويض، أدى بدوره إلى تقليل مساءلة صانعي القرار السياسي على المستوى الوطني، حيث يرى الشعبويين في أوربا أن صناع القرار يجب أن يكونوا ممثلين للجمهور الوطني ولديهم مسؤولية تجاه دورهم في تسيير الحكومات، ويجب أن يكونو خاضعين للمساءلة أمام ناخبيهم .[2]

ثالثا: تمثل قضية المهاجرين صداعاً مزمناً للحكومات الأوربية، إذ يمثل تدفق هذا العدد الضخم أزمة بالنسبة لليمين المتطرف والشعبويين، فهم يرون أن هذا الزحف القادم من الشرق الأوسط وإفريقيا خطراً يهدد فرص العمل، وسوق العمالة الذي يعاني من ظروف صعبة، والحصول على مكتسبات الأوروبيين فيما يخص الخدمات الاجتماعية والسكنية والصحية، بل كذلك يهدد هوية المجتمع الأوروبي وثقافته، وكل هذه الإشكاليات يجيد صياغتها اليمين الأوروبي في خطاب تعبوي يحشد به كثيراً من الأنصار في الانتخابات من انتخابات المحليات، مروراً بانتخابات تشكيل الحكومات والبرلمان، بل وحتى انتخابات الإتحاد المختلفة الأوروبي.[3]

---

[1] Hanspeter Kriesi , "***The populist challenge***", West European Politics, Vol. 37, No. 2,2014, P364.
[2] Ibid ,P365.
[3] مركزالفكر الاستراتيجي للدراسات، المرجع السابق الذكر، ص18.

الفرع الثالث:الغاية من الشعبوية الأوربية.

يسعى الشعبويين في أوربا من وراء خلفياتهم المتنوعة إلى تحقيق العديد من الغايات البارزة في ما يلي:

1-شجب واستنكار الإتحاد الأوروبي باعتباره "نظام سياسي":

ومن هذا السياق، يُنظر إلى الإتحاد الأوروبي على أنه يمتلك آليات انتخابية ضعيفة وأنه يتعبر مكونًا ثقيلًا من القانون والمؤسسات القانونية، كما ينظر له الشعبويين أنه عاجز ديمقراطيا، فالحزب اليميني الفرنسي "التجمع الوطني الفرنسي" ينظر إلى الإتحاد الأوربي على أنه مشروع خطير يتعارض مع مصالح فرنسا، في جميع المجالات السياسية، والإقتصادية والثقافية، بما في ذلك رفض الجنسية الأوروبية، ورفض التعاون داخل وكالات معينة في قضايا الأمن والهجرة، واقتراح إعادة التفاوض على المعاهدات الأوروبية لجعلها أكثر توافقًا مع احترام "سيادة الدول".[1]

كما أن الأحزاب اليمينية المناصرة للحركات الشعبوية تسطر ضمن برامجها الحزبية العديد من الأهداف المعادية للإتحاد، ومن بينها إلغاء اليورو والعودة إلى العملات الوطنية حيث يُنظر إلى اليورو عمومًا على أنه خطأ تاريخي كبير مسؤول عن إضعاف القوة الإقتصادية للعديد من الدول الأوربية، بما في ذلك انكماش السياسة النقدية فيها.[2]

2-إضفاء الهويات القومية على الهوية الأوربية.

ترفض الأحزاب الشعبوية بعض المجموعات التي تكتسب الهوية الأوربية بفعل اللجوء، وتنادي بشكل صريح -حسبهم- إلى حماية الهوية القومية، فهيى تنظر إلى المهاجرين واللاجئين بشكل معادي، فزعيمة اليمين المتطرف لحزب التجمع الوطني الأوربي مارين لوبان، تطالب مؤخرًا مرة أخرى بإعادة التفاوض بشأن اتفاقيات شنغن التي تقوم على مبدأ حرية انتقال الأشخاص، وما يرتبط بذلك أيضا بانتقاد منح الحقوق والخدمات الاجتماعية للمهاجرين.[3]

---

[1] Yves Surel ," ***The European Union and the challenges of populism***", Notre Europe, No. 27, June 2011, P3.
[2] Ibid,P4.
[3] Ibid,P4.

3-نقض ليبرالية السوق الحرة في الإتحاد الأوربي.

إن الأحزاب الشعبية ليست يمينية فقط، فحتى احزاب اليسار تستخدم الشعبوية بطريقة ديماغوجية من أجل تحقيق أهدافها، إذ أن أحد رؤساء الأحزاب الفرنسية الراديكالية جان لوك ميلينشون Jean-Luc Mélenchon انتقد بشدة إجراءات الإتحاد الأوروبي أثناء الأزمة الاقتصادية"أزمة الديون السيادية" حيث رأى أن المفوضية الأوربية والبنك المركزي الأوربي استخدما الاقتصاد لإضفاء الشرعية على القرارات السياسية التي تقتضي إعادة الهيكلة، وفي نظره أن السيادة الشعبية فقط هي التي تجعل القرار شرعيًا، لأنه لا يوجد سوق حرة أوربية كاملة، والبنوك الأروبية -وليس حكومات الدول- هي التي تضع خطط الإنقاذ وفقا لشروط قاسية.[1]

الفرع الرابع: تداعيات صعود الشعبوية واليمين المتطرف على الإتحاد والحوكمة المتعددة المستويات.

أثناء انتخابات البرلمان الأوروبي في ماي 2014، ظهر جليا التصاعد المقلق لحركات اليمين المتطرف داخل الإتحاد الأوروبي نتيجة تزايد الخطابات الشعبوية والقومية، خاصة في فرنسا، المجر، النمسا، فسياسات الهجرة واللجوء أضحت في قلب النقاش الشعبوي كلما اقتربت انتخابات البرلمان الأوروبي، متجاوزة أحيانا مواضيع تعتبر رهانات المستقبل الإتحاد، إذ أن العديد من المراقبين لاحظوا مساعي أحزاب اليمين المتطرف في عدد من الدول الأوروبية، بهدف أن يصبحوا القوة الثالثة في البرلمان الأوروبي (بعد يمين الوسط وأحزاب اليسار)، حتى وان اختلفت أليات تنفيد برامجها، إلا أن هذه الأحزاب تجمعها مصلحة واحدة تجاه قضايا الهجرة واللجوء. [2]

فالبرلمان الأوروبي يمثل توجهات واهتمامات مواطني الإتحاد الأوروبي على مستوى مؤسسات هذا الكيان، خاصة وأنه يمتلك الصفة التشريعية للقوانين المسيرة للاتحاد على المستويين الداخلي والخارجي، حيث يمنح قانون انتخابات البرلمان الأوروبي الحق للمنتخبين اللذين اختيروا لتمثيل مواطني دولهم على المستوى الأوروبي الحق في تشكيل مجموعات سياسية تقوم على توجه مشترك،[3] مما يعطيهم القدرة على التأثير في الحوكمة المتعددة المستويات.

---

[1] Ibid,PP4-5.

[2] ضياء الدين أوشريف، انعكاسات صعود اليمين الأوروبي على بناء سياسة أوروبية موحّدة للهجرة واللجوء، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 12، العدد 01، أفريل 2021،ص 700.

[3] المرجع نفسه، ص 700.

بعد عملية التعبئة والحملات الانتخابية المقامة أفرزت إنتخابات البرلمان الأوربي 2019 النتائج التالية:

شكل رقم(31): نتائج انتخابات البرلمان الأوربي 2019-2024.

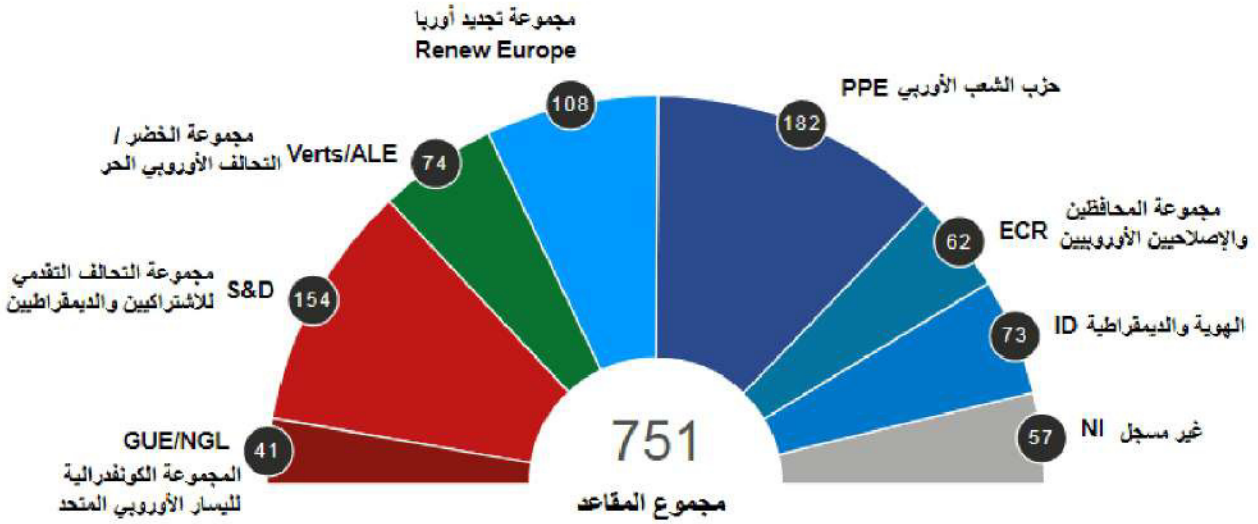

Source : Parlement européen," ***Résultats des élections européennes 2019***", accessed : 13/01/2022 , available at : https://www.europarl.europa.eu/election-results-2019/fr

إن النتائج المفرز عنها منحت لحزب الشعب الأوربي الريادة بـ 182 صوتا، مقعدا من مجموع 751، يليه "مجموعة التحالف التقدمي للاشتراكيين والديمقراطيين" (وسط اليسار) بـ 154 مقعد، في حين حافظت "مجموعة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين" (اليمين المتطرف) على المرتبة الثالثة بـ 108 مقعدا يعقبه مجموعة تجديد أوربا بـ 108 مقعد،[1] بالتالي فإن استمرار موجات اليمين المتطرف وحصده المزيد من المناصب في صنع واتخاذ القرار على المستوى الأوربي من شأنه أن يكون له عوائد سلبية على الحوكمة المتعددة المستويات وعلى الإتحاد نفسه.

إن هذه الحجج المقدمة من طرف الشعبويين توحي أن الإتحاد يعاني فعلياً، فرئيس البرلمان الأوروبي، مارتن شولتز، سرعان ما حذر من خطوات مماثلة لخطوة بريطانيا، وقال: لا شك في أن المفوضية الأوروبية تعيش الفرصة الأخيرة لإقناع المواطن الأوروبي بجدوى المشروع الأوروبي الوحدوي، ففي الماضي كان ينظر

[1] المرجع نفسه، ص701.

إلى أوروبا على أنها ضمانة للأمن والسلام والثروة وفرص العمل، واليوم ينظر اليمين المتطرف إلى أن الإتحاد الاوربي متسبب في معظم المشكلات، وسواء كان ذلك صحيحاً أم لا، فإنه يظل تصور قابل للنقاش.[1]

المطلب الثاني : أهمية الترتيبات المؤسسية لتحليل إصلاحات الحوكمة المتعدد المستويات.

تمثل إصلاحات الحوكمة متعددة المستويات، والتي تشمل عدة مستويات وعدة فواعل، نوعًا معقدًا بشكل خاص من إصلاح الحوكمة العامة. إذ يجب الأخذ في عين الاعتبار مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الذين لديهم مصالح ووجهات نظر سياسية مختلفة، وأحيانًا متعارضة، إذ يتم تنفيذ هذه الإصلاحات بشكل عام من قبل الإتحاد الأوربي والحكومات المركزية والمحلية والتي تحتاج إلى اعتماد نهج حوكمة منهجي وتكاملي من خلال النظر في جميع مستويات الحوكمة وتفاعلاتها، وغالبًا ما تكون مثيرة للجدل ويقاومها المسؤولون الحكوميون على جميع المستويات (بما في ذلك السياسيون المحليون وموظفو الخدمة المدنية) ، وقد تواجه أيضًا مقاومة من المواطنين ورجال الأعمال المحليين.[2]

غالبًا ما يكون لإصلاحات الحوكمة متعددة المستويات أهداف ودوافع متنوعة (وحتى متناقضة) والتي قد تختلف بمرور الوقت اعتمادًا على السياقات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، وهي تشمل ثلاثة أبعاد رئيسية:

الفرع الأول: البُعد المؤسسي.

"لن تُصنع أوروبا دفعةً واحدةً، ولا وفقًا لخُطَّة عامة واحدة، بل ستُبنى من خلال إنجازات ملموسة تخلق أولًا تضامنًا واقعيًّا" بهذه الكلمات تنبأ إعلان شومان — بدقة — بالطريقة التي تحولت بها الجماعة إلى الإتحاد الذي نراه اليوم؛ إذ تطورت المؤسسات والصلاحيات خطوة بخطوة، بناء على الثقة المكتسبة من نجاح الخطوات السابقة للتعامل مع المسائل التي بدا أن السبيل الأفضل هو التعامل معها بالعمل المشترك.[3]

إذ تهدف الإصلاحات إلى إعادة تنظيم السلطات والمسؤوليات عبر مستويات الحكومة، أي اللامركزية أو- في كثير من الأحيان - تحديث المهام والأصول والوسائل البشرية والمالية من الحكومة المركزية إلى

---

[1] المرجع نفسه، ص17.

[2] Isabelle Chatry et Claudia Hulbert, **Multi-level Governance Reforms : Overview of OECD Country Experiences**, Paris: OECD Publishing,2017,P15.

[3] جون بيندر وسايمون أشروود، المرجع السابق الذكر، ص19.

الحكومات دون الوطنية .(SNGs) وقد يعيدون أيضًا تحديد العلاقات بين مختلف مستويات الحوكمة، بهدف إنشاء آليات تنسيق أفقية ورأسية فعالة، وتشمل هذه الإصلاحات على وجه الخصوص الإصلاحات المالية التي تركز على تصميم وتنفيذ أطر مالية مجددة وعلاقات مالية حكومية دولية[1].

هذه الإصلاحات التي تعمل على إعادة تنظيم العمليات الإدارية والتنفيذية الخاصة بالحوكمة المتعددة المستويات مستوحاة بشكل خاص من "التسيير العمومي الجديد (NPM) "وتيارات ما بعد NPM ، فهي تركز على تعزيز الفعالية والكفاءة والجودة والانفتاح والشفافية والمساءلة ومشاركة المواطنين والتنسيق، وهي تشمل مجموعة كبيرة ومتنوعة من المبادرات والبرامج في مجال إدارة الموارد البشرية، والإدارة المالية، والإدارة التنظيمية ، وتحسين العمليات الإدارية والحكومة الإلكترونية، وإدارة الجودة، والحكومة المفتوحة ومشاركة المواطنين على المستوى دون الوطني بسبب التفاعلات القوية بين العمليات الإدارية دون الوطنية والمركزية، غالبًا ما يكون لإصلاحات المؤسساتية تأثير على كل من الحكومات المركزية ودون الوطنية (مثل إصلاح الموظفين العموميين، والإصلاح الضريبي)[2].

من بين الإصلاحات المقترحة في تقرير مستقبل أوربا بشأن تحسين عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي من أجل ضمان قدرته على التصرف والتكيف، مع مراعاة مصالح جميع الدول الأعضاء وضمان عملية شفافة ومفهومة للمواطنين، ولكافة الفاعلين:

1- إعادة تقييم قواعد اتخاذ القرار والتصويت في مؤسسات الإتحاد الأوروبي، مع التركيز على مسألة التصويت بالإجماع التي تجعل من الصعب للغاية التوصل إلى اتفاق، مع ضمان الحساب العادل أثناء التصويت بحيث يتم حماية مصالح الدول الصغيرة؛ على أن تكون الاستثناءات الوحيدة هي قبول عضوية جديدة في الإتحاد الأوروبي والتغييرات في المبادئ الأساسية للاتحاد الأوروبي.[3]
2- ضمان شفافية صنع القرار من خلال السماح لمواطنين مراقبي مستقلين بمتابعة عملية صنع القرار عن كثب، وضمان حق أوسع للوصول إلى الوثائق، وتطوير روابط أقوى وحوار معزز بين المواطنين ومؤسسات الإتحاد الأوروبي، بما في ذلك تحسين شفافية عملية صنع القرار ومؤسساته، على سبيل

[1] Isabelle Chatry et Claudia Hulbert,Op.Cit,P15.
[2] Ibid, P15.
[3] European Union, **"Conference on the Future of Europe,Report on The Final Outcome"**,May 2022, P83.

المثال، يجب بث اجتماعات المجلس والبرلمان الأوروبي، بما في ذلك أصواتهم، عبر الإنترنت بنفس الطريقة، وهذا من شأنه أن يسمح للمواطنين المهتمين بمتابعة عملية صنع السياسات في الإتحاد الأوروبي، ومساءلة السياسيين وصانعي السياسات؛ كما يجب تطوير عملية صنع القرار في الإتحاد الأوروبي بشكل أكبر بحيث يتم إشراك الممثلين الوطنيين والإقليميين والمحليين والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني المنظم، بما في ذلك تعزيز مشاركة المستوى دون الوطني ولجنة المناطق في تنفيذ قوانين الإتحاد الأوروبي.

3- النظر في تغيير أسماء مؤسسات الإتحاد الأوروبي لتوضيح وظائفها ودورها في صنع القرار في الإتحاد الأوروبي على سبيل المثال: يمكن تسمية مجلس الإتحاد الأوروبي باسم مجلس شيوخ الإتحاد الأوروبي ويمكن تسمية المفوضية الأوروبية بالمفوضية التنفيذية للاتحاد الأوروبي.

4- إصلاح الطريقة التي يعمل بها الإتحاد الأوروبي من خلال إشراك الشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني المنظم بشكل أفضل، وتعزيز الدور المؤسسي للجنة الاقتصادية والاجتماعية الأوروبية وتمكينها كميسر وضامن لأنشطة الديمقراطية التشاركية مثل الحوار المنظم مع منظمات المجتمع المدني ولجان المواطنين لأن المجتمع المدني الحيوي أمر بالغ الأهمية للحياة الديمقراطية للاتحاد الأوروبي. [1]

5- خلق مستويات جديدة من المنتخبين تحت الحكومة الوطنية والأجهزة المركزية لخدمة الأغراض المحلية و الاقليمية . فالحوكمة تعني الانتشار المؤسساتي وعدم وضوح الجلاء والاختلاف بين القطاعين العام والخاص، بحيث أن صناع القرار للدولة، وما دون الدولة يسعون إلى الاستجابة بصورة أكثر فعالية للمشاكل العامة .

6- إعادة الهيكلة المؤسسية هو نتيجة لاعتماد أفكار NPM التسيير العمومي الجديد و/ أو الانتقال إلى لامركزية سلطة الدولة المركزية أي أنها تنطوي الخصخصة و التعاقد الخارجي ، و إنشاء وكالات التوزيع الجزئي وإدخال نظم ميزنة جديدة .*

[1] European Union, "**Conference on the Future of Europe,Report on The Final Outcome**",May 2022, P83.

* نظم ميزنة جديدة تعني اعداد جديد لميزانية الدولة بطريقة رشيدة و فعالة .

7- انشاء شبكات أفقية أقوى مع تعقيد مؤسساتي أكبر على المستوى المحلي مع وجود قطاع خاص فعال، بحيث يمكن لهذه الشبكات خلق سياسات جديدة لبناء روابط الثقة وزيادة تنظيم القدرات. فبعض الفواعل المحلية قد تشكل قوى و ائتلافات طويلة الأجل بين القطاعين العام والخاص .[1]

8- اعتماد الابتكار المحلي وبناء القدرات وادخال فواعل جديدة في عملية صنع القرار لتعزيز التخطيط المحلي/الحضري والإقليمي مع الحرص على أوربة السياسة العامة بحيث تسمح بنقل الأفكار من بلد إلى آخر وعبر مختلف مستويات الحكومة .

9- احياء المبادرات المركزية، فقد يظن البعض أن تراجع الدولة يعني أنها اصبحت فاعلا أقل أهمية في السياسة المحلية والحضرية إذ يجب تفعيل دورها في مجال السياسة العامة بحيث تصبح الشريك الاكثر بروزا في الحوكمة المتعددة المستويات .[2]

الفرع الثاني: البعد الدولي،الإقليمي، الوطني وما دون وطني.

الإصلاحات التي تهدف إلى إعادة تنظيم الهياكل الإقليمية، غالبًا ما تكون عن طريق تحديث وإعادة "توسيع" المناطق الإدارية للحكومة الإقليمية والمحلية، وبالتالي تعديل الحدود الجغرافية للحكومات الإقليمية والمحلية. هدفهم هو الوصول إلى تطابق أفضل بين حجم الهياكل المحلية ومسؤولياتهم ووظائفهم. في معظم الحالات، تأخذ شكل عملية الدمج (توسيع المناطق) بدلاً من فك التوحيد (تقسيم المناطق). قد تهم هذه الإصلاحات الإقليمية كلاً من SNGs والحكومة المركزية (الدولة "الإقليمية).[3]

ومن بين الإصلاحات المقترحة في هذا السياق من طرف تقرير ""ملتقى حول مستقبل أوربا" الذي اقترح أن يقوم الإتحاد الأوروبي، ولا سيما في إجراءاته على المستوى الإقليمي والدولي، بتحسين إمكانية الوصول للمواطنين من خلال تحسين المعلومات والتعليم ومشاركة المواطنين وشفافية أنشطته ، ولا سيما من خلال:

1- تقوية الروابط مع المواطنين والمؤسسات المحلية لتحسين الشفافية والوصول إلى المواطنين والتشاور معهم بشكل أفضل حول مبادرات الإتحاد الأوروبي الملموسة على المستوى المحلي، الإقليمي والدولي.

[1] Peter john, **Local Governance in Western Europe** , London: SAGE Publications,2001, p 15 .
[2] Ibid , p 15.
[3] Isabelle Chatry et Claudia Hulbert,Op.Cit,P15.

2- زيادة المشاركة المباشرة للمواطنين والمجتمع المدني في سياسات الإتحاد الأوروبي على غرار مؤتمر مستقبل أوروبا، المُنظم على المستوى الوطني والمحلي والأوروبي.

3- الدعم الكامل من لجميع أصحاب المصلحة المعنيين للمواطنين الذين يختارون المشاركة في منظمات المجتمع المدني ، كما تم العمل به مع فيروس كوفيد COVID-19 و قضية أوكرانيا.

4- تخصيص ميزانية محددة لتطوير البرامج التعليمية حول عمل الإتحاد الأوروبي وقيمه التي يمكن أن يقترحها على الدول الأعضاء، حتى تتمكن من دمجها في مناهجها (المدارس الابتدائية والثانوية والجامعات). بالإضافة إلى ذلك، يمكن تقديم دورة محددة عن الإتحاد الأوروبي وأدائه للطلاب الراغبين في الدراسة في بلد أوروبي آخر من خلال برنامج إيراسموس.[1]

5- يجب على الإتحاد الأوروبي مراجعة الآلية التي تسمح للبرلمانات الوطنية بتقييم ما إذا كانت المقترحات التشريعية الجديدة على المستوى الأوروبي لا تتدخل في اختصاصاتها القانونية، فضلا على منحها إمكانية اقتراح مبادرات تشريعية على المستوى الأوروبي.

6- إصلاح لجنة المناطق لتشمل جميع سبل المناسبة للحوار مع المناطق، المدن والبلديات، مما يمنحها دورًا فعالا في الهيكل المؤسسي، خاصة إذا كان الأمر يتعلق بأمور ذات تأثير إقليمي/حضري.

7- تعزيز دور البلديات في التخطيط الحضري تدعم البنية التحتية الخضراء، وتجنب المزيد من استغلال الأراضي وتكريس المساحات الخضراء ، من أجل تعزيز التنوع البيولوجي والغابات الحضرية.[2]

8- يمكن أن يساعد الاستخدام النسقي لتعريف تفريع السلطة* المتفق عليه بشكل عام من قبل جميع مؤسسات الإتحاد الأوروبي في توضيح ما إذا كان يجب اتخاذ القرارات على المستوى الأوروبي أوالوطني أو الإقليمي.[3]

---

[1] European Union, "**Conference on the Future of Europe,Report on The Final Outcome**",May 2022, P65.
[2] Ibid,P44.
* يعمل مبدأ تفريع السلطة عند تطبيقه في سياق الاتحاد الأوروبي على تنظيم ممارسة سلطات الاتحاد غير الحصرية، يستبعد تدخل الاتحاد عندما يمكن التعامل مع قضية ما بشكل فعال من قبل الدول الأعضاء نفسها على المستوى المركزي أو الإقليمي أو المحلي، يحق للاتحاد ممارسة سلطاته فقط عندما تكون الدول الأعضاء غير قادرة على تحقيق أهداف الإجراء المقترح بشكل مرض ويمكن توفير قيمة مضافة إذا تم تنفيذ الإجراء على مستوى الاتحاد. لمزيد من المعلومات راجع:
European Parliament, "The principle of subsidiarity", accessed : 13/04/2022 , available at :
https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/7/the-principle-of-subsidiarity
[3] European Union,Op.Cit, P84.

الفرع الثالث: البعد الإجتماعي، الإقتصادي والبيئي.

من بين الإقتراحات المقدمة من إصلاح هذه المجالات هو:

1- وضع برامج للتنمية الحضرية لمدن "أكثر اخضرارًا" ذات انبعاثات أقل، مع مناطق مخصصة خالية من السيارات في المدن، وإرساء شبكة نقل عام أوربية بالإستثمار في القطارات عالية السرعة، وشبكة ترام واي ووسائل النقل الصديقة للبيئة، والتحفيز على زيادة استعمال الدراجات من خلال توفير الطرق اللازمة، و الحماية القانونية لهم، وتكريس السلامة المرورية.[1]

2- إنشاء منصة إلكترونية للبيانات الصحية الأوروبية، والتي من شأنها تسهيل تبادل البيانات الصحية؛ يمكن توفيرها من خلال السجلات الطبية الفردية – على أساس طوعي – من خلال جواز السفر الصحي الإلكتروني الفردي للاتحاد الأوروبي، بما يتوافق مع قواعد حماية البيانات.[2]

3- الاستثمار في النظم الصحية، ولا سيما العامة وغير الهادفة للربح، والبنية التحتية والصحة الرقمية، وضمان الوصول الكامل للرعاية الصحية، والقدرة على تحمل التكاليف، وجودة الخدمات، وبالتالي ضمان عدم استنزاف الموارد من خلال الصحة الموجهة نحو الربح ضمانا للمصلحة العامة.[3]

4- ترسيخ "الحق في الصحة" من خلال ضمان المساواة والشمولية لجميع الأوروبيين

5- الحصول على رعاية صحية عالية الجودة ووقائية بأسعار معقولة.

6- المراعاة الكاملة لمبدأ تفريع السلطة والدور الرئيسي للفاعلين المحليين والإقليميين والوطنيين في مجال الصحة، والتأكد من وجود القدرة على العمل على مستوى الإتحاد الأوروبي للسماح باتخاذ قرارات أسرع وأقوى بشأن الموضوعات الرئيسية وتحسين فعالية الحوكمة الأوروبية لتطوير الإتحاد الصحي الأوروبي (على سبيل المثال ، في حالة حدوث جائحة أو أمراض نادرة).[4]

7- مراجعة الحوكمة الاقتصادية للإتحاد الأوروبي وخلق اقتصاد دائري أكثر استدامة، جنبًا إلى جنب مع التنافسية الاقتصادية، دون تجاهل المخاطر الإقتصادية والمالية. [5]

---

[1] Ibid,P46.
[2] Ibid,P50.
[3] Ibid,P50.
[4] Ibid,P52.
[5] Ibid ,P54.

حوصلة معرفية للفصل الثالث:

تعتبر مرحلة التقييم والاستشراف من المراحل الجد حاسمة من أجل تقديم طرح علمي أكاديمي موضوعي، وهو ما استدعى التطرق إلى العراقيل المصادفة للحوكمة الأوربية المتعددة المستويات من أجل تنمية حضرية مستدامة والبارزة في تحدي التهديدات المعقدة المتمثلة في جائحة كورونا COVID-19 وما نتج عنها من إجراءات غير مسبوقة للحد من انتشار الفيروس، مثل قيود السفر الدولية والمحلية المفروضة على الأشخاص، وعمليات الإغلاق والحجر الصحي التي تسببت في أضرار فورية وطويلة الأجل خاصة في مجال التنسيق بين فواعل الإتحاد الأوربي.

ولم تكن الجائحة هي المعرقل الوحيد، بل تداعيات بريكسيت خلفت آثارها على الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات، كما أكد المراقبون أن التشظي الأوروبي بلغ ذروته بعد ظهور الحركات الشعبوية اليمينية المتطرفة على السطح الأوروبي، مجتمعة على انتقاد بروكسل خاصة في ظل معضلة التعميق مقابل التوسيع والتي خلقت تمايز في الإتحاد الأوربي.

بيد أن هذه العوائق تبقى نسبية، لأن الحوكمة المتعددة المستويات أثبتت نجاعتها بتحقيق العديد من المزايا الاجتماعية من خلال حوكمة الرعاية الصحية الأوربية، حوكمة التعليم المتعدد المستويات والحياة الكريمة والدخل المرتفع، ومزايا اقتصادية بارزة في اكتساب تجارب ناجعة للمستويات دون حكومية، وتكريس كتلة اقتصادية قوية متمكنة من القواعد والسياسات، وتخفيض تكاليف المعاملات للمؤسسات الإقتصادية والشركات، والتعامل مع تراجيديا المشاع، والعديد من المزايا الأيكولوجية المحرزة.

لكن تبقى الحوكمة المتعددة المستويات محل تجاذب مستقبلا بين تداعيات صعود الشعبوية واليمين المتطرف على الإتحاد والحوكمة المتعددة المستويات وضبط ترتيبات إصلاحات الحوكمة المتعدد المستويات.

الخاتمة

الخاتمة :

إنّ الحوكمة المتعددة المستويات كفضاء مفاهيمي واسع النطاقات النّظرية والممارستية، وفقا لطروحات العديد من المفكرين ، يدل أنها تحظى باعتراف أكاديمي واسع، وهذا ما تم إثباته من خلال الدّلائل الكمّية المقدمة بهذا الشّأن، وما يعزز ذلك هو النّظريات الأكاديمة العديدة المقدّمة والبارزة في: الوظيفية الجديدة، نظرية التّعقد والنظرية البنائية الإجتماعية، حيث أن هذا المتغير من الدراسة تم ربطه بمتغير آخر يبرز في التنمية الحضرية المستدامة، والتي خصصت لها كذلك العديد من النظريات المتمثلة في: دياليكتيك الثنائيات، النّظريات الحضرية الرّاديكالية، نظرية شيكاغو. وإن البحث والتحليل لمتغيري الدراسة بعد ربطهما ببعضهما البعض في نموذج الإتحاد الأوربي، أبرز أن الحوكمة المتعدّدة المستويات كآلية ساهمت في التّنمية الحضرية المستدامة في المدن الأوربية في كافة أبعادها، من خلال الأجندة، السياسات، والبرامج المعتمدة من طرف مؤسسات الإتحاد الأوربي والفعل التشاركي المتعدد الأطراف.

إن اعتماد الحوكمة المتعدّدة المُستويات التي تدمج المؤسسات الرسمية والوكالات المتعددة الأطراف في الإتحاد الأوربي بشكل يشبه مايترويشكا يساهم في تحقيق تنمية حضرية مستدامة في المدن الأوربية، وإن زيادة التوجه نحو السياسات التشاركية والتعاونية والتّطوعية بالإنفتاح على المجتمع المدني يؤدي إلى الإستجابة لمضامين الحوكمة المتعددة المستويات، والتي من شأنها أن تحقق استدامة حضرية اقتصادية وإجتماعية وأيكولوجية، وهو ما يؤكد صحة الفرضيتين المطروحتين، وبناء على ذلك توصلنا إلى نتائج بحثية بارزة في:

- ✓ لكي تكون الحوكمة المتعددة المستويات فعّالة، يتعين أن تستند إلى ترتيبات مؤسسية تعالج المشاكل والتحديات الحرجة بطريقة مباشرة ومتكاملة وهادفة.
- ✓ الإعتراف بأن الحوكمة المتعددة المستويات الفعالة يعني أنها تدمُج نطاقات جغرافية مختلفة وقطاعات معينة، كما أنها تراعي بعدين إثنين هما: أ) التنسيق العمودي ب) التنسيق الأفقي.
- ✓ الجهود الخاصة بالتنمية الحضرية المستدامة، تقتضي التّعامل مع مختلف الأبعاد الأيكولوجية والإجتماعية والإقتصادية من أجل ارساء مدن مستدامة، وفق تخطيط حضري مستدام يراعي تلبية حاجيات الأجيال الحالية والأجيال القادمة.
- ✓ إن الطروحات النظرية الخاصة بالتنمية الحضرية المستدامة تضفي غطاء معرفي تحليلي جد هام، وهذا ما برز بشكل عام في نظريات دياليكتيك الثنائيات، النظريات الحضرية الراديكالية، نظرية شيكاغو.

- ✓ ترتبط التنمية الحضرية المستدامة بشكل وثيق بتداعيات البيئة الحضرية ونجاعتها مرهونة بمجموعة العمليات الديناميكية المتكاملة والمقصودة.
- ✓ إن الإستدامة الحضرية تعنى بتغيير أسلوب فهم المدن وتخطيطها وإدارتها، كما إن الاستدامة يجب أن تشمل تغيرا إيجابيا في النّواحي الإجتماعية والإقتصادية والبيئية.
- ✓ الدراسات الحضرية ليست ملكًا لنظام أكاديمي واحد، بل هي عابرة للتخصصات، حيث أنه يوجد ادعاءات تربطها بشكل متفرق بكل من بعلم اجتماع حضري ، وسياسة حضرية، وجغرافيا الحضرية، واقتصاد حضري، وتخطيط حضري، وما إلى ذلك، ولكن من الناحية العملية يصعب التمييز بين بعضها البعض.
- ✓ ظهور الحوكمة المتعددة المستويات في الإتحاد الاوربي راجع إلى العديد من العوامل من أبرزها، هو انشاء لجنة الأقاليم Committee of the Regions التي سمحت بأن تصبح المناطق الحضرية جهات فاعلة في سياسة الإتحاد الأوربي .
- ✓ ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات في أوروبا يحمل رسالة سياسية بحيث يمكن أن يكون بيانًا يدل على الإرادة القوية للفواعل الرسمية وغير الرسمية في جميع أنحاء أوروبا ليصبحوا شركاء كاملين بما يوفر استشارات فعالة قبل إعداد أي مبادرة ذات تأثير إقليمي وحضري.
- ✓ الحوكمة المتعددة المستويات مفهوم يستخدم لوصف تفريع السلطة والتفاعل المشتركة بين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء وأقاليمها والسلطات المحلية، حيث يوجد داخل الإتحاد الأوروبي حوالي 95000 سلطة محلية حضرية وإقليمية، إذ تطبق هذه السلطات حوالي 70٪ من تشريعات الإتحاد الأوروبي.
- ✓ وفقا لإحصائيات ميثاق أمستردام يعتبر الإتحاد الأوروبي من أكثر المناطق تحضرا في العالم، إذ يعيش أكثر من 70٪ من مواطني أوروبا في المناطق الحضرية، كما تتوقع الأمم المتحدة أنه بحلول عام 2050 ستصل هذه النسبة إلى 80٪ بحيث أن تنمية المناطق الحضرية يدعم بنسبة كبيرة التنمية المستدامة على مستوى للاتحاد الأوروبي ومواطنيه بشكل عام.
- ✓ مبادرة برنامج انتراغ Interreg تعتبر إحدى الأدوات الرئيسية للإتحاد الأوروبي التي تدعم التعاون عبر الإقليمي لتكريس التنمية الحضرية المستدامة، من خلال تخصيص صناديق مالية لمواجهة التحديات المشتركة وإيجاد حلول مشتركة في مجالات مثل: الصحة، البيئة، البحث، التعليم، النقل، والطاقة المستدامة وقد مرت بخمسة أجيال من سنة 1993 – 2020، آخرها انتراغ 2021-2027.
- ✓ كما أن مشاريع برنامج URBACT ساهمت كثيرا في تعزيز الإستدامة البيئية على غرار مشروع مدن خالية من الكربون Zero Carbon Cities، وذلك من خلال وضع أهداف وسياسات وخطط عمل قائمة على الحد

من الكربون، من خلال التنسيق مع حكومات المدن، وبناء القدرات لتمكينها من المساهمة في التنفيذ الناجح لاتفاقية باريس ورؤية الإتحاد الأوروبي الإستراتيجية لحياد الكربون بحلول عام 2050.

- ✓ سياسة التماسك الإقليمي التي ينتهجها الإتحاد الأوربي هي أكبر سياسة وأكثرها تعقيدًا في الإتحاد الأوروبي، نظرًا لأنها تركز على تقليل الفجوات داخل الإتحاد الأوروبي في التنمية، وهي وثيقة الصلة بشكل خاص بالاقتصادات والمناطق الأقل نمواً، خاصة وأنها حازت على أكثر من 30 بالمئة من ميزانية الإتحاد الأوربي كاملة خلال سنوات 2014-2020.
- ✓ الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي 14 عبارة عن خارطة طريق تحدد اتجاهات السياسة الحضرية الأوربية إذ تتضمن الأهداف والأولويات المواضيعية والإجراءات التفعيلية، كما تخلق نموذجًا جديدًا للتعاون متعدد المستويات والأبعاد أوربيا إذ تهدف إلى تعزيز البعد الحضري في سياسات الإتحاد الأوروبي.
- ✓ في سياق من الحوكمة المتعددة المستويات برزت استراتيجيات ومقاربات تنموية تشاركية تهدف إلى بناء الاتحاد الأوربي من أسفل، إذ تمثلت في دور المجتمع المدني والتخطيط الحضري التشاركي وتوأمة المدن الأوربية باعتبار أنها ذات أهمية مستمرة للإتحاد الأوروبي وهو ما تم اقراره في برنامج المفوضية الأوروبية الموسوم بـ "أوروبا للمواطنينEurope for Citizens" الذي يمتد من 2007 إلى 2013، كما تم إنشاء خطي تمويل – "اجتماع توأمة المواطنين في المدنTown Twinning Citizens" و "شبكة المدن التوأمة Network of Twinned Towns"، وقد برز نموذج التوأمة فعليا في مدينتي تورنيو (فنلندا) – هابارندا (السويد)، ومدينتي فالقا(لاتفيا) وفالكا (إستونيا).
- ✓ من بين المشاريع ذات الصبغة التشاركية في التخطيط الحضري مشروع SPIMA لتخطيط الميتروبوليتان الفعال الذي يتميز بالمرونة والديناميكية، وفي نفس الوقت مرتبطة بشكل واضح بمختلف المستويات الإدارية للتخطيط المكاني القانوني، وهذا يعني المزيد من تنسيق الجهود والكفاءات المشتركة بين المستويات الحكومية (عموديًا) وعبر الفواعل والقطاعات / الإدارات السياسة (أفقيًا).
- ✓ شبكة النقل المستدام عبر أوروبا (TEN-T) التي يعتمدها الإتحاد الأوبي تهدف إلى تكريس التنمية الحضرية المستدامة و تراعي الوصول المستدام الذي يعتمد على الطاقات النظيفة، إضافة إلى سعيه لتحقيق جملة من الأهداف بحلول سنة 2030.
- ✓ أبرزت الحوكمة المتعددة المستويات نجاعتها في الجوانب الإجتماعية البارزة في حوكمة الرعاية الصحية الأوربية، وحوكمة التعليم المتعدد المستويات والحياة الكريمة والدخل المرتفع.

- ✓ الحوكمة المتعددة المستويات أحرزت العديد من المزايا الاقتصادية والبارزة في: اكتساب تجارب ناجعة للمستويات دون حكومية، تكريس كتلة اقتصادية قوية متمكنة من القواعد والسياسات، التعامل مع تراجيديا المشاع، تخفيض تكاليف المعاملات للمؤسسات الإقتصادية والشركات.
- ✓ حققت الحوكمة المتعددة المستويات العديد من المزايا البيئية في الفضاءات الحضرية الأوربية لأنها تتبنى مبدأ "المُلوِّث يدفع" ضمن قوانين الإتحاد الأوربي، والتي أصبحت واحدة من أكثر سياسات الإتحاد شعبية.

تبقى للحوكمة المتعددة المستويات العديد من المثالب والمعيقات على غرار ما أبرزته أزمة فيروس كورونا وهو ما أدى إلى تقليص و/أو محدودية تزياد الترابطات الأفقية والعمودية، فضلا على تصاعد القومية الاوربية، بما في ذلك أزمة البريكسيت، وهو ما يلح على ضرورة اعتماد العديد من الإصلاحات المؤسساتية من أجل تدارك الأمر ، لكن السؤال الذي يبقى مطروح إلى أي مدى يمكن أن نطبق الحوكمة المتعددة المستويات في بيئة أخرى / أو تكامل آخر خارج الإقليم الأوربي؟

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية.

الكتب:

1. ابن خلدون، عبد الرحمان، **المقدمة**، الجزء الثاني، الدار البيضاء: بيت الفنون والعلوم و الآداب، 2005.
2. بارث، فرديريك، **الأنثروبولوجيا: حقل علمي واحد وأربع مدارس**، ترجمة: أبو بكر باقادر وإيمان الوكيلي، قطر: المركز العربي للدراسات والأبحاث، 2017.
3. برنارد، شتال ، **فهم السياسة الدولية**، برلين: دار النشر باربارا بودريش، 2019.
4. بن غضبان، فؤاد محمد الشريف، **التحضر والحضرية في ظل عالم متغير**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015.
5. بن غضبان، فؤاد و البركاني، فاطمة الزهراء، **الاستدامة الحضرية والتخطيط الإستراتيجي من أجل مشروع حضري مستدام**، الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2016.
6. بن غضبان، فؤاد، **المدن المستدامة و المشروع الحضري نحو تخطيط استراتيجي مستدام**، الأردن: دار الصفاء للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.
7. بن غضبان، فؤاد، **علم الاجتماع الحضري**، الأردن: دار الرضوان للنشر والتوزيع، 2014.
8. بيليس، جون وسميث، ستيف، **عولمة السياسية العالمية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث،2004.
9. بيندر، جون وأشروود، سايمون، **الإتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدًّا**، ترجمة: خالد غريب علي ، مصر: مؤسسة هنداوي،2015.
10. التابعي، كمال، **تغريب العالم الثالث دراسة نقدية في علم اجتماع التنمية**، مصر: دار المعارف للطباعة والنشر، 1993.
11. تونيز، فرديناند ، تونيز: الجماعة والمجتمع المدني، ترجمة: نائل حريري، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
12. جريبين، جون، **البحث عن قطة شرودنجر الفيزياء الكمية والواقع**، ترجمة: فتح الله محمد ابراهيم الشيخ،مصر: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2010.
13. جندلي، عبد الناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، الجزائر**: دار الخلدونية، 2007.

14. الجوهري، محمد، المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة: دار الكتب،2007.

15. جيدنز، أنتونى، **مقدمة نقدية في علم الإجتماع**، ترجمة: أحمد زايد ومحمد محيى الدين، ط2، مصر: مركز البحوث والدراسات الإستراتيجية، 2006.

16. حسين، أحمد قاسم، **الإتحاد الأوروبي والمنطقة العربية: القضايا الإشكالية من منظور واقعي**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2021.

17. حمشي، محمد، **مدخل الى نظرية التعقد في العلاقات الدولية**، قطر: لمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

18. دان، تيم وآخرون، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، ترجمة: ديما الخضرا، قطر: المركز العربي لأبحاث ودراسات السياسات،2016.

19. الدليمي، خلف حسين علي و الهيتي، **ثائر شاكر محمود، استراتيجية الإدارة الحضرية**، الأردن: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2018.

20. دودين، أحمد يوسف و كافي، مصطفى يوسف، **التكتلات الاقتصادية الدولية**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2019.

21. دورتي، جيمس و بالستغراف، روبرت، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.

22. الديب، حمدى أحمد، **في جغرافية الحضر منظور معاصر**، مصر: مكتبة الأنجلو المصرية، 2016.

23. رشيق، عبد الرحمان، *"السياسة العمرانية والعلاقات الإجتماعية في المغرب"*، في : عبد الرحمن رشيق وآخرون، **المدينة العربية: تحديات التمدين في مجتمعات متحولة** ،قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

24. سكاوزن، مارك، قوة الاقتصاد: **كيف يُغيِّر جيل جديد من الاقتصاديين العالم**، ترجمة: شيماء طه الريدي، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة،2016.

25. السكرى، أحمد شفيق، **التخطيط لتنمية المجتمع الحضري**، مصر: دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، 2016.

26. شتية، ضرغام، **الفضاءات العامة في مدينة عمّان: بين التنوع الحضري والتباين الاجتماعي**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021.

27. الضرابعة، زياد شفقان، **الإتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق**، الأردن: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2011.

28. عارف، محمد نصر، **المساعدات الخارجية و التنمية في العالم العربي**، المركز العالمي للدراسات السياسية: الأردن، 2001.

29. عامر، مصباح، **النظرية المعاصرة في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2006.

30. العاني، محمد، **أصالة المدينة كوحدة جغرافية وتخطيطية**، سوريا: دار علاء الدين للنشر والطباعة والتوزيع، 2010.

31. غدنز، أنتوني، **علم الاجتماع**، ترجمة: فايز الصياغ، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الرابعة، 2005.

32. الكاشف، علي بن عمر، **النظريات الإجتماعية الاتجاهات والمذاهب الكلاسيكية المعاصرة**، د ب ن، د د ن، د س ن.

33. كريب، جوليان ، **اجتياز القرن الحادي والعشرين: أخطر عشرة تحديات تواجه البشرية وكيف يمكن التغلب عليها**، ترجمة: سارة طه علام، د م ن: مؤسسة الهنداوي،2020.

34. كولبير، بول، **الهجرة كيف تؤثر في عالمنا**، ترجمة مصطفى ناصر، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،2016.

35. المالكي، عبد الرحمان، **مدرسة شيكاغو ونشأة سوسيولوجيا التحضر والهجرة**، المغرب: دار افريقيا الشرق، 2016.

36. المبيضين، مخلد عبيد ، **الإتحاد الأوروبي كظاهرة إقليمية متميزة**، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع،2012.

37. المعهد البيبليوغرافي الألماني، **الإقتصاد اليوم كيف يعمل**، ترجمة: هاني صالح، السعودية: العبيكان،2008.

38. مهورباشة، عبد الحليم، **التخطيط الحضري – المبادئ والأسس**، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع،2022.

39. مودّه، كاس و كالتواسر، كريستوبل روفيرا ، **مقدمة مختصرة في الشعبوية**، ترجمة: سعيد بكار و محمد بكار، قطر: المركز العربي للأبحاث،2020.

40. ناصف، سعيد، **علم الإجتماع الحضري المفاهيم والقضايا والمشكلات**، مصر: دار الكتب والوثائق القومية، 2006.

41. نيوتن، كينيث و ديث، جان دبليو فان ، **أسس السياسة المقارنة**، ترجمة: عبد الله بن جمعان الغامدي و عبد السلام بن علي نوير، المملكة العربية السعودية: دار جامعة الملك سعود للنشر، 2014.

42. هارفي، ديفيد، مدن متمردة، **من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر**، ترجمة: لبنى صبري، لبنان: الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2017.

43. والس، رث و وولفر، ألسون، **النظرية المعاصرة في علم الإجتماع : تمدد آفاق النظرية الكلاسيكية**، ترجمة: محمد عبد الكريم الحوراني، الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع،2011.

الدوريات والمجلات العلمية:

1. أوشريف، ضياء الدين، "**انعكاسات صعود اليمين الأوروبي على بناء سياسة أوروبية موحّدة للهجرة واللجوء**" ، مجلة العلوم القانونية و السياسية، المجلد 12، العدد 01، أفريل 2021

2. إيديلمان، ريتشارد "**الثقة ضرورة حتمية**" ، مجلة التمويل والتنمية، العدد 57، رقم2، 2020.

3. باي، أحمد و قماز، شعيب ، "**الدعاية السياسية وأثرها على مسار خروج بريطانيا من الإتحاد الأوربي**"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد6، جوان 2017.

4. بن السعدي، اسماعيل و فاطمي، سمراء، "**دور الجماعات المحلية في التنمية الحضرية**"، مجلة الباحث الإجتماعي، العدد 13، 2017.

5. حربوش، بوبكر، "**النمو الحضري بالجزائر ورهان التنمية الحضرية المستدامة. أي سياسة للمدينة؟**"، مجلة العلوم الإجتماعية، العدد 24، جوان 2014.

6. حسيبة، عايش، "**التخطيط الحضري و دوره في تحقيق أهداف التنمية الحضرية**"، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 12، مارس 2020.

7. رشيق، عبد الرحمان، "**السياسية العمرانية والعلاقات الاجتماعية في المغرب**"، مجلة عُمران للعلوم الاجتماعية، العدد:05/18، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، خريف 2016.

8. سليمة، عبدالسلام، "**النظريات المفسرة لظاهرة التحضر**"، مجلة الخلدونية، المجلد 11، العدد 1، 2019.
9. لطيف، هدى سيد وزهرى، محمد عبد الفتاح، "**التمكين كمحور للتنمية البشرية لمواجهة التحديات المعاصرة للشباب في المجتمعات العربية**"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، العدد السابع، سبتمبر 2018.
10. ماتهيجز، ماتياس، "**أوربا بعد البريكسيت: اتحاد أقل كمالا** "، ترجمة: عادل زقاغ، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017.
11. ماهورباشة، عبد الحليم، "**قراءة في كتاب: مدن متمردة، من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر للكاتب: ديفيد هارفي**"، مجلة رؤى للدراسات المعرفية والحضارية، المجلد 3، العدد 1، 2017.
12. مراد، أحمد محمد نصر، "**التنمية الحضرية المستدامة للقاهرة الكبرى كمدينة متروبوليتان**"، المجلة الدولية في العمارة والهندسة والتكنولوجيا، 2018.
13. ناريمان، بطيب، "**حوكمة التنمية الحضرية لتحسين أداء الإدارة المحلية بالجزائر أبعاد مشاركة المواطن**"، المجلة الجزائرية للعلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 1، 2018.

التقارير:

1. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "**الهجرة والنزوح والتعليم بناء الجسور لا الجدران**"، التقرير العالمي لرصد التعليم، طباعة اليونسكو، فرنسا، 2019.
2. منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، "**والنزوح والتعليم بناء الجسور لا الجدران**"، التقرير العالمي لرصد التعليم، طباعة اليونسكو، فرنسا، 2019.

المذكرات:

1. حمشي، محمد ،"**النقاش الخامس في حقل العلاقات الدولية : نحو إقحام نظرية التعقد داخل الحقل**"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، جامعة باتنة،2016-2017.
2. عزوز، محمد ، "**مشكلات الاسكان الحضري**"، مذكرة مكملة لنيل شهادة ماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري قسنطينة، 2005-2006.

أوراق غير منشورة:

1. الأمم المتحدة، "ورقة السياسات 4 : الحوكمة الحضرية والقدرات والتنمية المؤسسية"، اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) الدورة الثالثة سورابايا، إندونيسيا، – 27 25تموز/جويلية 2.
2. برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، "**الخطة الحضرية الجديدة**"، كينيا، 2020.
3. المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، "**تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض استدامة المدن والمجتمعات المحلية شبه الحضرية**"، اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، الدورة السادسة عشرة، جنيف، ٧–٣حزيران/يونيه ٢، 2013.
4. مركز الفكر الاستراتيجي للدراسات، **التيار اليميني في الغرب، الصعود.. والتأثير**، وحدة الدراسات والأبحاث، 2017.
5. المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، "**الحق في السكن الملائم في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان**"، سلسلة التثقيف في ميدان الحقوق الاقتصادية والإجتماعية و الثقافية.

المواقع الإلكترونية

1. الأمم المتحدة، "**الخطة الحضرية الجديدة**"، تاريخ الولوج: 2018/07/27، نقلا عن:
http://habitat3.org/wp-content/uploads/NUA-Arabic.pdf
2. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" **الهدف الحادي عشر: مدن ومجتمعات محلية مستدامة**"، تاريخ الولوج : 2018/04/21، نقلا عن: https://bit.ly/2RLmvgG
3. الباحثون السوريون، "**شريط موبيوس.. حين يجتمع السحر، الفن والرياضيات في شريط واحد**"، تاريخ الولوج: 2019/08/17، نقلا عن الموقع الإلكتروني:https://www.syr-res.com/article/7129.html

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية.

Books and Books chapters

1. Armondi, Simonetta , ***"The Urban Agenda for the European Union: EU Governmentality and Urban Sovereignty in New EU-City Relations?"*** ,In : Simonetta Armondi and Sonia De Gregorio Hurtado, **Foregrounding Urban Agendas**, Switzerland : Springer Nature,2020.
2. Bache, Ian and Flinders, Mattew, ***"Themes and Issues in Multi-level Governance"***, in : Ian Bache and Mattew Flinders, **Multi-level governance**, New York: Oxford University Press,2004.

3. Baglioni, Simone, "MULTI-LEVEL GOVERNANCE, THE EU AND CIVIL SOCIETY: A MISSING LINK?", In : EDOARDO ONGARO, MULTI-LEVEL GOVERNANCE: THE MISSING LINKAGES, United Kingdom : Emerald Group Publishing Limited,2015.
4. Barkin, Samuel, **Realist Constructivism : Rethinking International Relations Theory**, USA: Cambridge University Press, 2010.
5. Barnett, Michael and Duvall, Raymond, **Power in Global Governance** , the United States of America by Cambridge University Press,2005.
6. Basedow , Robert, ***" Business Lobbying in International Investment Policy-Making in Europe"***, In : Doris Dialer and Margarethe Richter , **Lobbying in the European Union**, Switzerland : Springer Nature,2019.
7. Benz, Arthur et al, **A Research Agenda for Multilevel Governance**, UK : Edward Elgar Publishing Limited,2021.
8. Benz, Arthur, ***"The European Union as a loosely coupled multi-level system"*** ,in :Henrik Enderlein et al, **Handbook on Multi-level Governance**, UK: Edward Elgar Publishing,2010.
9. Berg, Caspar Floris van den, ***"The Virtues and Vices of Multi-Level Governance from a Liberal Perspective"***, In : Charlotte Lockefeer-Maas, **Balancing competences : member states in Brussels and Brussels in the member states**, Belgium : European Liberal Forum, 2015.
10. Birkeland, Janis, **Net-Positive Design and Sustainable Urban Development**, New York: Routledge,2020.
11. Birrell, Derek and Heenan,Cathy Gormley, **Multi-Level Governance and Northern Ireland**, UK : Palgrave Macmillan,2015.
12. Brandsen, Taco et al, ***"Manufacturing Civil Society: An Introduction",*** in : Taco Brandsen et al, **Manufacturing Civil Society**, UK: Palgrave Macmillan, 2014.
13. Burton, Michael, ***"Cameron Opts for a Referendum",*** In : Michael Burton, **From Broke To Brexit Britain's Lost Decade**, Switzerland : Palgrave Macmillan,2022.
14. Caponio, Tiziana, **Making Sense of the Multilevel Governance of Migration**, Switzerland : Palgrave Macmillan,2022.
15. Caradonna, Jeremy L, **Sustainability: A History,** New York: Oxford University Press,2014.
16. Carlotta, FIORETTI et al, **Handbook of Sustainable Urban Development Strategies**, Luxembourg :Publications Office of the European Union,2020.
17. Chatry, Isabelle et Hulbert, Claudia, **Multi-level Governance Reforms : Overview of OECD Country Experiences**, Paris: OECD Publishing,2017.
18. Dionigi, Maja Kluger, **Lobbying in the European Parliament The Battle for Influence**, Denmark : Palgrave Studies in European Union Politics, 2017.
19. Fedeli, Valeria et al, **EU Regional and Urban Policy**, Switzerland: Springer Nature, 2020.
20. Giersig, Nico, **Multilevel Urban Governance and the European City**, Germany : Springer,2008.
21. Guderjan, Marius and Verhelst, Tom, **Local Government in the European Union**, Switzerland :Springer Nature,2021.
22. H. Schakel , Arjan,*" **Applying multilevel governance"**,*In : Hans Keman and Jaap J. Woldendorp, **Handbook of Research Methods and Applications in Political Science**, UK : Edward Elgar Publishing Limited,2016.

23. Harding, De Alan and Blokland, Talja, **Urban Theory: A critical introduction to power, cities and urbanism in the 21st century**, LONDON : SAGE,2014.
24. Harding, De Alan and Blokland, Talja, **Urban Theory: A critical introduction to power, cities and urbanism in the 21st century**, LONDON : SAGE,2014.
25. Harkiolakis, Nicholas, ***"Ecological Footprint",***In : Samuel O. Idowu et al, **" Encyclopedia of Corporate Social Responsibility"** , Berlin : Springer,2014.
26. Harris, Jose, **Tönnies:Community and Civil Society**, UK : Cambridge University Press,2001.
27. Hjertaker, Ingrid and Tranøy, Bent Sofus, ***"The European Central Bank***", In : Marianne Riddervold et al, **The Palgrave Handbook of EU Crises**, Switzerland : Palgrave Macmillan ,2020.
28. Hooghe, Liesbet and Marks, Gary, ***" Multilevel governance and the coordination dilemma "***, In : Arthur Benz et al, **A Research Agenda for Multilevel Governance**, UK: Edward Elgar Publishing,2021.
29. Huntington, Samuel, **Political Order in changing Societies** , London : yale University press ,1968.
30. Hurrelmann, Achim and DeBardeleben, Joan ***" Demoicracy: A Useful Framework for Theorizing the Democratization Multilevel",*** In: Nathalie Behnke et al, **Confgurations, Dynamics and Mechanisms of Multilevel Governance**, Switzerland: Springer, 2019.
31. James, Paul, **URBAN SUSTAINABILITY IN THEORY AND PRACTICE** ,NEW YORK: Routledge, 2015.
32. Jensen, Moeko Saito, **Theories and Methods for the Study of Multilevel Environmental Governance**, Indonesia: Center for International Forestry Research,2015.
33. John, Peter, **Local Governance in Western Europe** , London: SAGE Publications,2001, p 15 .
34. Keeley, Melissa and Short, Lisa Benton, Urban Sustainability in the US, Switzerland :Palgrave Macmillan,2019.
35. Kostadinova, Valentina, ***"Neo-functionalism, the Commission and the construction of the EU's external borders",*** In : Klaus Bachmann and Elzbieta Stadtmuller, **The EU's Shifting Borders : Theoretical Approaches and Policy Implications in the New Neighbourhood**, LONDON : Taylor & Francis Group, 2011.
36. Kull, Michael, **European Integration and rural development**, England: ashgate publishing limited,2014.
37. Langenohl, Andreas, **Town Twinning Transnational Connections, and Trans-local Citizenship Practices in Europe**, USA: Palgrave Macmillan,2015.
38. Lecavalier, Emma and J. Gordon, David, ***"Beyond Networking? The Agency of City Network Secretariats in the Realm of City Diplomacy",***In: Sohaela Amiri Efe Sevin, **City Diplomacy: Current Trends And Future Prospects**, Switzerland: Palgrave Macmillan,2020.
39. Lessambo, Felix***," The European Central Bank System",***In : Felix Lessambo**, The International Banking System**, UK : PALGRAVE MACMILLAN,2013.
40. Leuffen, Dirk et al, **Integration and Differentiation in the European Union**, Switzerland : Palgrave Macmillan, 2022.
41. Lin, Yanliu and Geertman, Stan, ***"Smart Governance Collaborative Planning and Planning Support Systems: A Fruitful Triangle?"*** , In : Stan Geertman and others, **PLANNING**

SUPPORT SYSTEMS AND SMART CITIES, Switzerland : Springer International Publishing , 2015.

42. Lynch, Michael, ***"Towards a Constructivist Genealogy of Social Constructivism",*** In: Irving Velody and Robin Williams, **The Politics of Constructionism**, LONDON: SAGE Publications,1998.
43. Machado, Andreia de Bem et al ***," Smart Cities: Building Sustainable Cities",*** In : Chinmay Chakraborty, **Green Technological Innovation for Sustainable Smart Societies** , Switzerland : Springer Nature, 2021.
44. Marks, Michael P, **Metaphors in International Relations Theory**, USA : ALGRAVE MACMILLAN,2011.
45. Mierzejewska, Lidia, ***"Town Planning Models: A Look at Polish Cities and Sustainable Development"***, IN : LAUREN C. HEBERLE and SUSAN M. OPP, **Local Sustainable Urban Development in a Globalized World** ,USA: Published by Routledge,2008.
46. Mierzejewska, Lidia," ***Town Planning Models: A Look at Polish Cities and Sustainable Development***" , IN : LAUREN C. HEBERLE and SUSAN M. OPP, **Local Sustainable Urban Development in a Globalized World**, USA : Published by Routledge,2008.
47. Millington, Gareth, ***"The right to the city after Grenfell",*** In : Bryan S. Turner et al, Urban Change and Citizenship in Times of Crisis Volume 2: Urban Neo-Liberalisation, New York: Routledge, 2020.
48. Molle, Willem***," European Cohesion Policy"***, In : Edited by Palgrave Macmillan, **The New Palgrave Dictionary of Economics**, Online edition, 2011.
49. N. Rosenau ,James, **The Study of World Politics Volume 2: globilization and governance**, USA : Routledge,2006.
50. Newsome, Akasemi and Stenberg, Matthew, ***" The European Parliament",*** In : Marianne Riddervold et al, **The Palgrave Handbook of EU Crises**, Switzerland : Palgrave Macmillan ,2021.
51. Nijkam, Peter, ***"The Role of Evaluation in Supporting a Human Sustainable Development: A Cosmonomic Perspectiv",***In : Mark Deakinet al, **Sustainable Urban Development**, USA : Routledg, 2007.
52. Ongaro, Edoardo***," MULTI-LEVEL GOVERNANCE:THE MISSING LINKAGES"*** ,In : John Diamond and Joyce Liddle, **CRITICAL PERSPECTIVES ON INTERNATIONAL PUBLIC SECTOR MANAGEMENT**, UK: Emerald Group Publishing Limited,,2015.
53. Oswald, Michael, ***"The New Age of Populism: Reapproaching a Diffuse Concept"***,In : Michael Oswald, **The Palgrave Handbook of Populism** , Switzerland : Springer Nature,2022.
54. Panara, Carlo and Varney, Michael ***," introduction Local Government in EU Multilayered system of governance"*** In: Carlo Panara and Michael Varney , **Local Government in Europe**, USA: Routledge,2013.
55. Parker, Simon , **URBAN THEORY AND THE URBAN EXPERIENCE Encountering the city**, London : Routledge ,2004.
56. Pascariu, Gabriela Carmen and Incaltarau, Cristian ***,"European Cohesion Policy"***,In : Matias Vernengo et al, **The New Palgrave Dictionary of Economics**, London : Palgrave Macmillan, 2020.

57. Pazos, Vidal, Serafín, **Subsidiarity and EU Multilevel Governance Actors, Networks and Agendas**, LONDON :Routledge,2019.
58. PIATTONI, SIMONA, **The Theory of Multi-level Governance Conceptual, Empirical, and Normative Challenges**, United States: Oxford University Press,2010.
59. Poupeau, François-Mathieu; **Analyser la gouvernance multi-niveaux**, France: Presses universitaires de Grenoble, 2017.
60. Reitel, Bernard, "***Birte Wassenberg and Jean Peyrony, The INTERREG Experience in Bridging European Territories. A 30-Year Summary***",IN : Eduardo Medeiros, **European Territorial Cooperation**, Switzerland : Springer International Publishing,2018.
61. Robertson,Roland, ***" Europeanization as Glocalization",***IN : Roland Robertson , **European Glocalization in Global Context**, UK: Palgrave Macmillan ,2014.
62. Scully, Roger and Jones, Richard Wyn, **Europe, Regions and European Regionalism**, UK : Palgrave Macmillan,2010.
63. Sloat, Amanda, **Scotland in Europe A Study of Multi-Level Governance, Germany** : European Academic Publishers, 2002.
64. Taleb, Nassim Nicholas, **The Black Swan. The Impact of the Highly Improbable**,New York : Random House,2007.
65. Telò, Mario and Weyembergh, Anne ***"Supranationality and Sovereignty in an Era of Increasing Complexity and Fragmentation"*** ,In : Mario Telò and Anne Weyembergh , **Supranational Governance at Stake The EU's External Competences caught between Complexity and Fragmentation**, New york: Routledge,2020.
66. W.Ernest, Burgess," ***The Growth of the City: An Introduction to a Research Project***" , In : Robert E.Park et al, **The City**, USA: University of Chicago Press, 1992.
67. Weibust, Inger and Meadowcroft, James, **Multilevel Environmental Governance,** UK : Edward Elgar Publishing Limited,2014.
68. Wheele, Stephen M. and Beatley, **Timothy, THE SUSTAINABLE URBAN DEVELOPMENT READER**,LONDON : Routledge,2014.
69. Wilson, Jeffrey, ***" Ecological Footprint"***, In : Alex C. Michalos, **Encyclopedia of Quality of Life and Well-Being Research**, Switzerland : Springer ,2014.

Periodicals and Scientific Magazines

1. Aalbertsm, Tanja ***" The Future of Sovereignty in Multilevel Governance Europe - A Constructivist Reading ",*** Journal of Common Market Studies, Volume42, Issue1, February 2004.
2. Agger, Annika and Löfgren, Karl, "***Democratic Assessment of Collaborative Planning Processes*** ", Planning Theory,Volume 7, Issue 2, 07/2008.
3. Ahmad, Zaid et al, ***"Ibn Khaldun on Urban Planning: A Contemporary Reading of the Muqaddima"***, Journal of Ibn Haldun Studies, Ibn Haldun University, vol. 1(2), July 2016.
4. Aina, Yusuf et al, "***Top-down sustainable urban development? Urban governance transformation in Saudi Arabia"***, Cities, No 90, 2019.
5. Allen, Nicholas, "***Brexit means Brexit': Theresa May and post-referendum British politics***", British Politics, Vol. 13, No. 1, 04.2018.

6. Anatoly, Anishenko and Alexander, Sergunin," ***Twin cities: a new form of cross-border cooperation in the Baltic Sea Region?***", Baltic Region, Vol.4 (1), 2012.
7. Antipova, Tatiana, " ***Coronavirus Pandemic as Black Swan Event***" , In: Tatiana Antipova, **Integrated Science in Digital Age 2020. ICIS 2020. Lecture Notes in Networks and Systems**, vol 136. Springer,2020.
8. Antunes, Sandrina & John Loughlin, ***" The European Union, subnational mobilization and state rescaling in small unitary states: a comparative analysis "***, Regional & Federal Studies, Volume 30, 2020 .
9. Audouin, Maxime, and Finger, Matthias,***" The development of Mobility-as-a-Service in the Helsinki metropolitan area: A multi-level governance analysis "*** , Research in Transportation Business & Management, No27, 2018.
10. Bache, Ian and Flinders, Matthew,***" Multi-Level Governance and the Study of the British State",*** Public Policy and Administration, Volume 19 ,No1, Spring 2004.
11. Bagayoko, Niagalé,***" Multilevel Governance and Security:Security Sector Reform in the Central African Republic"***, IDS Bulletin,43, n° 4,July 2012.
12. Benz, Arthur et Eberlein, Burkard, "***The Europeanization of regional policies: patterns of multi-level governance***", Journal of European Public Policy, june 1999.
13. Bigo, Didier and Walker, R. B. J, ***"Political Sociology and the Problem of the International"***, Millennium: Journal of International Studies, Vol.35 No.3,2007.
14. Bobaru, Ana Daniela," ***European Ombudsman And His Role In The European Union***", Letter and Social Science Series,N° 2, 2015.
15. Brattberg, Erik, and Rhinard, Mark," ***Multilevel Governance and Complex Threats: The Case of Pandemic Preparedness in the European Union and the United States***", GLOBAL HEALTH GOVERNANCE, VOLUME V, NO. 1, 2011.
16. Bull, Anna Cento, "***Democratic Renewal, Urban Planning and Civil Society: The Regeneration of Bagnoli, Naples***", South European Society & Politics, Vol. 10, No. 3, November 2005.
17. Camagni, Roberto, ***"Sustainable urban development: definition and reasons for a research programme"***, International Journal Of Environment And Pollution,Vol.10 No.1,1998.
18. Chvátalová, Iva, "***SOCIAL POLICY IN THE EUROPEAN UNION, CZECH JOURNAL OF SOCIAL SCIENCES***", BUSINESS AND ECONOMICS,VOL.5, ISSUE 1, 2016.
19. Council, Population, ***"The Istanbul Declaration on Human Settlements"***, Population and Development Review, Vol. 22, No. 3 (Sep., 1996).
20. Daniell, Katherine et al, ***" Politics of innovation in multi-level water governance systems ",*** Journal of Hydrology, No 519, 2014.
21. Domingues, José Maurício,***" The City Rationalization and freedom in Max Weber"*** , Philosophy & Social Criticism , Volume : 26, Issue : 4 ,SAGE Publications, 07/2000.
22. Ehnert, Franziska et al, ***" Urban sustainability transitions in a context of multi-level governance: A comparison of four European states"*** , Environmental Innovation and Societal Transitions,No26, 2018.
23. Filho, Walter Leal, ***Framing Electric Mobility for Urban Sustainability in a Circular Economy Context: An Overview of the Literature***", Sustainability No.13,2021.

24. Finley, M. I, ***"The Ancient City: From Fustel de Coulanges to Max Weber and beyond"*** , Comparative Studies in Society and History, Vol :19, No:3, Cambridge University Press, Jul 1977.
25. Frantzeskaki, Niki et al, "***Elucidating the changing roles of civil society in urban sustainability transitions***", journal Environmental Sustainability, Volume 22 ,2016.
26. Gerometta, Julia, Hartmut, Ha¨ussermann, and Longo, Giulia,"***Social Innovation and Civil Society in Urban Governance: Strategies for an Inclusive City "***, Urban Studies, Vol. 42, No. 11, October 2005.
27. GEYER, ROBERT, ***"European Integration, the Problem of Complexity and the Revision of Theory",*** JCMS ,Volume 41, Number 1,2003.
28. HEEG, SUSANNE et al," ***Metropolitan cooperation in Europe: Theoretical issues and perspectives for urban networking "***, European Planning Studies, Vol 11, N :02,2003.
29. Joenniemi, Pertti, "***Another Face of Integration: City Twinning in Europe***", Research Journal of International Studies - Issue 22 ,December 2011 .
30. Kaupp, Niilo, " ***Bourdieu's Political Sociology and the Politics of European Integration***", Theory and Society, Vol. 32, No. 5/6, Dec, 2003.
31. Kriesi ,Hanspeter, "***The populist challenge***", West European Politics, Vol. 37, No. 2,2014.
32. L. Vériter, Sophie et al, "***Tackling COVID-19 Disinformation: Internal and External Challenges for the European Union***", The Hague Journal of Diplomacy, Volume 15: Issue 4, 2020.
33. Levent, Tüzin Baycan et al," ***City-to-city linkages in a mobile society: the role of urban networks in Eurocities and Sister Cities***, Int. J. Services Technology and Management, Vol. 10, No. 1, 2008.
34. M. Ward, Peter et al,***" Housing rehab for consolidated informal settlements: A new policy agenda for 2016 UN-Habitat III ",*** Habitat International, Volume 50 ,16 September 2015.
35. Maldonado, Edgar et al, "***Collaborative systems development in disaster relief: The impact of multi-level governance"*** , Information Systems Frontiers, No12,2010.
36. N. Rosenau, James ***," The Governance Of Fragmegration : Neither A World Republic Nor A Global Interstate System "***, Studia Diplomatica, Vol. LIII, No. 5 (2000).
37. N. Rosenau, James, ***" Patterned Chaos in Global Life: Structure and Process in the Two Worlds of World Politics"***, International Political Science Review, Vol. 9, No. 4 (Oct., 1988).
38. P. Huntington, Samuel, " ***Political Development and Political Decay***", World Politics, UK : Cambridge University Press, Vol. 17, No 3 , Apr., 1965.
39. Peltonen, Hannes, ***"A tale of two cognitions: The Evolution of Social Constructivism in International Relations",***Revista Brasileira de Política Internacional, vol.60 no.1 ,2017.
40. Piattoni, Simona,***"Multi-level Governance: a Historical and Conceptual Analysis"***, journal of European Integration, Vol. 31, No. 2,2009.
41. Rapoport, Anatol," ***Experiments with N-Person Social Traps II TRAGEDY OF THE COMMONS***", The Journal of Conflict Resolution, Vol. 32, N° 3, 1988.
42. Robert Chrabąszcz and Marcin Zawicki, ***"The evolution of multi-level governance: The perspective on EU anti-crisis policy in Southern-European Eurozone states",*** Zarządzanie Publiczne, No 38(4),2016.

43. Rose, David et al, "***Policy windows for the environment: Tips for improving the uptake of scientific knowledge***",Environmental Science and Policy, Available online 31 July 2017.
44. S. Drori, Gili et al," **Unpacking the glocalization of organization: From term, to theory, to analysis"** , European Journal of Cultural and Political Sociology, Vol. 1, No. 1, 2014.
45. S.Rasoolimanesh, Mostafa et al,"***How governance influences the components of sustainable urban development?",*** Journal of Cleaner Production, No238,2019.
46. Saldaña, Mercedes Muñoz and Azurmendi, Ana, " ***Public regional television and the development of multilevel governance in Europe***", Communication & Society, Vol. 29(4),2016.
47. Spendzharova, Aneta, ***" Multi-level Governance of Banking Regulation in the EU: Evidence from Developing Bank Supervision in Bulgaria and Hungary ",*** journal of European Integration, Vol. 32, No 3, May 2010.
48. Srivastava, Swati,***"Varieties of Social Construction"***, International Studies Review , Volume 22, Issue 3, September 2020.
49. STACEY, SIMON & MEYER, MEGAN, "***Civil Society and Violence: A Research Agenda "***, Journal of Civil Society, Vol. 1, No. 2, September 2005.
50. Stephenson, Paul, "***Twenty years of multi-level governance: 'Where Does It Come From? What Is It? Where Is It Going?***", Journal of European Public Policy, Vol. 20, No. 6, 2013.
51. Surel ,Yves," ***The European Union and the challenges of populism***", Notre Europe, No. 27, June 2011.
52. Tatham, Michael ," ***Regional Voices in the European Union: Subnational Influence in Multilevel Politics***", International Studies Quarterly, Volume 59, Issue 2, June 2015.
53. TESCAŞIU, B and FRUNTEŞ, C, ***"THE COMMITTEE OF THE REGIONS AND THE REGIONAL POLICY. A CASE STUDY: ROMANIA"***, Bulletin of the Transilvania University of Braşov , Vol. 6, No. 2 ,2013.
54. W. Brinkerhoff, Derick," ***Exploring State–Civil Society Collaboration***", Nonprofit and Voluntary Sector ,Volume. 28, no 4, 1999.
55. Wacker, Corinne et al,"***Partnerships for urban environmental management: the roles of urban authorities, researchers and civil society "***, Environment&Urbanization, Vol 11, No 2, October 1999.
56. Wang, Zhongyuan," ***From Crisis to Nationalism? The Conditioned Effects of the COVID-19 Crisis on Neo-nationalism in Europe***", Chinese Political Science Review, volume 6,2021.
57. Yang, Bin et al, ***" Analysis on sustainable urban development levels and trends in China's cities "***,Journal of Cleaner Production, No 141 , 2017.
58. Yarovaya, Larisa et al," ***The effects of a "black swan" event (COVID-19) on herding behavior in cryptocurrency markets***", Journal of International Financial Markets, Institutions and Money,2021.

Reports

1. Andrea Renda," **The Economics and Evolution of EU Multi-Level Governance"**, TRIGGER PROJECT, 29/12/2020.

2. CEMR,"**Twinning For Tomorrow's World: Practical Handbook**",Council of European Municipalities and Regions, October2007.
3. EUROPEAN COMMISSION , "**Sustainable and Smart Mobility Strategy – putting European transport on track for the future**", Brussels, 9.12.2020 .
4. European commission, "**Action Plan Urban Agenda Partnership Security in Public Spaces**", The Urban Agenda for the EU, 2020.
5. European Commission, "**Assessment Study of the Urban Agenda for the European Union (UAEU) Final Report November2019**", Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2020.
6. European Commission, "**Towards a local sustainability profile European common indicators: Technical Report**", Luxembourg: Office for Official Publications of the European Communities, 2000.
7. European Commission, "**Urban Agenda for the EU – Multi-level governance in action**", Brussels,2019.
8. European Commission, **Urban Agenda for the EU Multi-level governance in action**, Luxembourg: Publication Office of the European Union, 2021.
9. European Commission," **Assessment Study of the Urban Agenda for the European Union (UAEU) Final Report November2019**", Luxembourg: Publications Office of the European Union, 2020.
10. European Data Protection Board,"**ENSURING DATA PROTECTION RIGHTS IN A CHANGING WORLD**", Annual Report 2020.
11. European External Action Service, "**Annual Activity Report 2008**", 1 JULY 2019,P3
12. European Union, "**Conference on the Future of Europe, Report on The Final Outcome**",May 2022.
13. Ipsos MORI ,"**Perceptions and reality Public attitudes to Immigration**", JANUARY 2014.
14. Lobo, José et al, "**Urban Science: Integrated Theory from the First Cities to Sustainable Metropolises**", Report submitted to the NSF on the Present State and Future of Urban Science, 2020.
15. OECD/European Union, "**Health at a Glance: Europe 2020: State of Health in the EU Cycle**", OECD Publishing, Paris, 2020.
16. The European Data Protection Supervisor , "**Annual Report 2020**" , Belgium: Trilateral Research Ltd, 2021 .
17. United Nations Human Settlements Programme,"**World Cities Report 2020 The Value of Sustainable Urbanization**", octobre 2020.
18. United Nations, "**The World's Cities in 2018 - data booklet** ", Department of Economic and Social Affairs, 2018.

Theses

1. Sacha Hasan, "**Civil Society Participation in Urban Development in Syria**", Thesis submitted for the Degree of Doctor of Philosophy, Heriot-Watt University, July 2012.

Non-published and Working Papers

1. **Governance**", Nairobi, Number of article : HS/650/02^{E} 2nd Edition,, March 2002.
2. HABITAT, "**The Vancouver declaration on human settlements**", United Nations Conference on Human Settlements 31 May to 11 June, 1976.
3. Official EN Journal of the European Union **, "Consolidated versions of the Treaty on European Union"** , C 326, 26/10/2012.
4. Official EN Journal of the European Union, "**Consolidated versions of the Treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of the European Union"**, TITLE XIV PUBLIC HEALTH, Article 168, 2012/C 326/01 .
5. Official EN Journal of the European Union, "**Consolidated versions of the Treaty on European Union and the Treaty on the Functioning of the European Union"**, TITLE XIV PUBLIC HEALTH, Article 168, 2012/C 326/01 .
6. Official Journal of the European Union, "**Council Resolution on a strategic framework for European cooperation in education and training towards the European Education Area and beyond (2021-2030)"**, (2021/C 66/01), 26.2.2021.
7. Pact of Amsterdam, " **Urban Agenda for the EU**", Amsterdam,2016.
8. Simona Piattoni, "***MULTI-LEVEL GOVERNANCE IN THE EU. Does it Work?***", Globalization and Politics: A Conference in Honor of Suzanne Berger, MIT, May 8 and 9, 2009.
9. THE COMMITTEE OF THE REGIONS," **Resolution of the Committee of the Regions on the Charter for Multilevel Governance in Europe**", Official Journal of the European Union, 106TH PLENARY SESSION, 2—3 APRIL 2014.
10. United Nations General Assembly. " **Habitat: United Nations Conference on Human Settlements – UN Documents: Gathering a body of global agreements"**. UN Documents. 16 December 1976.
11. United Nations, **"Cities and Homes for All: The Habitat Agenda"** , United Nations Conference on Human Settlements, Habitat IIIstanbul, Number Of Document : HS/562/99E, Turkey, June 1996.
12. United Nations, " **Report of the Ad Hoc Committee of the Whole of the twenty-fifth special session of the General Assembly**", Twenty-fifth Special session, Supplement No. 3 (A/S-25/7/Rev.1),2001.

Web Links

1. Alex Hunt & Brian Wheeler," ***Brexit: All you need to know about the UK leaving the EU***", accessed : 20/03/2017 , available at: http://www.bbc.com/news/uk-politics-32810887
2. Court of Justice of European Union," **Presentation**", accessed : 13/04/2020 , available at : https://curia.europa.eu/jcms/jcms/Jo2_7024/en/
3. Didier Bigo,***"Security and anthropology: Encounters, Misunderstanding and Possible Collaborations",*** P9 accessed 24/5/2018 , available at : https://bit.ly/3Q4wyac
4. ESPON," ***SPIMA – Spatial Dynamics and Strategic Planning in Metropolitan Areas***", accessed: 06/06/2020, available at: https://www.espon.eu/metropolitan-areas
5. EU," ***Institutions, law, budget***" , accessed at:03/02/2019, available at : https://european-union.europa.eu/institutions-law-budget_en

6. European Central Bank , " ***About***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.ecb.europa.eu/ecb/html/index.en.html
7. European commissin, "***Europe 2020 strategy***",accessed at:03/02/2019, available at : https://ec.europa.eu/info/business-economy-euro/economic-and-fiscal-policy-coordination/eu-economic-governance-monitoring-prevention-correction/european-semester/framework/europe-2020-strategy_en
8. European Commission , "***About the European Commission***" , accessed : 13/04/2020 , available at : https://ec.europa.eu/info/about-european-commission_en
9. European Commission, "***Culture/Cultural Heritage***", accessed: 06/06/2020, available at: https://ec.europa.eu/futurium/en/security-public-spaces/members
10. European Commission, "***Recovery plan for Europe***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://ec.europa.eu/info/strategy/recovery-plan-europe_en#the-beneficiaries
11. European Commission, " ***GREEN PAPER ON THE URBAN ENVIRONMENT: COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE COUNCIL AND PARLIAMENT***", Accessed 24/5/2020 , Available at : https://op.europa.eu/fr/publication-detail/-/publication/0e4b169c-91b8-4de0-9fed-ead286a4efb7/language-en
12. European Commission, " ***The Urban Agenda for the EU***", accessed : 21/04/2020 , available at: https://ec.europa.eu/regional_policy/en/policy/themes/urban-development/agenda/
13. European Commission," ***How city governments co-create sustainable urban mobility: reinforcing multi-level cooperation and governance***", accessed: 06/06/2020, available at: https://futurium.ec.europa.eu/en/urban-agenda/urban-mobility/library/how-city-governments-co-create-sustainable-urban-mobility-reinforcing-multi-level-cooperation-and
14. European Commission., " ***Security in Public Spaces***", accessed :05/06/2020 , available at: https://ec.europa.eu/futurium/en/security-public-spaces/members
15. European Committee of the Regions," ***Charter for Multilevel Governance (MLG) in Europe***", Accessed 29/5/2020, Available at : https://bit.ly/2PaZPBX
16. European Committee of the Regions," ***MLG for Europe***",Accessed 29/5/2020, Available at : https://bit.ly/2P8wsAj
17. European Committee of the Regions," ***The EU's Assembly of Regional and Local Representatives***", Accessed 24/5/2020 , Available at : https://cor.europa.eu/en/about/Pages/default.aspx
18. European Council, "***About the European Council*** ", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.consilium.europa.eu/en/european-council/
19. EUROPEAN COURT OF AUDITORS, " ***ECA's Work*** ", accessed : 13/04/2020 , available at https://www.eca.europa.eu/en/Pages/ECAWork.aspx
20. EUROPEAN COURT OF AUDITORS, " ***Strategy***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.eca.europa.eu/en/Pages/Strategy.aspx
21. EUROPEAN COURT OF AUDITORS, "***Legal Framework***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.eca.europa.eu/en/Pages/LegalFramework.aspx
22. European Economic and Social Committee, " ***Our work***", accessed : 19/04/2020 , available at : https://www.eesc.europa.eu/en/our-work
23. European Economic and Social Committee, "**About**", accessed : 18/04/2020 , available at : https://www.eesc.europa.eu/en/about

24. European Investment Bank, "***Who we are***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.eib.org/en/about/at-a-glance/index.htm
25. European Ombudsman , ***"Statute***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.ombudsman.europa.eu/en/legal-basis/statute/en
26. European Ombudsman , " ***WHAT WE DO***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.ombudsman.europa.eu/en/home
27. European Ombudsman , "***ABOUT***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.ombudsman.europa.eu/en/emily-oreilly
28. European Parliament, "**Members, bodies and activities**", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.europarl.europa.eu/portal/en
29. European Parliament, "The principle of subsidiarity", accessed : 13/04/2022 , available at : https://www.europarl.europa.eu/factsheets/en/sheet/7/the-principle-of-subsidiarity
30. European Parliament, "***Powers and procedures*** " , accessed : 13/04/2020 , available at https://www.europarl.europa.eu/about-parliament/en/powers-and-procedures
31. European Personnel Selection Office ," ***EPSO: Matching Aspiring Talent with EU Careers***", accessed : 21/05/2020 , available at : https://epso.europa.eu/about-epso_en
32. Eurostat, "***Social participation and integration statistics***", accessed: 06/07/2021, available at: https://bit.ly/3zhT7lX
33. Eurostat,"***Distribution of the population aged 25–74 by educational attainment level, 2021*** " , accessed : 20/03/2022 , available at: https://ec.europa.eu/eurostat/statisticsexplained/index.php?title=Purchasing_power_parities_and_GDP_per_capita_-_flash_estimate
34. Eurostat,"***Distribution of the population aged 25–74 by educational attainment level, 2021*** " , accessed : 20/03/2022 , available at: https://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php?title=File:Distribution_of_the_population_aged_25%E2%80%9374_by_educational_attainment_level,_2021_(%25_of_the_population_aged_25%E2%80%9374).png
35. Globalization and World Cities Research Network,*" The World According to GaWC 2020"*, accessed 05/02/2018 , available at: https://www.lboro.ac.uk/microsites/geography/gawc/world2020t.html
36. Ian Turner," ***Understanding the "Social" Science behind Carbon budgeting – a mid term reflection*** ", accessed : 21/04/2019 , available at: https://urbact.eu/understanding-%E2%80%9Csocial%E2%80%9D-science-behind-carbon-budgeting-%E2%80%93-mid-term-reflection-0
37. Interreg , "***About Interreg***", accessed : 21/05/2020 , available at : https://interreg.eu/
38. JOSCHKA FISCHER, *" The Limits to Growth Revisited"*, accessed : 13/01/2022 , available at: https://www.project-syndicate.org/commentary/the--limits-to-growth--revisited?barrier=accesspaylog.
39. Publications Office of the European Union, "***Home***", accessed : 21/05/2020 , available at : https://op.europa.eu/en/home
40. The Council of the EU, "***Voting system***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/voting-system/
41. THE COUNCIL OF THE EU," ***Council configurations*** ", accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/configurations/

42. The Council of the European Union, "**What does the Council of the EU do? "**, accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.consilium.europa.eu/en/council-eu/
43. the European Central Bank, "***Who owns the ECB?"*** , accessed : 13/04/2020 , available at : https://www.ecb.europa.eu/ecb/educational/explainers/tell-me/html/who-owns-the-ecb.en.html
44. The European Committee of the Regions , " ***Bureau*** ", accessed : 20/04/2020 , available at : https://cor.europa.eu/en/our-work/Pages/Bureau.aspx
45. The European Committee of the Regions , " ***Commissions*** ", accessed : 20/04/2020 , available at : https://cor.europa.eu/en/ourwork/commissions/Pages/civex.aspx
46. The European Committee of the Regions , " ***Our work*** ", accessed : 20/04/2020 , available at : https://cor.europa.eu/en/ourwork/Pages/default.aspx
47. The European Data Protection Supervisor " ***Our role as a supervisor***", accessed : 13/04/2020 , available at : https://edps.europa.eu/dataprotection/our-role-supervisor_en
48. The European External Action Service, " ***Structure and Organisation***", accessed : 18/04/2020 , available at : https://eeas.europa.eu/headquarters/headquartershomepage/3602/organisation-chart-eeas_en
49. The European External Action Service, " ***WHAT WE DO***", accessed : 18/04/2020 , available at : https://eeas.europa.eu/headquarters/headquarters-homepage/area/foreign-affairs_en
50. The European External Action Service**, "*ABOUT US*"**, accessed : 18/04/2020 , available at : https://www.eeas.europa.eu/eeas/creation-european-external-action-service_en
51. The Sustainable Cities Platform," ***The Aalborg Charter***", accessed : 21/05/2020 , available at : https://sustainablecities.eu/the-aalborg-charter/
52. United Nations, ***" UN Conference on Housing and Sustainable Urban Development : Habitat III 17-20 October 2016, Quito, Ecuador ",*** accessed 24/5/2018 , available at : https://www.un.org/en/conferences/habitat/quito2016
53. United Nations, " ***United Nations Conference on Human Settlements - Habitat I Vancouver, Canada, 31 May-11 June 1976 "***, accessed 11/4/2018 , available at: https://www.un.org/en/conferences/habitat/vancouver1976
54. URBACT, " ***Boosting social innovation***", accessed : 21/04/2020 , available at: https://urbact.eu/boostinno
55. URBACT, " ***URBACT at a Glance***", accessed : 21/06/2018 , available at: https://urbact.eu/urbact-glance
56. URBACT, " ***URBACT Networks***", accessed : 21/06/2018 , available at: https://urbact.eu/all-networks
57. URBACT, " ***Zero Carbon Cities***", accessed : 21/06/2018 , available at: https://urbact.eu/zero-carbon-cities
58. york university, ***"URBAN SOCIOLOGY THEORIES",*** accessed at:03/02/2019, available in : http://www.yorku.ca/lfoster/200607/sosi3830/lectures/URBAN_SOCIOLOGY_THEORIES.html

فهرس الجداول

والأشكال والخرائط

❖ فهرس الجداول:

الرقم	العنوان	رقم الصفحة
01	أنماط الحوكمة المتعددة المستويات	22
02	الحوكمة المتعددة المستويات: الأبعاد العمودية والأفقية.	29
03	حقائق وأرقام	38
04	نماذج تخطيط المدن من أجل التنمية الحضرية المستدامة	51-50
05	الهيئات العالمية المهتمة بالتنمية الحضرية	56
06	أنماط الحوكمة	74-73
07	الأنواع الأربعة المثالية للحكم/الحوكمة في الإتحاد الأوربي.	121
08	مكونات البرلمان الأوربي.	131
09	مشاريع أنتراغ ومراحل التمويل من طرف صندوق التنمية الإقليمي الأوروبي (European Regional Development Fund).	152
10	مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات من أجل الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي خلال الموجات الأربعة.	175-174
11	شبكة تحليلية لإدارة العومحلية: فئات ومفاهيم مختارة.	193

فهرس الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	عدد الدراسات الأكاديمية المستخدمة لمصطلح "الحوكمة المتعددة المستويات" Multilevel governance"	18
02	الفضاء المفاهيمي للحوكمة المتعددة المستويات	21
03	النمط الأول للحوكمة المتعددة المستويات.	23
04	النمط الثاني للحوكمة المتعددة المستويات.	24
05	الحوكمة المتعددة المستويات وطبيعة التفاعلات الحاصلة من المستوى العالمي إلى المستوى المحلي والحضري.	27
06	منظور عين الطائر A bird's eye view لاستخدامات الحوكمة المتعددة المستوياتMLG	31
07	البصمة البيئية	48
08	آليات عمل المؤثرات الإنسكابية الوظيفية لـ "الإنتشار Spillover"	65
09	النظرية البنائية كجسر رابط بين النظريات العقلانية(الوضعية) والنظريات التأملية(مابعد وضعية).	70
10	شريط موبيوس	74
11	نطاق ظاهرة الإتحاد الأوربي وفقا لنظرية التعقيد:	78
12	الدوائر المركزية لأرنست بيرجس	108
13	نموذج المتصل الريفي الحضري لـ (ردفيلد).	113
14	عضوية لجنة المناطق.	118
15	مؤسسات الإتحاد الأوربي	128
16	طريقة عمل الإتحاد الأوربي	129
17	تمثيل الإتحاد الأوربي فيما يخص السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.	136
18	طريقة عمل البنك المركزي الأوربي	138
19	نسبة تمويل سياسة التماسك من طرف الإتحاد الأوربي 2014-2020	156
20	الترابط بين الأجندة الحضرية للإتحاد الأوروبي وأهداف التنمية المستدامة.	170
21	تفعيل الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي وفقا للحوكمة المتعددة المستويات .	172
22	خصائص المجتمع المدني	177

23	المشاركة في النشاطات التطوعية الرسمية وغير الرسمية من طرف المجتمع المدني في الإتحاد الأوربي 2015.	180
24	استعمال الأراضي بعد مشروع SPIMA لتنمية مناطق الميتروبوليتان في المدن 10.	187
25	حجم التضامن بين الدول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أثناء تفشي فيروس كورونا	206
26	الرأي العام البريطاني حول الهجرة مقابل الاحصائيات الحقيقية.	208
27	محاكاة ثلاثية الأبعاد لأنواع الأنظمة في الإتحاد الأوربي.	214
28	متوسط العمر المتوقع عند الولادة حسب الجنس في الإتحاد الأوربي سنة 2018	219
29	إحصاء السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25 و 74 عامًا حسب مستوى التحصيل العلمي في الإتحاد الأوربي سنة 2021.	221
30	مؤشرات حجم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي سنة2021 .	224
31	نتائج انتخابات البرلمان الأوربي 2019-2024.	233

فهرس الخرائط:

الرقم	العنوان	الصفحة
01	شبكة المدن المعنية بمبادرة تعزيز الإبتكار الإجتماعي.	155
02	شبكة النقل المستدام عبر أوروبا (TEN-T)	189
03	المدن الأوربية الأخوات خارج الإتحاد الأوربي	196

فهرس المخطوط

فهرس المحتويات

العنوان	الترقيم
مقدمة.....	1-11
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي النظري للحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة	12-114
المبحث الأول: الحدود الأنطولوجية،الابستمولوجية والمعيارية للحوكمة المتعددة المستويات.....	13
المطلب الأول: أنطولوجية الحوكمة المتعددة المستويات.....	13
الفرع الأول: تعريف الحوكمة المتعددة المستويات.....	14
الفرع الثاني: أسباب ظهور الحوكمة المتعددة المستويات.....	16
الفرع الثالث: مدى الاعتراف بالحوكمة المتعددة المستويات أكاديميا.....	17
المطلب الثاني: ابستمولوجية الفضاء المفاهيمي للحوكمة المتعددة المستويات.....	19
الفرع الأول: فهم تعدد المراكز والمستويات.....	19
الفرع الثاني: إحداثيات الحوكمة المتعددة المستويات.....	21
الفرع الثالث: إستخلاص أنماط الحوكمة المتعددةالمستويات.....	22
المطلب الثالث: اتجاهات معيارية للحوكمة المتعددة المستويات.....	26
الفرع الأول: الفواعل المساهمة في ترتيبات الحوكمة المتعددة المستويات.....	26
الفرع الثاني: خصائص مستويات الحوكمة المتعددة المستويات.....	29
الفرع الثالث: الاستخدامات المتاحة للحوكمة المتعددة المستويات.....	31
المبحث الثاني: ضبط الأسس المعرفية للتنمية الحضرية المستدامة كمفهوم.....	33
المطلب الأول: الحدود المعرفية والمنهجية للتنمية الحضرية المستدامة كتعريف.....	33
الفرع الأول: تعريف التنمية.....	33
الفرع الثاني: المرجعية الأكاديمية للإستدامة.....	35
الفرع الثالث: تعريف التنمية الحضرية المستدامة.....	37
المطلب الثاني: ميكانيزمات التنمية الحضرية المستدامة.....	41
الفرع الأول: مبادئ وأهداف التنمية الحضرية المستدامة وأدوات تكريسها.....	41
الفرع الثاني: مؤشرات التنمية الحضرية المستدامة.....	44
الفرع الثالث: نماذج تخطيط المدن، أدوارها وتصنيفات المناطق الحضرية.....	49
المطلب الثالث : المؤتمرات العالمية المقامة بشأن التنمية الحضرية المستدامة.....	56
الفرع الأول: المَوئل 1 (Habitat I).....	57

الفرع الثاني: الموئل2 (Habitat II).....	59
الفرع الثالث: إسطنبول +5.....	60
الفرع الرابع : الموئل3 (Habitat III).....	61
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة.....	63
المطلب الأول: المقاربات النظرية المفسّرة للحوكمة المتعددة المستويات.....	63
الفرع الأول: النظرية الوظيفية الجديدة وتفسير الانتشار في الحوكمة المتعددة المستويات.....	63
الفرع الثاني : النظرية البنائية الإجتماعية وتفسير الحوكمة المتعددة المستويات.....	67
الفرع الثالث: نظرية التعقد والحوكمة المتعددة المستويات.....	72
المطلب الثاني: المقاربات النظرية المفسّرة للتنمية الحضرية المستدامة.....	81
الفرع الأول: مدخل للنظرية الحضرية.....	81
الفرع الثاني : نظرية ديناميكيك الثنائيات.....	84
الفرع الثالث : النظريات الحضرية الراديكالية.....	94
الفرع الرابع: نظرية شيكاغو.....	102
الفصل الثاني: حدود العلاقة والتأثّر في الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات من أجل الإستدامة....	115-198
المبحث الأول: الحوكمة المتعددة المستويات في أوربا(بوادر الظهور والميثاق التأسيسي، وسبل العمل).....	116
المطلب الأول: ظهور الحوكمة المتعددة المستويات في الإتحاد الأوربي.....	116
الفرع الأول: بوادر تشكل الحوكمة المتعددة المستويات في أوربا.....	116
الفرع الثاني: انبثاق الحوكمة المتعددة المستويات فعليا في الإتحاد الأوربي.....	117
الفرع الثالث: ما هو نموذج الحوكمة في الإتحاد الأوربي؟.....	120
المطلب الثاني: مضامين ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات في أوروبا.....	122
الفرع الأول: التعريف بميثاق الحوكمة المتعددة المستويات.....	122
الفرع الثاني: إلتزامات الموقعين على ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات.....	123
الفرع الثالث: مبادئ وأهداف ميثاق الحوكمة المتعددة المستويات.....	124
المطلب الثالث: كيفية عمل الحوكمة المتعددة المستويات.....	125
الفرع الأول: الإنطلاق.....	125

الفرع الثاني: اتخاذ قرار.....	126
الفرع الثالث: التنفيذ.....	126
الفرع الرابع: القضاء.....	126
الفرع الخامس: التمثيل الأوروقراطي.....	126
المبحث الثاني: مؤسسات الإتحاد الأوربي ومبادراته لتكريس التنمية الحضرية المستدامة.....	128
المطلب الأول: المؤسسات الرسمية الفاعلة في الإتحاد الأوربي: بنى وأدوار.....	128
الفرع الأول: مؤسسات صنع وإتخاذ القرار.....	129
الفرع الثاني: مؤسسات إقتصادية واجتماعية.....	138
الفرع الثالث: مؤسسات قضائية.....	144
الفرع الرابع: وكالات متعددة.....	147
المطلب الثاني: مبادرات الإتحاد: ميثاق ألبورغ، برنامج انتراغ Interreg، برنامج URBACT، وسياسة التماسك الإقليمي.....	150
الفرع الأول: ميثاق ألبورغ The Aalborg Charter.....	150
الفرع الثاني: مبادرة برنامج انتراغ Interreg للتعاون الإقليمي الأوربي.....	151
الفرع الثالث: برنامج URBACT.....	152
الفرع الرابع: سياسة التماسك الإقليمي الأوربية European Cohesion Policy.....	156
المطلب الثالث: الأجندة الحضرية الجديدة للإتحاد الأوربي.....	158
الفرع الأول: المرجعية التأسيسية للأجندة الحضرية الجديدة للإتحاد الأوربي.....	159
الفرع الثاني: مضامين الأجندة الحضرية.....	162
الفرع الثالث: أهداف الأجندة الحضرية للإتحاد الأوربي وسبل التفعيل.....	171
الفرع الرابع: مدى استجابة فواعل الحوكمة المتعددة المستويات للأجندة الحضرية.....	174
المبحث الثالث: بناء الإتحاد الأوربي من الأسفل: المجتمع المدني، التخطيط الحضري التشاركي وتوأمة المدن الأوربية.....	176
المطلب الأول: المجتمع المدني الأوربي دوره في التنمية الحضرية المستدامة ومكانته الفاعلة في الإتحاد.....	176
الفرع الأول: ضبط تعريف المجتمع المدني.....	176
الفرع الثاني: خصائص المجتمع المدني الأوربي.....	177
الفرع الثالث: المجتمع المدني الأوربي كفاعل في حوكمة التنمية الحضرية المستدامة.....	178

المطلب الثاني: سياسات التخطيط الحضري التشاركي في المدن الأوربية.....	183
الفرع الأول:المرجعية التاريخية لتخطيط المدن في أوربا.....	183
الفرع الثاني: مشروع SPIMA لتخطيط المدن الميتروبوليتانية الأوربية.....	185
الفرع الثالث: التخطيط التشاركي للنقل المستدام في أوربا.....	188
المطلب الثالث: توأمة المدن الأوربية والعومحلية من أجل التنمية الحضرية المستدامة.....	191
الفرع الأول: مفاهيمية توأمة المدن المستدامة.....	191
الفرع الثاني: شبكة تحليلية للعومحلية.....	192
الفرع الثالث: نماذج لتوأمة المدن في أوربا.....	194
الفصل الثالث: تقييم واستشراف الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات ودورها في التنمية الحضرية المستدامة.....	199-240
المبحث الأول: العراقيل المصادفة للحوكمة الأوربية المتعددة المستويات من أجل تنمية حضرية مستدامة.....	200
المطلب الأول: تحدي التهديدات المعقدة: الجائحة والإتحاد الأوربي.....	200
الفرع الأول: اجراءات الإتحاد في التعامل مع الجوائح.....	200
الفرع الثاني: نظرية البجعة السوداء وانتشار فيروس كورونا.....	202
الفرع الثالث: تحدي التضليل أثناء أزمة كورنا وتقليص التنسيق في الحوكمة المتعددة المستويات.....	203
الفرع الرابع: تحدي القومية الطبية.....	204
المطلب الثاني: بريكسيت و تداعياته على الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.....	207
الفرع الأول : تعريف مصطلح بريكسيت.....	207
الفرع الثاني: أسباب البريكسيت.....	207
الفرع الثالث: التصدع في الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.....	210
المطلب الثالث: معضلة التعميق مقابل التوسيع.....	211
الفرع الأول: فهم التمايز والتكامل.....	211
الفرع الثاني: مظاهر التمايز في الإتحاد الأوربي.....	212
المبحث الثاني: المزايا المثبتة حول النجاحات المحققة باعتماد الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.	218
المطلب الأول: المزايا الاجتماعية المحرزة بفعل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.....	218
الفرع الأول: حوكمة الرعاية الصحية الأوربية	218

الفرع الثاني: مزايا حوكمة التعليم المتعدد المستويات.....	220
الفرع الثالث: الحياة الكريمة والدخل المرتفع.....	223
المطلب الثاني: المزايا الاقتصادية المحرزة بفعل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات.....	225
الفرع الأول:اكتساب تجارب ناجعة للمستويات دون حكومية.....	225
الفرع الثاني: كتلة اقتصادية قوية متمكنة من القواعد والسياسات.....	225
الفرع الثالث: تخفيض تكاليف المعاملات للمؤسسات الإقتصادية والشركات.....	225
الفرع الرابع: التعامل مع تراجيديا المشاع.....	226
المطلب الثالث: المزايا الأيكولوجية المحرزة بفعل الحوكمة الاوربية المتعددة المستويات.....	226
المبحث الثالث: استشراف الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات والطروحات الإصلاحية.....	228
المطلب الأول: مستقبل الحوكمة الأوربية المتعددة المستويات في ظل تصاعد الشعبوية الأوربية....	228
الفرع الأول: جدل حول المفهوم.....	228
الفرع الثاني:أسباب تصاعد الشعبوية الأوربية.....	230
الفرع الثالث:الغاية من الشعبوية الأوربية.....	231
الفرع الرابع: تداعيات صعود الشعبوية واليمين المتطرف على الإتحاد والحوكمة المتعددة المستويات.....	232
المطلب الثاني : أهمية الترتيبات المؤسسية لتحليل إصلاحات الحوكمة المتعدد المستويات.....	234
الفرع الأول: البُعد المؤسسي.....	234
الفرع الثاني: البعد الدولي،الإقليمي، الوطني وما دون وطني.....	237
الفرع الثالث: البعد الإجتماعي، الإقتصادي والبيئي.....	239
الخاتمة.....	241
قائمة المصادر والمراجع.....	246
فهرس الجداول والأشكال والخرائط.....	265
فهرس المحتويات.....	269

ملخص:

تعمل هذه الدراسة على معالجة دور الحوكمة المتعددة المستويات في تعزيز التّنمية الحضرية المستدامة من خلال إبراز جملة من الآليات والتفاعلات على العديد من المستويات تحت مظلة الإتحاد الأوربي، وهو ما يساهم معرفيا في دمج تخصصي العلاقات الدولية والتنظيمات السياسية والإدارية، وذلك من خلال التمحيص المعرفي لمتغيرات الدراسة في كافة سياقاتها وأبعادها الأنطولوجية، الابستمولوجية والمعيارية، معززة بمقاربات ونظريات عديدة تعتبر كمرجعية رصينة للتحليل،التفكيك، النقد والبناء.

كما تحدد عمليا نجاعة الحوكمة المتعددة المستويات من خلال مدى استجابة حزمة الفواعل الأوربية لتكريس التنمية الحضرية المستدامة، سواء ارتبط الأمر بمؤسسات الإتحاد الأوربي، الدول الأعضاء، السلطات الحضرية، المنظمات، أصحاب المصلحة والقطاع الخاص، التي من شأنها أن تعتمد الأجندة الحضرية الأوربية، التخطيط التشاركي لصياغة السياسات، المشاريع والبرامج، وتوأمة المدن الأوربية تحت ضوابط مستدامة.

ومن أجل الإلتزام بالنهج الموضوعي في الطرح، تم فلترة العلاقة بين الحوكمة المتعددة المستويات والتنمية الحضرية المستدامة في الإتحاد الأوربي بإخضاعها للمزايا المقدمة والمثالب المعرقلة، مع السعي لبناء رؤية استشرافية.

Abstract :

This study aims to address the role of **Multi-Level Governance** in promoting **Sustainable Urban Development** in cities and urban spaces under the umbrella of the **European Union**. This contributes to reducing the scientific gap between international relations on the one hand and political and administrative organizations on the other hand, through a cognitive scrutiny of the study's variables in all its ontological, epistemological and normative dimensions, reinforced by many approaches and theories considered as a reference for analysis, deconstruction, criticism and construction.

The effectiveness of multi-level governance is determined by the response of European actors to sustainable urban development, whether it is related to the institutions of the European Union, member states, urban authorities, organizations, stakeholders and the private sector, which would adopt the European urban agenda, participatory planning To formulate policies, projects, programmes and the twinning of European cities under sustainability.

For commitment with the objective approach, the relationship between multi-level governance and sustainable urban development in the European Union has been filtered by subjecting it to advantages and disadvantages, with pursuit to build a forward-looking vision.